



محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعات

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة التاسعة

العدد الثاني : من ابريل إلى يونيه سنة ١٩٥٨

القاهرة

مطبعة دار القضاء العلمى الفرعية

١٩٥٨

جلسة أول أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم إسماعيل ، ومصطفى كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٩٦)

طعن رقم ١٢١٧ سنة ٢٧ ق

إثبات . شهادة . حكم "تسيب معيب" . نسبة ما ليس له أصل في الأوراق إلى الشاهد . قصور . متى كان ما أثبتته الحكم ونسبه إلى الشاهد ليس له أصل في الأوراق ، فإن المحكمة تكون قد أقامت قضاءها بالإدانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى بما يعنيه بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في قتل قطب فولى محمد عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا طبنجة قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو تدارك المحنى عليه بالعلاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضور عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم عصمت قطب عبد الله بالسجن مدة سبع سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه استدل على ثبوت التهمة قبله بما قاله من أن الشاهد محمد عبد العزيز محمود حضر إلى مكان الحادث

على إثر سماعه ثلاثة أعيرة نارية وأنه وجد المجنى عليه الذى أبلغه بأن المتهم أطلق عليه عدة مقذوفات أصابه أحدها مع أن هذا الشاهد لم يذكر أنه سمع الأعيرة أو أنه ذهب الى المجنى عليه فى مكان الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أسند الى الشاهد محمد عبد العزيز محمود أنه سمع صوت ثلاثة أعيرة وذهب الى مكان الحادث فأبلغه المجنى عليه بالواقعة على الوجه الذى رواه من أن المتهم أطلق عليه عدة أعيرة نارية أصابه أحدها ، ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لما يقوله الطاعن ان الشاهد محمد عبد العزيز محمود لم يذكر فى تحقيق النيابة أنه سمع أعيرة نارية وإنما سمع صفيرا فاتجه الى مصدره فلما بلغ مكان الحادث لم يشاهد فيه شيئا وقال انه لم ير المصاب ، كما يبين من الرجوع الى محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد المذكور قرر أمام المحكمة أنه عند ما وصل الى مكان الحادث لم يجد هناك أحدا . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته المحكمة ونسبه الى الشاهد محمد عبد العزيز محمود ليس له أصل فى الأوراق ومن ثم تكون المحكمة قد أقامت قضاءها بالإدانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه ، وذلك بغير حاجة الى بحث ما جاء بالطعن من أوجه أخرى .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار وبحضور السادة : محمود ابراهيم اساعيل ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٩٧)

طعن رقم ٥٤ سنة ٢٨ ق

تزوير . تقليد الأختام . متى تتحقق جنابة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح . م ٢٠٦ ع
تتحقق جنابة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات
الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات متى كان التقليد
من شأنه خدع الجمهور في العلامات ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقنا
بحيث يخدع به الفاحص المدقق بل يكفي أن يكون بين الختمين أو العلامتين
المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها ولا يقدح في ذلك كون التقليد
ظاهرا ما دام من شأنه أن يخدع الناس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا — اشترك بطريق الاتفاق والتحرير
مع مجهول في تقليد خاتم مذبج بلدية دمنهور بأن اتفق معه وحرضه على عمل الخاتم
المزور ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والتحرير وكان القصد من ذلك
استعماله في الختم على المحوم التي تذبج خارج السلخانة . ثانيا — استعمال ذلك
الخاتم المزور بأن ختم به المحوم المضبوطة مع علمه بتقليده . ثالثا — سرق المادة
السرية الملونة المخصصة لختم المحوم المذبوحة بنجر بلدية دمنهور . رابعا — ذبح
خارج السلخانة المحوم المبينة بالمحضر وبعضها لأثنى جاموس دون السن القانوني
للذبح وطلبت عقابه بالمواد ١/٤٠ و ٢ و ٤/٢٠٦ و ٣١٨ من قانون العقوبات

والمادة الأولى من لائحة السلخانة والمادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ ، ومحكمة بندر دمنهور قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٠٦ مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات والمادة الأولى من لائحة السلخانة والمادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ٤٥ والمادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ بمعاينة المتهم بعقوبة الحبس لمدة ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ وذلك عن التهمتين الأولى والثانية ، ثانياً - بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش والمصادرة عن التهمة الرابعة . ثالثاً - براءة المتهم من التهمة الثالثة المسندة اليه ، فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكيات

.. وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تقليد ختم السلخانة واستعمال الختم المقلد قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ذلك أن الطاعن دفع بجلسة المحاكمة بانعدام اركان المادى والمعنوى لجريمة تقليد ختم السلخانة لأنه لم يحصل تقليد لعلامة حكومية وانما وجود رسم يختلف عن علامة المجزر في كل شئ لا وجه للشبه بينهما وقد أثبت التقرير الطبي الشرعى أن البصمة الواردة على اللحم المضبوط تختلف تماما عن بصمته الختم الصحيح من حيث المنظر العام والمساحة وشكل البصمة وخلوها من الألفا التى تحويها البصمة الصحيحة ومتى فقدت العلامة المقلدة كل العناصر المميزة للعلامة الصحيحة التى تضمنى عليها ذاتيتها الخاصة فلا يكون هناك تقليد لختم صحيح يمكن أن يقع تحت طائلة العقاب خاصة وأن الحكم لم يبين ان كان الشخص العادى يتخدع بمظهر الختم المقلد أو لا يتخدع به أما ما قاله الحكم من وجود تشابه بين علامتين الصحيحة والمزورة من شأنه أن يتخدع الجمهور ويكفل رواج بيع اللحوم التى تحمل الطابع المزور فانه ينفى ما ثبت من الأوراق ومن التقرير الطبي الشرعى من أن الختم المقلد يختلف عن الختم الصحيح - هذا فضلا عن قصور الحكم في التدليل

على جريمة الاستعمال والاستناد الى ما يخالف الثابت في الأوراق حيث ذكر في معرض التحدث عن هذه الجريمة وثبوتها في حق الطاعن أنه استعمل الختم المقلد وهو يعلم بتقليده بقصد استعماله استعمالا ضارا بالغير ليخدع هؤلاء بأن اللحوم سليمة قابلة للتداول — قال الحكم ذلك في حين أن اللحوم المضبوطة سليمة وصالحة للأكل كما قرر الطبيب البيطرى الذى قام بفحصها .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة وأورد الأدلة السائغة على ثبوتها في حق الطاعن عرض لما أثاره بشأن تشابه العلامات المقلدة والصحيحة ورد عليه في قوله : ” ومن حيث انه بالنسبة للركن الثانى المكون لهذه الجريمة وهو التقليد فانه ثابت أيضا في حق المتهم ذلك أنه اصطنع طابعا كاذبا يشبه الطابع الصحيح من حيث المظهر الخارجى ومن شأن هذا الطابع أن يخدع الجمهور ويكفل رواج بيع اللحوم الموضوع عليه هذا الطابع والالما لجأ الى وضعه المتهم وقد استعمل المادة السرية التى تستخدم شبيهتها ادارة المحزر وذلك حتى يكون لها ذات المظهر الخارجى واللون الذى يوحى بأنه من عمل الجهة الإدارية المختصة ولا يرد على هذا بأن التقليد يشترط فيه أن يكون بالغاً حد الاتقان بحيث يصعب تمييزه عن الختم الحقيقى لا يشترط هذا الشرط اذ المقصود من تقليد الأختام على ما قرره محكمة النقض هو امكان انخداع الجمهور ببصمة الختم المقلد دون اقتضاء أى شرط آخر اذ يكفى أن يكون بين البصمة الصحيحة والبصمة المزورة ما تكون به مقبولة في التعامل وهذا ما تراه المحكمة متوافرا في هذه الدعوى اذ أن البصمة المزورة تشبه البصمة الصحيحة ولا يقدح كون التقليد ظاهرا اذ أنه من شأن هذا التقليد أن يخدع الناس ومن حيث انه بالنسبة للركن الثالث وهو القصد الجنائى فهو متوافر أيضا في حق المتهم ذلك أنه وضع هذا الختم المقلد وهو يعلم أنه ليس حقيقيا بل من صمعه بقصد ادخال الغش على الجمهور ” ولما كن ما قاله الحكم من ذلك سائغا وصحيحا في القانون وكان من المقرر أن جنائية تقليد ختم أو علامة احدى المصالح أو احدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات ولا يشترط القانون أن يكون التقليد

متقنا بحيث نخضع به الفاحص المدقق بل يكفي أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها كما هو الحال في واقعة الدعوى ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا مادامت المحكمة قد قدرت أن من شأنه أن يخدع الناس — وكان لا مصلحة للطاعن مما يشكو منه بشأن جريمة الاستعمال مادامت العقوبة المقررة للجريمة الأولى الثابتة في حقه ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور المادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٩٨)

طعن رقم ٦٠ سنة ٢٨ ق

حريق عمد . مجال تطبيق المادة ٢٥٢ ع .

لا يمنع من تطبيق المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد تحقق من خلو المكان من ساكنيه أو أن تكون النار لم تشتعل أو لم يكن من شأنها تعريض حياة السكان للخطر بل إن النص ينطبق ولو كان مرتكب الحريق مقبلا وحده في المكان الذي وضع النار فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : وضع النار عمدا في مسكن زينب مرسى على الفقى . وطلبت الى غرفة الاتهام إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمت

... حيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا في بيان أركان جريمة وضع النار عمدا في منزل مسكون التي دان الطاعن بها فلم

يبين فعل الاحراق وأثره وهل من شأنه أن يعرض حياة ساكنى المنزل للخطر حتى تتوافر أركان الجناية المنصوص عليها فى المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات كما أن الأسباب التى أوردتها المحكمة لا تؤدى الى الإدانة فضلا عن خلوها من الرد على ما أثاره الطاعن من دفاع بشأن عدم العثور على أثر لنبترول فى جسم الطاعن وملايسه وتناقض أقوال شهود الإثبات الذين أستند اليهم الحكم فى القضاء بالإدانة .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فى قوله ”إن وقائع الحادث تخلص فى أن المتهم حسن سليمان الغرباوى تزوج المحبى عليها زينب مرسى على منذ خمس سنوات سابقة على الحادث وكانت تقيم معه فى منزله مع أولاده من زوجة أخرى ثم أقامت معه فى محل الحريق ثمانية أشهر وكان كل منهما يتحمل نصف إيجاره . وتراخى المتهم فى دفع حصته فى الأجرة عدة أشهر وتضررت المحبى عليها من ذلك وفى اليوم السابق على أول أبريل سنة ١٩٥٦ طلب المتهم من زوجته أن تسلمه مفتاح المسكن بحجة أنه سيتأخر فى الحضور اليه فى المساء وفى صباح يوم الحادث غادر المتهم مسكنه وحدث أن غادرته أيضا زوجته زينب مرسى اذ حضرت اليها فتحية محمد عبد العال وأخبرتها أنها استأذنت المتهم فى أن ترافقها لإجراء صلح بين متخاصمين وأنه أخبرها بواقعة استلامه مفتاح مسكنها فى اليوم السابق لتطمئن على صحة أقوالها وقد أوصت زينب مرسى جاريتها فهيمه محمد بالمحافظة على مسكنها اذ اعتاد كل منهما ذلك اذا غادر مسكنه — وقد حضر المتهم الى مسكنه فى الساعة ١١ من صباح يوم الحادث — وسأل فهيمه محمد ابراهيم عن زوجته فأخبرته أنها بالخارج فلما اطمان الى ذلك غادر مسكنه وعاد اليه بعد ربع ساعة يحمل خبزا فى يده ورأته فهيمه محمد يدخل مسكنه وبعد ربع ساعة أخرى شعر ابنها السيد محمود برائحة حريق منبعثة من مسكن المتهم ورأى باب المسكن مغلقا فلجأ الى النافذة وكانت مغلقة أيضا بالواح من الزجاج كسر احداها وأصيب بجروح فى يده نتيجة لذلك وحضر الجيران لإطفاء الحريق وتبين من المعاينة أن متعلقات المحبى عليها حرقت ووجدت رائحة الغاز عالقة ببعضها مما يقطع بحصول الحريق عمدا وعلمت المحبى عليها بحرق مسكنها

وأخبرتها فهيمة محمد أن المتهم كان بمسكنه محل الحريق قبل اشتعال النار فيه بقليل فوجهت اليه الاتهام ولما ضبط المتهم أنكر اتهمته ووجد يرتدى ملابس خلاف التي أجمع شهود الإثبات أنه كان يرتديها صباح يوم الحادث وقبل حدوثه، ثم أورد الحكم الأدلة التي استند إليها في ثبوت اتهمته وهي أقوال المجنى عليها وفتحية محمد عبد العال وفهيمة محمد إبراهيم والسيد محمود صالح كما أورد ما استخلصه من المعاينة التي تبين منها وجود أثر احتراق بغرفة نوم المجنى عليها وأثر غاز على السرير والملابس المحترقة ووجود زجاجة بها غاز أسفل السرير خلفها الجاني من اشتعال النار — لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم في بيان الواقعة تتوافر به جميع الأركان القانونية لجريمة الحريق العمد التي دان الطاعن بها وكانت الأدلة التي أوردها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وكان لا يمنع من تطبيق المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد تحقق من خلو المكان من ساكنيه أو أن تكون النار لم تشتعل أو لم يكن من شأنها تعريض حياة السكان للخطر بل إن النص ينطبق ولو كان مرتكب الحريق مقيما وحده في المكان الذي وضع النار فيه ، لما كان ما تقدم ، وكذا الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه ، وكان باق ما يثيره الطاعن لا يبعد أن يكون جدلا موضوعيا يتعلق بوقائع الدعوى وتقرير الأدلة فيها بما لا يستلزم ردا خاصا بل يكون الرد عليه مستفادا ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم — فان الطعن بشقيه يكون غير سديد ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود اراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(٩٩)

طعن رقم ٨٣٨ سنة ٢٧ ق

(أ) نقض . رسوم الطعن . استبعاد الطعن من الجلسة لعدم سداد الرسم المقرر . إعادة
عرضه رهن بالسداد .

(ب) نقض . رسوم الطعن . استبعاد الطعن لعدم سداد الرسم . بقاء ذمة الطاعن مشغولة
بإدائه .

(ج) نقض . كفاية . رسوم الطعن . سلطة محكمة النقض . قوة الأمر المقضي . اختلاف
الجزاء المقرر لعدم سداد الرسم وعدم سداد الكفاية .

(د) نقض . كفاية . دفع الكفاية وقت التقرير بالطعن . غير لازم .

١ — متى كان الطعن مقاما من المدعى باحقوق المدنية فعليه أن يؤدي
تخزينة الرسم المقرر في القانون عند التقرير بالطعن بطريق النقص ، فإذا لم يتم
بسداده قررت المحكمة استبعاد الطعن من الجلسة ، وإعادة عرض الطعن
الى الجلسة رهن السداد لا يجرى صدور القائمة بالإنذار وصيرورتها نهائية .

٢ — إن ذمة الطاعن لا تبرأ من أداء الرسم بمجرد توقيع الجزاء بالاستبعاد
بل تظل ذمته المالية مشغولة بإدائه . فإن لم يوف به قامت المحكمة بتقديره
وإصداره بقائمة رسوم يتم تنفيذ عليه بمقتضاها .

٣ — استقر قضاء محكمة النقض على الحكم بعدم قبول الطعن ممن لم يعجل بسداد
الكفاية قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى . والحكم في هذه الحالة نهائى لا يجوز

الرجوع فيه حتى لو سددت بعد ذلك على عكس الحال بشأن الرسوم اذ القرار باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها لاجبية له ويمكن اعادة الدعوى الى جدول الجلسة متى سدد الرسم بعد ذلك .

٤ — لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالطعن انما له أن يتقدم بها عند نظره بالجلسة .

الوقائع

قدمت الست نفوسه محمد ابراهيم شكوى لنيابة الزقازيق ضد محمد فوزى محمد ابراهيم تهمه فيه بسرقة عقدين محررين لها وبعد أن حققت موضوعها أمرت بحفظها في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وقد أعلنت الشاكية بقرار الحفظ في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ فاستأنفت هذا القرار أمام غرفة الاتهام بمحكمة الزقازيق الابتدائية التي قضت فيه حضوريا بتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد القرار الصادر بحفظ الشكوى . فطعن الطاعنة في قرار غرفة الاتهام بطريق النقض في ٢ من يوليو سنة ١٩٥٥ وقدمت شهادة عدم ميسرة لإعفائها من الرسم والكفالة دون أن تحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية ، ثم قدم الأستاذ خليل محمود المحامي عنها تقريرا بالأسباب في الميعاد . وقد حددت لنظر هذا الطعن جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفيها قررت المحكمة استبعاده من الرول حتى تسدد الطاعنة الرسم والكفالة . وقد استصدر قلم الكتب قائمة رسوم ضد الطاعنة بمبلغ ١٣ جنيها و ٥٠٠ مليم ثلاثة عشر جنيها وخمسمائة مليم من ذلك ٨ جنيها رسم ثابت و ٥٠٠ جنية كفاله و ٥٠٠ مليم الرسم الاضافي وقد أعلنت لها بتاريخ ١٥ من نفس الشهر . فعارضت في هذه القائمة بقلم كتاب المحكمة في ٢٠ يناير سنة ١٩٥٨ وفي أثناء نظرها تقدمت بطلب للجنة المساعدة القضائية بالمحكمة تطلب فيه إعفاءها من الرسم والكفالة ، وقد قضى فيه بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٨ بالرفض . ويجلسه ٣١ مارس سنة ١٩٥٨ المحددة أخيرا لنظر المعارضة سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة ، ثم أجل النطق بالحكم لليوم .

المحكبة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث إن الطعن بالمعارضة في قائمة الرسوم قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن المعارضة تقول إنها سبق أن أقامت الطعن ٨٣٨ سنة ٢٧ ق وعند التقرير به قدمت شهادة عدم ميسرة وطلبا لإعفاؤها من الرسوم والكفالة ، ثم نظر طعنها بجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفيها قضى باستبعاده من الرول حتى تسدد الطاعنة الرسم والكفالة . وفي ٨ يناير سنة ١٩٥٨ صدرت قائمة الرسوم موضوع المعارضة وألزمته بدفع مبلغ ١٣,٥ جنيه من ذلك ٨ جنيهات رسما ثابتا للتقرير بالطعن ، و ٥٠٠ مليم رسما إضافيا ، وخمسة جنيهات مقررة للكفالة ، وطابت إلغاء القائمة واستندت الى أن القضاء باستبعاد الطعن من رول الجلسة قبل الفصل في طلب اعفاؤها من الرسوم والكفالة من لجنة المساعدة القضائية في غير محله ، كما أن تضمن قائمة الرسوم مبلغ الكفالة ومطالبتها به أمر غير جائز إذ طبقا لنص المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يحكم بالكفالة على رافع الطعن إذا لم يقبل طعنه أو إذا قضى برفضه ، ومن ثم لا يجوز الحكم بها في حالة الاستبعاد .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم في المواد الجنائية تنص على أن : "تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في دعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية" وتنص الفقرة الثانية من هذه المادة على أن "يلزم المدعى بالحقوق المدنية بأداء الرسم المستحق مقدما بمجرد الإدعاء بذلك" ، كما تنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أن : "يفرض رسم ثابت قدره ٨٠٠ قرش في دعاوى النقض" ، وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على تحصيل الرسم جميعه بمجرد انتقرير بالطعن ، كما فرضت المادة ١٣ من ذات القانون على

حق المحكمة في استبعاد القضية من جدول الجلسة إذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها — ولما كان مفاد كل ذلك ، أنه حيث يكون الطعن مقاما من المدعى بالحقوق المدنية فعليه أن يؤدي للخرانة الرسم المقرر في القانون عند التقرير بالطعن بطريق النقض وقدره ثمانية جنيهات فإذا لم يتم بسداده قررت المحكمة استبعاد الطعن من الجلسة ، ولا تبرأ ذمة الطاعن من أداء الرسم بمجرد توقيع الجزاء بالاستبعاد بل تظل ذمته المالية مشغولة بأدائه فإن لم يوف به قامت المحكمة بتقديره وإعلانه بقائمة الرسوم ثم التنفيذ عليه بمقتضاها ، وإعادة عرض الطعن إلى الجلسة رهن بالسداد لا بمجرد صدور القائمة بالإلزام وصيورتها نهائية. لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على المفردات أن طلب المعارضة إعفائها من الرسم والكفالة قد قضى برفضه من لجنة المساعدة القضائية في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٨ ولا أثر لهذا الرفض على الرسم الذي فرضه القانون عليها ، ومن ثم فإن المعارضة فيما يتعلق بالرسم — الثابت والإضافي — المقرر على الطعن في غير محلها ويتعين رفضها — لما كان ما تقدم ، وكان الأمر فيما يتعلق بالكفالة يختلف عن ذلك ، إذ النص الخاص بتقريرها لم يرد في قوانين الرسوم السالف الإشارة إليها ، وإنما ورد في قانون الإجراءات الجنائية فقد جرى نص الفقرة الأولى من المادة ٤٢٧ من هذا القانون قبل تعديلها بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٥٦ على أنه " إذا لم يكن الطعن مرفوعا من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يجب لقبوله أن يودع رافعه مبلغ ٥ ج كفالة ينخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة ولا يسرى ذلك على من يعفى من ايداع المبلغ المذكور من لجنة المساعدة القضائية " وطبقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض يقضى بعدم قبول الطعن ممن لم يعجل بسداد هذه الكفالة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى والحكم في هذه الحالة نهائى لا يجوز الرجوع فيه

حتى لو سددت الكفالة بعد ذلك على عكس الحال بشأن الرسوم إذ القرار باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها لاجبية له ويمكن اعادة الدعوى الى جدول الجلسة متى سدد الرسم بعد ذلك ، لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن لا يلزم بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالظمن انما له أن يتقدم بها عند نظره بالجلسة ، فان المعارضة في تضمين قائمة الرسوم مقابل الكفالة في محلها ويتعين قبولها واستبعاد مبلغ الكفالة من القائمة .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دأرد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
والسيد أحمد عفيفى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٠٠٠)

طعن رقم ٢٢٤٧ سنة ٢٧ ق .

إثبات . حكم "تسبب معيب" عدم إزاحة الحكم بخلاف بين الدليل القولى والدليل الفنى .
قصور .

إذا كان الحكم لم يتعرض للخلاف بين الدليل القولى والدليل الفنى بما يزيل
التعارض بينهما ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه .

الترافع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - سعد الشافعى عيسى (الطاعن)
٢ - عثر الشافعى عيسى بأنهما المتهم الأول شرع فى قتل زاهر ميخائيل غبريال
عمدا ومع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا قاتلا
(مقروطة) حتى إذا ما ظفر به أطلق عليه مقذوفا ناريا بقاصدا من ذلك قتله
فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثرا الجريمة لسبب
لا دخل لإرادته فيه وهو تدارك المجنى عليه بالعلاج والمتهم الثانى اشترك مع
المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن
اتفق معه على ارتكابها وتوجه معه إلى مكان وقوعها حاملا سلاحا لشد أزره
فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام
احالتهما على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و
٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى زاهر
٠٢ (٢) ج

ميخائيل غبريال (المجنى عليه) بحق مدني قبل المتهمين متضامين بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنائيات أسيوط قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهم الأول أولا — بمناقضته بالأشغال الشاقة مدة عشرين سنين والزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني (زاهر ميخائيل غبريال) قرشا صاغا واحدا على سبيل التويض المؤقت والمصاريف المدنية وعشرة جنهيات مقابل أتاب الحمامة مستبعدة بذلك ظرف سبق الأصرار . وثانيا . ببراءة عنتر الشافعي عيسى مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية قبله ، فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ...

الحكمة

... وحيث إن مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في الأسباب ذلك أن الدفاع عنه أثار أمام محكمة الموضوع أن الثابت من المعاينة التي أجريت بإرشاد شهود الاثبات الذين أخذت المحكمة بأقوالهم أن المجنى عليه حين أصيب كان يقف في مكان يملو عن مكان وقوف المتهم (الطاعن) بمقدار نحو متر و يترتب على ذلك حتما أن تكون الاصابة من أسفل إلى أعلا لا أفقية كما جاء بتقرير الطبيب الشرعي مما يؤكد كذب الشهود ولكن الحكم المطعون فيه استند إلى هذا التقرير الطبي الشرعي باعتباره مؤيدا لأقوال شهود الاثبات مع قيام التعارض بينهما ولم يتعرض بالرد على هذا الدفاع الجوهرى بما يرفع هذا التعارض مما يتبرقصورا يبييه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إنها تتلخص في أنه في غروب يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بناحية دير الجنادلة من أعمال مركز صدفا ذهب المجنى عليه زاهر ميخائيل غبريال في صحبة شقيقه زخرة وابن شقيقه مكرم عزيز ميخائيل إلى منزل نعيم فهمى وقبل أن يصلوا اليه بقليل وقف زخرة ومكرم وتقدم زاهر وطرق الباب ليسأل عن نعيم وشاهد عندئذ سعد الشافعي وشقيقه عنتر قادمين عند أول الطريق ووقف عنتر وتقدم منه سعد حتى إذا

ما اقترب منه بجوالى متر أراد أن ينخلي له الطريق وإذا بسد يخرج من جيبه بندقية مقروطة ويطلقها عليه نخاب العيار ولم ينطلق فاعتقد أنه يمزح معه ولكنه أطلق عليه عيارا آخر أصابه وهرب هو وشقيقه وأسرع إليه زحره ومكرم وحلاه إلى المنزل "وقد أورد الحكم الأدلة على ثبوت التهمة في حق الطاعن بقوله إنها ثابتة ثبوتاً لا يتطرق إليه الشك من أقوال الشهود، زاهر ميخائيل وزخري ميخائيل ونائب العمدة أحمد همام بالتحقيقات وبالجلسة ومن شهادة مكرم عزيز ميخائيل بالتحقيقات والتي تليت بجلسة اليوم وقد تأيدت كل هذه الشهادات بالكشف الطبي الشرعى، وبعد أن سرد ملخص أقوال الشهود قال "وقد ثبت من الكشف الطبي والتقرير الطبي الشرعى أن إصابة زاهر ميخائيل غبريال عبارة عن فتحة دخول العيار الناري بالناحية اليسرى لأسفل الصدر بين الضلعين التاسع والعاشر في محاذة الخط الأبطى الأوسط الأيسر بوضعية الشكل مساحته ١ × ١ سم حولها اسوداد ناري بسيط ونفذ العيار للتجويف الصدرى والبطنى واستقر المقذوف تحت الجلد على يمين العمود الفقرى في مستوى الفقرة القطنية الأولى وقد أحدثت الإصابة كسرا مضاعفا متفتتا بالضلع العاشر الأيسر وتهتك بالحجاب الحاجز والطحال ووجدت بالملابس إصابات تتفق وموضع إصابات الجسم وانتهى السيد الطبيب الشرعى إلى أن هذه الإصابات حدثت من عيار ناري منحرف بمقدوف مفرد أطلق من سلاح مششخن كالمسدس أو ما أشبهه وكان الضارب على يسار المجنى عليه وبانحراف للامام وفوهة السلاح مصوبة في اتجاه أفقى وعلى مسافة أكثر من نصف متر وقد أورد فحص الرصاصة المستخرجة من جسم المصاب بأن السلاح المستعمل مسدس من عيار ١١ ملليمتر وبذلك فقد أيد التقرير الطبي أقوال المجنى عليه وشاهديه تمام التأييد فيما يختص بكيفية حصول الحادث ونوع السلاح المستعمل". لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان النيابة التى أجزتها النيابة والرسم الكروكى الذى عمل به بارشاد شهود الاثبات الذين أخذت المحكمة بأقوالهم أن المجنى عليه كان يقف في مكان يرتفع بجوالى متر عن مكان وقوف الطاعن مما يفهم منه مسار العيار حسب أقوال هؤلاء الشهود يكون من أسفل إلى أعلا وكان الثابت

من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع أثار هذا التعارض بين ما تدل عليه أقوال شهود الاثبات وبين ما جاء بالتقرير الطبي الشرعى خاصا بنحط سير العيار إذ أثبت هذا التقرير أن فوهة العيار كانت منصوبة في اتجاه أفقى ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ لم يتعرض لهذا الخلاف بين الدليل القولى والدليل الفنى بما يزيل التعارض بينهما يكون قاصرا قصورا يبيحه ويستوجب نقضه وذلك دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٨ من ابريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل وفهيم يسى جندى ، والسيد أحمد شفيق ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٠١)

طعن رقم ٢٠٣٩ سنة ٢٧ ق .

(أ) استئناف . تصد . سلطة المحكمة الاستئنافية . متى يجب على المحكمة الاستئنافية . عادة القضية إلى محكمة أول درجة . م ٤١٩ ج .

(ب) إعلان . وصف التهمة . إجراءات . دفاع . موازين . إعلان المتهم بورقة التكاليف بالحضور بتهمة حيازة "سنيج" غير مضبوطة . إدانته أمام محكمة أول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط إستنادا إلى ماورد بخضضبط الواقعة وتقرير المعايرة وإقرار المتهم . لا إخلال بحق الدفاع .

١ - أوجب انشراح على المحكمة الاستئنافية في المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح كل بطلان مادي في الإجراءات أو في الحكم المستأنف وتحكم في الدعوى ولم يحز لها أن آيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بالغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وبمنظر الدعوى .

٢ - متى كان الحكم الابتدائي قد استند في إدانة المتهم إلى ما ورد بخضضبط الواقعة وتقرير المعايرة وإقرار المتهم بضبط الميزان لديه الأمر الذي يفيد إدانته عن حيازة الميزان وليس "السنيج" كما ورد خطأ بورقة التكاليف بالحضور وعارض المتهم في هذا الحكم ثم استأنفه ، فانه يكون على علم بحقيقة التهمة المسندة إليه ويكون استئنافه في الواقع منصبا عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الاستعمال "سنجا" غير صحيحة وغير مدموغة على الصورة الموضحة بالمحضر مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمواد ١٤ و ١١ و ٤ و ١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ . نظرت محكمة الرمل الجزئية هذه الدعوى وقضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنهات والمصادرة فعارض . وقضى في معارضته باعتبار المداخلة كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية صححت المحكمة وصف التهمة على أساس أن الجريمة منصبة على ميزان غير مضبوط وغير مدموغ فدفع الحاضر مع المتهم بعدم جواز التعديل وبأن الواقعة المعلن بها المتهم لا سند لها من الأوراق . فقضت المحكمة المذكورة حضوريا — أولا — بقبول الاستئناف شكلا — وثانيا — برفض الدفع بعدم جواز تعديل الوصف الوارد في ورقة التكليف بالحضور وإصلاح ما بها من خطأ مادي في كلمة "سنج" إلى كلمة "ميزان" . ثم قضت المحكمة حضوريا في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقصص ... إلخ .

الاستئناف

... وحيث ان مبنى الطعن يتحصل في وجهين "الأول" أن الحكم المطعون فيه بني على إجراءات باطلة أثرت فيه وأخلت بحق الطاعن في الدفاع ذلك بأن مفتش الموازين لم يحضر محضرا بضبط الواقعة ولم يتم تحرير الميزان المضبوط وفقا لما تنص عليه المادتان ٥٥ و ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية . كما أن ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة الجزئية شابها البطلان لحاها من وصف التهمة ومواد القانون التي تنص على العقوبة وقد دان الحكم المطعون فيه الطاعن بتهمة "حيازة ميزان غير مضبوط وغير مدموغ" وهي تهمة تختلف عن تلك

التي أسندت للطاعن بورقة التكليف بالحضور أمام محكمة الدرجة الأولى وهي "حيازة سنج غير مضبوطة" كما أن المحكمة الاستئنافية أباحت لنفسها تصحيح البطلان الذي شاب ورقة التكليف بالحضور بخالفة بذلك المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات بمقولة إنه من قبيل إصلاح الخطأ المأدى الذي نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٠٨ إجراءات مع أنه ليس كذلك — مما ترتب عليه حرمان الطاعن من درجة من درجات التقاضى هذا فضلا عن نقص بيانات التهمة في طلب الحضور على الرغم من التصحيح الذى أجرته هذه المحكمة .

وحيث ان الحكم المطعون فيه رد على ما أثاره الطاعن بشأن بطلان الإجراءات بقوله "وحيث انه يبين من مطالعة ورقة التكليف بالحضور التي أعلن بها المتهم وهي المقدمة بحافظته أن هذه الورقة قد حددت التهمة المنسوبة إليه تحديدا واضحا لا يدع مجالا للشك في طبيعة الجريمة المنسوبة إليه مما يمكنه من تحضير دفاعه على هذه التهمة الميينة وهي حسبما وردت في هذه الورقة "سنج غير مضبوطة"، وحيث انه عن احتجاجه بعدم ذكر المادة القانونية التي توجب إلحاق طبقا للمادة ٢٣٣ إجراءات فانه من المقرر قضاء أن إغفال ذكر المادة لا يترتب عليه أى بطلان إذ هو لا يخل بحق الدفاع الذى يكون مكفولا ببيان الوقائع المكونة للتهمة . أما تبين المواد المنطبقة عليها من القانون فانه من وظيفة المحكمة التي يفترض فيها دائما معرفة القانون بلا توقف على سماع رأى الخصوم فيه "كما رد الحكم على الدفع الخاص بعدم تحرير محضر عن الواقعة وعدم تحرير الميزان المضبوط بأن هذه المخالفة لا تؤدي إلى البطلان طالما أن المحكمة قد اطمأنت إلى عدم حصول تغيير أو عيب بالميزان .

وحيث إن هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ذلك بأن الشارع أوجب على المحكمة الاستئنافية بالمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح كل بطلان مآدى في الإجراءات أو في الحكم المستأنف وتحكم في الدعوى ولم يجز لها أن تعيد القضية للمحكمة أول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير

في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وبنظر الدعوى — لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى قد استند فى ادانة الطاعن الى ماورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير الممايرة وقرار الطاعن بضبط الميزان لديه الأمر الذى يفيد ادانته عن حيازة الميزان وليس "المنج" كما ورد خطأ بورقة التكليف بالحضور فان الطاعن اذ عارض فى هذا الحكم ثم استأنفه كان على علم بحقيقة التهمة المسندة اليه وكان استئنافه فى الواقع منصبا عليها . فضلا عن ذلك فان الطاعن مثل أمام المحكمة الاستئنافية فوجهت اليه التهمة بعد تصحيحها وأجلت نظر الدعوى بجلسة تالية ثم فصلت فيها بد أن استتمت لدفاعه . لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها فى خصوص تحريك المضبوطات المتعلقة بالجريمة مما يجعل الأمر فيها مرجعه الى تقدير محكمة الموضوع التى اطمأنت الى سلامة الإجراءات التى اتخذها مأمور الضبط القضائى ومن ثم فلا محل بعد ذلك لما يثيره الطاعن بشأن بطلان الإجراءات أو الإخلال بحق الدفاع .

وحيث ان باقى أوجه الطعن تتحصل فى أن الطاعن يئيب على الحكم المطعون فيه خطأ الإسناد وقصور البيان ذلك بأن مفتش الموازين فى شهادته أمام المحكمة حاول أول الأمر انكار أن الأرقام التى على الميزان وضعت بمعرفة مصلحة الموازين ثم عاد فأقر بأنها وضعت بمعرفة ورغم ذلك فقد نسب الحكم المطعون فيه للشاهد قوله ان البائع هو الذى يضع الأرقام كما طلب الدفاع عن الطاعن من المحكمة أن تحقق الرقم الموجود على الميزان وتثبت عن تاريخ قيده بدفاتر مكتب الموازين وكذلك اعادة مناقشة مفتش الموازين وسماع شهود تفى وعمل تجربة على الميزان أمام المحكمة ولكنها لم تجبه الى طلبه ولم ترد عليه بما يبرر رفضه .

وحيث إن المحكمة الاستئنافية قد باشرت تحقيق الدعوى وسمعت شاهد الإثبات فيها وكذلك شاهد النفى الذى طلب الطاعن سماعه دون أن يطلب منها اعادة سماع شاهد الإثبات أو تجربة الميزان أو سماع شهود تفى آخرين ولما

كانت المحكمة غير ملزمة باجابة طلب اعادة القضية للمرافعة لإجراء تحقيق فيها أو الرد على هذا الطلب ما دامت المرافعة قد انتهت وحجزت القضية للحكم وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما أثاره الطاعن من قوله بأن الميزان كان مدموغا لوجود أرقام على كفتيه بما قرره مفتش الموازين من أن ترقيم الميزان ليس دليلا على دمنغه وأن البائع هو الذى يضع الرقم على الميزان وهو قول له أصله الثابت فى الأوراق ، ولا محل للقول بأن هذا الشاهد قرر بأن المصلحة هي التى وضعت الرقم ذلك انه وان كان قد أجاب بذلك الا أنه عاد وقرر أنه لا يعرف ما اذا كان الميزان المضبوط قد رقم بالمصلحة أم لا . لما كان ذلك وكان لا جدوى للطاعن مما يثيره بشأن تهمة حيازته لميزان غير مدموغ اذا أن الفعل الذى وقع منه يكون جريمتى "حيازة ميزان غير صحيح وغير مدموغ" اللتين دين بهما وكانت العقوبة المقررة بحرمة حيازة ميزان غير صحيح هي الأشد وكان القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المطبق فى واقعة هذه الدعوى قد نص فى المادة ١١ منه على افتراض علم الحائز لميزان غير صحيح مع عدم الاستعمال اذا كان من المشتغلين بالتجارة ما لم يثبت العكس وكان الطاعن وهو تاجر لم ينكر هذه الصفة فان الطعن يكون لا محل له .

وحيث إنه لما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا مع تغريم الطاعن مبلغ عشرة جنيهات وفقا لنص المادة ٢٧/٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة وبحضور المادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمد مجاهد ، واحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين -

(١٠٢)

طعن رقم ٢٧ سنة ٢٨ ق :

خيانة الأمانة . اشتراط المطالبة برد الأمانة لتوفر جريمة التبديد . غير لازم .

لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها ، إذ لا يحكمه مطلق الحرية في تكوين عقيدتها وفي أن تستدل على حصول التبديد من أى عنصر من عناصر الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اختلس الأقمشة المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لبدر محمد انشهاوى ولم تكن قد سلمت إليه إلا لبيها وتسليم ثمنها فاختلسها لنفسه بنية تملكها غشا لإضراراً بالمالك وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة الدوب الاحمر الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ ، فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المارض فيه ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم . كما استأنفه المتهم ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم عملا بالمدين ده و ٥٦ من قانون العقوبات . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق تنقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه بني على إجراء باطل أثر فيه كما أنه جاء مشوبا بقصور البيان ومخالفة القانون ذلك أن الطاعن دفع التهمة المسندة إليه أمام المحكمة الاستئنافية بأن الإيصال الذي قدمه المحجني عليه متضمنا أن استلام الأقمشة كان على سبيل الأمانة هو إيصال مزور على الطاعن إذ حقيقة الامالة بينهما بيع وشراء وقد أغفل كاتب الجلسة إثبات هذا الدفاع بالمحضر والمحكمة لم ترد عليه — كما أنه قدم مخالصة صادرة من المحجني عليه يقر فيها أن الطاعن لم يبدد شيئا . . مما كان يتعين منه على المحكمة أن تقضى بالبراءة أو تستدعي المحجني عليه لمناقشته فيها خاصة وأنه لم يسأل في درجتي التقاضي . هذا فضلا عن أنه يشترط لتوفر جريمة "التبديد وتحقيق" ضرر بالمحجني عليه أن يكون المودع لديه قد طوّل أولا برد ما تسلمه على سبيل الأمانة وهو ما لم يحصل في واقعة هذه الدعوى .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ومن بينها أقوال المحجني عليه والشاهد حسين محمد حسين اللذين سمعت المحكمة الجزئية أقوالهما فحقت بذلك شفوية المرافعة . لما كان ذلك وكان الأصل بالنسبة لمحكمة الدرجة الثانية أن تقضى على مقتضى النابت من الأوراق دون أن تكون ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه أن المحكمة الاستئنافية لم تمد سماع أقوال المحجني عليه خاصة وأن الطاعن نفسه لم يطلبه إليها . لما كان ذلك وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن دفع بتزوير الإيصال المقدم من المحجني عليه أو أنه طلب اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق في هذا الشأن فانه ليس من حقه أن يعيب على المحكمة أنها لم تقم بإجراء لم يطلب هو إليها اتخاذه . لما كان ذلك وكان خلو محضر الجلسة من تفصيل

أوجه الدافع لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام أنه كان في وسع الطاعن أو المدافع عنه أن يطلب إثبات ما ين لهما من أوجه الدافع في هذا المحضر . لما كان ذلك وكان لا يشترط في القانون لقيام جريمة ابتييد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديها إذ للحكمة مطلق الحرية في تكوين عقيدتها . وفي أن تستدل على حصول الابتييد من أى عنصر من عناصر الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد إنما هو معاودة للجدل في موضوع الدعوى وتقدير الدليل فيها مما لا شأن للحكمة المنتقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ، والسيد أحمد عفيق ، ومجد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٠٣)

طعن رقم ٤٠ سنة ٢٨ ق

(١) إثبات . خير . دفاع . طلب الدفاع إحالة المتهم إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحصه . انتهاء المحكمة إلى أن هذا الطلب لا يستند إلى أساس جدى . سلطتها في عدم الاستعانة برأى الطبيب .

(ب) إثبات . خير . دفاع . التفات المحكمة عن طلب المتهم إجراء مضادة البصمات في مكان الحادث . عدم رد الحكم على هذا الطلب وأخذ المتهم بأقواله ربما نسب إليه متهم آخرون بما ضبط لديه من متحصلات الجريمة . لا عيب .

١ — متى كانت المحكمة قد رأت وهى تقدر الوقائع المروضة عليها في حدود حقها أن ما طلبه الدفاع من إحالة موكله إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية أو السماح له بتقديم تقرير استشاري — لا يستند إلى أساس جدى للأسباب السائغة التي أوردتها ، فانها لا تكون في حاجة إلى أن تستعين برأى طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر تبيته من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الاجراءات بالجلسة .

٢ — متى كان لا يؤثر في موقف المتهم أن يزداد عدد الجناة واحدا . بفرض أن مضاهاة البصمات التي طالب بها كشفت عن وجود آخر في مكان الحادث في جريمة رأى الحكم أنها وقت من أكثر من شخص وقد أخذ فيها ، وهو في ختام حديثه عن الأدلة بصفة أساسية ، بأقواله هو وبما نسبته المتهم الأول إليه وبما ضبط لديه من متحصلات الجريمة ، فإن التفات المحكمة عن إجابة طلب المضاهاة — في واقعة هذه الدعوى — وعن الرد عليه ليس مما يؤثر في سلامة الحكم وهو لا يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : قتلا عمدا مع سبق الاصرار بيوليون كوفلر وذلك بأن عقدا اشترى على قتله وتوجها إلى البنسيون الذى يديره لتنفيذ جريمتيهما وفاجأه بأن كـ المتهم الثانى فمه وأنفه وقام المتهم الأول بخنقه قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان القصد من هذه الجناية ارتكاب جنحة سرقة محتويات البنسيون . وقد سرق المتهمان فعلا فى الزمان والمكان سالتى الذكر النقود والأشياء الأخرى بالمدينة بالمحضر وصفا وقيمة والملوكة للمجنى عليه ولحمى الدين أحمد عطيه الناظر أحد نزلاء البنسيون الأمر المنطبق على المادة ١/٣١٧ - ٤ - ٥ من قانون العقوبات . والمتهم الأول أيضا - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (مسدسا) وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتيهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات وبالمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ٥٤ والبيد ١ من الجداول ٣ المرافق وبجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٥٧ طلبت النيابة إلى غرفة الاتهام إدخال متهم آخر وهو سيد عبد المنعم الصنافيرى ووجهت إليه الاتهام بأنه : أخفى ولاعة ودبوس من الأشياء المسروقة من المتخلفات المضبوطة فى هذه القضية مع علمه بأنها متحصلة من جناية الأمر المنطبق على المادة ٤٤ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بالنسبة للمتهمين الأول والثانى مع تطبيق المادة ٣٢ ع بالنسبة للمتهم الأول والمادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثانى - أولا - بمعاينة مجدى يسى صدق بالاعدام شتقا . وثانيا - بمعاينة حميه ميخائيل نعمة الله بالأشغال الشاقة المؤبدة . وثالثا - ببراءة المتهم سيد عبد المنعم الصنافيرى مما نسب إليه عملا بالمادتين ٤/٣٠ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية . ونقطت الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمت

... حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع ذلك بأن محاميه طلب إلى محكمة الموضوع أن تحيله إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية وأن تسمح له بتقديم تقرير استشاري فلم تجبه إلى ما طلب بمقولة إنها تبينت من تصرفاته ما يقنعها بسلامة عقله وتمتمة بالادراك الكامل ذلك في حين أن الثابت علميا أن الكثير من السلوك الشاذ يرجع إلى عيب في التركيب الكيميائي للخم مما يدعو إلى تقدير العقوبة بمقدار الإرادة الحرة التي توفرها عوامل البيئة والوراثة والحالة العضوية والعقلية والنفسية لكل منهم ، وإذ كان هذا مقررًا بالنسبة للجرائم الأحداث فهو أولى أن يتبع بالنسبة للجرائم التي يقضى فيها بالاعدام على أن تقدير هذه الحالة يجب أن يشترك فيه الاختصاصيون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على ما طلبه الدفاع خاصا بطلب فحص قوى المتهم العقلية بقوله "وحيث إنه باستعراض الوقائع المنسوبة للمتهم في هذه القضية والأفعال الأخرى التي ارتكبها في الحوادث التي نظرتها المحكمة مع هذه القضية في جلسة واحدة لم يتبين لها أى شذوذ في تصرفاته أو تأثيره بأى مرض نفساني إلا أنه يميل بطبعه إلى الاجرام فقد كان له نصيب في هذه الحوادث جميعها كما أنه اعترف في القضية الخاصة بمقتل السيدة نبوية يوسف بأنه ارتكب حوالى ١٣ حادث سرقة وكلها عدا واحدة خاصة بسرقة سيارة - سرقات في المساكن وقدرت قيمة المسروقات فيها بمبالغ كبيرة وليس أدل على سلامة عقله من الطريقة التي اتبناها في توجيه الاتهام إلى المتهم الثالث فقد نفى عنه اشتراكه معه في اعترافاته الأولى عندما تبين أنه من الممكن أن يحجبه بسبب صلته ببعض ذوى النفوذ ولما تبين له فساد هذه الفكرة وجه إليه الاتهام وحمله تبعة أنه هو الذى قام بقتل المجنى عليه دونه ودون شريكه المتهم الثانى وعلى ذلك ترى المحكمة من تصرفاته ما يقنعها بسلامة عقله وتمتعه بالادراك الكامل وأن كل ما يطعن عليه ويسود تفكيره هو ميله للاجرام والانغماس فيه ولا محل بعد ذلك لاجابة طلب فحصه

نفسانيا أو عقليا". لما كان ذلك وكان هذا الذى أثبتته الحكم هو تقدير الوقائع المعروضة على المحكمة فى حدود حقها ومادامت قد رأت أن ما طلبه الدفاع لا يستند إلى أساس جدى للأسباب السائغة التى أوردتها فما كان بها من حاجة إلى أن تستعين برأى طبيب فى الأمراض العقلية أو النفسية فى أمر تبيته من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الاجراءات بالجلسة وهذا هو ما استقر عليه قضاء القضاة . ومن ثم فإن هذا الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث أن مبنى طعن الطاعن الثانى هو الاخلال بحق الدفاع والخطأ فى الاستناد والقصور فقد طلب الدفاع عن هذا الطاعن الى المحكمة أن تأمر بمضاهاة بصمات الشاهد أحمد جابر على بصمات المجهول التى وجدت بمكان الحادث فلم تجب هذا الطلب مع أهميته فى توجيه التحقيق وجهته الصحيحة وفى توثيق الصلة بين هذا الشاهد وبين الجريمة ثم فى تقدير قيمة شهادته على الطاعن هذا الى أن الحكم نسب الى الطاعن بغير حق أنه اعترف بأنه توجه مع الطاعن الأول الى محل الحادث وحضر وقوعه ورتب على ذلك نتائج قانونية فى حين أن أوراق الدعوى خالية من مثل هذا الاعتراف ولا يؤثر فى ذلك ما قد يعترض به من حق المحكمة فى الاستنتاج لما بين الاستنتاج وبين الحقيقة التى توهمها الحكم خطأ من يفارق مما أدى به فى غالب الأمر الى رفض طلب مضاهاة البصمات الذى أشار اليه فى الوجه السابق وأخيرا فقد قصر الحكم فى الرد على ماساقه الطاعن من قرائن للتدليل على كذب الطاعن الأول فى أقواله وعلى أنه أخفى الحقيقة لئلا فى نفسه كما أنه لم يناقش طلب اجراء المضاهاة ولم يرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى مرتبه عليها . لما كان ذلك وكان لا يؤثر فى موقف الطاعن أن يزداد عدد الجناة واحدا — بفرض أن المضاهاة كشفت عن وجود أحمد جابر فى مكان الحادث فى جريمة رأى الحكم أنها وقعت من أكثر من شخص وقد أخذ فيها وهو فى ختام حديثه عن الأدلة بصفة أساسية بأقواله هو وبما نسبته الطاعن

الأول إليه وبما ضبط لديه من متحصلات الجريمة وبما كشفت عنه قضية نظرت في نفس الجلسة من أن علاقته بالطاعن الأول وبزمرته إنما تقوم على اشتراكهم في الاجرام لما كان ما تقدم فان التفتات المحكمة عن اجابة طلب المضاهاة في واقعة هذه الدعوى وعن الرد عليه ليس مما يؤثر في سلامة الحكم وهو لا يبيده، هذا ولما كان الحكم قد أورد أقوال الطاعن على حقيقتها في موضعين قال في الأخير منهما " واعترف حماية ميخائيل نعمة الله " المتهم الثاني " الطاعن في البوليس والنيابة وأمام غرفة الاتهام بأن المتهم الأول قابله في شارع سليمان باشا ومأله عن المتهم الثالث سيد عبد المنعم وانتظراه عند الأمريكين ولما لم يحضر أخبره أنه كان يريد له ذهب مائة لصاحب بنسيون كان قد أخذ منه أربعة جنيهات كرون للسكنى عنده وتعليمه الموسيقى وأنه وقد عدل عن ذلك يرغب في استرداد المبلغ منه وعرض عليه أن يرافقه بدلا من سيد عبد المنعم ليرجوا الحواجه لاعطائه المبلغ فذهب مائة ودفع مجدى شراعة الباب ومد يده فتح الترابس ودخل الشقة وأبقاه في حجرة الصالون وذهب يبحث عن صاحب الشقة ثم عاد إليه وأخبره بأنه لم يجده وسأخذ الشنطة وبها الملابس في نظير المبلغ ثم طلب إليه أن يريه الخجرة التي استأجرها وأدخله حجرة وجد بها المجنى عليه ملقى على الأرض ومخنوقا بكرفاته ثم أحضر له سكيناً وطلب منه تقطيع الخنطة ليضربها في حقيبة ثم ينقلها لسيارة سيد عبد المنعم الى مكان خاص ولكنه رفض وترك الشقة ونزلا وعلم منه في الطريق أنه قتل المجنى عليه لأنه كان قد أخبره عندما حضر أحمد جابر أنه قريب لكاتب الأستاذ محمود عيسى المحامى الذى يقع مكتبه خلف سكن المجنى عليه وطلب منه عدم التبليغ والا ضربه بالنار وهدده بمسدس كان معه أخبره أنه أخذه من شقة المجنى عليه ثم تقابلا مع سيد عبد المنعم — وأعطاه مجدى الحقيبة لأنه أفهمه أنه غير محتاج اليها اذ أنه أخذ أربعة جنيهات من المجنى عليه وعشرة جنيهات من الساكن وعندما انصرف فتح الحقيبة فوجد بها بذلة وبنطلون شاركسكين وقميص وساعة بدلاية عبارة عن بوصلة وولاعة فأعطى البذلة للترزى فارس حنا سمعد أكلحماله وأعطى البنطلون لـمباس توفيق الخطيب فأصلحه له أيضا ثم ألقى بالحقيبة في شارع طوسون بعد أن أخذ باقى محتوياتها لمتزله هذا الذى ذكره "

الحكم بهـ أن سبق له أن أورد مؤداه صحيحا في موضع آخر لا يمكن معه القول بأن الحكم أخطأ فهم أقوال الطاعن وأنه نسب إليه اعترافا لم يصدر منه فهو ان كان قد أخذ الطاعن بأنه حضر واقعة القتل ولم يكن ذهابه الى مكان الحادث بهـ وقوعه فقد هداه الى ذلك استنتاج سليم أملت هذه الأقوال بصورتها التي أثبتتها الحكم والتي خلص منها بما ساقه من أدلة الى النتيجة "صحيحة التي رتبها عليها مما لا محل معه للقول بخطأ الحكم في الاسناد، لما كان كل ذلك وكان سكوت الحكم عن الرد على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي ليس مما يبييه إذ أن في الأخذ بأدلة الادانة ما يكفي للرد عليه ومن ثم فان هذا الطعن يكون على غير أساس متينة رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من ابريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسر جندى ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٠٤)

طعن ٤١ سنة ٢٨ ق

تحقيق . محضر جمع استدالات . اثبات . نقض "المصاحفة في الطعن" . بطلان محضر
جمع استدالات حرر بعد أن تولت النيابة التحقيق . شرط انعدام الجدوى من التمسك به .

متى كانت المحكمة قد اعتمدت في ادانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التي
أدلى بها أمامها في جلسة المحاكمة مع سائر أدلة الاثبات الأخرى التي أوردتها
في حكمها ومن بينها اعتراف المتهمين في تحقيق النيابة واعتراف المتهم الآخر بتلك
الجلسة على نفسه وعلى ذلك المتهم ، فانه لا جدوى له من التمسك ببطلان محضر
جمع استدالات حرره مفتش المباحث المذكور بعد أن تولت النيابة العامة
التحقيق في القضية ودون أن يصدر من وكيل النيابة المحقق أمرا بنديه لاجراء
تحقيق مدين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : في ليلة أول مايو سنة ١٩٥٧ بدائرة
قصر النيل محافظة القاهرة سرقوا أربعين جنيتها والأشياء الأخرى المبينة الوصف
والقيمة بالمحضر والملوكة لريمون اسكنازي بطريق الاكراه الواقع عليها وعلى
خادمتها نبوية محمد مبارك بأن أشهروا عليها مسدساتهم وهددوها باستعمالها
وكمموا فم المجنى عليها وأوثقوا يديها وقدموها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه
من سرقة الأشياء سالفة الذكر وطلبت الى غرفة الاتهام إحالتهم الى محكمة

الجنائيات لمحاكمتهم بالمادة ١/٣١٤ من قانون القوابات، فقررت بذلك، ومحكمة جنائيات القاهرة قضت - حضوريا عملا بمبادئ الاتهام بما اقية كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة. فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

التقرير المقدم من الطاعن الأول أبو بكر أحمد زكي هلال

... حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو ان قضاء الحكم جاء مخالفا لقاعدة النهى عن حكم 'مقاضى بعلمه ذلك أن محكمة الجنائيات عند نظر القضية كانت تنظر قضية أخرى خطيرة للطاعن شأن فيها فكان يتبين عليها أن تأخذ نفسها بظروف القضية الحالية دون سواها بحيث لا تضع في اعتبارها ولا تتأثر عند الحكم وتقدير القوبة بالظروف المحيطة بتلك القضية الأخرى غير أنها جانبت هذه القاعدة بدليل أنها ذكرت في حكمها عند التحدث عن الطاعن أنه بد الحادث بحوالى شهر اشترك مع المتهم الثانى فى ارتكاب حادث مماثل فى دائرة روض الفرج أدى الاكراه الذى وقع فيه على المجنى عليه الى قتلها . وهذه العبارة كما تصلح وجهها لنقض الحكم المطون فيه تصلح أيضا لنقض الحكم الصادر فى القضية الأخرى لأن المحكمة بايراد هذه العبارة تكون قد أبدت رأيها فى الدعوى قبل أن تسمع مرافعة الدفاع عن الطاعن وقبل أن تتم نظرها وتفصل فيها وقد أثبتت المحكمة هذه العبارة فى حكمها الصادر بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧ عند تحرير أسبابه بد صدور الحكم فى تلك الدعوى الأخرى بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وقد أودع الحكم فى القضية الحالية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وأودع فى القضية الأخرى بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٧

وحيث انه يبين من الحكم المطون فيه ان المحكمة أوردت العبارة المشار اليها بوجه الطعن فى بيان واقعة الدعوى اذ أنها بد أن روت تأمر الطاعنين على ارتكاب الجريمة وكيف قاموا بتنفيذها واقتسموا فيما بينهم ما وصلت اليه أيديهم من مسروقات استطردت تقول: "وبد ذلك بحوالى شهر اشترك المتهمان

الأول والثاني في ارتكاب حادث مماثل بدائرة قسم روض الفرج أدى فيه اكراه المجنى عليها الى قتلها وضبطا مع شريك ثالث لهما ووجدت أوصافهما تنطبق على الأوصاف التي أدلت بها المجنى عليها في القضية الحالية وزوجها والخادمة فأخذ رجال المباحث في البحث وراءهم وعند مناقشتهم اعترف المتهم الأول والمتهم الثاني بارتكابهما هذا الحادث مع المتهم الثالث الذي اعترف أيضا ثم تبين من تقرير خبير تحقيق الشخصية الذي انتقل وعان مكان الحادث ان احدي البصمات التي وجدت على طابق في حجرة السفارة وعيبت به الجنسة تنطبق على بصمة اليد اليمنى للمتهم الأول ولما كان الواضح من هذه البصمة والسياق الذي وردت فيه ان المحكمة ذكرتها عند بيان كيفية اكتشاف الجناة من تمائل الطريقة التي اتبعت في تنفيذ كلتا الجريمتين وتطابق أوصاف القاطنين فيهما وظروف اعترافهم بالواقعة وهو بيان اقتضاه المقام بمناجاة سرد واقعة الدعوى وتسلسل الحوادث فيها وواقعتها مما أدى الى الكشف عن مرتكبها وقيام الأدلة عليهم وقد استمدته المحكمة مما أثبتته البكباشي رشدي لبيب مفتش مباحث جنوب القاهرة في محضره المقدم في تحقيق الدعوى الحالية على ما هو ثابت بمذونات الحكم المطعون فيه فهو بيان يستند الى أصل في أوراق الدعوى، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على أوراق القضية ونمل ملف الطعن رقم ٣٩ سنة ٢٨ قضائية الخاص بالدعوى المشار اليها آنفا والمطروح على هذه المحكمة بنفس الجلسة مع الطعن الحالي أن الدعوى بين نظرتا أمام محكمة الجنايات في يوم ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ فأصدرت حكما في الدعوى الخاصة بموضوع "طعن الحالي بادانة المتهمين جميعا كما قررت في الدعوى الأخرى احالة الأوراق الى المفتي لاستطلاع رأيه بالنسبة الى أبو بكر أحمد زكي (الطاعن الأول) ومجدي يسي صدقي (الطاعن الثاني) وأجلت النطاق بالحكم بجلسة ٩ من نوفمبر سنة ٥٧ وفيها أصدرت الحكم باعدامهما . ومزاد ذلك أن المحكمة في يوم ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ كانت قد كونت رأيا بادانة المتهمين في كلتا الدعويين المطروحتين عليها فلا حرج عليها من الاشارة في أسباب حكمها الى اشتراك الطاعن في ارتكاب جريمة القتل المقتن بسرقة أخرى دون أن يبد ذلك قضاء منها بلهما لما كان ما تقدم فان ما ينماه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث ان مبنى الوجه الثانى هو القصور والاخلال بحق الدفاع اذ طلب محامى الطاعن الى المحكمة ندب خبير اجتماعى لبحث حالة الطاعن النفسية لأنه سبق أن حاول الانتحار ولكن المحكمة ضربت صفحا عن هذا الطلب ولم ترد عليه مع تعلقه بتقدير مدى مسؤولية الطاعن عن أعماله — وهو مسؤولية لا تقوم الا عن الأعمال التى تصدر من الجانى عن ارادة سليمة .

وحيث انه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع بأنه كان وقت ارتكاب الجريمة ناقد للشعور أو الاختيار فى عمله بلحنون أو عاهة فى عقله أو تعلق به سبب من أسباب موانع المسؤولية وانما طلب المدافع عنه ندب خبير اجتماعى لبحث حالته النفسية لأنه سبق أن حاول الانتحار ولأن ما سلبه هو وزميلاه انفقوه فى مصاريف عديمة القيمة ، ولما كان القانون لا يوجب على المحكمة بحث هذه الحالة الا بالنسبة للأحداث المتهمين بجناية أو جنحة أما من عداهم فان المحكمة لا تكون ملزمة باتخاذ هذا الاجراء أو الرد على الطلب المتعلق به ما دام أن الفصل فيه ليس لازما للفصل فى موضوع الدعوى ، لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل .

التقرير المقدم من الطاعن الثانى مجدى يسى صدق

مبنى الطعن هو بمعنى ما جاء بالوجه الثانى من تقرير أسباب الطعن المقدم من الطاعن الأول .

وحيث ان هذا الطعن مردود بما سلف ذكره عند الرد على ما ورد بتقرير الطاعن الأول أبو بكر أحمد زكى .

التقرير المقدم من الطاعن الثالث نبيل احمد السراج

وحيث ان مبنى الوجه الأول من هذا التقرير هو أن "طاعن قدم الى المحكمة بجلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ شهادة مستخرجة من ادارة مدرسة جنود المظلات بالجيش المصرى تفيد أن الطاعن كان فى معسكره فى الوقت الذى

وقعت فيه الجريمة لأن حالة الطوارئ كانت معلنة ولا يسمح لأحد بالخروج من المعسكر وقت قيام هذه الحالة ولا يصرح لأحد بأجازة وهذه الواقعة لو صحت لكان لها أثر في مصير الاتهام ونظرا لأن المحكمة قدرت أهمية الشهادة المذكورة فقد أمرت بسؤال الضابط الذي كان مرافقا للطاعن لحراسته ولكن الضابط لم يبع بشيء في هذا الشأن لأنه لم يستصدر من رئاسته نصريحا بذلك فكان يتعين على المحكمة متابعة تحقيق هذه الواقعة باستدعاء أحد المختصين بمدرسة جنود المظلات وسؤاله عن ذلك وعن شهادة المقدمة من الطاعن سيما وقد أصر الطاعن على طلب إجراء هذا التحقيق ولا يمنع من ذلك تمسك الشاهد بكتان الشهادة إذ كان في وسع المحكمة أن تستصدر من الجهة المختصة تصريحاً للشاهد بأداء الشهادة استكمالاً للتحقيق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين مؤدى اعتراف الطاعن الثالث لمفتش المباحث الجنائية باشتراكه مع باقي الطاعنين في ارتكاب الجريمة عرض لما يشير في الوجه المتقدم فقال انه لا يفيد المتهم الثالث عدوله عن أنه ذهب مع المتهمين الآخرين الى منزل المجنى عليها الى أنه لم يبارح معسكره في ليلة الحادث استنادا الى الورقة التي قدمها الدفاع عنه في الجلسة تفيد بأن حالة الطوارئ كانت معلنة في ليلة الحادث وانه لم يكن معين خدمة ولم يعط تصريحاً بالخروج في يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ إذ أن ما حوته هذه الورقة لا يتعارض مع ما ثبت من اطلاع مفتش المباحث على دفتر أحوال مدرسة جنود المظلات في يوم ضبطه لتهم من أنه كان في إجازة في تاريخ وقوع الحادث إذ وهو في إجازة لا يعين في أي خدمة ولا يعطى أي تصريح بالخروج لأن وجوده في الإجازة تقتضي حتما وجوده في هاتين الحالتين فلا تفيد هذه الورقة شيئا بعد اعترافه التفصيلي في التحقيق بأنه غير ملابس العسكرية في ليلة الحادث وذهب مع المتهمين الآخرين الى منزل المجنى عليها وارتكب الحادث في وجوده . ولما كانت المحكمة قد أخذت باعترافات الطاعنين بعضهم على بعض و باعتراف الطاعن الثالث الذي أدلى به لمفتش المباحث وبقاى أدلة الاثبات التي أوردتها واطرحت في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن المذكور المشار اليه بالوجه المتقدم للأسباب التي

ساقها وهي أسباب سائغة تكفى لتفنيدها هذا الدفاع هذا فضلا عن انه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة بعد أن سألت - بناء على طلب المدافع عن الطاعن الثالث - "يوزباشى حسين عبد العزيز مصطفى المدرس بمدرسة المظلات الذى كان يرافق الطاعن المذكور للحراسة عن معارفاته بشأن ما تضمنته الورقة المشار اليها آنفا اعتذر عن عدم استطاعته الافضاء بشئ لم يرخص له من الجهة الرئيسية فى الافضاء به . فاكفى الدفاع عن الطاعن بهذا القدر ولم يطلب الى المحكمة اجراء أى تحقيق آخر ومتى كان الأمر كذلك فليس له أن ينعى عليها عدم القيام بتحقيق لم يطلب اجراءه ويتمين لذلك رفض هذا الوجه .

وحيث ان حاصل الوجه الثانى هو أن الدفاع عن الطاعن المذكور دفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فى حالة ضرورة ترفع عنه المسؤولية الجنائية لأنه بوثت برؤية زميليه طاعنين الأول والثانى يحمل كل منهما مسدسا فلم يكن فى وسعه مقاومة تنفيذ الجريمة أو الهرب خوفا من اطلاق النار عليه كما دفع بانعدام المقصد الجنئى لديه عند ذهابه مع زميليه الى منزل المجنى عليها لأنه كان يعتقد أن الغرض من ذهابهم هو شراء المنقولات المعلن عن بيعها فى "الصحف اليومية" غير أن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع ولم ترد عليه .

وحيث انه لما كان يبين من احكام المطعون فيه أن المحكمة أثبتت على الطاعن الثالث بالأدلة التى أوردتها أنه اتفق مع الطاعنين الأول والثانى على ارتكاب السرقة من مسكن المجنى عليها باستعمال وسائل الاكراه والتهديد بشل مقاومتها وفى ليلة الحادث نفذوا ما اتفقوا عليه فالتقوا بالمجنى عليها داخل المسكن وهددوها بمسدسات كانوا يحملونها وعمد الطاعن الأول الى كم فيها بغطاء "مادة السفرة وربط الطاعن الثالث يديها الى الخلف ثم ألقاها الطاعن الأول ووقف يراقبها شاهرا مطواة لتهديدها بينما انطلق الطاعن الثالث الى غرفة نومها واستولى على ما وصلت اليه يده وورث الطاعنون بعد ذلك هارين ثم عرض الحكم لما يثيره الطاعن فى "وجه المتقدم ورد عليه بقوله . "وأصر الدفاع عنه (الطاعن الثالث) أمام غرفة الاتهام على أن وجوده فى منزل المجنى عليها ليلة الحادث كان لمجرد

الرغبة في شراء بعض محتويات منزلها وأنه لا يمكن أن يسأل عما ارتكبه زميله ولا يفيدته إنكاره شيئاً بعد أن شهدت زوجته بأنه خرج في ليلة الحادث مع المتهم الأول وبالرغم من أنها كانت في حالة وضع تقتضى وجوده ثم عاد إليها ومعه بعض المصائدات التي سلمها لوالدته وضبط بعضها عندها وأقر هو بأنه أعطى للتهمين الأول والثاني خمسة جنينيات ثم ثلاثة جنينيات ليسكتهما عن مطالبة وقد أيد ذلك العجلائي في أقواله السابق بيانها، ولما كان ما أورده الحكم من ذلك واستخلاصه من أدلة الدعوى يكفي لنفي ما يثيره الطاعن في طعنه وتحقيق به القصد الجنائي في جناية السرقة بالا كراه كما هو معرف به في القانون وتقدير توافر هذا القصد أو عدم توافره أمر موضوعي بحث موكول لسلطة محكمة الموضوع تستنبطه من ظروف الدعوى والأدلة المطروحة عليها - لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وتقريراً أدلة فيها مما لا تقبل إنارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو بطلان محضر ضبط الواقعة المحرر بواسطة مفتش المباحث رشدي ليديب في الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم أول فبراير سنة ١٩٥٧ ذلك أن الحكم المطعون فيه اتخذ من اعتراف الطاعن الأول على نفسه وعلى الطاعن الثالث ومن أقوال زوجة هذا الأخير ووالدته وضبط المسروقات دليلاً من أدلة الادانة بالرغم من بطلان هذا المحضر لأنه حرر بواسطة الضابط المذكور بعد أن تواتر النيابة العامة التحقيق في القضية في الساعة التاسعة من مساء ذلك اليوم دون أن يصدر من وكيل النيابة المحقق أمر بنده لأجراء تحقيق معين فالتحقيق على هذه الصورة التي أجراها الضابط يكون باطلاً لحصوله من شخص لا يملكه قانوناً وقد تمسك الدفاع عن الطاعن أمام المحكمة بهذا البطلان ولكن الحكم المطعون فيه أغفل أن رد عليه بجاء مشوباً بالتصور .

وحيث إن ما يثيره الطاعن الثالث في هذا الوجه مردود بأنه على فرض صحة ما يدعيه من بطلان محضر جمع الاستدلالات الذي حرره مفتش المباحث البكاشي رشدي ليديب فإنه لا جدوى للطاعن من هذا البطلان ما دامت المحكمة قد اعتمدت

في إدانته على شهادة الضابط المذكور التي ادلى بها أمامها في جلسة المحاكمة مع سائر أدلة الإثبات الأخرى التي أوردتها في حكمها ومن بينها اعتراف الطاعنين في تحقيقات النيابة واعتراف الطاعن الثاني مجدى يسى صدق بتلك الجلسة على نفسه وعلى زميله .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو أن الدفاع عن الطاعن الثالث طلب إلى المحكمة اعتبار الواقعة — أن ثبتت صحتها جنحة سرقة متعاقبة على الفقرة السادسة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات وذلك استنادا إلى أن التهميد باستعمال السلاح لا يعتبر اكراها بالمعنى المقصود في المادة ٣١٤ من ذلك القانون وهي المادة التي طبقها الحكم المطعون فيه أما كم فم المجنى عليها وربط يديها إلى الخلف فإنه فضلا عن عدم ثبوته فهو اكراه لم يكن السبب في وقوع الجريمة وإنما كان وسيلة لتسهيل الهرب أو التهميد للجريمة . وقد ضربت المحكمة صفحا عن هذا الدفاع ولم تن بالرد عليه هذا إلى أن الإكراه السالف الذكر لو صح اعتباره ظرفا مشددا لجريمة السرقة بالنسبة للطاعنين الأول والثاني فإنه لا يمتد إلى الطاعن الثالث لأنه لم يكن عالما بوجود السلاح مع طاعنين المذكورين ولا عالما بنيتهما في استعماله أو استعمال أى اكراه ماضى .

وحيث أنه لما كانت الواقعة كما بينها الحكم المطعون فيه وأقام عليها الأدلة تتحقق بها جنابة السرقة بالإكراه المنصوص عليها في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات التي دان طاعنين بها وكان الحكم قد أثبت عليهم — كما مر القول — أنهم بعد أن حضروا إلى مسكن المجنى عليها متفقين على السرقة بالإكراه والتهميد باستعمال أسلحة ، عمد الطاعن الأول إلى كمفها بغطاء المائدة وأوثق الطاعن الثالث يديها إلى الخلف وهددوها باستعمال الأسلحة التي يحملونها وهي مسدسات مطواة وذلك لشل حركتها وتعطيل مقاومتها فتمكنوا بهذه الوسائل من اتمام سرقة ، ولما كان استخدام إحدى هاتين الوسيلتين في الجريمة لذلك الغرض الإكراه المسمى الذي وقع مباشرة على جسم المجنى عليها أو تهديدها باستعمال سلاح يكفي لتحقيق الإكراه الذي يتطلبه القانون في المادة ٣١٤ كما يكفي

في صورة الدعوى — لا اعتبار كل من الطاعنين مسئولاً عن هذه الجناية بوصفه فاعلاً لها في حكم المادة ٣٩ من قانون العقوبات — ولما كان ما قاله الحكم من بيان واقعة الدعوى ووصف الأفعال التي قام بها كل من الطاعنين وترتيب المسؤولية الجنائية عن تلك الأفعال يتضمن بذاته الرد على ما يثيره الطاعن الثالث فيما تقدم، لما كان كل ذلك فإن ما ينهض الطاعن في هذا "صدد لا يكون له سند من القانون .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٨ من ابريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى قاعل وكيل المحكمة : وبحضور السادة : مصطفى كامل ، رفوفيم يسي
جندى ، والسيد أحمد غيفى ، ومجد عطية استشاريين .

(١٠٥)

طعن رقم ٤٣ سنة ٢٨ ق

تفتيش . مواد مخدرة . إلقاء المتهم المخدر لمجرد مراقبة رجال البوليس له وتبعهم حركته خشية
تعرضهم له . اعتباره تخليا عن طوعية .

متى كانت الواقعة التي صار اثباتها في الحكم تفيد حصول التخلي عن
الكيس المحتوى على المخدر من تلقاء المتهم طوعية واختيارا ، ولم يكن نتيجة
اجراء غير مشروع وقع من رجال البوليس اذ لم يبد منهم سوى مراقبة المتهم وتبع
حركاته عندما قامت شبهتهم فيه وارتابوا في أمره ، فان تقضاء برفض الدفع
ببطلان قبض والتفتيش يكون صحيحا في القانون ، أما مجرد تخوف المتهم وخشيته
من رجال البوليس وتوهمه بأن أحدهم قد يقدم على القبض عليه أو التمرض
لحرية فلا يصح اتخاذ ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح
عن المخدر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جوهر مخدرا (حشيشا) بقصد
الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت الى غرفة الاتهام إحالته الى
محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج ونفقة الأخيرة منها و ٣٥
من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والجدول ١ والمادة ١٢ منه . فقررت
بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات بني سويف دفع الحاضر مع

المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا .
واد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة قدرها ثلاثة آلاف
جنيه وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفيعين قائلة بأنهما في غير محلها .
فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث ان مبنى الوجه الأول هو أن الطاعن دفع بجلسة المحاكمة ببطلان
القبض عليه وتفتيشه على أساس أنه لم يكن في حالة تلبس تبيح اتخاذ هذا
الاجراء — ولكن الحكم المطعون فيه رفض الأخذ بهذا الدفع وقال في رفضه
إن الطاعن تخلى عن المخدر تخليا يتحول لكل من وجده أن يلقطه — وهو نظر
مخالف للقانون لأنه مع التسليم بوقوع التخلي فإنه كان وليد الخوف ونصب
الخبرين ورجال البوليس له ولزميله محمد محمود ابراهيم من وقت نزولهما
من السيارة إلى حين القبض عليهما ، كما دلت على ذلك أقوال الخبرين
في تحقيق النيابة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ” أنه في نحو
الساعة الخامسة من مساء يوم الحادث وكان المتهم (الطاعن) سائرا في أحد شوارع
بدر بنى سويف وكان يسير خلفه كل من عبد الرزاق عبد العزيز التونى .
وعلى ابراهيم حسين ومحمود أبو زيد هليل وطلعت محمد نصر فسقط من المتهم
كيس من الورق التقطه عبد الرزاق عبد العزيز التونى فوجد بداخله كيسا
من القماش يحوى طربتين من الحشيش زنة إحدى الطربتين ٢٩٣ر٥ جرام
وزنة الأخرى ٢٩٠ر٥ جرام فقبضوا على المتهم وأبلغوا السلطات بالحادث “
وبعد أن أورد الحكم الأدلة على وقوع الواقعة على هذه الصورة عرض للدفع
ببطلان القبض والتفتيش الذى يثيره الطاعن ورده بقوله ” إنه لا يقوم على أساس
من القانون لأن الواقعة اثباتة هي أن المتهم تخلى عن الجواهر المخدرة المضبوطة .

وهذا التخلي يجرى لكل من يجدها أن يلتقطها ولا يهم في ذلك أن يكون من رجال الضبطية القضائية أم لا، فإذا كان من يلتقطها فتحها ووجد بها مخدرا كان المتهم في حالة تلبس بإحراز المخدر تبرر القبض والتفتيش من أى كان، ولما كان هذا الذى خلص إليه الحكم ورتب عليه قضاءه برفض الدفع صحيحا في القانون لأن الواقعة التي صار إثباتها في الحكم تفيد حصول التخلي عن الكيس المحتوى على المخدر من تلقاء الطاعن طواعية واختيارا ولم يكن نتيجة لإجراء غير مشروع وقع من رجال البوليس . إذ لم يبد منهم سوى مراقبة الطاعن وتتبع حركاته عندما قامت شبهتهم فيه وارتابوا في أمره أما مجرد تخوفه وخشيته منهم وتوهمه بأن أحدهم قد يقدم على القبض عليه أو التعرض لحريته فلا يصح اتخاذ ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر لما كان ذلك يفيان ما يشير به الطاعن في هذا الوجه لا يكون له سند من القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني وهو أن ابوكامين محمود أبو زيد هليل تشهد بالجلسة بأنه رأى اللقافة تسقط من مجد محمود ابراهيم وهو زميل الطاعن جوكان يسير خلفه وأن سقطوطها كان بينهما . كما شهد ابوكامين عبد الرازق عبد العزيز والمخبر طامت مجد نصر بجلسة المحاكمة أن اللقافة وقعت بين الشخصين المذكورين وكذلك قرر هؤلاء الشهود هذه الرواية في تحقيق النيابة بالتهمة إذن شائعة بين الطاعن وزميله وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام المحكمة بولكنها أذفلت الرد عليه . هذا إلى أنها أطرحت شهادة شاهدي النفي قولا منها بإحتمال أن يكون اندافع على الشهادة هو المجاملة والتورط دون أن تبين السبب الذى بنت عليه هذا الاعتقاد .

وحيث إنه يبين من مراجعة مفردات القضية اني أمرت هذه المحكمة بضمها لتحقيقا لهذا الوجه من الطعن أن الشاهد محمود أبو زيد هليل قرر في محضر البوليس يومى تحقيق النيابة أن اللقافة المحتوية على الحشيش سقطت من الطاعن . وشهد بهذه الرواية شاهدان عبد الرازق عبد العزيز وطلعت مجد نصر في تحقيق النيابة أمام المحكمة فبأنه الحكم المطعون فيه من أن هؤلاء الشهود وقرروا بأنهم

شاهدوا اللقافة المضبوطة تسقط من الطاعن له أصل ثابت بالأوراق ويعد ردا
كافيا على ما أناره الدفاع من شيوع اتهمته بين الطاعن وبين صاحبه الذي كان
مرافقته لما كان ذلك وكان للحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول للشاهد
أبداه في إحدى مراحل التحقيق وأن تطرح ما عدها وهي بعد غير ملزمة ببيان
علة إطراحها الشهادة مما ترى عدم الأخذ بشهادتهم من الشهود إثباتا أو نفيا
إذ العبرة بما تقتنع هي به ويطمئن إليه وجدانها . فإن هي استطردت وبينت
العلة في عدم تصديق الشهادة التي سمعتها فذلك لا يقدر في سلامة حكمها .
لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ، والسيد أحمد عقينى ، ومجد عطيه استايعيل المشارى .

(١٠٦)

طعن رقم ٤٥ سنة ٢٨ ق

تحقيق . إجراءات . إنبات . محكمة الموضوع . دفاع . فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة . التزام المحكمة تولى التحقيق بنفسها . اعتمادها فى إدانة المتهم على أقوال شاهد من واقع صورة اطلاق محررة بالقلم الرصاص . إخلال بحق الدفاع .

دلت المادة ٥٥١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطتى الاتهام والمحكمة يقتضى حرصا دلى الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هى صاحبة الشأن وحدها فى أن تتولى هى — دون غيرها — ما تراه من التحقيق فى حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها والعبرة تكون بالتحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها ومن ثم فإذا اعتمدت محكمة الجنايات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية فى ثبوت التهمة على المتهم — على أقوال الشاهد الغائب — من واقع صورة الاطلاق المحررة بالقلم الرصاص — وهى ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فإنها تكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع ، ولا يؤثر فى ذلك اكتناء المتهم بتلاوة أقوال الشاهد ثما يعد تسليما منه بصحة صورة الاطلاق لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز المواد المخدرة (حشيشا) الموصوف بتقرير المعامل الكيماوية فى غير الأحوال التى تصرح بها القوانين وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم

بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) المرفق به فقرت بذلك. وأمام محكمة جنابات المنصورة دفع الحاضر مع المتهم بطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم (١) الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بما يقبلة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتنزيمه ٥٠٠ جنيه ومصادرة الجواهر المخدر المضبوط وذلك على اعتبار أن الاحراز كان بقصد التناطى وقد ردت المحكمة فى أ باب حكمها على انه فعين قائلة بأنهما فى غير محلها . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق المنقض . الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه — أنه أخطأ فى تطبيق القانون وبني على بطلان فى الاجراءات — ذلك أن الحكم استند فى إيدان الطاعن — إلى أقوال اليوز باشى ابراهيم ابراهيم عبد الله عبد الله — اتى تليت فى الجلسة فى حين أنه لا يوجد فى الأوراق ما يدل على أن هذه الأقوال التى صارت تلاوتها هى أقوال الشاهد المذكور — إذ أن التحقيقات التى أجريت فى انه توى قد فقدت بعد إحالة القضية إلى محكمة جنابات المنصورة — والملف الذى كان معروضاً على المحكمة — لم يكن هو محضر التحقيق الأصيل أو صورة رسمية منه — بل هى صورة — قيل أن نساخ المحكمة أحضرها — من اطلاع شامى الطاعن على أوراق الجناية وكان يتعين على المحكمة — طيننا للفقرة الثانية من المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات أن تقوم بنفسها بإجراء ما تراه من تحقيق وألا تستند فى حكمها إلا على ما تجريه من تحقيق أمامها .

وحيث إن هذه المحكمة فى سبيل تحرى الحقيقة فى الطعن قد اطلمت على مفردات الدعوى وتبين منها أن النيابة اعامة اتهمت الطاعن بأنه بدائرة بلقاس أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) بقصد التناطى فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً — الأمر المعاقب عليه بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم ج ٠ (٤) ج ٠

بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والبند (١٢) من الجدول رقم ١ الملحق .
وبتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدرت غرفة الاتهام قرارا بإحالة القضية
إلى محكمة جنائيات المنصورة وأرسلت أوراق القضية إلى محكمة استئناف المنصورة
وتحدد لنظرها أمام محكمة الجنائيات جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ وفي محضر تلك
الجلسة أثبت ما يأتي "قالت النيابة إن القضية لم يتم نسخها حتى الآن حيث لم
تصلها النسخة المطبوعة — والمحكمة استدعت رئيس قلم النسخ فحضر السيد كامل
توفيق إبراهيم رئيس قلم النسخ وقرر أن القضية لم يعثر عليها حتى الآن — ولا زلنا
نبحث عنها — وعند العثور عليها سيتم نسخها" وتأجلت القضية لدور مقبل حتى
يتم العثور على القضية ونسخها — وقد طلب رئيس محكمة استئناف المنصورة
بكتابه المؤرخ في ١٠ يوليو سنة ١٩٥٦ من المحامي العام مخبرة نيابة بلفاس
لإعادة تحقيق القضية استنادا إلى نصوص المواد ٥٥٤ وما بعدها من قانون
الإجراءات الجنائية — ولكن النيابة وقد ظهر لها أن أوراق التحقيق قد فقدت
بعد صدور قرار الإحالة أي بعد رفع الدعوى إلى المحكمة — لم تر من حقها أن
تباشر أي إجراء وتركت الأمر للمحكمة وفي تلك الأثناء أحضر النساخ عبدالمطاب
عبد الرحمن — الذي كان بعنده الدوسيه الأصلي قبل فقده — أحضر صورة وصفت
بأنها صورة طبق الأصل من اطلاع بقلم الرصاص على أوراق الجناية من مكتب
محامي المتهم — ونسخت هذه الصورة بمعرفة قلم النسخ وأرسلت إلى المحكمة وهي
التي كانت محل نظر المحكمة يوم أول أكتوبر سنة ١٩٥٧ المحدد للمحاكمة —
وفي تلك الجلسة — لم يحضر شاهد الإثبات الأول اليوز باشي إبراهيم عبد الله
وسمعت أقوال غيره من الشهود الحاضرين وتليت أقوال الشاهد النائب بموافقة
الدفاع والنيابة وفي تلك الجلسة صدر الحكم بإدانة الطاعن واعتمدا لحكم في إدانة
الطاعن — بصفة أصلية إلى أقوال اليوز باشي إبراهيم عبد الله — الشاهد النائب —
ولما كانت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات وهذا نصها "إذا فقدت أوراق
التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه — يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه —
وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هي إجراء ما تراه من التحقيق"
قد دلت على أن الفصل بين سلطتي الاتهام والمحكمة — يقتضي حرصا على الضمانات

الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في أن تتولى هي — دون غيرها — مآتراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها والعبرة تكون بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها — فلا يجوز للقاضي أن يأخذ بدليل قدم إليه من غير أن يمكن من وجه عليه هذا الدليل من مناقشته وإدحاضه . لما يترتب على ذلك من الإخلال بحق الدفاع ، لما كان ذلك وكانت محكمة الجنايات حين نظرت الدعوى وحكمت فيها قد اعتمدت ، بصفة أصلية في ثبوت التهمة على الطاعن على أقوال الشاهد الغائب من واقع صورة الاطلاع المحررة بالقلم الرصاص وهي ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه — فيكون الحكم قد بني على هذا الاعتبار على دليل وهمي — ليس له أصل ثابت في الأوراق ولم يسمع الشاهد بالجلسة وبذلك تكون المحكمة قد أخطأت بخالفاتها نصا صريحا في القانون ويكون حكمها معيبا — ولا يرفع عنه العيب أن المحكمة استندت في الإدانة إلى أدلة أخرى ذكرتها غير أقوال الشاهد المذكور فإن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا والمحكمة تكون عتميدتها منها مجتمعة لا من كل منها على حدة مما لا يستطيع معه الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي انتهت إليه أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه أو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم — ولا يؤثر في صحة هذا الوجه من النظر — القول بأن الدفاع عن الطاعن اكتفى بتلاوة أقوال الشاهد مما يعد تسليما منه بصحة صورة الاطلاع لأن مأجرته المحكمة على ما سلف ذكره وقع مخالفا للنظام العام لعلقه بأصل من أصول لمحاكمات الجنائية لاعتبارات سائنة تتعلق بالعدالة في ذاتها ويتعين نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة جنايات المنصورة للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى على ما يقضى به القانون وذلك دون حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن الأخرى .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

ب. دة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة وبحضور السادة معطى كامل ، وفهيم يني جنى ،
والسيد أحمد هاني ، ومير عطية اسماعيل السنشارين .

(١٠٧)

ضمن رقم ٥١ سنة ٢٨ ق .

(أ) ب . لا حة وموانع العقاب . دفاع شرعى . الفعل المتخوف منه الذى يسوغ الرفع
الشرعى لا يلزم أن يكون خطرا حقيقيا .

(ب) أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . مناط تقدير ظروف الدفاع الشرعى

١ - لا يلزم فى الفعل المتخوف منه والذى يسوغ حالة الرفع الشرعى بصفة
عامة أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المدافع
وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنيا على أسباب مقبولة .

٢ - إن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى المناط فيه
الحالة النفسية التى تخالط ذات شخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيه ببعده
فى ظروف حرجية دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه
بما لا يصح شأسته على مقتضى التفكير المادى المتزن المباحث الذى كان يتعذر
عليه وقتئذ وهو موقف بهذه الظروف والملايسات .

القانع

إتجهت النيابة عامة تطاعن بأنه ضرب عمدا عبدا لله عباس على رأسه فأحدث
به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبى الشرعى ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن
لضرب أنفى إلى موته . وطُلبت إلى خرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات

لمحاكمته بالمادة ١٠٢٣٦ من قانون العقوبات فقررت بذلك ومحكمة - بنائيات
المنصورة قضت حضوريا عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون
العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق القانون ذلك
أن الطاعن دفع بجلسة المحاكمة بأنه حين اعتدى على أخيه المجنى عليه إنما كان في حالة
دفاع شرعي عن نفسه وفي بيان ذلك يقول انه دخل المنزل فوجد أخاه
يعتدى على وائنتهما فلما أراد منه أمسك بسيف طوله حوالي مترين وجرى
خلف الطاعن يريد الاعتداء عليه ولكنه تعثر فسقط على الأرض واضطر الطاعن
أن يضربه حتى ينجو من خطر محقق . ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع بحجة
أن الخطر لم يكن حقيقيا وأنه لم يكن للدفاع أن يعتدى على المجنى عليه بعد أن
سقط على الأرض مع أنه رغم سقوطه كان محتفظا بالسيف في يده وكان الخطر
ما زال يهدد الطاعن وكان التخوف منه مبنيا على أسباب مقبولة .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه "تتصل في أنه بعد
عودة المتهم السيد عباس عبد الله بحر إلى منزله بعد ظهر يوم الحادث وجد به
أخاه المجنى عليه عبد الله عباس عبد الله بحر يتشاجر مع وائنتهما شقيقة عبد الله
حواس ويسبها ويصق على وجهها فطالب المتهم منه أن يكف عن ذلك الاعتداء
فلم يرتدع المجنى عليه وأمسك بسيف "آلة لقطع البرسيم" محاولا الاعتداء على المتهم
الذي كان يحمل بدور مطواة ومبردا - وأخذ المجنى عليه يعدو خلف المتهم وتصادف
أن اعترض ضريق الأول قطعة من اللبن فسقط على الأرض وإذاك أمسك به
المتهم وطعنه ثلاث طعنات بالمطواة ورابعة بالسيلة في رأسه بإحدى يديه اليسرى
والصديغية اليمنى وقد أدت هذه الإصابات إلى وفاته وقد اعترف المتهم بأنه حين
اعتدى على المجنى عليه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه " ثم عرض الحكم لنفي

حالة الدفاع الشرعى التى دفع بها الطاعن فى قوله "وحيث إن هذا القول مردود بما أدلى به المتهم ذاته من أنه حين اعتدى على المجنى عليه كان هذا الأخير قد سقط على الأرض ولم يحاول اللحاق به وإذ يكون تقدير المتهم للفعل المتخوف منه من جانب المجنى عليه فى تلك اللحظة التى اقترف فيها جرم غير قائم على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه إذ أن الفعل المتخوف منه الذى يبيح الدفاع الشرعى يجب أن يكون خطرا حقيقيا وأن يكون الاعتقاد بذلك الخطر مبنيا أيضا على أسباب سائفة مقبولة الأمر المنفى فى هذه الدعوى إذ أن المجنى عليه كان وقت الاعتداء عليه فى حالة لا تجعل المتهم فى خطر محقق به تبيح له الاعتداء وهو إذا اعتدى على المجنى عليه وأحدث به تلك الطعنات العديدة التى أدت إلى وفاته على الصورة السالف بيانها لا ترى المحكمة معها محلا لمسيرة الدفاع فى أن المتهم كان فى حالة دفاع عن نفسه يبيح له ذلك الاعتداء".

وحيث إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من وجوب أن يكون الفعل المتخوف منه الذى يبيح الدفاع الشرعى خطرا حقيقيا هو تقرير خاطئ فى القانون إذ أنه لا يلزم فى ذلك الفعل المتخوف منه الذى يسوغ الدفاع الشرعى بصفة عامة أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المدافع وتصويره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنيا على أسباب معقولة وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخاطب ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير المسمى المترن المطعون الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو مخوف بهذه الظروف والملابسات . لما كان ذلك وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه هى أن المجنى عليه أمسك بسيف وأخذ يعدو خائف الطاعن بقصد الاعتداء عليه مما يجعل تخوف الطاعن من وجود خطر محقق به مبنيا على أسباب معقولة، وكان سقوط المجنى عليه على الأرض وهو يطارد الطاعن ليس من شأنه أن ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى إذ هو لا يحول دون قيام المجنى عليه مرة أخرى واستمراره فى ملاحقة الطاعن للاعتداء عليه مادام السيف الذى بيده

لم ينتزع منه. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى عن الطاعن أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه يكون قد أخطأ تطبيق القانون على وجهه الصحيح، لما كان ذلك وكان تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعى عن النفس أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع التي حجبت نفسها عن ذلك بما قرره خطأ من انتفاء حالة الدفاع الشرعى مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات المختصة للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ، والسيد احمد عفيفى ، ومحمد عطية السباعيل المستشارين .

(١٠٨)

طعن رقم ٥٣ سنة ٢٨ ق .

تقليد أختام . تردير . ماهية التقليد العقب عليه م ٢٠٦ ع .

لا يشترط فى جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عنها فى المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون التقليد متقنا بل يكفى أن يكون هناك مشابهة بين الختم الصحيح وغير الصحيح ولا يقدح فى ذلك أن يكون التقليد ظاهرا ما دام من شأنه خدع الناس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - قلد علامة خاصة بإحدى المصالح الحكومية وختم سلخانة دمنهور المستعمل فى ختم اللازم الصغيرة مع علمه بذلك . ثانيا - سرق المادة السرية المخصصة لختم اللحوم المذبوحة وطالبت عقابه بالمادتين ١/٢٠٦ - ٣١٨ ، ٤ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر دمنهور الجزئية قضت بحضوريا عملا بالمادتين ٣٠٦ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بعقوبة الحبس لمدة ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ وذلك عن التهمة الأولى وبراءة المتهم من التهمة الثانية المسندة إليه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

.. من حيث ان مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .
ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجنائية تقليد علامة إحدى مصالح
الحكومة أخذاً بأقوال شاعري الاثبات مع أن الأمر لا يتعدى أنها علامة
خاصة بالطاعن للتأشير بها على المواشي التي يشتريها من السوق وهي تختلف عن
علامة مجزر دمنهور اختلافاً تاماً على ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي — وبهذا
يلتفى الركن المادي للجريمة — وهو من الظهور بدرجة لا يخدع بها الرجل العادي
يضاف إلى ذلك أن الطاعن لم يكن لديه أي نية لاستعمال تلك العلامة استعمالاً
ضاراً بالمصلحة العامة .

حيث إن حكم محكمة أول درجة المحكمة أم بابه بالحكم الاستثنائي ندين واقعة
الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجنائية التي دان الطاعن بها وأورد
على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الثابت في الأوراق من شأنها
أن تؤدي إلى مارتبه عليه — وكان الحكان — الابتدائي والحكم الاستثنائي
المؤيد له قد حصلا ما ورد بالتقرير الطبي من أن العلامة المضبوطة قد صنعت
تقليداً لحتم صحيح وأن المشابهة بينهما في المظهر الخارجي ومن شأنها خدع الجمهور
وتكفل بيع اللحوم التي تختم بها — لما كان ذلك وكان لا يشترط في جنائية تقليد
ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عنها في المادة ٢٠٦ من قانون
العقوبات أن يكون التقليد متقناً بل يكفي أن يكون هناك مشابهة بين الختم
الصحيح وغير الصحيح ولا يقدح في ذلك أن يكون التقليد ظاهراً ما دامت
المحكمة قد قدرت أنه على نحو من شأنه خدع الناس — وكان القصد الجنائي
في هذه الجنائية يفترض دائماً في الجاني الذي يقلد شيئاً من الأشياء التي وردت

في المادة ٢٠٦ عقوبات أنه إنما ينتوى استعمال الشيء المزور استعمالا ضارا ، وكانت دعوى التناقض بين ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي وهؤدى أقوال شاهدى الاثبات في غير محلها ما دام أن الحكم قد حصل في الحالين قيام التشابه بين العلامتين فاعتماد الحكم — على أقوال الشاهدين — من بين الأدلة أتى اعتمد عليها في قيام التقليد ليس فيه ما يخالف الحقيقة في شيء — لما كان ذلك كله فان الطعن لا يكون له محل .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متبينا وفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٨ :

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٠٩)

طعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٨ ق :

حكم . ياناته . خلوا الحكم من ذكر مادة العقاب على المتهم . بطلانه .

متى كان كلا الحكيمين الابتدائي المؤيد لأسيابه والاستئناف قد خلا من ذكر
نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على المتهم ، وكان لا يعصم الحكم
الابتدائي من هذا العيب أنه أشار إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها
على التهمة ما دام لم يفصح عن أخذه بها بل اقتصر على الإشارة على تطبيق
المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي لاصلة لنصها بالتجريم والعقاب وإنما يتعلق
بتحديد العقوبة في حالة تعدد الجرائم ، فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن مع آخر حكم عليه بأنهما - أولاً المتهم
(الطاعن) بصفته مديراً لشركة مطاحن وادى النيل تصرف في الدقيق المبيع بالمحضر
والناتج من الحبوب المسلمة إليه دون إذن من وزارة التويز . ثانياً - بصفته
مديراً لشركة مطاحن وادى النيل باع الدقيق المبيع بالمحضر في عبوات دون أن
تكتب البيانات المطلوبة على بطاقة تعلق أو تلصق عليها بإحكام تام . وطلبت
عقابه بالمواد ١/١١ مكرر ١٩ من القانون ٢٥٩ لسنة ٤٧ وقانون ٣٦٦ لسنة ١٩٤٨
وقانون ١١٨ لسنة ١٩٥٣ ٥٦/٥٧/٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٥٤ ..
و٧/١٢ من القانون ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ .

ومحكمة القاهرة المستعجبة قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات
بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وغرامة مائة جنيه وكفالة
عشرين جنيا والمصادرة وشر ملخص الحكم على واجهة المحل بأحرف كبيرة
لمدة ستة أشهر . فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بتأييد
حكم الاستئناف . فتم من الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكيات

.. وحيث إن من ينعاه الطعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء باطلا إذ
أغفل الإشارة إلى نص مصرص القانون التي دان الطعن بها .

وحيث إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على وجوب
إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته
قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات . ولما كان الثابت أن كلا من الحكيم الابتدائى
المؤيد بسبابه والاستئنافى قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه
العقاب على المتهم . وكان لا مضم الحكم الابتدائى من هذا العيب أنه أشار
إلى مواد الاتهام التى ضمت انبابة تطابقها على التهمة ما دام لم يفصح عن أخذه
بها بل قصر على الإشارة إلى تطابق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التى لاصلة
نصها بالتجريم والعقاب وإما يتعلق بتحديد العقوبة فى حالة تعدد الجرائم .
لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان مما يترتب معه
قبول الطعن ونقض الحكم دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى قاضى وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسحاقيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، واحمد زكى كامل ، ومحمد عطية اسحاقيل المستشارين .

(١١٠)

طعن رقم ٢٠ سنة ٢٨ ق .

نقش . اجراءات الطعن . ميعاد تسمية الأسباب . حكم . متى يقضى بتقرير الأسباب الذى
يودع بعد مضي اكثر من اربعين يوما . م ٤٢٦ .

متى كان الحكم قد صدر بتاريخ ١١ من ابريل سنة ١٩٥٧ وقرر المتهم
الطعن فيه بتاريخ ١٦ من نفس الشهر وحصل على أربع تباعدات سلمية آخرها
في ٢٢/٥/١٩٥٧ وكلها تدل على أن الحكم لم ينته حتى تاريخ تحرير الشهادة الأخيرة
ثم أودع تقريرا بالأسباب في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧ وبني التقرير على بطلان
الحكم لعدم ختمه في الميعاد . فان الطعن يكون مقبولا شكلا — إذا لم يتيسر
الحصول على صورة من الحكم . ذلك أن امتداد الميعاد المنصوص عليه
في المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية والذي غايته اربعون يوما
من تاريخ المنطق به محله أن يوجد الحكم فعلا حتى تثبت المحكمة بطريقة يقينية
من تاريخ صدوره واحتساب ميعاد الأربعين يوما التالية لصدوره .

الوقائع

بتاريخ ١١ من ابريل سنة ١٩٥٧ أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكما
حضوريا بحبس المتهم محمد عبد الرحيم سيد (الطاعن) ثلاث سنوات وتغريمه
خمسمائة جنيه لاثامه في قضية الجناية رقم ٧ سنة ٥٦ حلوان المقيدة بالجدول
الكلى برقم ١٥٥٥ سنة ١٩٥٦ بأنه في يوم ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ بدائرة

قسم حلوان . أحرز مواد مخدرة (حشيشا وأفبونا) في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وبتاريخ ١٦ من نفس الشهر قرر الطاعن الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور وحصل على أربع شهادات سلبية من قلم كاتب نيابة جنوب القاهرة أولاها في ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٧ والأخرى في ١١ ، ١٩ ، ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٧ وكلها تدل على أن الحكم لم يرد بعد إلى القلم المذكور حتى تاريخ استخراج الشهادة الأخيرة وقدم الأستاذ أحمد صفوت المحامي عنه تقريرين بالأسباب الأول في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٧ والثاني في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧ أي بعد الأربعين يوما — وقد استشكل المتهم في تنفيذ الحكم ونظر الاستشكال أمام غرفة الاتهام التي أمرت بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٧ برفضه والاستمرار في التنفيذ . فطعن المحكوم عليه في الأمر المذكور أيضا بتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وقدم محاميه تقريرا بالأسباب في الميعاد القانوني . وقد حدد لنظر هذا الإشكال جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ كما حدد لنظر الطعن جلسة ٣١ من نفس الشهر وقد سمعت المرافعة في كل منهما على حدة كما هو مبين بمحضر الجلسة ثم قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم أخيرا لجلسة اليوم حيث قررت المحكمة ضم هذا الإشكال إلى موضوع الطعن .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٥٧ وقرر الطاعن الطعن فيه بتاريخ ١٦ من نفس الشهر وحصل على أربع شهادات سلبية من قلم كاتب نيابة جنوب القاهرة أولاها في ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٧ والأخرى في ١١ ، ١٩ ، ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٧ وكلها تدل على أن الحكم لم ينته حتى تاريخ تحرير الشهادة الأخيرة ثم أودع تقريرين بالأسباب الأول في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٧ والثاني في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧ وقد بنى التقرير الأول على بطلان الحكم لعدم تحرير أسبابه والتوقيع عليه في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره وبنى التقرير الثاني على بطلان الحكم لمضي ثلاثين يوما دون التوقيع عليه طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن القانون إذ أوجب في المادة ٣١٢ المشار إليها أن يحور القاضى الحكم بأسبابه كاملا في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان فانه قد نص في الفقرة الأخيرة من تلك المادة على بطلان الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع رانه إذ نص في المادة ٤٢٤ على وجوب التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم فقد نص في المادة ٤٢٦ على أنه إذا تعذر على صاحب الشأن الحصول على صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به فان الطعن يقبل منه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه به ومقتضى هذين النصين معا أن يعطى اصحاب الشأن عشرة أيام للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب إذا رأى بعد إطلاعه على الحكم أن يطعن فيه وأن هذه الأيام العشرة تبدأ اما من اليوم التالى للثمانية أيام التالية لصدور الحكم في حالة التوقيع عليه في هذه المدة واما من اليوم التالى لإعلانه بإيداع الحكم إذا كان قد حصل على شهادة بعدم وجوده في قلم الكتاب في الميعاد المذكور — لما كان ذلك وكانت المادة ٤٢٤ تنص على أنه إذا لم يحصل التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في العشرة الأيام سقط الحق فيه فإن هذا الجزاء يسرى كذلك بالنسبة إلى امتداد الميعاد إلى عشرة أيام من يوم الاعلان بإيداع الحكم .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يحصل التوقيع عليه في خلال الثمانية الأيام التالية لصدوره ولم يعلن الطاعن بإيداعه رغم الحصول على شهادة بعدم وجوده في قلم الكتاب في الميعاد المذكور ولم يوجد في ملف الدعوى أصلا وكان امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ المشار إليها والذي غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة محله أن يوجد الحكم فعلا حتى تثبت المحكمة بطريقة يقينية من تاريخ صدور الحكم واحتساب ميعاد الأربعين يوما التالية لصدوره ومن ثم يكون التقرير الثانى قد قدم في الميعاد القانونى وما كان قد تجاوز الأربعين يوما التالية لصدور الحكم وبذلك يكون الطعن مقبولا شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابته البطالة لمضى ثلاثين يوما دون التوقيع عليه .

وحيث إن قانون الاجراءات الجنائية عاجل أحوال فقد أوراق التحقيق كلها أو بعضها وأحوال فقد الأحكام في المواد ٥٥٤ وما بعدها فنص في المادة ٥٥٧ منه على أنه إذا كانت القضية منظورة أمام محكمة "تقضى ولم يتيسر الحصول على صورة من الحكم تقضى المحكمة بإعادة المحاكمة متى دنت جميع الاجراءات المقررة للطعن قد استوفيت — لما دُن ذلك وكن الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا من محكمة جنائيات القاهرة وكانت جميع الاجراءات المقررة للطعن فيه قد استوفيت فإنه يتعين إعمالا لنص المادة المذكورة قبول الطعن شكلا وإحالة القضية إلى محكمة جنائيات القاهرة لاعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى ولا يكون هناك خل بعد ذلك لنظر الطعن المتقدم من الطاعن في الاشكال في تنفيذ الحكم الذي قررت هذه المحكمة ضمه إلى الطعن في الموضوع بعد أن قضى بإعادة المحاكمة .

جلسة ٢٨ من ابريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، واحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١١١)

طعن رقم ١٥٥٣ سنة ٢٧ ق :

قضى . إجراءات الطعن . بعباد تقديم الأسباب . سلطة محكمة النقض . منح الطاهر مهلة
لتقديم أسباب الطعن بعد مضي ميعاد الأربعين يوما . مثال .

متى كان الحكم قد صدر بحضور يا في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٧ فقرر المتهم
بالطعن فيه بطريق النقض في ٢ من يولية سنة ١٩٥٧ وحصل على شهادة بعدم
ختم الحكم في مدى الثمانية الأيام التالية لصدوره ، وحصل على شهادة أخرى
بعدم إيداعه تاريخها ١٩٥٧/٨/١ ثم قدم أسباب طعنه في يوم ١٩٥٧/٨/٤ طالبا
بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه غير أنه في مساء اليوم نفسه أعلن مرة أخرى بأن
الحكم مودع بالملف في تاريخ إعطاء الشهادة المؤرخة ١٩٥٧/٨/١ ولم يكن في
وسع المتهم أن يقدم أسبابا جديدة لطعنه بعد هذا الإعلان الأخير حيث كان
ميعاد الأربعين يوما المقررة كحد أقصى للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب قد
انقضى بانقضاء هذا اليوم (١٩٥٧/٨/٤) وذلك بسبب خطأ قلم الكتاب في تحرير
الشهادة الأولى ، فإن لمحكمة النقض إفساح مجال الطعن للمتهم ومنحه أجلا يقدم
فيه أسباب طعنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — عبد المنعم اسماعيل محمد (الطاعن) و ٢ —
محمد شوقي محمود و ٣ — محمد سالم الصهرجنناوى . بانهم : الأول — تلقى رهانا
٢٠ (٥) ج .

على سباق الخيل دون الحصول على إذن بذلك . والثاني والثالث — راهنا مع الأول على سباق الخيل . وطلبت عقابهم بالقانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام للأول والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية للثاني والثالث حضوراً للأول والثالث وغياباً للثاني . أولاً — براءة الثاني والثالث من التهمة المنسوبة إليهما . وثانياً — بحبس المتهم الأول عبد المنعم اسماعيل سنة مع الشغل وتغريمه ٣٠٠ جنيه مصري وكفالة ٢٠ جنيهها اوقف التنفيذ مع المصادرة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة القاهرة الابتدائية دفع الحاضر عن المتهم بطلان القبض والتفتيش .. والمحكمة المشار إليها قضت بقبوله شكلاً وفي الموضوع . أولاً — برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبصحتهما . وثانياً — برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات .

فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

الحكمة

... وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً في ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٧ فقرر الطاعن بالطعن فيه بالنقض في ٢ من يوليه سنة ١٩٥٧ وحصل بتاريخ ٤ من يوليه سنة ١٩٥٧ على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى الثمانية الأيام التالية لصدوره ، ولما أعلن بإيداعه في ٢٨ من يوليه سنة ١٩٥٧ تبين له أنه غير مودع بقلم الكتاب وحصل على شهادة أخرى بعدم إيداعه تاريخها ١/٨/١٩٥٧ ثم قدم أسباب طعنه في يوم ٤/٨/١٩٥٧ طالباً بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره غير أنه في مساء اليوم نفسه أعلن مرة أخرى بأن الحكم مودع بالملف الاستئنافي في تاريخ إعطاء الشهادة المؤرخة ١/٨/١٩٥٧ ولم يكن في وسع الطاعن أن يقدم أسباباً جديدة لطعنه بعد هذا الاعلان الأخير حيث كان ميعاد الأربعين يوماً المقررة كحد أقصى للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب قد انقضى بانقضاء هذا اليوم (٤/٨/١٩٥٧) وذلك بسبب خطأ قلم

الكتاب في تحرير الشهادة الأولى ولهذا رأت المحكمة إفساح مجال الطعن للطاعن ومنحه أجلا يقدم فيه أسباب ط.ه وقد أودعها في الميعاد الذي منحه له وهو عشرة أيام من تاريخ ١٩٥٨/٣/١٨ المحدد لنظر الدعوى لأول مرة أمام هذه المحكمة. ومن ثم يكون الطعن مقبولا شكلا .

وحيث إن مبنى وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل وشاب أسبابه القصور ذلك أن الطاعن دفع بجلسة المحاكمة ببطلان القبض والتفتيش لعدم صدور إذن من النيابة بإجرائهما فرفضت المحكمة الدفع على أساس قيام حالة التلبس مع أن الحالة التي رآها الضابط حسبا وصفها الحكم لا تتوافر فيها حالة التلبس . هذا فضلا عن أن الحكم قضى بتأييد العقوبة المحكوم بها ابتداءيا ضد الطاعن عن تهمة تلقى الرهان من المتهمين الثانى والثالث اللذين حكم ببراءتهما نهائيا من تهمة المراهنة مما كان يقتضى من المحكمة الاستدافية أن تقضى ببراءة الطاعن تبعا لذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله " أن الملازم فتحى رضوان ضابط مكتب آداب القاهرة علم من تحرياته السرية أن المتهم يقبل المراهنات خفية على سباق الخيل ويتخذ من صالون متروبول مكانا لمزاولة نشاطه . وفي يوم نتج المحضروفي الساعة ٤,٣٠ قبل بداية الشوط الرابع شاهد محمد سالم ومحمد الرشيدى المتهمين الثانى والثالث ، يتحدثان مع المتهم ويهتمان إليه ببعض كلمات ثم أخرج المتهم ورقة من جيبه وكان يجلس على مقعد وأمامه منضدة وأخذ يكتب فى هذه الورقة ثم أخرج كل من محمد سالم ومحمد رشيدى نقودا من جيبهما وعد تسليمها للمتهم قام بعملية الضبط وقتش المتهم فوجد معه كشفا موضحا به أسماء الخيول والمبالغ المتراهن عليها وهو الذى كان يقوم المتهم بالكتابة فيه كما وجد معه قلما من الرصاص الأسود وجريدة الايكواسبورت الصادرة بتاريخ ١٩٥٧/٧/٣١ وموضح بها برنامج السباق بنادى سموحة بالاسكندرية عن يومى السبت والأحد أول أغسطس سنة ١٩٥٧ وبفحصها تبين أن بعض الخيول المتراهن عليها يوم الضبط مشطوب على أسمائها بالقلم الأسود ووجد

أيضا بحسب المتهم مبلغ ١٤ جنيها وورقتي كرتون خاصة بصالون متروبول مكتوب عليها بعض الأرقام ومبالغ متراهن عليها وقام بتفتيش محمد سالم فوجد معه جريدة الرياضة الصادرة بتاريخ ١٩٥٧/٧/٣٠ ومشطوب على بعض أسماء الخيول ومبلغ ١٩٢ قرشا وضبط مع محمد مرشدي جريدة الشبح الصادرة في ١٩٥٧/٨/١ وبها برنامج السباق بنادي سموحة يوم السبت ١٩٥٧/٦/٣ ومبلغ ١٥ قرشا ثم عرض لما أثاره الطاعن من بطلان القبض والتفتيش فورد عليه في قوله : "وحيث إن الدفاع عن المتهم دفع ببطلان القبض والتفتيش لأن ضابط الآداب لم يحصل على إذن بتفتيش المتهم ولم يكن في حالة تلبس — وحيث إنه يكفي في التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق بعد ذلك — وحيث إن مشاهدة ضابط الآداب للمتهم وهو حلاق جالسا في الطريق العام على مقعد على مقربة من محل محمد سالم وأمامه منضدة وحضور محمد سالم ومحمد مرشدي وهما إلى بيده كلمات ثم إخراج المتهم ورقة من جيبه والكتابة بها ثم إخراج كل منهما نقودا وتسليمها للمتهم كل ذلك مما يعتبر مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن تلقى المتهم المراهنة على سباق الخيل بدون إذن . فخلوس المتهم وهو حلاق إلى منضدة في الممر المجاور للحل لا يتفق مع طبيعة عمله وهمس محمد سالم ومحمد مرشدي في أذنه يدل على أنهما والمتهم يريدون أن يخفوا أمرا وإخراج الورقة من جيبه وقيامه بالكتابة فيها وإخراجهما النقود وتسليمها إليه مضافا إلى المظاهر السابقة وما لدى الضابط من تحريات ينبئ بما لا يدع مجالا للشك بأنه قد تلقى منهما رهانا على سباق الخيل ويعتبر لذلك في حالة تلبس تبيح لضابط مكتب الآداب وهو من رجال الضبطية القضائية طبقا للواد ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ القبض عليه ومتى جاز له القبض عليه جاز له تفتيشه طبقا للمادة ٤٦ إجراءات جنائية " — لما كان ما تقدم وكان يكفي لتأول بقيام حالة التلبس أن يكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة كما هو الحال في الدعوى — وكان يبين من الحكم الابتدائي أن المحكمة عدلت وصف التهمة بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث من تهمة المراهنة

مع المتهم الأول على سباق الخيل إلى تهمة تلقى الرهان دون الحصول على إذن بذلك وقضت فيها بالبراءة على أساس أنهما لم يقوما بتلقى الرهان ولم تستأنف النيابة الحكم فأصبح نهائيا بالنسبة لهما وكان هذا الحكم بمسند تعديل التهمة لا يتعارض مع الحكم بإدانة الطاعن عن تهمة تلقى الرهان ولا يصح له أن يحتج به ، وكان باقى ما يشيره الطاعن فى الوجه الثانى من طعنه لا يعدو أن يكون جدلا فى واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة وبحضور السادة : مجود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٠١٢)

طعن رقم ٦٢ سنة ٢٨ ق

اثبات . اعتراف . حكم "تسيب معيب" . استناد الحكم في الادانة على اعتراف المتهم . عدم تعرضه لما قاله المتهم من أن الاعتراف وليد إكراه . قصور .

متى كان الحكم قد استند في الادانة على اعتراف المتهم في تحقيق النيابة دون أن يتعرض لما قاله المتهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد إكراه وأنه لم يعترف تلقائيا — وهو دفاع جوهري كأن يجب على المحكمة أن تحققه لتبين مدى صحته وأن تعنى بأن تضمن حكمها ردا عليه — فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن ١ — حسن محمد عباده و ٢ — ابراهيم حسن أحمد و ٣ — جمده سالم زايد و ٤ — توفيق عبد النبي سليمان . بأنهم : أولا — قتلوا عمدا مع سبق الاصرار والترصد حميده سالم وناعسه سرور والسيدة سرور بأن بيتوا النية على قتلهن وأعدوا لذلك سلاحا ناريا وتوجهوا لمكان نومهن وأطلقوا عليهن أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهن فأحدثوا بهن الإصابات الميئنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهن — وثانيا — شرعوا في قتل سليمان سرور سلمى عمدا ومع سبق الاصرار بأن أطلقوا عليه مقدوفا ناريا قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الميئنة بالتقرير الطبي الشرعى وقد خاب أثر

الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه وهو اسعاف المجنى عليه بالعلاج — وثالثا — قتلوا عمدا محمود حسن أحمد بأن أطلق عليه أولهم حسن محمد عباده — عيارا ناريا قاصدين من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الممينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد وقعت هذه الجريمة بباقي المتهمين نتيجة محتملة لتواجدهم بمكان الحادث أثناء ارتكابهم الجريمة الأولى والثانية . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقررت بذلك وادعى سرور سليمي سليمان بحق مدني قدره مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين جميعا متضامين . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور يا عملا بالمواد ١٣ و ٣٢ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات للأول والمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٥ من نفس القانون المذكور للثالث مع تطبيق المادة ٣٢ منه أيضا بالنسبة لهما والمادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية للثاني والرابع — أولا — بمعاينة حسن محمد عباده بالاعدام شقيا (وثانيا) بمعاينة جمعة سالم زايد بالأشغال الشاقة المؤبدة (وثالثا) بالزام حسن محمد عبادة وجمعة سالم زايد بأن يدفعوا متضامين إلى سرور سليمي سلمان المدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية رمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة — ورابعا — براءة ابراهيم حسن أحمد وتوفيق عبد النبي سليمان مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما . وذلك على اعتبار أن المتهم حسن محمد عبادة في الزمان والمكان سألني الذكر — أولا — قتل عمدا ومع سبق الاصرار حميده سالم وناعسه سرور والسيدة سرور كاشع في قتل سليمان سرور بأن بيت البنية على قتلهم — وثانيا — قتل عمدا محمود حسن أحمد بأن أطلق عليه عيارا ناريا أصابه في بطنه قاصدا بذلك قتله فأحدث به الاصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى وفاته — والمتهم الثالث جمعة سالم زايد في الزمان والمكان سألني الذكر اشترك مع المتهم حسن محمد عبادة بطريق الاتفاق والمساعدة في قتل حميده سالم وناعسه سرور والسيدة سرور وفي الشروع في قتل سليمان سرور عمدا وكان ذلك مع سبق الاصرار . فظن الطاعنان في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمت

... وحيث إن الطاعن المذكور ينعى على الحكم المطعون فيه قصورا في الرد على دفاعه ذلك بأنه أنكر التهمة أمام المحكمة وقال إن اعترافه ليس صحيحا وقد أكره على الادلاء به إذ ضربه ضابط المباحث ، وأبدى الدفاع عنه ذلك أمام المحكمة إلا أن الحكم استند إلى هذا الاعتراف ولم يعن بالرد على دفاع المتهم بشأنه من أنه كان وليد الإكراه .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة سألت الطاعن عما نسب إليه فأنكر وقال إنه لم يذهب إلى محل الحادثة ، ولما عرضت عليه المحكمة اعترافه في تحقيق النيابة أجاب بما نصه " مختار أفندي ضربني أمام وكيل النيابة " كما بين من الاطلاع على هذا المحضر أن محامي الطاعن صرح في دفاعه أمام المحكمة ، أن اعتراف موكله له ظروف تدل على أنه وليد إكراه أيا كان هذا الإكراه وأنه لم يعترف تلقائيا بل كان منكرا من قبل مصمما على إنكاره ، ولما كان الحكم قد استند في الإدانة على هذا الاعتراف دون أن يتعرض لما قاله المتهم (الطاعن) عنه أمام المحكمة ، وما أبداه محاميه بشأنه في الجلسة ، وهو دفاع جوهرى كان يجب على المحكمة أن تحققه لتبين مدى صحته ، وأن تعنى بأن تضمن حكمها ردا عليه ، لما كان ذلك فإن هذا الحكم يكون مشوبا بقصور في التسيب يعيبه بما يستوجب نقضه ، ونقض الحكم لهذا السبب يقتضى تحقيقا لحسن سير العدالة نقضه بالنسبة للطاعن الثانى أيضا الذى لم يقدم أسبابا لطعنه وذلك لوحدة الواقعة

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١١٣)

طعن رقم ٦٣ سنة ٢٨ ق .

(١) محاكم جنائيات . إجراءات . مخالفة ما نصت عليه م ١٣٧٠ ج . لا بطلان .
(ب) إجراءات . صدور قرار من المحكمة لتجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها . سلطة المحكمة
في العدول عنه .

١ - إن ما نصت عليه المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية من
تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنائيات قبله بشهر بقرار
من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ونشر هذا القرار بالجريدة
الرسمية لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان .

٢ - إن قرار المحكمة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة
لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتصوم توجب حتما العمل
على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، فإذا ما ترفع الدفاع فى الدعوى دون الإشارة
إلى هذا القرار أو التمسك بتنفيذه ، فإنه لا يحق له بد ذلك النعى على المحكمة بأنها
أخلت بحق المتهم فى الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - يوسف شيخون على (الطاعن)
و ٢ - شحاته محمود عبد المولى بأنهما : قتلأ عمدا ومع سبق الاصرار والترصد
زكية عبد المبدى ودواية أحمد محمد بأن بيتا النية على قتلها وأعدا لذلك آلة

حادثة وتربصا لهما في طريقهما حتى إذا ما ظفرا بهما أنهما لا عليهما ضربا قاصدين من ذلك قتلهما فأحدثا بهما الاصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام للأول والمكاتبين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية للثاني — أولا بمعاينة المتهم الأول يوسف شيخون على بالاعدام شنقا — وثانيا — ببراءة المتهم الثاني شحاته محمود عبد المولى مما أسند إليه . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والتاسع هو أن إجراءات تشكيل محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه وإجراءات تحديد دور انعقادها قد وقعت باطلة مما يجعل المحكمة لا ولاية لها في إصدار الحكم إذ لم يحدد تاريخ افتتاح دور انعقاد المحكمة قبله بشهر على الأقل بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ولم ينشر في الجريدة الرسمية طبقا لما تقتضيه المادة ٣٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية — هذا فضلا عن أن أوراق الدعوى أرسلت إلى مفتي الديار المصرية لأخذ رأيه قبل إصدار الحكم بالإعدام وكان يتعين إرسالها إلى مفتي الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة طبقا لنص المادة ٢/٣٨١ من ذلك القانون .

وحيث إنه لما كانت محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه مشككة من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف وفقا للمادة الرابعة من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية — وكانت المادة ٣٧٠ من ذلك القانون فيما نصت عليه من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من

وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية لم تهدف إلا إلى وضع قواعد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان — وكانت المادة ٣٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ قد أوجبت على محكمة الجنايات قبل أن تصدر حكمها بالإعدام أن تأخذ رأى مفتى الديار المصرية وأن ترسل الأوراق إليه وهو ما أتبع في شأن الدعوى الحالية — فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه شاب أسبابه التناقض والغموض ذلك أن الدعوى العمومية أقيمت أولاً على الطاعن وشحاته محمود عبد المولى المتهم الثانى بتهمة التمل العمد مع سبق الإصرار والترصد ثم قررت المحكمة بجلسته ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ إقامة الدعوى العمومية على شاحده الإثبات أحمد على عثمان بتهمة اشتراكه مع الطاعن في قتل المحنى عليهما . وبجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٧ عدلت النيابة ودفع التهمة بالنسبة لهذا المتهم وفق ما جاء بقرار غرفة الاتهام الصادر بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وذلك دون أن تبين هذا التبدل فأغفلته المحكمة ولم تشر إليه في حكمها كما أغفلت التحدث عن التهمة المسندة إلى هذا المتهم الذى انقضت الدعوى الجنائية بالنسبة لوفاته .

وحيث إنه لا جدوى لما يثيره الطاعن في هذا الوجه لأن المحكمة قتت بجلسته ٨ من يونيو سنة ١٩٥٧ باتتضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمتهم الثالث لوفاته فضلاً عن أن الحكم أثبت في حق الطاعن وحده ارتكاب الجناية المذكورة .

وحيث إن مبنى الرجه الثالث هو أن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع إذ أنها قررت بجلسته ٢١ من أبريل ١٩٥٧ إرسال المتهم شحاته محمود عبد المولى إلى مصلحة الطب الشرعى لأخذ عينة من دمه لمقارنة الفصائل على الدماء التى وجدت بملابسه وذلك تحقيقاً لدفاع الطاعن حتى إذا ما تبين أن الدماء من

فصلية دماء المنجني عليها الثانية ثبتت تهمة قتلها في حق هذا المتهم ولا يكون الطاعن مسئولا إلا عن قتل المنجني عليها الأولى وحدها ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع ولم تحققه وعدلت عن قرارها الأول مع أهميته بالنسبة للطاعن .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن المحكمة من تلقاء نفسها أصدرت قرارا بتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٧ بإرسال المتهم الثاني شحاته محمود عبد المولى إلى معمل الأبحاث الكيوية بمصلحة الطب الشرعى لأخذ عينة من دمه واستكمال بحث الفصائل وأجلت الدعوى إلى دور مقبل ثم تأجلت به ذلك لأسباب أخرى إلى أن نظرت بجلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ حيث سمعت شهود الدعوى وترافع الدفاع عن المتهمين وحجرت القضية للحكم ولم يطلب الدفاع عن الطاعن تنفيذ قرار المحكمة السابق ولم تره من جانبها أن ظهور الحقيقة في الدعوى يتوقف حتما على تنفيذ هذا القرار فعدلت عنه — لما كان ذلك وكان قرار المحكمة الذى أصدرته لا يبدو أن يكون قرارا تحضيريا في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صوتا لهذه الحقوق وكان الدفاع قد ترافع في الدعوى دون الإشارة إلى هذا الطلب أو التمسك بتنفيذه فإنه لا يحق بعد ذلك النعى على المحكمة بأنها أخلت بحق الطاعن في الدفاع ويتمين رفض هذا الوجه .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم بنى جندى ،
والسيد أحمد عفيفى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١١٤)

طعن رقم ٦٤ سنة ٢٨ ق :

أسباب الإباحة وموانع العتاب . دفاع شرعى . حكم "تدبير معيب" . إبداء المتهم بطلب
المحاكمة ما يتضمن معنى الإشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعى . عدم نفاذ الحكم هذا الدفاع
على وجه سليم . قصور .

متى كان ما أبداه الدفاع عن المتهم بجلسة المحاكمة يتضمن معنى الإشارة إلى
قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وإن كان — لمصلحة قدرها — لم ير
إبداء الدفع بعبارة المألوفه ، وكانت أسباب الحكم فوق ذلك ترشح لقيام هذه
الحالة ، ولكن الحكم لم يناقش هذا الدفاع على وجه سليم ليثبت قيام حالة
الدفاع الشرعى أو ينفىها ، فإنه يكون قاصرا متدينا في هذه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — عثمان عبد الرحيم صالح . و ٢ — محموت
الصادق مندور . و ٣ — على متولى السلامى . و ٤ — متولى عبد الحميد مندور
و ٥ — عثمان عثمان السيد . بأنهم : المتهم الأول والثانى ضربا أنيس ابراهيم
عشماوى بآلات حادة (كريك) على رأسه من الجهة اليسرى فأحدا به الاصابات
الموصوفة بالتقرير الطبى والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقدان
بالعظم الجدارى الأيسر قطر كل منهما حوالى ٣,٥ سم سمىلا بنسيج ليفى وسيقى
المخ تحتها محروما من غطاءه العظمى معرضا للتأثرات الخارجية وقد قابلت هذه

العادة من كفاءته على العمل وقوة احتماله للتقلبات الجوية وحياته للأمراض العصبية ومن ذلك يتعذر تحديد مداها والمتهم الخامس - مع آخر فصلت الجخنة بالنسبة إليه - أحداثا عمدا ببد الحميد متولى السلامى باقى الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لها علاج مدة أقل من عشرين يوما - والمتهم الخامس ضرب عبد الحميد متولى السلامى عمدا على ذراعه الأيسر فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى عدم التحام التواء المرفق وتقدر هذه العاهة بعشرة فى المائة . وطلبت من غرفة الاتهام إحانتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فأجابتها إلى طلبها هذا ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حذورا عملا بالمادة ١/٢٤٠ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للأول والثانى والخامس بمعاينة كل من عثمان عبدالرحيم صالح ومحمود الصادق مندور وعثمان عثمان السيد بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن معنى "نظن هو" تصور فقد تضمن محضر الجلسة واشتملت أسباب الحكم المطعون فيه على ما ينم على أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ومع ذلك فإن الحكم لم يتعرض لهذه الحالة ولم ينزل حكم القانون عليها ولا يغير من الأمر أن الطاعن لم يدفع صراحة بقيامها اكتفاء بما ذكره بالجلسة - بالشكر الذى رآه محققا لصاحبه - من أنه هو المجنى عليه فى الحادث .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قال "إن الثابت من أوراق الدعوى أن هذا المتهم هو المجنى عليه فى الدعوى" وقال أيضا "وأقوال الشهود دلت على أن نزيق المتهمين الأولين هو الذى ذهب إلى منزل المتهم الخامس (الطاعن) وحصل التمدى عليه..." - لما كان ذلك

وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت ابتداء على اعتبار أن الطاعن أتهم بالاعتداء على عبد المجيد متولى السلامى (المتهم السابع) فأحدث به إصابات تخلفت عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وأن هذا المتهم السابع مع المتهم الثامن ضربا الطاعن فأحدثا به إصابات أعجزته عن القيام بأعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما وقد حصل الحكم دفاع الطاعن فى أن أفراد الفريق الآخر هم الذين ذهبوا إلى منزله حيث حصل الاعتداء عليه بسبب محاولة محمود متولى السلامى وضع أهالى البلدة كلها تحت زعامته ومعارضة المتهم (الطاعن) وأقرباؤه له فى ذلك " ورد على هذا الدفاع بقوله " أما عن أسانيد دفاع المتهم الخامس بالقول بأن فريق المتهمين الأولين هو وحده أساس الحادث لانتقاله إلى منزل عثمان عثمان السيد (الطاعن) فهذا لا يعنى عدم اعتداء هذا الأخير على المجنى عليه عبد المجيد متولى السلامى " - لما كان ما تقدم وكان ما أبداه الدفاع عن الطاعن بجلسة المحاكمة مما سبق بيانه يتضمن معنى الإشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس وإن كان المدافع عن (الطاعن) لمصلحة قدرها - لم ير إبداء الدفع بعبارة المأوفا وكانت أسباب الحكم فوق ذلك قد عرضت لهذا الدفاع بما يفيد أن فريق الخصوم قصد إلى دار الطاعن حيث وقع عنده الاعتداء وأن هذا الفريق هو وحده المتسبب فى الحادث مما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس - ولما كان الحكم لم يناقش هذا الدفاع على وجه سليم ليثبت قيام حالة الدفاع الشرعى أو ينفيها وكان مارد به من تأكيد وقوع اعتداء من الطاعن على عبد المجيد متولى السلامى - وهو أحد من نسب إليهما الاعتداء عليه - لا يصلح بذاته لدفع قيام هذه الحالة ما دام الحكم لم يستظهر أن اعتداء الطاعن قد وقع فى ظروف لا تسمح له باستعمال هذا الحق ومن ثم فإن الحكم يكون قادرا متعينا تقضه .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١١٥)

طعن رقم ٦٩ سنة ٢٨ ق :

تفتيش . التنا . لكمة المخدر لدى مناجاة رجال البوليس المسلحين لها . اعتباره تخليا عنه طواعية متى كان الحكم قد استخلص من الظروف والوقائع التي أوردتها أن المتهمه ألقت بالمندبل وما فيه وتخلت عنه طواعية ، فانه يكون قد رد على دفاع المتهمه من أن تخليا عما معها إنما كان لحشيتها من رجال البوليس المسلحين عند مفاجأتهم لها ، ذلك أن حمل رجال البوليس السلاح هو أمر تقتضيه طبيعة أعمالهم بصفقتهم من القوات العامة ، وأداؤهم لواجبات وظائفهم لا يمكن أن يؤول قانونا بأنه ينطوى على معنى الإكراه الذي يعطل الإرادة وإبطال الاختيار .

الوقائع

التهمت النيابة العامة الطاعنة المذكورة بأنها : أحرزت جواهر مخدرة حشيشا وأفبونا (في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بمقتضى المواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٢٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول المرفق — فقررت بذلك وفي أثناء نظر هذه القضية أمام محكمة جنايات المنصورة دفع الحاضر عن المتهمه ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات ، والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ ، ١٢ من الجدول (أ) المرافق له بمعاقبة تقاوة أحمد مصطفى

بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمها خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أنها أحرزت مواد مخدرة بقصد التعاطي وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير محله . فطمعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه بني على إجراء باطل وشابه القصور وفساد الاستدلال، وذلك أنها دفعت ببطلان القبض عليها وتفتيشها لعدم صدور إذن النيابة ولأنها لم تكن في حالة تلبس بالجريمة ، وذكر الدفاع عنها أن إلقاء المنديل كان عن رهبة استشعرتها الطاعنة من رجال البوابيس المدججين بالسلاح وقد واجهها أحدهم بمسدسه يشهره في وجهها الأمر الذي مثل إرادتها، ولا عبرة مع ثبوت هذه الوقائع من بيانات الدعوى بما قالته المحكمة من أن كل ما حدث من أفراد القوة قبل إلقاء المنديل كان مجرد استفسار عن شخص معين إذ أن هذا القول لم يرد على لسان شاهد ، يضاف إلى ذلك أن الثابت في تحقيقات النيابة من أقوال البكباشي حسين أحمد أحمد ، والكونستابل السيد أحمد عطيه ، والمخبر أحمد عثمان أنهم ما كانوا يعرفون المتهم من قبل ولا يعلمون علاقتها بالشخص المأذون بتفتيشه ، ومن ثم يكون ما أثبتته المحكمة بأن الطاعنة كانت تحوز المخدرات هو أمر لا يصدق ، وفضلا عما تقدم فإن وزن المخدرات بغلافها بلغ ١٥٠ و ٤٣ جم في حين أن الزايت من تقرير التحليل أن هذا الوزن بلغ ٦٥ و ٤١ جم مما يثير الشك حول مقدار الكمية المضبوطة ولم تعلل المحكمة هذا الخلاف في الوزن .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما قاله من " أن تحريات رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالمنصورة دلت على أن حسانين فايد الشاذلي يتجبر في المخدرات ، وأنه يودعها بدكان البقالة تعلقه ويمتزله بناحية النسيمة مركز المنصورة فاستأذن النيابة في تفتيشه وامتزله ودكانه وبعد أن أذنت النيابة قام الضابط المذكور

مع قوة من رجال المكتب قاصدا إجراء التفتيش، ولما وصل إلى منزل ود كان المتهم رأى امرأة تجلس على جزء مرتفع من باب الدكان، ولما اقترب ومن معه منها همت واقفة وألقت من يدها بمنديل على الأرض فالتقطه ووجد به حشيشا وأفيونا ولما واجهها أذكرت معرفتها شيئا عنه وتبين أن هذه المرأة زوجة حسنين فايد الشاذلى الصادر ضده أمر التفتيش، ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعة أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها، لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعة من أن تخليها عما معها إنما كان لخشيته من رجال البوليس المسلحين عند مفاجأتهم لها، وقالت المحكمة فى هذا الرد إن الطاعة ألقت بالمنديل وما فيه وتخلت عنه طواعية واستخلصت ذلك من الظروف والوقائع التى أوردتها، لما كان ذلك، وكان حمل رجال البوليس السلاح أمر تقتضيه أعمالهم بصفقتهم من القوات العامة، وكان أداؤهم لواجبات وظائفهم لا يمكن أن يؤول قانونا بأنه ينطوى على معنى الإكراه الذى يبطل الإرادة ويبطل الاختيار، لما كان ذلك فإن ما تثيره الطاعة فى الوجه الأول لا يكون له محل، ولما كان الثابت من الحكم أن الضابط الذى نذب لأجراء تفتيش حسنين فايد الشاذلى قد قصد إلى دكانه فألقى الطاعة جالسة لدى الباب، وما أن وقع نظرها على رجال القوة ألقت ما معها على مرمى منهم، ولما فتح الضابط المنديل الذى ألقت به وجد بداخله حشيشا وأفيونا، فإنها تكون فى حالة تلبس، ولا يهم بعد ذلك أن تكون التحريات لم تسمهاها أو أن علاقتها بزوجها الذى صدر الأمر بتفتيشه كانت خافية على رجال البوليس قبل الضبط، لما كان ذلك وكان الدفاع عن الطاعة لم يتحدث بشيء عما قاله فى طعنه بشأن اختلاف وزن المخدرات وهو دفاع موضوعى وكان اختلاف هذا الوزن بفرض صحة وقوعه ليس من شأنه أن ينفى عن الطاعة احترازها لكمية الحشيش والأفيون التى أرسلت للتحليل، فمسئوليتها الجنائية قائمة عن احتراز هذه المخدرات، قل ما ضبط منها أو أكثر، لما كان ذلك فإن ما تثيره الطاعة لا يكون سديدا.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم بنى جندى ،
والسيد احمد عفيفى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١١٦)

طعن رقم ٧٤ سنة ٢٨ ق

تفتيش . ثروة الاتهام . قرض "سبب جديد" . إثارة الدفع ببطلان التفتيش أمام غرفة
الاتهام دون محكمة الموضوع . إثارته بعد ذلك أمام محكمة النقض . غير جائز .

متى كان المتهم لم يتردفعه ببطلان التحقيق الذى بنى عليه أمر التفتيش أمام
محكمة الموضوع واكتفى بكتابة مذكرة لغرفة الاتهام لم يشر إليها أمام المحكمة ،
فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - رجب السيد الريدى (الطاعن)
و ٢ - مصطفى محمد أبو عماشه و ٣ - على حسن منصور بأنهم : الأول والثانى
أحرزا الجواهر المخدرة المبينة بالمحضر وبتقرير التحليل المرفق بقصد الاتجار فيها
فى غير الأحوال المصرح بها والمنصوص عنها قانونا . والثالث : أحرز الجواهر
المخدرة المبينة بالمحضر وبتقرير التحليل المرفق بقصد التعاطى والاستعمال الشخصى
بغير مسوغ قانونى . وطلبت من غرفة الاتهام إحاثتهم إلى محكمة الجنايات
لمما قبتهم بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٣ ج ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ : والبند رقم ١٢ من الجدول الملحق به . فقررت بذلك . ومحكمة
جنايات دمياط قضت بحضور يا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الجدول الملحق به مع تطبيق المادة ١٧

من قانون العقوبات للأول أولا : بمعاينة المتهم رجب السيد الريدى بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبتغريمه خمسمائة جنيه . وثانيا : ببراءة كل من مصطفى محمد خليل أبو عماشه وعلى حسن منصور مما أسند إليهما . وثالثا : بمصادرة المواد المخدرة المخبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراءات باطلة وشابه التناقض والقصور وفي بيان ذلك يقول إن إذن التفتيش صدر باطلا ذلك أن الذى تولى كتابة محضر التحقيق هو أحد رجال البوليس المدنى وفى غير حالة الاستعجال أو الضرورة وليس كاتباً من كتاب المحكمة وأنه قد تمسك بهذا الدفاع أمام غرفة الاتهام فى مذكرة نسخت مع ملف الدعوى ولم يتنازل عن التمسك به أمام المحكمة وسكت أمامها عن الاقضية فى بيانه اكتفاء بمذكرته السابقة ، إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ولم ترد عليه ، يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأشار إلى ثبوتها لدى المحكمة من أقوال اليوز باشى حسن أحمد أحمد ورجال القوة المصاحبة له وبين مضمون هذه الأقوال عاد وقرر أن المحكمة لا تتق فى الوقائع التى شهد بها المخبرون عن رؤيتهم المتهمين الثلاثة وهم ياقون بالمادة المخدرة مما يجعله مشوبا بالتناقض ، هذا فضلا عن أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يكن موجودا بالمقهى بل كان بمنزله حتى علم بحضور رجال المباحث فذهب إلى مكان قريب من المقهى حتى إذا سمع رئيس مكتب يسأل عنه تقدم له ففتشه ولم يعثر معه على مخدر وأن شهود النفى قد أبدوه فى إثبات صحة هذا الدفاع إلا أن المحكمة التفتت عن دفاعه ولم ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وسرد أقوال الشهود بشأنها قال : ” ومن حيث إنه نظرا للظروف التى أحاطت بضبط هذه الواقعة

من وقوع التفتيش لئلا يثبت لا تكون الإضاعة كاملة ولما يكون قد ساد
الموجودين بالمقهى في موسم الإضطراب من هرج واختلاط أثناء مهاجمة القوة
للمقهى للتفتيش فإن المحكمة لا تتق في الوقائع التي ورد ذكرها على لسان المخبرين
من رؤيتهم للترمين الثلاثة يلقون بأشياء وجدت بها مادة الحشيش لاحتمال أن
يخدعهم بصرهم في مثل تلك الظروف خصوصا وقد قرر الشاهد السيد وفا البار
أنه في حقيقة الأمر لم ير المتهم الأول (الطاعن) وهو يقذف باللبة والورقة وإنما
أحسس بالقائها عندما ارتطمت بجذائه واستمتع أنها من المتهم الأول (الطاعن)
لأنه كان عندئذ أقرب الموجودين من مكانه ، وهذا استنتاج بطبيعة الحال قد
لا يكون صحيحا . وقد عبر عن ذلك كله الصول ابراهيم حجازي بمحضر الجلسة
بقوله إنه في أثناء التفتيش عثر المخبرون على مخدرات وأفهمه المخبرون ظروفها
والأشخاص الذين كانوا قريبين منها فلا يسع المحكمة بإزاء ما تقدم إلا أن تطرح
هذه الوقائع ولا تطمئن إليها ، أما الواقعة الوحيدة في هذه الدعوى التي تطمئن
المحكمة إلى صحتها لتوفر الدليل القاطع عليها فهي واقعة ضبط الورقة الصغيرة
بها من مادة الحشيش في جيب بنطلون المتهم الأول (الطاعن) رجب السيد
الريدي فقد قام اليوز باشي بنفسه بتفتيشه وأخرجها من جيب بنطلونه وأيده
في قوله رجال البوليس المرافقون له كما سبق وتبين من التحليل أن ما بها حشيش ،
لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما ذكره الحكم أنه نسب إلى الطاعن إحراز مواد
مخدرة ضبط بعضها في جيبه وألقى بالباقي الآخر ، وقد دان الحكم الطاعن عن
واقعة إحرازه للسادة التي ضبطت في جيبه ولم يطمئن إلى أقوال المخبرين الذين
استتجوا أنه ألقى بقية المواد للأسباب السائغة التي ذكرها الحكم ففرض براءته
منها — وكان للمحكمة الحرية المطلقة في تقدير الدلائل والأخذ بما تطمئن إليه
وإطراح ما لم تطمئن إليه فإن ما يثيره الطاعن بصدد التناقض — فضلا عن أنه
لا مصلحة له فيه — غير سديد . هذا ولما كان الطاعن لم يتردده ببطلان التحقيق
الذي بنى عليه أمر التفتيش أمام محكمة الموضوع واكتفى بكتابة مذكرة لغرفة
الانتهام لم يشر إليها أمام المحكمة فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة
النقض — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى

بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعن بها ،
وأورد على ثبوتها في حقه أدلة منساعة من شأنها أن تنتهي إلى ما رتبته عليها ،
وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم فيما يبيده من أوجه دفاع موضوعية والرد
على كل منها على حدة ما دام أن في إيرادها لأدلة الثبوت ما يفيد إطراح هذا
الدفاع — فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٨ من ابريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور المادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى ،
والسيد احمد عفيفى ، ونحمود حلى خاطر المستشارين .

(١١٧)

طعن رقم ٨٠ سنة ٢٨ ق

ضرب . ضرب نشأت عنه عاهة . دفاع . خبير . طلب المآثم اعتبار الواقعة جرحاً لبسطة
الإصابة إذ أن إزالة سنتيمتر من العظم لا يعتبر عاهة راحتم في ذلك إلى تقدير كبير الأطباء . شرعيين .
إدانة المتهم دون رجاءه ذل طلبه . خطأ .

متى كان الدفاع عن المتهم بإحداث العاهة قد طلب " اعتبار الواقعة جرحاً
ضرب لأن الإصابة بسيطة وإزالة سنتيمتر من العظم لا يعتبر عاهة وكبير الأطباء
الشرعيين يملكه تقدير هذا والجزء البسيط الذى أزيل من العظم يملأ من النسيج
الليفى " وصمم على طلب عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لابتداء الرأى ،
ولكن الحكم لم يجب المتهم إلى ما طلب ولم يناقش الأساس الذى بنى عليه طلبه
ولم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من أثر فى تحديد مسئولية المتهم ، فإنه يتعين نقض
الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه : ضرب عمدا الجرايحي محمد شحاته
فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف من جرائها
عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من العظام لن يملأ بنسيج عظمى
مما يعتبر نقطة ضعف تعرضه لخطر الإصابات الخفيفة والتخسرات الجوية
وضربات الشمس والتهابات السجايا ونحراجات المخ مما يقلل من كفايته
على العمل ومن سعادته وهنائه بدرجة لا يمكن تقدير مداها نظراً لما قد يطرأ
عليه مستقبلاً من المضاعفات الخطيرة سألقة الذكر .

وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت بذلك وادعى الجرايمى محمد شحاته بحق مدنى قدره مائة جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة محمد السيد سعيد بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى . مبالغ مائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة وثلاثمائة قرش أتعاب محاماه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

.. وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه فى الدفاع وقد طلب عرض المحجنى عليه على كبير الأطباء الشرعيين لما أبداء بالجلسة من أن الفقد العظمى الذى تخلف عن الإصابة صغير لا يتجاوز السنتيمتر وهو بحالته لا يعتبر عاهة لاحتمال أن يملأ بنسيج ليفى فلم تبحث المحكمة هذا الدفاع الجوهري الذى قد يؤثر فى طبيعة الجريمة ولم يجب طلب الدفاع بشأنه مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن طلب " اعتبار الواقعة جريمة منطبعة على المادة ١/٢٤٢ ع والبراءة على أساس أن اللجنة مسقطت لأن الإصابة بسيطة وإزالة سنتيمتر من العظم لا يعتبر عاهة وكبير الأطباء الشرعيين يمكنه تقدير هذا والجزء البسيط الذى أزيل من العظم يملأ من النسيج الليفى " وصمم على طلب عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لا بداء رأيه فيه — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن إلى ما طلبه ولم يناقش الأساس الذى بنى عليه طلبه ولم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من أثر فى تحديد مسئولية الطاعن فانه يتعين نقض الحكم بغير حاجة إلى بحث ما فى أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد جسن داوود المستشار ، وبحضور الأداة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى جيهى ،
والسيد أحمد عفيفى ، ومحمود حلى خايط المستشارين .

(١١٨)

طعن رقم ٨٥ سنة ٢٨ ق

دعوى مباشرة ، دفع . . حكم "تسيب معيب" . دفع المتهم فى الدعوى المباشرة بانقضاء
الدعوى الجنائية بالتنازل . اغتال المحكمة الرد عليه . تصور .

متى كانت واقعة دعوى اللجنة المباشرة - سواء نظر إليها على أنها قذف
أو سب وقعا فى علانية - تدرج تحت الجرائم المنصوص عنها فى المادة ٣
من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن الدفع بانقضاء الدعوى بالتنازل الذى
تمسك به المتهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجوهرية التى يكون الفصل
فيها لازما للفصل فى الموضوع ذاته ، إذ ينبى فيما لوجح - انقضاء
الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ،
فإذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لنقض حكمها .

الوقائع

رفع محمد عبد الله حسين (المدعى بالحق المدنى) اللجنة المباشرة
على كل من حلمى ابراهيم خليل وحكمت السيد اتهمهما فيها بأنهما :
أولا : اعتديا عليه بالألفاظ والأفعال الواردة بالمحضر رقم ٢٦٦١ سنة ١٩٥٥
إدارى الموسيقى . وثانيا : الأول أيضا أبلغ كذبا ضد الطالب أمورا او كانت
صحيحة لأوجبت عقابه . وطلب من النيابة العامة إقامة الدعوى قبلهما
ومداقبتهما بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٧ من قانون العقوبات
والقضاء له قبلهما بقرش صباغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام الثانية بحبس المتهم الثانية شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش اوقف التنفيذ وإلزامها بأن تدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وثانيا براءة المتهم الأول من التهمتين بلامصاريف ورفض الدعوى المدنية قبله بلامصاريف جنائية . قامتأنت المحكوم عليها هذا الحكم . وفى أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة القاهرة الابتدائية دفع الحاضر عنها لأول مرة بأن المدعى سبق أن تنازل عن شكواه التى تقدم بها للبوليس . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة بالمصاريف المدنية وبلامصاريف جنائية .

فطعن الوكيل عن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكيات

من حيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه — هو القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول إن المدعى بالحقوق المدنية لم يرفع عليها الدعوى بالطريق المباشر — إلا بعد تصالحه معها وتنازله عن شكواه التى سبق أن تقدم بها للبوليس — فدفعت أمام محكمة الدرجة الثانية بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل ولكن المحكمة أغفلت الرد هذا الدفع والتفت عما ورد فى الشكوى من تنازل وقضت بالإدانة

وحيث إن واقعة الحال هى أن المدعى بالحق المدنى أقام دعواه مباشرة ضد الطاعة وآخر بأنهما فى يوم ١٩ سبتمبر ١٩٥٥ بدائرة قسم الموسيقى . " اعتديا عليه بالسب بالألفاظ الواردة بالمحضر رقم ٢٦٦١ سنة ١٩٥٥ إدارى الموسيقى وطلب عقابهما بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ من قانون العقوبات " ف قضى من محكمة أول درجة بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٥٧ بإدانة الطاعة وبراءة الآخر وإلزامها بأن تدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت باعتبار أن ما وقع من الطاعة هو سب علنى فى حق المدعى بالحق المدنى

وأن عقابها يقع تحت نصوص المواد المطلوبة — فاستأنفت الطاعة — فدفع الحاضر معها أمام محكمة ثانی درجة ولأول مرة بأن المدعى سبق أن تنازل وتحفظت القضية ولا يجوز تحريكها بمقتضى القانون إلا أن المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه والتفتت عن هذا الدفع ولم ترد عليه — لما كان ذلك — وكانت واقعة الدعوى — سواء نظر إليها على أنها قذف أو سب وقعا فى علانية — تندرج تحت الجرائم المنصوص عنها فى المادة "٣" من قانون الإجراءات الجنائية والتي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العمومية أو إلى أحد مأمورى الضبط القضائى — وكانت المادة الداخرة من القانون المذكور قد قد نصت على ما يأتى " لمن قدم الشكوى أو الطلب فى الأحوال المشار إليها فى المواد السابقة أن يتنازل عنها فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى — وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل " — فالدفع الذى تمسكت به الطاعة صراحة هو من الدفوع القانونية الجوهرية التى يكون الفصل فيها — لازما — للفصل فى الموضوع ذاته — إذ ينبئ عليه فيما لو صح — انقضاء الدعوى الجنائية بمقتضى صريح نص القانون ، فإذا أغفقت المحكمة الرد عليه — كان ذلك موجبا لنقض حكمها دون حاجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى .

جاسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
محمود محمد مجاهد ، واحد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١١٩)

طعن رقم ١٥٢ سنة ٢٨ ق

- ١ - مرة . حكم "تسيب كف" . استخلاص المحكمة وقوع المرة . كفايته في توفر فعل الاختلاس :
- ب - قرض . سبب حديد . إحراز . الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ببطالان إجراءات التحريز . غير جار .
- ج - دعوى مدنية . متى يعتبر المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه ؟ م ٣٦١ ج .

- ١ - يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة .
- ٢ - متى كن المتهم لم يدفع ببطالان إجراءات التحريز أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٣ - متى كان المتهم لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدني لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه ، فإن الدفع ببطالان الحكم في الدعوى المدنية لصدوره دون إعلان المدعى بالحق المدني ودون حضوره يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سرق التيار الكهربائي الممين الوصف والقيمة بالضرر لإدارة الغاز والكهرباء . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧/٤ من قانون العقوبات . وادعى الوكيل عن إدارة الكهرباء والغاز بحق مدني

قدره ١٠ جنيهاً و ١٦٤ ملياً على سئيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة السيدة الجزئية قضت حضورياً عملاً بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات بخمس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ضيورة هذا الحكم نهائياً وألزمته بالمصاريف الجنائية وفي الدعوى المدنية بالزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ ١٠ جنيهاً و ١٦٤ ملياً عشرة جنيهاً ومائة وأربعة وستين ملياً . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية الاستثنائية بلا مصاريف جنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ ...

المحكمت

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في الأسباب ، ذلك أنه خلا من بيان توفر فعل الاختلاس في حق الطاعن الذى تمسك أمام محكمة الموضوع بتعذر ارتكابه الجريمة افقد بصره ، وقد التفتت المحكمة عن دفاعه هذا ولم ترد عليه ، كما أنها لم تن في حكمها بيان ما إذا كان الطاعن ارتكب الفعل المسند إليه بصفته فاعلاً أصلياً أو شريكاً ، هذا إلى أن الأسلاك المدعى باستعمالها في سرقة التيار الكهربائى لم تحرز كما يقضى بذلك نص المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة السرقة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تحصل فيما أسفرت عنه المعاينة وفي أقوال فائزه أحمد يوسف ، وكال وهبى وسعاد ومجد من أنهم يستأجرون مساكنهم من الطاعن ويدفعون له الأجرة متضمنة قيمة استهلاكهم التيار الكهربائى وقد أضافت الأخيرة منهم أن الطاعن استعان بأحد العمال في إجراء

(التوصيلة) التي أثبتتها المدانة ، وهذه الأدلة سائنة ومن شأنها أن تنتهي إلى حارته عليها الحكم من نتيجة — ولما كان يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة ، وكان الدفع بأن المتهم فاقده البصر ليس من الدفع الجوهري التي تؤثر في قيام الجريمة مادام الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه قد أثبت أخذا بما روته الشاهدة سعاد محمد أن الطاعن لم يتم بتوصيل أسلاك الكهرباء بنفسه بل استعان في إتمام ذلك بأحد العمال ، بل هو من الدفع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا اكتفاء بأدلة الثبوت التي أوردها الحكم — لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إجراءات التحريز ، فلا يقبل منه أن يشير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عن أن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها في خصوص تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة ، مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذتها أمور الضبط القضائي ، وقد أورد الحكم المطعون فيه أدلة سائنة من شأنها أن تؤدي إلى اقتناعه بسلامة هذه الإجراءات ، ومن ثم فإن ما جاء بهذين الوجهين من الطعن يكون غير مفيد .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه انصاف في الدعوى المدنية جاء باطلا ، إذ صدر دون إعلان المدعى بالحق المدني ودون حضوره مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعتبره تاركا لدعواه .

وحيث إن ما جاء بهذا الوجه مردود بأنه لما كانت المادة ٣٦١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "يعتبر تاركا لدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلان له لشخصه أو عدم إرساله وكيلا عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة" ، وكان الداعى لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدني لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ، ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه فإن الحكم المطعون فيه الصادر في الدعوى المدنية يكون صحيحا ، ويكون التعن برمته على غير أساس متعيا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ ابريل سنة ١٩٥١

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٢٠)

طعن رقم ١٥٣ سنة ٢٨ ق

استئناف . ميعاده . إضراب الأمة في يوم الجزائر . اعتباره عطلة وامتداد ميعاد الاستئناف إلى اليوم التالي .

متى كان الحكم المستأنف قد صدر في ١٨/١٠/١٩٥٦ وكان اليوم العاشر لميعاد الاستئناف هو يوم ٢٨/١٠/١٩٥٦ الذي وافق يوم عطلة بلغت حد الرسمية حيث أضربت الأمة المصرية بموافقة حكومتها مشاركة اشعور أبناء الجزائر وتعطل العمل في دواوين الحكومة فإن المتهم إذا استأنف الحكم في يوم ٢٩/١٠/١٩٥٦ أى في اليوم التالي لعطلة يوم الجزائر فإن استئنافه يكون قد صادف الميعاد القانوني .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اختلس الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالمخضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة إضرارا بالمجنى عليها . وطلبت عقابه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٣ من قانون العقوبات . ومحكمة بنى سويف الجزئية قضت غيابيا عملا بمبادئ الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ بلا مصروفات . فعارض المحكوم عليه غيابيا وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا بلا مصروفات . فأستأنف المتهم هذا

الحكم ومحكمة بنى سوييف الابتدائية قضت حضوريا بعدم قبوله شكلا لرفعه
بعد الميعاد وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية . فطمعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق القرض ... الخ .

المحكى

... وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون
إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لأن الطاعن رفعه بعد الميعاد استنادا إلى أن
الحكم الابتدائي صدر في ١٨/١٠/١٩٥٦ بينما قرر الطاعن استئنافه في ٢٩/١٠/١٩٥٦
يؤيد ذلك الشهادة المقدمة والمستخرجة من نيابة مركز بنى سوييف ، كما أنه
نابت من تقرير الاستئناف أن الطاعن استأنف الحكم الصادر بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٥٦
ولم يعترض قلم الكتاب على ما أثبت بهذا التقرير .

وحيث إنه وإن كانت الشهادة المقدمة من الطاعن والصادرة من نيابة بنى سوييف
متضمنة أن الحكم المستأنف صدر في ٢٥/١٠/١٩٥٦ تخالف ما هو ثابت بالحكم
المذكور من أنه صدر في يوم ١٨/١٠/١٩٥٦ إلا أن اليوم العاشر لميعاد الاستئناف
وهو يوم ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ كان يوافق يوم عطلة بلغت حد الرسمية
حيث أضربت الأمة المصرية بموافقة حكومتها مشاركة لشعور أبناء الجزائر
وتعطل العمل في دواوين الحكومة — لما كن ذلك ، وكان الطاعن قد
استأنف الحكم في يوم ٢٩/١٠/١٩٥٦ أى في اليوم التالي لعطلة يوم الجزائر فإن
استئنافه يكون قد صادف الميعاد القانوني ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى
بعدم قبول الاستئناف شكلا قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين عملا بالمادة ٢٥٤
من قانون الاجراءات الجنائية نقض الحكم والحكم بقبول الاستئناف شكلا
وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لنظر موضوع الاستئناف ..

جاسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد
راشد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(١٢١)

طعن رقم ٢٠٤١ سنة ٢٧ ق

شيك . سداد المتهمة قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه . عدم استرداد الشيك من المحنى عليه .
توفر الجزية .

إن قول المتهمة إنه سدد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه بما جعله لا يودع
رصيدا في البنك يقابل قيمة الشيك لا يؤثر في الجزية مادام هو — بفرض
صحة هذا الدفاع — لم يسترد الشيك من المحنى عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أعطى بسوء نية السيدة حميدة عبد الحميد
أحمد الشيك الموضح بالمحضر لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه
بالمادتين ١/٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة العطارين الجزئية
قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهمة أربعة شهور مع الشغل
وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم
عليه هذا الحكم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت فيها حضوريا بتأييد
الحكم المستأنف وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ
من اليوم بلا مصاريف جنائية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن قد استند إلى ما يخالف الثابت بالأوراق . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه أعطى المحجنى عليها شيكا مستحق الدفع في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ كضمان لدين في ذمته لزوجها . وأنه في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقبل تقديم الشيك إلى البنك كان قد تخالص مع دائئه وسدد له قيمة الشيك بعد أن وعده هذا الأخير برده ، إلا أن المحجنى عليها قدمت الشيك إلى البنك فلم تجده له رصيدا ، وقد كان في حل من عدم إيداع هذا الرصيد بعد أن سدد قيمته . وقد أخطأ الحكم إذ قال بأن المحجنى عليها قبضت قيمة الشيك في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٦ مع أن التخالص على ماسلف ذكره كان قد تم في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ قبل تاريخ تقديم الشيك إلى البنك .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود ، فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولا عبرة بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأييدا لدائئه ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون — لما كان ذلك ، وكان سوء النية يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب ، فإن قول الطاعن بأنه سدد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه مما جعله لا يودع رصيدا في البنك يقابل قيمة الشيك لا يؤثر في الجريمة ما دام هو بفرض صحة هذا الدفاع لم يسترد الشيك من المحجنى عليها ؛ لما كان ما تقدم — وكان الحكم قد أثبت أن تاريخ سحب الشيك هو ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وهو ما ذهب إليه الطاعن — خلافا

لما ورد بوصف التهمة من أنه ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، وكان الطاعن قد
أقر بجلسة المحاكمة أنه تحاسب مع المحبى عليها فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ —
أى بعد وقوع الجريمة — فإنه لا يؤثر فى صحة الحكم المطعون فيه أن يسند خطأ
إلى المحبى عليها القول بأنها قبضت قيمة الشيك فى نهاية أكتوبر سنة ١٩٥٦ ومن
ثم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٨-٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسي جندي ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(١٢٢)

طعن رقم ٧٣ سنة ٢٨ ق :

جارك . تفتيش . ضبطية قصائية . تحويل رجال السواحل وحرس الجمارك والمصايد في حدود
الدائرة الجمركية صفة مأموري الضبطية القضائية . ق رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣

إن القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٣ صريح في تحويل رجال خفر السواحل
وحرس الجمارك والمصايد من ضباط وضباط صف صفة مأموري الضبطية
القضائية وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يتولون
عملهم فيها ، فإذا عثر أو مباحثي وهو من ضباط الصف أثناء تفتيش من اشبه
فيه على مواد مخدرة فإن الضبط والتفتيش يكونان صحيحين في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال
المصرح بها قانونا وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته
طبقا لص المواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢
والجدول (١) المرفق به . فصدر أمرها بذلك . وفي أثناء نظر هذه الدعوى
أمام محكمة جنايات اسكندرية دفع الحاضر عنه ببطلان التفتيش وما ترتب عليه
من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢
و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبنود رقم ١٢ من الجدول
(أ) الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمداقبة صبرى ابراهيم حنا

بالجلوس مع الشغل لمدة متينة واحدة وبتفريجه بمجميئة جنيده ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمت

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والقصور في التسبيب ، ذلك أنه دفع ببطلان التفتيش الذي أجراه الأمباشي الوقفي عبد الفتاح مصطفى من رجال قوة خفر السواحل لحصوله ممن لا يملك إجراءه وفي غير حالة من حالات التلبس ، ولكن الحكم - وقد قضى برفض الدفع - رد على ذلك بقوله إن التفتيش تم في منطقة جركية دون أن يعنى بيان صفة من أجراه وهي مرجع البطلان في هذا الإجراء - هذا والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ الذي نص على منح صفة الضبط القضائي لرجال خفر السواحل وحرس الجمارك إنما عقد هذه الصفة على الضباط وصف الضباط ولا يدخل الأمباشي الوقفي بين هاتين الطائفتين - وقد جاء الحكم قاصرا في بيان العناصر القانونية لجريمة تعاطي المخدر التي دان الطاعن بها ولم يورد على ثبوتها في حقه من الأدلة ما يؤدي إلى التأييد التي رتبها عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "لأنه في يوم ١٨/٣/٥٧ كان المتهم (الطاعن) يقود سيارة نقل محملة بشحنة بصل قادمة من الطريق الصحراوي قاصدا مدينة الأسكندرية وعند بوابة العرب وهي إحدى نقط التفتيش الموجودة على هذا الطريق على ساحل البحر لم يقف المتهم سيارته في مكانه من صف السيارات التي كانت واقفة للتفتيش هالك بل اندفع على يسار هذه السيارات وتقدم بها إلا أن الصول عبد الصادق سليمان أمر المتهم بالعودة إلى مكانه من صف السيارات في دوره الطبيعي وقد أثار المتهم بهمله هذا ريبة المخبر السري (عبد الفتاح محمد مصطفى) وجعله يشتبه في أمره وأسر بهذا إلى الأمباشي اليمني أحمد الحداد من قوة قسم المكس فاتبعها معا نحو

المتهم لتفتيشه وتفتيش السيارة وجعل الألباشى يفتش السيارة أما المخبر السرى فقد طلب من المتهم إخراج ما فى جيوبه فأخرج أوراقا وحافظة ورخصة من جيب سترته فطلب منه إخراج محتويات جيوب بنطلونه فأدخل يده فى جيب بنطلونه وأخرجها وبها بعض النقود ثم حاول ابتلاع شئ منها إلا أن المخبر السرى أمسك بيده ونادى على الألباشى فحضر إليه وفتح يده فوجد بها بعض قطع صغيرة من الحشيش وفى هذه الأثناء حضر إليهما الصول فأخبره بما حصل فأمر الألباشى بالتحفظ على السيارة واقتاد هو والمخبر السرى المتهم إلى مكتب الضابط الذى أعاد تفتيش المتهم فعثر فى جيب بنطلونه على قطعة صغيرة من الحشيش "وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها - ثم عرض لدفاع الطاعن فقال "وبما أن المتهم أنكر التهمة المسندة إليه - ودفع الحاضر معه ببطلان التفتيش الواقع عليه لأنه تم فى غير الأحوال التى يجيز فيها القانون إجراء التفتيش - ذلك أن المتهم لم يكن فى حالة تلبس فضلا عن أن شرط المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية لم تكن متوافرة وبما أن اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٣/٣/١٩٠٩ قد نصت فى المادة الثانية على حدود دائرة المراقبة الجمركية فجعلتها على مسافة كيلومترين من الحدود البرية أو من ساحل البحر المالح أو من ضفتى قناة السويس والبحيرات التى يمر بها ، ومقتضى هذه المادة أن كل الأماكن الواقعة فى حدود كيلومترين من ساحل البحر المالح تعتبر منطقة جمركية تخضع لإجراءات وقيود معلومة منها تفتيش الأشخاص الذين يدخلون إليها أو يخرجون منها أو يمرون بها ومفروض فى هؤلاء الأشخاص أنهم يعلمون مقدما بذلك وأنهم يمرون فى منطقة مراقبة جمركية فرضاؤهم بالمرور من هذه المنطقة يعتبر رضاء منهم بالخضوع لهذه الإجراءات ومنها تفتيشهم خصوصا وأن لائحة الجمارك صريحة فى تحويل من يهد إليهم بتنفيذ أحكام هذه المراقبة فى حدود الدوائر الجمركية تفتيش الأمتة والأشخاص . وبما أنه لما كانت المنطقة التى تقع بها بوابة العرب التى قتش فيها المتهم تعتبر من مناطق المراقبة الجمركية إذ أنها تدخل فى نطاق الكيلومترين من ساحل البحر التى نصت عليها اللائحة

الجمركية فإن التفتيش الذى يتم على الأشخاص فى هذا المكان يعتبر تفتيشا صحيحا للأسباب المتقدم بيانها " لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم أن قبول المتهم المرور بهذه المنطقة يفيد رضاه ، متدما بالنظام الذى وضعته مصلحة خفر السواحل تنظيما لحملها ، فإذا كان من مقتضى هذا النظام أن تفتش الأشخاص والأمتعة عند المرور بنقط المراقبة فى حدود الدائرة الجمركية — فإن التفتيش الذى وقع على الطاعن يكون صحيحا على أساس الرضاء به مقدما من صاحب الشأن رضاه صحيحا — فلم يكن هناك حاجة بالحكم إلى التحدث عن صفة من أجراه طالما أن الطاعن لم يدع أنه ليس من رجال خفر السواحل ومن ثم فلا وجه لإثارة هذا الجدل أمام محكمة النقض — لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من جهة أخرى صريح فى تحويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد من ضباط وضباط صف صفة مأمورى الضبطية القضائية وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يتولون عملهم فيها — فإذا عثر الأماشى وهو من ضباط الصف أثناء تفتيش ما اشتبه فيه على مواد مخدرة معه فإن الضبط والتفتيش يكونان صحيحين فى القانون . لما كان ذلك ، وكذا الحكم المطعون فيه بين راقدة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز المواد المخدرة بمصدا التواطى وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها — فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضرة السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، واحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(١٢٣)

طعن رقم ١٠٤ سنة ٢٨ ق

(أ) تفتيش . إثبات . اعتراف . بطلان التفتيش . سلامة قاضي الموضوع في الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي تؤدي إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش .

(ب) اختلاس . النص في لائحة النقل المشترك بإصدار المختلس ومنحه مهلة . لا أثر له في قيام الجريمة متى توافرت عناصرها .

١ — ان بطلان التفتيش — بفرض صحته — لا يحول دون أخذ قاضي الموضوع بعناصر الإثبات الأخرى التي تؤدي إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، وأن تعتمد في ثبوت حيازة المتهم لما ضبط في مسكنه على اعترافه اللاحق بوجودها فيه .

٢ — لا يؤثر في مسئولية المتهم في جناية الاختلاس مبادرته بإسداد العجز ، كما لا يفيد الاستناد إلى ما ورد بلائحة النقل المشترك — وهي لائحة إدارية تنظيمية — من إنذار المختلس ومنحه مهلة — لا يفيد الاستناد إلى ذلك لأنه ليس من شأن ما جاء بتلك اللائحة أن يؤثر في مسئولية المتهم الجنائية عن الجريمة التي ارتكبها متى توافرت عناصرها القانونية في حقه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — صبحي رمضان محمد ٢ — السيد محمد الصاوي (الطاعنين) بأنهما المتهم الأول بصفته كساريا بدائرة النقل العام من مندوبي

التحصيل اجلس تذاكر قيمتها ٤٧ جنيا و ٥٦٤ مليا من عهدة التذاكر المصانية له بهذه
الصفة والمتهم الثانى بصفته كيناريا بإدارة النقل العام من ممدوبى التحصيل
اجلس تذاكر قيمتها ٤٤٨,٩ قرشا من عهدة التذاكر المصانية له بهذه الصفة
والمتهمان اشتركا مع شخص مجهول بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة
فى ارتكاب تزوير فى محو رسمى هو كشف حركة تذاكر ترام المدينة المؤرخ
فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بأن حرض الأول على تحرير الكشف وقدم له نموذجا
خاصا بهذه الكشف ودقري تذاكر من عهدة كما قدم له المتهم الثانى أرقام
التذاكر المثبتة بكشف حركة التذاكر الخاص بها واتفقا مع ذلك المتهم المجهول
على ادراج الأرقام سالفة الذكر بالكشف المزور فوقت الجريمة بناء على هذا
التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة والمتهم الثانى استعمل كشف حركة
التذاكر المزور سائف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه لكل من عهد السلام
طعيمة نصار وموريس يوسف فهمى كاتبى التذاكر بمحطة بنهاية خط ترام البلدة
ونزهة الوردان للتأشير عليها وقدمه لمصطفى أبو خليل درويش خليل وكيل
باشمفتش بترام البلدة أثناء تفتيشه عليه . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهما إلى
محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٠ و ٤١ و ١١١ و ١١٢/٢ و ١١٨ و ١١٩ و
٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات فصدر قرارها بذلك . ومحكمة
جنايات الاسكندرية قضت حضوريا أولا — بمعاقبة صبحى رمضان محمد
بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ٥٠٠ جنيه وبرد مبلغ ٤٦ جنيا و ٣٦٤ مليا
قيمة ما اختلسه . وثانيا — بمعاقبة السيد محمد الصاوى لمدة ثلاث سنوات
وتغريمه ٥٠٠ جنيه وبعزله من وظيفته وذلك تطبيقا للمواد ١١١ و ١١٢/٢ و ١١٨ و
١١٩ و ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ١/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات .
فطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق التقص ... إلخ .

الحكمات

وحيث ان محصل الطعن المقدم من الطاعن الأول صبحى رمضان محمد أن
الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تكييف واقعة الدعوى كما

شابه بطلان الاجراءات الذى أثر فيه كما شابه الإخلال بحقوق الدفاع والقصور ذلك أن الطاعن دفع ببطلان تفتيش منزله إذ أن وكيل النيابة بعد أن أخطر بالواقعة ندب معاون القسم لاتمام التحقيق، والتفتيش لإجراء من إجراءات التحقيق وكان يتعين أن يقوم به مأمور الضبط القضائي المتدرب لاضابط المباحث الذى لم يشمله قرار التدب هذا فضلا عن أن التفتيش تم في غير حضور المتهم أو حضور شاهدين كما تنص على ذلك المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية وقد ردت المحكمة على هذا الدفع ردا قاصرا هذا ويقول الطاعن إن التذاكر التى استلمها في أيام ١٧ و ١٨ و ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٥ كانت في الفترة التى كن موقوفا خلالها فهو لم يكن في هذه الفترة من مأمورى التحصيل وإن كان كمساريا وما حصله لم يكن نقودا أميرية حيث لم تدخل خزانة الادارة ثم إن الطاعن على لسان محاميه دفع بعدم جواز الاثبات بالية لأن المبالغ المدعى باختلاسها تزيد على عشرة جنيهات ولما ردت المحكمة على هذا الدفع رجعت إلى أقوال الشهود وإلى دفترى صرف التذاكر وبذلك اعتبرت مدونات هذين الدفترين مبدأ ثبوت بالكتابة مع أن الطاعن لم يوقع عليهما وأخيرا فقد أبدى الدفاع عن الطاعن أن المتهم الثانى صديقه وتخلف اليه ليزوره في منزله وأن اليد التى امتدت إلى الدفترين هى ذات اليد التى امتدت الى عهدة الطاعن في أثناء زيارة المتهم الثانى له وهو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة أن تناوله وأن ترد عليه برأيه فيه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لحنائى الاختلاس والاشتراك في التزوير اللتين دين الطاعن بهما وقال في هذا البيان " ان معاون بويس قسم اللبان فتح محضرا في الساعة ١٠ من مساء يوم ١٩٥٥/٩/٢٥ أثبت فيه أن مصطفى أبو خليل درويش وكيل باشمفتش ترام البلد حضر اليه رمد السيد مصطفى الصاوى كمسارى البلد (الطاعن الثانى) وقدم مصطفى أبو خليل دفترى تذاكر لترام البلد من محطة الرمل — المكس وبالعكس أحدهما مائة تذكرة ومجموعة من ١٣٧٢٠١ الى ١٣٧٣٠٠ والدفتر الثانى عبارة عن ٩٩ تذكرة ومجموعة من ١٣٧٣٠٢ الى ١٣٧٤٠٠ والتذكرة رقم ١٣٧٣٠٢ منزوعة وكل تذكرة من هذه التذاكر ثمنها خمسة وعشرون

مليا كما قدم المنافستو المؤرخ ١٩٥٥/٩/٢٥ الخاص بالكسارى ١٥٣ وهو السيد
محمد الصاوى المتهم الثانى رقم سجل المنافستو الخاص به ٤٦٠ وهو عن خط التزهة —
ورديان والمؤرخ بظهر المنافستو عدة أرقام بتذاكر أولى وثانية ونصف وموضح
أمام محطة الرمل أولى ٢٥ مليا رقم أولى تذكرة فى المجموعة عند ابتداء العمل
١٣٧٢٠١ وقرر وكيل المفتش أن هذا المانيفستو لم يسلم لهذا الكسارى وأنه
مزيف وأن هذه التذكرة له أيضا وإنهاء عهدة آخر مفصول هو رقم ٦٧٣ (صبحى
رمضان محمد المتهم الأول) وقدم مانيفستو آخر ورقم السجل عليه ٣٤٠ ورقم
الكسارى ٦٧٣ وموضح أمام محطة الرمل مكس أولى ١٣٧٢٠١ وموضح على
المانيفستو بأن هذه العهدة هى المطلوبة من المذكور كما قدم مانيفستو ثالث
ورقم السجل عليه ٤٦٠ ورقم الكسارى ١٥٣ (وهو السيد محمد الصاوى المتهم الثانى)
وموضح أمامه محطة الرمل — مكس ٢٥ مليا أولى ١٢٢٠٤٩ وقرر مصطفى
أبو خليل وكيل الباشمفتش بأن هذا المانيفستو هو الحقيقى الذى سلم
للكسارى السيد محمد الصاوى وأن أرقام التذاكر أسلمة اليه فعلا، وبناء على هذا
البلاغ جرى التحقيق وفيه شهد مصطفى أبو خليل درويش خليل وكيل الباشمفتش فى رمل
البلد بأنه نمتا إلى علمه أن الكسارى رقم ٦٧٣ وهو صبحى رمضان مجردم أنه
فصل من المصلحة فانه يستلم تذاكر من كتبة التذاكر ويقوم بصرفها وأنه لاحظ
كثرة اتصاله بالسيد محمد الصاوى المتهم الثانى فذهب إلى مكتب تذاكر محرم بك
فاستخرج مانيفستو طبق الاصل للتذاكر عهدة المتهم الأول صبحى رمضان مجرد
هذا قام بالتفتيش على المتهم الثانى السيد محمد الصاوى أثناء عمله وطلب منه المانيفستو
الخاص به فتقدم المانيفستو المزور كما شهد بأنه مجرد عهدة المتهم الثانى تميزه بوجود
عجزها قدره ٢٧٦ و٨ قرشا اعترف به المتهم الثانى...“ وبعدها البيان أورد
الحكم على ثبوت هذه الوقائع فى حق الطاعنين أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها،
لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن الأول بشأن بطلان تفتيش منزله
بقوله إن المانيفستو والدفاتر التى وجدت بهذا المنزل عند تفتيشه قد اعترف
بأنها كانت فى حيازته ولما كان ما يقوله الطاعن عن بطلان التفتيش بفرض صحته
لا يحول دون أخذ قاضى الموضوع بعناصر الاثبات الأخرى التى تؤدي إلى

ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش وأن تعتمد في ثبوت حيازته لما ضبط في مسكنه على اعترافه اللاحق بوجودها فيه، لما كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت أن الشاهد محمود علي يوسف قدم ما يفتو باسم الطاعن تاريخه ١٩٥٥/٧/٢٤ وآخر تاريخه ١٩٥٥/٧/٢٦ أدرجت بهما التذاكر التي استلمها الطاعن وموقع عليها منه وقد أقر بصحة ما ورد بهما وأضاف الشاهد أن بعض التذاكر الواردة بهما غير موجودة وقد اختلس الطاعن قيمتها وأنه أي الطاعن حضر يوم ١٩٥٥/٨/١٨ إلى مكتب التذاكر واستلم ألفي تذكرة فئة ثمانية مليمات ثم حضر في يوم ١٩٥٥/٨/٢٥ واستلم ستمائة تذكرة بواقي ركاب فئة مليمين للتذكرة واستبانة المحكمة صحة ما قرره الشاهد المذكور من اطلاعها على دفتری صرف التذاكر برقم ٢٦ و ٢٧ محرم بك . هذا كما أثبت الحكم أيضا أن اختلاس الطاعن لأثمان التذاكر يرجع الى شهر يولييه سنة ١٩٥٥ أي من قبل وقفه عن العمل في شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ وأنه استمر في استلام التذاكر التي اختلس قيمتها حتى يوم ١٩٥٥/٨/٢٥ ثم فصل من المصلحة يوم ٢٧ منه على أنه فضلاء أثبتته الحكم من ذلك فلا مصلحة للطاعن فيما يشيره من أنه لم يكن مندوبا للحصول في الفترة التي كان موقوفا فيها مادامت العقوبة التي حكم بها عليه مقررة في القانون بحرمة الاختلاس التي تقع على أموال الدولة من الموظفين العموميين ولو لم يكونوا من مندوبي تحصيل، لما كان ذلك وكاتب جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ تتحقق متى كانت الأموال قد سلمت الى المتهم بصفته وكان الحكم قد أثبت وقوع الاختلاس من الطاعن على المبالغ التي حصلها من الركاب وكانت في عهده لحساب ادارة النقل العام وأن تسليمها اليه كان بوصف كونه موظفا وبسبب وظيفته ولما كانت جناية الاختلاس يكفى فيها — كما هو الحال في سائر الجرائم — أن تتمتع المحكمة بثبوت واقعتها من أي دليل أو قرينة تقدم الى المحكمة وقد أورد الحكم ما يفيد أن الطاعن تصرف في التذاكر التي استلمها استنادا الى ما هو مدون بدفتری صرف التذاكر وهما من الدفاتر الرسمية وأنه حصل أثمان هذه التذاكر من الركاب تباعا واستولى على قيمتها وقد ذكرت المحكمة الأدلة التي استخلصت منها ذلك وهي أدلة سليمة وسائغة تؤدي الى ما انتهى اليه الحكم — لما كان ذلك

وكان ما يتعاه الطاعن في الوجه الرابع من طعنه لا يخرج عن كونه دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة، وإنما يكون ردها مستغادا ضمنا من قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها، فإن ما يشير الطاعن الأول في طعنه يكون على غير أساس متعينا رفضه .

ومن حيث إن الطاعن الثاني يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ذلك بأنه سدد قيمة العجز فور حصره وقبل إنذاره، فإذ كان للمحكمة أن تعدده مختلسا ولا سيما وأن لائحة النقل المشترك لا تعتبر جريمة الاختلاس قائمة إلا إذا انقضت ثلاثة أيام على الإنذار بوجوب السداد بعد اكتشاف العجز . وقد تمسك الدفاع بتطبيق هذا الحكم على الطاعن فلم تنفقت إليه المحكمة وفضلا عن أن هذا السداد ينفي قيام نية الاختلاس وقد أبدى عاميه هذا الدفاع للمحكمة فلم تأبه له ، وأخيرا فإن الحكم أغفل بين طريقة التزوير الذي وقع في المانيفستو واعترض الدفاع على وصف هذه الورقة بالرسبية إذ المانيفستو ليس إلا صكاً للحاسبة بمقتضاه وهو بمثابة إقرار فردي يخضع للفحص والتحقيق ويعتبر تغيير الحقيقة فيه غشا في المعاملات لا تزويرا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في جانب الطاعن الثاني أنه معترف بوجود العجز في ذمته ومن عهده وأن المتهم الأول هو الذي سلمه المانيفستو المزور ومعه عدة تذاكر كلفه بتوزيعها على الركاب وأن الطاعن إنما قصد باستعمال هذا المانيفستو ستر اختلاس سابق ارتكبه واستعان به في محاولة تصريف دفتری التذاكر اللذين استلمهما من المتهم الأول يوم ضبطه وأن المانيفستو الصحيح الذي كان يحتفظ به كان يشير إلى العجز فيما حصله هذا الطاعن الثاني ولما كان هذا الذي أثبتته الحكم يتوافق به ركن القصد الجنائي في جناية الاختلاس ولا يؤثر في مسؤولية الطاعن عن هذه الجناية مبادرته بسداد العجز كما لا يفيد الاستناد إلى ما ورد بلائحة النقل المشترك — وهي لائحة إدارية تنظيمية من إنذار المختلس ومنحه مهلة لا يفيد الاستناد إلى ذلك لأنه ليس من شأن ما جاء بتلك اللائحة أن يؤثر في مسؤولية الطاعن الجنائية عن الجريمة التي

ارتكبا والتي أثبت الحكم توافر عناصرها القانونية في حقه، لما كان ذلك وكان الحكم قد بين أن المانيفستو (كشف حركة ترام المدينة) هو ورقة رسمية تصدر من سلطة مختصة ، ويتدخل موظفون مختصون في تحريرها بمقتضى وظائفهم وأن المانيفستو المزور لم يحرر بخط أحد من هؤلاء الموظفين ، ولما كان واضحا مما ذكره الحكم من ذلك أن المانيفستو محرر رسمى وأن الطاعنين قد اشتركا في اصطناعه لخدمة أغراضهما لستر الاختلاس الذى ارتكباه — لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن الثانى فى أسباب طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنين لا أساس له ويتعين درفضه موضوعا .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داردالمستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد محمد ،
وأحمد زكي كامل ، ومحمود حبيب خاطر المستشارين .

(١٢٤)

طعن رقم ١٠٩ سنة ٢٨ ق

تلبس . تفتيش . ضبطية قضائية . اعتبار كل ما يظهر من جرائم لمهندس إدارة الغاز والكهرباء
أثناء فحص عداد النور في حالة تلبس . ملطمة . أمور الضبط القضائي الذي يرافقه في القيام بالتفتيش
دون حاجة إلى إذن .

لمهندس إدارة الكهرباء والغاز حق فحص عداد النور ، وكل ما يظهر
له من جرائم أثناء ذلك الفحص يكون في حالة تلبس ، ولما مور الضبط القضائي
الذي يرافقه ويشاهد هذه الحالة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة إلى إذن من
السلطة القضائية المختصة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سرق تيارا كهربائيا لإدارة الغاز والكهرباء
وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . وادعت بحق مدني إدارة
الغاز والكهرباء وطلبت الحكم لها قبل المتهم بمبلغ ١٣٣ جنيها و ٣٣٨ مليا قيمة
التيار المسروق مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة شبرا الخيرية قضت
حضوريا بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث
سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا وبإلزامه بأن يدفع للدعوى بالحق المدني
١٣٣ جنيها و ٣٣٨ مليا ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملا بمادة الاتهام

المطلوب محاكمته بها وبالمسادين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنف المحكوم عليه ، وأمام محكمة مصر الابتدائية دفع ببطلان التفتيش والإجراءات كما طلب في موضوع الدعوى الحكم ببراءته ، والمحكمة قضت بحضورها برفض الدفع ببطلان التفتيش وبتأييد الحكم المستأنف وبإلزام المتهم بمصروفات الاستئناف .

فطمئن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من الطعن — الخطأ في القانون ، قولا منه إنه دفع ببطلان التفتيش الذي أجرى في دكانه ومنزله دون إذن من السلطة القضائية المختصة ، وأن محكمة الدرجة الأولى ردت على هذا الدفع بأن تفتيشا مالم يحصل ، وأن الأمر قاصر على معاينة مندوب إدارة الكهرباء والنار لعداد النور في متجر الطاعن ومنزله ، والكشف على علبة التغذية الخاصة بالإدارة ، بينما الثابت في الأوراق أن تفتيشا تم وأسفر عن ضبط بعض الأسلاك في منزل الطاعن ، وردت محكمة الدرجة الثانية على هذا الدفع بأن الجريمة كانت في حالة تلبس لأن من حق مندوب الإدارة أن يفحص العداد ، ووجه الخطأ في ذلك أن فحص العدادات لم ينبئ على شيء لأنه لم يتبين الوصلة التي زعم أن الطاعن وضعها حتى يتمكن من الإضاءة دون تسجيل العداد للنور المستهلك ، ومن مظاهر الخطأ القانوني الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه — على ما يقول الطاعن أن الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجزائية لم تتبع بالنسبة إلى الإحراز التي قيل بضبطها . وقد أشار الطاعن إلى ذلك في دفاعه ولكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن المشرع لم يرتب البطلان على مخالفة هذه المواد — ووجه الخطأ فيما انتهى إليه الحكم في ذلك أن المشرع لم يضع هذه المواد عبثا ، وإنما قصد بها إلى ضمان عدم التلاعب بالإحراز والاطمئنان إلى سلامتها ، فإذا خولفت وهي الحد الأدنى الذي يراه المشرع محققا لهذا الضمان ، فلا مناص من ترتيب البطلان على مخالفتها .

وحيث إنه لما كان لمهندس إدارة الكهرباء والغاز حق فحص عداد النور ، وكان كل ما يظهر له من جرائم أثناء ذلك الفحص يكون في حالة تلبس ، وكان لأمر الضبط القضائي الذي يرافقه ويشاهد هذه الحالة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة إلى إذن من السلطة القضائية المختصة ، إذ الجريمة متلبس بها ، وكان الهدف الذي قصد إليه الشارع من وجوب مراعاة الإجراءات الخاصة بضبط الأشياء وتحريرها التي نص عليها في قانون الإجراءات الجنائية هو الاستيثاق من عدم حصول عبث بالمضبوطات ، فإذا اطمأنت المحكمة إلى ذلك ، فيكون قصد الشارع قد تحقق ، ولا يقبل إذن الدفع بالبطلان بسبب إغفال هذه الإجراءات التنظيمية التي لم يرب القانون بطلانها على عدم مراعاتها — لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في الوجه الأول من طعنه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه في الوجه الثاني من الطعن قصورا في البيان ، وخطأ في الإسناد . وفي بيان ذلك يقول إن إدارة الغاز والكهرباء ادعت مدنيا ضده بتمن التيار الذي تقول أنه استهلكه في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ إلى ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٠ ، وقد قضى الحكم المطعون فيه لها بالمبلغ الذي طلبته ، وأفصح عن أنه تعويض في جنحة سرقة التيار الكهربائي عن الأضرار الأدبية والمادية التي لحقت بالإدارة المدعية نتيجة للتلاعب في التيار واكتفى بذلك عن بيان عناصر التعويض الذي قدر مقابلا للمبلغ المحكوم به وفي الوقت الذي تقتصر فيه إدارة الغاز والكهرباء على المطالبة بتمن التيار ، يقضى لها الحكم بما لم تطلبه ، وهو التعويض عن جريمة السرقة والأضرار الأدبية التي أصابتها ، فضلا عن ذلك ، فإن المبلغ المقضى به يزيد على قيمة ما استهلكه مثله في المتجر زيادة جسيمة لم يبين الحكم مصدرا لها أو سببا للقضاء بها .

وحيث إنه لما كان حكم محكمة الدرجة الأولى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين عناصر التعويض الذي طلبته المدعية بالحقوق المدنية على أنها مبلغ ١٢٨ جنيتها و ٣٣٨ مليا قيمة التيار الذي استهلكه الطاعن ولم يؤد ثمنه إلى ٢٠ (٨) ج

الإدارة مضافا إليه مبلغ خمسة جنيهات كجزء من نفقاته ، وفصل أيضا تقدير هذا المبلغ ، وانتهى إلى أنه تقدير معقول غير مبالغ فيه ، والزم الطاعن إعادته - وكان لا يعتقد في هذا السبيل بل ذكره الحكم المطعون فيه تزييل في الأسباب التي أضافها إلى ما أخذ به من أسباب الحكم المستأنف والتي يرميها الطاعن بالخطأ في الإسناد - وكان باقي ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من طعنه لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير التعويض مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض - لما كان ما تقدم ، فإن هذا الوجه أيضا يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد
مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمود علي خاطر المستشارين .

(٢٥)

طعن رقم ١٧ سنة ٢٨ ق

إعلام شرعى . تزوير . إثبات . القول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد
رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انضبط فى الاعلام . غير صحيح .

إذا كانت التهمة المنسوبة للتهم هى التزوير فى اعلام شرعى ، فإنه لا محل
للقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق
الوحيد لإثبات ما يخالف ما انضبط فى الاعلام ، ذلك أن حكم هذه المادة
إن هو إلا استدراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالإعلام نتيجة سهو
أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر
من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالإعلام الذى أثبت
الحكم الجائى أنه قد زور بسوء قصد وتغيرت فيه الحقيقة التى تضمنها الاعلام
الشرعى الصحيح .

الزقاع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : وآخرين حكم عليهما — زورا فى إجراءات
تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أمام المحكمة المختصة بأخذ الاعلام الصادر من محكمة
الجمالية الشرعية بأقوال غير صحيحة . وهم يجهلون حقيقتها وقد ضبط الاعلام على
أساس هذه الأقوال ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٢٦ من قانون العقوبات .
وإدعى بحق مدنى ١ — محمد منصور غالى و ٢ — نعيمه أحمد غالى و ٣ — محمود

هلال غالى وطلب الأول والثانية منهم الحكم لها قبل المتهم والآخرين متضامنين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على تسهيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتت المحاماة ، غير أن المدعية الثانية طادت فعدلت طلباتها إلى طلب الحكم لها قبل المتهم والآخرين بمبلغ قرش صاغ واحد فقط على سبيل التعويض المؤقت . كما طلب المدعى الثالث الحكم له قبل المتهم والآخرين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتت المحاماة . ومحكمة الخليفة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام المذكورة آنفا بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامه متضامنا مع الآخرين بأن يدفعوا للمدعين الأول والثانية واحدا وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وبإلزامه أيضا مع الآخرين بأن يدفعوا متضامنين للمدعى المدني الثالث قرشا صاغا على سبيل التعويض المدني المؤقت والمصروفات المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وبالنسبة للدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المتهم والآخرين متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مائة منصور غالى خمسة وعشرين جنيها ونصفا ولنعيمة أحمد غالى قرشا صاغا واحدا ولحمود هلال غالى قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن وكيل المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

الحكمتان

... حيث إن الطابعين يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي الاستدلال . كما شابه القصور . ذلك أن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تستلزم لإثبات عدم صحة الاعلام صدور حكم شرعي

بمنا يخالفها ، وعلى ذلك لا اعتياد بما يقدم من أوراق أو بيانات أخرى ،
والحكم المطعون فيه خالف هذا النص ، أما الحكم الشرعى المقدم فى الأوراق
والمؤرخ ١٩٥٣/١٢/٢٩ ، فلم يتم إعلانه حتى الآن .. وهو قابل للمعارضة ..
فالاستئناف ، وقد يقضى بإلغائه فيستفيد الورثة من هذا الإلغاء لعدم قابلية
الموضوع للتجزئة ، ويقول الطاعن أيضا إنه دفع أمام محكمة أول درجة وأمام
المحكمة الاستئنافية بانتفاء الخطأ والضرر وعلاقة السببية لأن المدعين بالحقوق
المدنية ليسوا من ضمن الورثة الذين شملهم الإعلام الشرعى المطعون عليه ، كما
دفع بصورة المقود الى استند إليها هؤلاء المدعون ، فلم يرد الحكم على
هذا الدفع .

وحيث إن واقعة الدعوى كما بينها حكم محكمة أول درجة الذى أخذت محكمة
ثانى درجة بأسبابه بالنسبة للدعوى الجنائية هى أن : "محمد منصور غالى (أحد
المدعين بالحقوق المدنية) أبلغ أنه فى غضون عام ١٩٣٦ اشترى والد زوجته
المرحوم محمد حسين غالى المنزل رقم ٢١ حارة البرقوقية من كل من محمد خطاب
محمد حسين ومحفوظه شحاته ابراهيم وسريه محمد حميده عن نفسها وعن ابنتها القاصر
جمعه على خضر وأحمد محمد على حسين بموجب عقد بيع عرقى ، وفى سنة ١٩٤٥
توفى المشتري وظل ورثته واضعى اليد إلى أن انقسم الورثة بالتركة ، فاختصت
زوجه به (المنزل) ثم باعت له نصفه إلا أن المتهم الثانى (الطاعن) نازعهما
فى ملكيتهما لهذا المنزل بأن قدم شكوى إلى البوليس زعم فيها أنه اشتراه من
محفوظه ابراهيم وسريه محمد حميده وذلك بأن اشترى من محفوظه شحاته ابراهيم
٧ ط و ٢-٤ س بموجب عقد مؤرخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٠ والثانى مؤرخ
١٥ من يونيه سنة ١٩٥٠ ، وقد صدر هذان العقدان بناء على إعلام شرعى
مزور صادر من محكمة الجمالية الشرعية بتاريخ ١٩٤٩ - ١٩٥٠ تحت رقم ٢٥٢
بناء على طلب المتهم الأولى وشهادة المتهمين الثانى (الطاعن) والثالث ، وذلك
بأن ذكر بالإعلام أن ستهم أحمد حسين وهى مالكة المنزل توفيت فى ١٣/٥/١٩٣٢
عن زوجها محمد خطاب محمد حسين وابنتها شحاته ابراهيم ، فى حين أنها توفيت
فى ١٩٢٨/٨/٦ ، كما ذكر أيضا أن شحاته ابراهيم توفى بتاريخ ١٩٣٢/١٠/٣

حالة أنه توفي في ١٩٣٦/٢١/٢٨ - وقالوا إن ورثته هم ولداه محفوظه ومنتهم وزوجته سريه محمد حميد. وابن ابن عمه الشقيق أحمد محمد علي حسين وخالة أن ورثته الحقيقيين هم ولداه وزوجته الشالفت ذكرهم وأولاد عمه الشقيق محمد خطاب محمد حسين. ومحمد علي محمد حسين وقالوا إن ستم شحاته إبراهيم توفيت في ١٩٣٣/٣/٩. وورثتها أختها محفوظة والدتها سريه حميد وابن ابن عمهما الشقيق أحمد. أحمد علي محمد حسين في حين أنها توفيت في ١٩٣٦/٥/١٠. وورثتها الحقيقيون هم محفوظة وسريه وأخوها لأبيها حميد وخضر وأولادهم والدتها الشقيق محمد خطاب محمد حسين ومحمد علي محمد حسين ...". ولما كان ثابتاً من الحكم أن المدعين بالحقوق المدنية قدموا لمحكمة الموضوع صورة الإعلام الشرعي الصحيح الذي ضبط أمام محكمة أشمون الشرعية في أول يوايه سنة ١٩٣٥ بناء على طلب أحمد محمد علي حسين أحد الورثة ، وكذا الحكم الابتدائي قد أورد الأدلة التي اعتمد عليها في إدانة الطاعن وباقى المتهمين ، والتي أقرها الحكم المطعون فيه ، ومن هذه الأدلة أن المتهمة الأولى أعلنت الورثة بمنزل المتهم الثاني الذي تسلم صور هذه الإعلانات ، وأصحابها لا يقيمون في مسكنه ، وإنما هم يقيمون بناحية سمادون التابعة لمركز أشمون ، وأن المتهمة الأولى "محفوظه شحاته إبراهيم" كانت قد باعت في ومحمد خطاب محمد وسريه حصتها إلى أحمد محمد علي حسين بعقد سجل ١٩٣٦/١٠/٢٢ ، وصدر هذا البيع بناء على الإعلام الشرعي الصحيح . ومن هذه الأدلة أيضاً الحكم الشرعي في القضية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ مصر الشرعية الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٩ والذي يبين من الاطلاع عليه بين المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها أن نسيمة أحمد غالي إحدى المدعين بالحقوق المدنية كانت قد أقامت تلك الدعوى الشرعية ضد محفوظة شحاته إبراهيم (المتهمة الأولى) وسريه محمد حميد بطلب ثبوت وفاة وورثة ستم أحمد حسين في ١٩٢٨/٨/٦ وترك المنزل موضوع النزاع لمن يرث عنها شرعاً وهما زوجها محمد خطاب محمد حسين وابنها شحاته إبراهيم محمد حسين ، ثم وفاة هذا الأخير في ١٩٣٠/١١/١٨ ثم بعده توفيت ستم شحاته إبراهيم في ١٩٣١/٥/٦ ثم وفاة محمد علي حسين في سنة ١٩٣٥ ، وهذا البيان الثابت في الحكم الشرعي

منافع الذكور يطابق مطابقاً كلمة ما ورد بالإعلام الشرعي الصحيح - لما كان ذلك - ، وكان الحكم قد أُنجز بموافقة الركن بحجية تزوير الإعلام الشرعي المؤرخ ١٩٥٢/١٢/١٩ في حق الطاعن بأدلة سائغة . وكان استناد الطاعن إلى المادة ٣٦١ من اللائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقوله إن تلك المادة قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انضبط في الإعلام - هذا الاستناد قد بناءه الطاعن على تأويل خاطيء لنص المادة المذكورة ، ذلك أن المزارع قد وضع المادة ٣٦١ المشار إليها في نهاية الباب الأول من الكتاب السادس من اللائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٠ بعد أن بين قياً تقدمها من نصوص إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة ، وأوجب على القاضي تحقيقهما بإشهاد من يتق به من الشهود ومطابقة التحريات الإدارية حتى يكون للإعلام الذي ضبط على هذا النحو حجية فيما أدرج فيه ، ثم رأى أن يفتح باب التظلم منه أمام قضاء الأحوال الشخصية باستصدار حكم يقضى بإدخال بعض الورثة أو إخراج آخرين ممن أسبغ عليهم الإعلام بصفة الوارث معتمداً على أن الظاهر من التحقيق والتحريات كان معهم عند ضبط ذلك الإعلام ، ثم اتضح أنهم لا يرثون شرعاً ، أو أنهم قد صحت وراثتهم شرعاً ، إلا أنهم لم يتمكنوا من إثبات صفتهم عند ضبط الإعلام ، أو أن التحريات لم تكشف عن تلك الصفة حتى استخرج ذلك الإعلام ، فحكم المادة ٣٦١ من اللائحة إن هو إلا استدراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالإعلام نتيجة السهو أو الخطأ سهواً أو خطأ يتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعاً ، ولا شأن لحكم هذه المادة بالإعلام الذي أثبت الحكم أنه قد زور بسوء قصد وتغيير فيه الحجة التي تضمنها الإعلام الشرعي الصحيح المؤرخ في ١٩٣٥/٧/١ ، مؤيدة بما جاء في الحكم الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٩ من محكمة مصر الشرعية ، لما كان ذلك فإن ما تأوله طاعن بشأن المادة ٣٦١ يكون ظاهر الفساد بعيداً عن مراد الشارع ، لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع في سبيل إثبات التزوير أن تستدل على ارتكابه بكل دليل من أدلة الإثبات المطروحة عليها بما في ذلك البيئة والقرائن ، والشأن في ذلك

هو شأن كل جريمة ترتكب ولم يعين القانون الجنائي طريقة معينة لإثباتها ، لما كان ذلك وكان ما يقوله إلتكالم المطعون فيه من أن إلتكالم الشرعى المقدم من المدعين بالحقوق المدنية أصبح نهائيا ، ولا شأن للطاعن به ، هو قول صحيح لا غبار عليه ، أما اعتراض الطاعن بأن إلتكالم المطعون فيه لم يرد على دفاعه بعدم توافر العناصر التى يجب توافرها للإلتكالم بالتعويض ، فإن من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتناول هذا الدفاع بالرد الصريح فى حكمها ، ما دام الثابت منه أن المدعين بالحقوق المدنية قد بينوا للاحكمة صفتهم فى الادعاء ، فقبلته منهم ، ثم أسست قضاءها بالتعويض على ما انتهت إليه من إدانة الطاعن وباقى المتهمين لثبوت ارتكابهم جريمة التزوير المسندة إليهم ، وما ألحقته من ضرر أصاب هؤلاء المدعين ، لما كان ذلك ، فإن ما يشتره الطاعن لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ، متعينا
رفضه موضوعا .

جاسة ٦ من مايو سنة ١٩٥٨

برياسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ولهمببى جدى ،
والسيد أحمد عفيفى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٢٦)

طعن رقم ٣٨ سنة ٢٨ ق :

شركات . الشركة التى تتجاوز دور التصفية . عدم خضوعها لقيود النسب المقررة بالمادة ٩٣ من ق
رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ .

إن شركات المساهمة التى تتجاوز دور التصفية لا تخضع لقيود النسب المقررة
بالمادة ٩٣ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ وهى النسب الخاصة بالحد الأدنى
لعدد المستخدمين المصريين وللمجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات ، إذ أن
العقاب لا يكون مستحقا إلا إذا خولفت النسب المشار إليها آنفا حال مزاولة
الشركة نشاطها العادى .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بصفته مديرا لفرع الشركة المساهمة نيوزيلاند
للتأمين (نيمتد) بمصر بأنه : لم يستوف النسب القانونية للمصريين المستخدمين
بالشركة من حيث عددهم ومجموع ما يتقاضونه منها من أجور ومرتبات ، وطلبت
عقابه بالمواد ١/٩٠ و ٩٣ و ٤/١٠٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة
قصر النيل الجزئية قضت بحضوريه بتفريم المتهم مائتى جنيه والنفاذ تطبيقا لمواد
الالتهام سالفة الذكر . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوريه
بتأييد الحكم المستأنف . فطعن فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمت

... بحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن الشركة موضوع الدعوى دخلت في دور التصفية منذ ١٧ مارس سنة ١٩٥٣. وأبلغ قرار التصفية إلى الإدارة المختصة بشركات التأمين بوزارة المالية ، وتوقفت فعلا منذ ذلك التاريخ عن إجراء أية عملية جديدة ، وأصبحت أعمالها مقصورة على التصفية التي يقتضى حتما تخفيض عدد الموظفين ، وقام المديرون الذين كانوا يديرون الشركة بإجراء هذا التخفيض ، وينبئ على هذه التصفية استحالة التزام الشركة بمراعاة النسبة المقررة قانونا لعدد الموظفين المصريين ومقدار مرتباتهم ، إذ لم يكن غرض الشارع حين وضع الأحكام المتضمنة تحديد هذه النسب إلا أن تكون مفروضة على الشركات في حال قيامها بنشاطها العادى ، أما إذا تضاعف نشاطها بسبب دخولها في مرحلة التصفية وبسبب انسحاب الموظفين المصريين بمحض اختيارهم بعد حصولهم على حقوقهم وبعد أن وجدوا لأنفسهم أعمالا أخرى خارج الشركة ، فإن احتفاظ الشركة بالنسب القانونية يصبح غير ممكن ، ويكون القول بالتزامها بمراعاة هذه النسب خروجاً على قصد الشارع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه — الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه قال فى بيان واقعة الدعوى إنها تلخص : " فيما أثبتته بحضره المؤرخ ٢ فبراير سنة ١٩٥٥ السيد/ سعد طه سماحة المفتش بمصلحة الشركات بوزارة التجارة والصناعة ، وفى المذكرة المقدمة من هذه المصلحة بتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ من أن شركة نيوزيلاندا للتأمين ليمتدالكائنة بشارع سليمان رقم ٣٧ فرع لشركة مساهمة مركزها الرئيسى مدينة أوكلاند ويخضع — أى هذا الفرع الكائن بالديار المصرية — بهذه المثابة لأحكام المواد من ٩٢ إلى ٩٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التى تحتم على الشركات الأجنبية التى تزاوّل نشاطها فى مصر ألا يقل عدد المستخدمين المصريين فيها عن ٧٥ ٪ من مجموع مستخدميها وألا يقل مجموع أجور المصريين عن ٦٥ ٪

من مجموع الأجر والمرتبات التي تؤديها الشركة، وأنه أتضح من البيانات المقدمة من ذلك الفرع بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ أن مجموع الموظفين بالفرع ثلاثة ، اثنتان منهم من المصريين أي بنسبة ٦٦ و ٦٩ بعجز ٨,٣٤٪ عن النسبة الواجب توافقها وأن مجموع المرتبات الشهرية ١٣٨ جنيتها و ٦٧٣ مليا ينال المصريون منها ٥٥ جنيتها و ٣٤٩ مليا أي بنسبة ٤٠٪ و بعجز قدره ٢٥٪ عن النسبة الواجب بلوغها طبقا للقانون ... الخ ” واستطرد الحكم من ذلك إلى مناقشة دواع الطاعن الذي يردده في طعنه ، وأنهى من مناقشته إلى التقرير بما قبله على مقتضى المواد ١/٩٠ و ٩٣ و ٤/١٠٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ استنادا إلى القول بأنه “ لا يجدى المتهم (الطاعن) تعلله بأنه كان من الأسير على الفرع من بعد صدور قرار التصفية — أن يستخدم أشخاصا لاستيفاء النسبة المطلوبة لأجل قصيرة بعد أن تقلص نشاطه بحيث انعدم إنتاجه ، وبعد أن سهلت الشركة في سحاء ترك العمل بها للمستخدمين الذين رغبوا في ذلك — لا يجديه تعلله بهذا القول إذ لا عسر أو صعوبة في استيفاء هذه النسب وفي احترام القانون ، مادام الفرع قائما بعمله لا يزال سواء اتسع مجال نشاطه أو ضاق ، ولا تأثير لاتساع النشاط أو ضيقه على وجوب احترام القانون ” .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ أوجب على شركات المساهمة وهي تجاز دون التصفية أن تخضع لقيود النسب المتروكة بالمادة ٩٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهي النسب الخاصة بالحد الأدنى لعدد المستخدمين المصريين وللمجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات ، وأن تلتزم قانونا باتباعها شأنها في ذلك شأن حالة ممارسة تلك الشركات نشاطها الطبيعي أو العادي — إذ أوجب الحكم ذلك يكون مخطئا في تطبيق القانون وفي تأويله ، إذ أن هذه الشركات وإن كانت تحتفظ استثناء بشخصيتها المعنوية في فترة التصفية ، إلا أن احتفاظها بها في تلك الفترة لم يشرع إلا ضرورة لازمة تقاس وتقدر بالقدر الذي يرضيه تسهيل عملية التصفية نفسها كاستيفاء حقوق الشركاء ووفاء ما على الشركة من ديون ، أما فيما عدا هذا النطاق فإن الشركة في دور التصفية تنقضي وتزول وينعدم كيانها القانوني وتقتصر مهمتها

المصفي الذي يحل في هذه الحالة محل مدير الشركة وأعضاء مجلس الإدارة على جرد أموال الشركة وتحديد الصافي فيها تمهيدا لتقسيمته بين الشركاء ، ويمتنع عليه أن يبدأ أعمالا جديدة لحساب الشركة أو الشركاء ، لما كان ذلك فإن العقاب لا يكون مستحقا إلا إذا خولفت النسب المشار إليها آنفا حال مزاولة الشركة نشاطها العادي ، ومتى تقرر ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس متعينا . نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن . ولما كان يبين من الأوراق أن التقدير الخاطئ الذي استند إليه الحكم قد حجب المحكمة عن تحقيق دفاع الطاعن . وبحث ما إذا كان فرع الشركة موضوع الدعوى قد زاول نشاطه العادي أو أنه زال وانقضى بهد أن تقرر حله وأصبح يمر بدور التصفية ، فانه يتعين مع نقض الحكم إحالة القضية على المحكمة الاستئنافية لتفصل فيها من جديد هيئة أخرى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٥٨

رئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : م. طفي كامل ، رفيع يسى
جندى ، والسيد أحمد منهنى ، محمد عطيه اسماعيل المـشارين .

(١٢٧)

طعن رقم ٤٧ سنة ٢٨ ق

وصف التهمة . قتل عمد . دفاع . اسناد الحكم واقعة جديدة إلى المتهم وإدائه على أساسها دون
أن تنبه إلى هذا التعديل . بطلان الاجراءات .

متى كانت المحكمة قد اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه ثلاث
مرات متوالية عنصرا من عناصر الاثبات التي تداخلت في تكوين عقيدتها بتوافر
نية القتل ونسبت في الوقت نفسه إلى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه
الطعنات بالمجنى عليه ، مع أن الواقعة التي شملها أمر الاحالة ورفعت بها الدعوى
تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر ، فانه كان يجب على
المحكمة وقد اتجهت إلى تعديل التهمة باسناد واقعة جديدة إلى المتهم ، ثم ادانتها
على أساسها أن تنبه إلى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فاذا لم تفعل فإن
اجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهرى أثر فى الحكم بما يبطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - جوده عبدالله حسن خليل (الطاعن) ٢ - يوسف
عبد الجواد أحمد خليل : بأنهما قتلا محمد عوض محمد عمدا بغير سبق إصرار
ولا ترصد بأن طعنه كل منهما بآلة حادة (مطواة) قاصدين من ذلك قتله
فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته

وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سافى الذكر شرعا في سرقة الذرة المملوكة للمجنى عليه ليلا وحالة كون كل منهما يحمل سلاحا ظاهرا مطواة وأوقف تنفيذ الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه وهو مفاجأة المجنى عليه لما قبل إفلاتهما بالمسروقات ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٢٣٤/١ و ٢٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضوريا أولا : بمعاقبة جوده عبد الله حسن خليل بالأشغال الشاقة المؤبدة عملا بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/٤ و ٦ و ٣٢١ و ٢٣٤/١ و ٢ من قانون العقوبات لأنه ارتكب جنائية القتل وحده . وثانيا : ببراءة يوسف عبد الجواد حسن خليل بالمتهم الثانى مما أسند إليه عملا بالمادتين ٣٠٤/١ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية . نطقن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أن الدعوى رفعت على الطاعن وآخر بأن كلا منهما طعن المجنى عليه بآلة حادة (مطواة) ، وشهدت ابنة المجنى عليه — وهى شاهدة إثبات — بأن الطاعن طعن المجنى عليه طعنة واحدة في كتفه ، وأن المتهم الآخر — الذى قضى ببراءته — طعنه في ذراعه وأثبت تقرير الصفة التشريحية أن كلتا الطعنتين سببتا الوفاة ، ولكن المحكمة دانت الطاعن وعاقبته بالأشغال الشاقة على أساس أنه هو الذى أحدث بالمجنى عليه جميع الطعنات التى وجدت بجسمه وهى ثلاث طعنات من بينها الطعنة التى كالهال المتهم الآخر ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل الذى استندت إليه فى إثبات نية القتل لدى الطاعن حين قالت إنه طعن المجنى عليه ثلاث طعنات ، أما وهى لم تفعل ، فإنها تكون قد خالفت حكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية مما يبطل حكمها ويوجب نقضه .

وحيث انهم يبينون من مراجعة الأوراق ان المجرم المسمى بالجنائيية المسمى على الطاعن
 وآخر باثما قتل المجرم عليا عمدا من غير سبق باصرار ولا ترصد بل بان
 طعنه كل منهما بالآلة حادة "مطواة" فأبعدا به الإصابات المبنية بتقرير الصفة
 التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد تقدمت هذه الجنائية بجناية أخرى هي أنهما
 شرعا في سرقة ذرة مملوكة للمجرم عليه لئلا حالة كون كل منهما يحمل سلاحا
 ظاهرا "مطواة" وطلبت النيابة العامة عقابهما بالمواد ٣٤ و ٣٥ فقرة أولى وثانية
 و ٣٦ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات ، وبعد أن أتمت المحكمة سماع الدعوى
 قضت بمراقبة المتهم الأول - الطاعن - بالاشغال الشاقة المؤبدية تطبيقا
 للمواد ٣٤ فقرة أولى وثالثة و ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧ فقرة رابعة وسادسة و ٣٢١
 من قانون العقوبات على اعتبار أنه ارتكب جنائية القتل وجده بقصد التمكن
 من الهرب بعد ارتكابه جريمة الشروع في سرقة الذرة من زراعة المجرم عليه
 لئلا مع جملة سلاحا (سيكينا) ، كما قضيت ببرائة المتهم الثاني لتشكلها في وجوده
 بمكان الحادث مع الطاعن وقت ارتكابه الجريمة ، وأثبت تقرير الصفة التشريحية -
 كما يؤخذ من الحكم - أنه وجد بالمجرم عليه جرح قطعي طعني بأذن أنسية
 المنطقة الكتفية اليسرى عند مبار قاعدة العنق طوله ٨,٥ سم غائر في الطبقة
 العضلية السطحية ، وجرح قطعي سطحي بأعلا وجشبة عضد الذراع الأيسر
 قاطع للجلد ، كما وجدت به إصابة طعنية قطعية نافذة مخترقة مرفق الذراع الأيسر
 وهي مكونة من جرحين كل منهما زاوية حادة والإصابة غائرة في الأنسجة الرخوة
 بلقديية مفصل المرفق وقاطع للأنسجة بهيئة كشطية وغير واصل للعظم ، وقرر
 الطبيب الشرعي أن هذه الإصابات تحدث من الطعن بآلة حادة وأن الوفاة
 نشأت عن صدمة عصبية مضاعفة لتزيف دموى خارجي غزير ناجم عن إصابتي
 الكتف الأيسر ومرفق الذراع الأيسر معا مع العلم بأن الإصابة الكتفية هي
 الأشد خطورة بحيث يؤدي الاختناق في إجراء الاستعاف الطبي محليا لوقفه
 إلى الوفاة ، وتعتبر إصابة المرفق شريكة لها بحق التعجيل في إنهاء حياة المصاب ،
 أما إصابة العضد فليس لها أي دخل في حصول الوفاة ، واستظهر الحكم نية
 القتل بقوله "إن نية القتل ثابتة على المتهم الأول من استعمال المتهم آلة قاتلة

بطبيعتها وهي السكين وطعنه المجنى عليه ثلاث مرات وتخييره للطعن مقتلا من جسم المجنى عليه عند مسار قاعدة العنق ، وقد كانت تلك الطعنات من الشدة بحيث غارت طعنة العنق في الطبقة العضلية عند مسار قاعدة العنق بطول ٨,٥ سم وغارت إصابة الذراع الأيسر في الأنسجة الرخوة وقطعتها وأحدثت الطعنة الواحدة جرحين وأحدثت نزيفا دمويا غزيرا أحدث صدمة عصبية نشأ عنها الوفاة على ما سبق بيانه في تقرير الصفة التشريحية ، يضاف إلى ذلك كله وجود الباعث على القتل وهو التمكن من الحرب بعد ارتكاب جنحة شروع في سرقة ذرة ليللا بجمل سلاح "سكين" وحتى لا يتقدم شاهدا ضده ، هذا فضلا عما يكنه للقتيل من حقد بسبب رفض هذا الأخير طلب المتهم من الزواج بشقيقته ، كل ذلك تستخلص منه المحكمة أن نية المتهم كانت متجهة إلى قتل المجنى عليه وازهاق روحه ، ولما كان مفاد هذا الذي أثبتته الحكم المطعون فيه ، أن المحكمة اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه ثلاث مرات متوالية عنصرا من عناصر الإثبات التي تداخلت في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل ، ونسبت في الوقت نفسه إلى الطاعن أنه هو وحده المجدد لجميع هذه الطعنات بالمجنى عليه ، مع أن الواقعة التي شملها أمر الإحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهمين الاثنين ، مما كان يوجب على المحكمة وقد اتجهت إلى تعديل التهمة باسناد واقعة جديدة إلى الطاعن ثم دانتها على أساسها ، أن تنبه إلى هذا التعديل الجديدي ليبدى دفاعه فيه ، وكان لا يبين من محاضر جلسات القضية أن المحكمة نبتته إلى ذلك ، فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهري أثر في الحكم بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى ، جندى
والسيد أحمد عفيفى ، ومجد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٢٨)

طعن رقم ١٠٥ سنة ٢٨ ق

دعوى جنائية . تقادم . دفع . قرض . الدفع باقضاء الدعوى العسرية بالتقادم متعلق بالنظام
العام . شرط إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
إن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته في أية حالة كانت
عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، إلا أنه
يشترط أن يكون في الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا : بدد مبلغ ألف جنيه إضرارا بمالكه
ميشيل جافر يليدس وكان قد سلم إليه بوصفه وكيلًا عنه بقصد استعماله في أمر
معين لمنفعته هو ثمراء ذهب واستعماله في عمليات استبدال نقود أجنبية فاختلسها
لنفسه وثانيا : بدد مبلغ ٧٤٠ جنيها للسيدة أرجوديا ماركيس إضرارا بها وكان
قد سلم إليه بوصفه وكيلًا عنها بقصد استعماله في أمر معين لمنفعتها هو تصديره إلى
اليونان فاختلسه لنفسه . وثالثا : بدد مبلغ ٣٣٠٠ جنيه إضرارا ببنك أثينا وكان
قد سلم إليه من عملاء البنك بوصفه وكيلًا عنه بقصد توريده إلى الخارج فاختلسه
لنفسه ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة العطارين الجزئية
قضت بحضورها عملا بميادة الاتهام المذكورة آنفا بحبس المتهم سنة مع الشغل
وكفالة عشرين جنيها أوقف التنفيذ عن التهمة الثالثة فقط فاستأف ، ومحكمة

الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم تطبيقا للمادتين ٥٦،٥٥ من قانون العقوبات . فقرر الطعن فيه بطريق النقض ... الخ .

المحكمت

... وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه البطلان لقصور البيان ، والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه اقتصر على بيان التهمتين الأولى والثانية ودان الطاعن بهما أخذا بأسباب الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءته منهما ، ولم يكن يحق للمحكمة الاستئنافية أن تسوى مركزه بناء على استئنائه — كما أنها أخلت بحقه في الدفاع حين التفتت عن طلبه الخاص بتدب خير حسابي في الدعوى ولم ترد عليه — فضلا عن أنها قضت بإدانة الطاعن رغم أن الدعوى الجنائية كانت قد انقضت بمضى أربع سنوات ونصف على ارتكاب الجريمة طبقا للمادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ سنة ١٩٥٢ ومن حق الطاعن أن يبدى هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

وحيث إنه يبين من الحكيم الابتدائي والاستئنافي أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات لأنه في خلال عامي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ بدائرة قسم العطارين بمحافظة الاسكندرية أولا : بدد مبلغ ألف جنيه إضرارا بميشيل جافر يليدس وكان قد سلم إليه بوصفه وكيلًا عن المالك لاستعماله في أمر معين لمنفعته ثانيا : بدد مبلغ ٧٤٠ جنيه إضرارا بالسيدة أرجوديا ماركيس كان قد سلم إليه بوصفه وكيلًا عنها لاستعماله في أمر معين لمنفعتيها . ثالثا : بدد مبلغ ٣٣٠٠ جنيه إضرارا ببنك أثينا كان قد سلم إليه من عملاء البنك بوصفه وكيلًا عنه لتصديره للخارج فقضت المحكمة الجزئية حضوريا بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لإيقاف التنفيذ وورد بأسباب حكمها أنها لم تر جريمة فيما نسب إلى الطاعن في التهمتين الأولى والثانية ودانته بالتهمة الثالثة فاستأنف المحكوم عليه (الطاعن) هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع

يرفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة وقد اقتصر الحكم المطعون فيه في صدره على بيان التهمتين الأولى والثانية دون التهمة الثالثة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ، وهو الذي دان الطاعن بالتهمة الثالثة وحدها دون التهمتين الأولى والثانية وأضاف إليه ما استلخصته المحكمة من أدلة ثبوت اتهمته الثالثة دون أن يتحدث عن التهمتين الأولى والثانية أو يبين منه ما يفيد إدانة الطاعن بهما فإن دعواه بأن الحكم المطعون فيه دانه بهما لمجرد ذكرهما بصدره يكون على غير أساس مادامت أسبابه قد دخلت مما يفيد معاقبته عنهما ، لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة استمعت إلى دفاع الطاعن الشفوي الذي لم يرد به طلب تحقيق معين وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة لإجراء تحقيق فيها أو الرد على هذا الطلب مادامت المرافعة قد انتهت وحجرت القضية للحكم فإنه مع التسليم بأن الطاعن ضمن مذكرته طلب ندب خير حسابي فلا تريب على المحكمة إذ هي التفتت عن هذا الطلب ولم ترد عليه — لما كان ذلك وكان الدفع بالنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارتها في أية حالة كانت عليها الدعوى ولولا أول مرة أمام محكمة النقض لعلقه بالنظام العام إلا أنه يشترط أن يكون في الحكم المطعون ما يفيد صحة هذا الدفع — لما كان ذلك وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه ما يفيد على وجه التحديد تاريخ الواقعة المكونة للتهمة الثالثة التي دين بها الطاعن مما يتعذر معه التحقق من صحة هذا الدفع إلا بإجراء تحقيق موضوعي وهو أمر يخرج عن اختصاص محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسه ٦ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل وضمير يسى
جندى ، والسيد أحمد عفيفى ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٢٩)

طعن رقم ١١٠ سنة ٢٨ ق .

(ا) تنظيم . قانون . تقاذقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لصدوره ونشره في الجريدة الرسمية .
اعمال مالا يتوقف على شرط من نصوصه بغض النظر عن عدم صدور لائحته التنفيذية .
(ب) تنظيم . شرط صحة الحكم بالإدانة في تهمة بناء على أرض معدة للتقسيم . ق ٥٢ .
سنة ١٩٤٠ .

(ج) قرض . سلطة المحكمة . تنظيم صدر القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ بعد الحكم
في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم . سلطة المحكمة في القضاء من تلقاء نفسها .
بنقض الحكم فيما قضى به من تأييد الإزالة . م ٢٥٨/٢ ج

١ - إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى قد صدر
ونشر بالجريدة الرسمية ونفا للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذا ونصوصه
يمكن إعمالها بغض النظر عن اللوائح أو القرارات الوزارية التي خولت
المادة ٢٥ وزراء الأشغال والداخلية والصحة العمومية والعدل إصدارها ،
ولا يصح تعطيل أى نص مادام أن إعماله لا يتوقف على شرط .

٢ - دل الشارع بما نص عليه في المواد ٢ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أنه يشترط لصحة الحكم بالإدانة في تهمة
بناء على أرض معدة للتقسيم أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين أولها
أن يكون هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة
المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون وثانيهما عدم القيام بالأعمال
والالتزامات المنصوص عليها فيه .

٣ - متى كانت الجريمة المنسوبة إلى المتهم "إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم" قد وقعت في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥١ ، فإن خطأ الحكم فيما قضى به من عقوبة الإزالة يصبح فيرذى موضوع بصدور القانون رقم ٢٥٩ سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فإن المحكمة - إذ تجترئ بيان وجه العيب في الحكم المطعون فيه - لا يسعها إزاء صدور القانون المذكور إلا أن تقضى عملاً بنص المادة ٢/٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية بتقضى الحكم نقضاً جزئياً فيما قضى به من تأييد الحكم بالإزالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : أقامت البناء المبين بالمحضر قبل الحصول على ترخيص بذلك من البلدية وعلى أرض قابلة للتقسيم لم يحصل تقسيمها ، وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، ومحكمة جناح الرمل الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش والإزالة . فمارضت وقضى في معارضتها بتأييد الحكم المعارض فيه : فاستأنفت . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضورياً بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من غرامة والإزالة وذلك عملاً بمواد الاتهام والمادتين ١٠ و ١/٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ والمادة ٣٢ من قانون العقوبات . فرفعت النيابة طعنها عن الحكم الأخير بطريق النقض . وقضت محكمة النقضية بتبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية لتحكم فيها مجدداً دائرة استئنافية أخرى ، وبعد ذلك نظرت المحكمة الاستئنافية الدعوى من جديد وقضت حضورياً بتبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطلعت المحكوم عليها في الحكم الأخير بطريق النقض... الخ .

المحكمت

.. وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم — ذلك بأن نقض الحكم لأول مرة — كان أساسه — عدم تحقيق دفاع الطاعنة من أن المالك — دون الطاعنة — هو الذى أجرى تقسيم الأرض — ولكن الحكم المطعون فيه — لم يحفل بتحقيق هذا الدفاع وقضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه كما التفت عن الرد على مادفت به الطاعنة من أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لما تصدر لأحته التنفيذية فلا يمكن إعمال نصوصه — ومن أن مالك الأرض — هو الذى تقدم بطلب اعتماد التقسيم ، ومضت مدة ستة شهور دون رد من البلدية مما يستفاد منه ضمنا طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ اعتماد التقسيم — هذا بالإضافة إلى أن القانونين رقمي ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ لم ينصا على عقوبة الإزالة إلا عند الإخلال بالشروط الفنية الخاصة بالقياس أو الأبعاد أو المسافات دون التأخير في اتخاذ الإجراءات الخاصة بالرسوم أو بتراخيص المباني .

وحيث إن الدوى العمومية رفعت على الطاعنة — بأنها في يوم ٢٢ من يوايه سنة ١٩٥١ بدائرة قسم الرمل أقامت البناء الميّن بالمحضر قبل الحصول على ترخيص من البلدية وعلى أرض قابلة للتقسيم ولم يحصل تقسيمها وطلبت النيابة عقابها بالمواد ١ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، فقضت محكمة الرمل بالغرامة والإزالة . فاستأنفت الطاعنة الحكم وقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من غرامة وإلغاء الإزالة بلامصاريف . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض — وقضى من هذه المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى فقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية

بيئة أخرى . بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصادريف — للأسباب التي أوردها الحكم الابتدائي دون أن تعرض لتحقيق دفاع الطاعنة والذي أشار إليه حكم القضا السابق — وهو أن المالك — دون الطاعنة هو الذي قام بتقسيم الأرض .

وحيث إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية ، فأصبح بذلك نافذا ونصوصه ممكن إعمالها بغض النظر عن اللأئحة أو القرارات الوزارية التي خولت المادة ٢٥ وزارة الأشغال والداخلية والصحة العمومية والعدل إصدارها ولا يصح تعطيل أى نص ما دام أن إعماله لا يتوقف على شرط — لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون المذكور تنص على أنه لا يجوز إنشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم على المشروع الذى وضعه له وفقا للامروط المقررة بموجب هذا القانون — كما نصت المادة العاشرة فى فقرتها الثانية على أنه يحظر إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل صدور مرسوم بالموافقة على التقسيم — ونصت المادتان ١٢ و ١٣ على الالتزامات والأعمال التى ألزم الشارع بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتفع بالحكر ، ثم جاءت المادة (١٤) ونهت عن إقامة أى مبنى على قطعة أرض قبل إتمام الأعمال وإقيام بالالتزامات المشار إليها فى المادة (١٢) وكانت المادة (٢) تنص على وجوب هدم الأعمال المنشأة بالمخالفة لأحكام المادة ٢ و ١٢ و ١٣ منه ، فقد دل الشارع بذلك على أنه يشترط لصحة الحكم بالإدانة فى تهمة بناء على أرض مودة للتقسيم أن يثبت الحكم فى حق المتهم أحد أمرين أولهما أن يكون هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها فى القانون وثانيهما عدم القيام بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها فيه ، وكان الحكم المطعون فيه — المؤيد للحكم الابتدائي لأسبابه — قد استند فى إدانة الطاعنة إلى ما أثبتته مهندس التنظيم فى محضره من أن المتهمه أقامت البناء المبين بالمحضر قبل الحصول على ترخيص بذلك من البلدية وعلى أرض قابلة للتقسيم . دون أن يثبت

في حق الطاعة توفراى من الأمرين سالفى الذكر رغم تمسك الطاعة بهذا
الدفاع — أمام محكمة تاني درجة — فإن الحكم يكون قاضرا وهذا العيب كان
يقتضى إجابة الطاعة إلى تقض الحكم المطعون للمرة الثانية لولأنه قد صدر بتاريخ
١٦ من يونيو سنة ١٩٥٦ القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ينص في مادته الأولى
على أنه " لا يجوز إزالة أو تصحيح أو هدم الأعمال بالنسبة للأبنية والأعمال
التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨
ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليها في خلال الفترة من تاريخ العمل بكل من تلك
القوانين حتى يوم ٩ من مارس سنة ١٩٥٥ " — ولو تراخى الحكم فيها إلى
ما بعد هذا التاريخ — لما كان ذلك وكانت الجريمة المنسوبة إلى الطاعة
قد وقعت في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥١ وكان خطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى
من عقوبة الإزالة — يصبح غير ذي موضوع بصدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦
المشار إليه — ومن ثم فإن المحكمة — إذ تجتريء بيان وجه العيب في الحكم
المطعون فيه — لا يسعها إزاء صدور القانون المذكور إلا أن تقضى عملا بنص
المادة ٢/٤٢٥ من قانون الإجراءات بنقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من
تأييد الحكم بالإزالة .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمد إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد طه اسماعيل المستشارين .

(١٣٠)

طعن رقم ٢٠ سنة ٢٨ ق .

سلاح . اختلاس أسلحة ، محجوزة . سرقة . ظروف مشددة . سبق ارتكاب المتهم بإحراز سلاح
جريمة اختلاس محجوزات المعائب عليها بالمادة ٣٢٣ ع . عدم انطباق الظروف المشددة المنصوص عليه
في م ٣/٢٦ من ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والنحاس بإحراز السلاح .

إن جريمة اختلاس المحجوزات — وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها
سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى
السرقة فيها حكماً لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله ، وترتيباً على ذلك
فانه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٣٢٣ عقوبات بطريق القياس على
الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والنحاس بإحراز السلاح .

الوقائع

لتمت النيابة العامة كلا من ١ — السيد حامد اسماعيل (المظنون ضده)
و ٢ — محمد السيد حامد اسماعيل بأنهما — المتهم الأول — أحرز السلاح الناري
المبين بالتمثيل الطبي الشرعي (بندقية مششخنة) بدون ترخيص من الجهة المختصة
والمتهم الثاني — حاز السلاح الناري سالف الذكر بدون ترخيص من الجهة المختصة
حالة كونه قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة إذ حكم عليه

بالحبس شهرا مع الشغل . وأحالت المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٧ ج و ٢/٢٦ و ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ القسم الأول - الملحق به . ومحكمة جنايات قنا قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ القسم الثاني الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول أولا - بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة شهور والمصادرة وأعفته من المصاريف الجنائية . وثانيا ببراءة المتهم الثاني . فطعن رئيس نيابة قنا في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول النيابة العامة الطاعنة إن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده هي احراره سلاحا ناريا مششخنا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ولما كان يبين من الاطلاع على صحيفة سوابقه التي كانت تحت نظر المحكمة وقت الفصل في الدعوى أنه سبق الحكم عليه في ٢٥ مايو سنة ١٩٤١ بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين في جريمة اختلاس أشياء مخبوز عليها بالتطبيق للمادة ٣٢٣ من قانون العقوبات ، وأن هذه الجريمة لم يرد عنها اعتباره بمقتضى القانون ، أو بحكم قضائي ، وهي من الجرائم التي تأخذ حكم السرقة ويجرى عليها ما يجرى على هذه الأخيرة من أحكام فتلحقها الظروف المشددة وتعتبر مماثلة في العود . فانه كان يتعين على المحكمة أن تطبق المادتين ٧ ج و ٣/٣٦ من القانون رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والتي تنص على أن - العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان المحرز أو الحائز للسلاح ممن سبق الحكم عليهم بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة ولما كان الطاعن قد حكم عليه بعقوبة في جريمة تأخذ حكم السرقة فإن الحكم المطعون فيه ما كان يستطيع حتى مع تطبيق المادة ١٧ من قانون - العقوبات أن ينزل بالعقوبة إلى الحد الذي قضى به ومن ثم فانه يكون قد أخطأ في القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن المادة ١/٣٢٣ من قانون العقوبات تنص على "أن اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصل من ماله" ومفاد هذا النص أن الشارع قد اعتبر اختلاس الأشياء المحجوزة في حكم السرقة وأن المختلس كالسارق في جميع الأحكام فتوقع عليه العقوبة المقررة للسرقة — ولما كان نص المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات سالفة الذكر يؤدي إلى أن جريمة اختلاس المحجوزات وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما أفصح عنه — فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله ، وترتبا على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٣٢٣ عقوبات بطريق التماس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٣٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص بإحراز السلاح — وهو أن يكون الجاني سبق الحكم عليه في سرقة ، ذلك أن الشارع بنصه على السرقة محذرة في هذه المادة الأخيرة يكون قد أفصح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام الظرف المشدد في جريمة إحراز السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ بحكمها ، لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠٢ من مايو سنة ١٩٥٨

بإقامة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، أحمد زكي كامل ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(١٣١)

ظعن رقم ٧٠ سنة ٢٨ ق

(أ) تفتيش . تنفيذ . مدور الاذن بتفتيش المتهم ومسكنه دون تحديد مسكن معين . شموله كل مسكن لاتهم بهما تعدد .

(ب) نيابة عمومية . اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق بدائرة المحكمة الكلية دون حاجة الى نذبه من رئيس النيابة بذلك .

١ - متى كان الأمر الصادر من النيابة قد نص على تفتيش المتهم وتفتيش مسكنه فمن يوجد معه لضبط ما لديه من مخدرات ، دون أن يحدد مسكنا معيناً للتهمة ، فهو بهذا يشمل كل مسكن له مهما تعدد .

٢ - إن وكلاء النيابة الكلية يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها دون حاجة الى نذب منه بذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - أحمد علي حسن بصارة (الطاعن)
٢ - مكافأة بكر محمد بكر بأنهما حازا وأحرزا بقصد الاتجار جواهر مخدرة
٨١,٧٠٠ كيلو جراما وسبعمئة جرام حشيشا في غير الأحوال المصرح بها قانونا
وطُلبت إلى غرفة الاتهام إحالة المتهمين . إلى محكمة جنايات المنصورة لمحاكمتهم
بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ و ٣٥ و ٢/٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢

والبند ١٢ من الجدول ١ الملحق، فقريت الغرقة بذلك وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات المنصورة دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان إذن التفتيش بحجة أنه صادر ممن لا يملكه وأنه بنى على تحريات غير جدية كما دفع ببطلان التفتيش نفسه لحصوله في مكان لا يشمل إذن التفتيش والمحكمة قضت بحضورها عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الجدول ١ الملحق به بالنسبة إلى المتهم الأول — أولا — بمعاينة أحمد على حسن بصارة بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادقة المخدرة المضبوطة وقالت في أسباب حكمها إن الدفع في غير محله . وثانيا — ببراءة المتهمه مكافأة بكر محمد بكر مما أسند اليها . فظن للطاعن في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمت

... من حيث إن محصل أوجه الطعن الستة هي أولا — أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في أسبابه ذلك أن الطاعن دفع أمام محكمة الجنايات ببطلان الأمر الصادر بتفتيش مسكنه استنادا إلى أنه بنى على تحريات غير جدية ، وقد رد الحكم على هذا الدفع ردا قاصرا ، إذ لم يورد أى دليل على جدية التحريات . التي اطمأنت إليها المحكمة . ثانيا — أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وبخبر على إجراء باطل فقد دفع الطاعن ببطلان تفتيش الحجره التي وجد بها المخدر . لأنه تم بغير إذن من النيابة العامة إذ الاذن بالتفتيش صدر قاصرا على المنزل . الذى قشه البوليس أولا ولم يعثر فيه على شئ ، وقد رد الحكم على هذا الدفع بأنه نص في الاذن على تفتيش المتهم (الطاعن) وسكنه دون أن يحدد سكنا معينا له ، وإذن فهو يشمل كل منزل يقيم فيه المتهم . وهذا الرد معيب لأنه قد تحددت في طلب الاذن بالتفتيش وفي محضر التحقيق الذى أجراه وكيل النيابة منزله الطاعن المطلوب تفتيشه ، وقد نفذ رجل الضبط إذن التفتيش على أساس أنه ينصب على المنزل المذكور واقتحمه فلم يعثر فيه على شئ ، وبهذا يكون إذن التفتيش الذى نص فيه على أن يكون التفتيش مرة واحدة فقط قد استنفذ قوته ويكون

بتفتيش غرفة الطاعن الواقعة فوق مقهاة والبيدة عن منزله استنادا إلى ذات الإذن الصادر بتفتيش مسكنه الأول قد وقع باطلا . أما التفسير الذي قال به الحكم فإنه لا يستقيم إلا إذا كان إذن التفتيش قد صدر بتفتيش كل مسكن للمتهم وهو ما لم يحدث في هذه الدعوى . ثالثا — أن الحكم شابه تناقض وفساد في أسبابه إذ قال في رده على الدفع ببطلان التفتيش إن المتهم ينكر ملكية الغرفة التي فوق مقهاة والتي وجدت المواد المخدرة بها ومن ثم فليس له أن يطن ببطلان التفتيش ، بينما قطع الحكم في موضع آخر بأن هذه الغرفة مملوكة له استنادا إلى أنه وإن كان قد أنكر بادئ الأمر صلته بها إلا أنه عاد بعد ذلك وقرر أنه صاحبها . رابعا — إن الحكم قد أخطأ في تأويل القانون إذ قال في رده على الدفع ببطلان التفتيش ” إن المادة ٧١ فقرة ثانية من قانون الإجراءات الجنائية قد أعطت لمأمور الضبط المندوب أن يجرى استثناء أى عمل من أعمال التحقيق الذي ندب له، ولو لم يرد له ذكر في أمر الندب متى كان ذلك متصلا بالعمل المندوب له ولازما لكشف الحقيقة ، وأنه إذا ما تبين له لأسباب معقولة أن الأشياء المراد ضبطها موجودة في منزل آخر يجاوره — فإن له أن يفتش ذلك المنزل — خاصة إذا كان التأخير في ذلك قد يسمح بتهرب أو إعدام الأشياء المطنوب ضبطها كما هو الحال في الدعوى ” وهذا التفسير الذي ذهب إليه الحكم غير صحيح إذ واضح من نص المادة سالفة الذكر أنه لا يكفي أن يكون العمل الآخر الذي يتخذ منه المندوب متصلا بالإجراء الذي ندب لمباشرة ومفيدا في كشف الحقيقة ، بل يجب أن يكون لازما تحتمه الضرورة ويخشى فوات الوقت إن لم يتخذ فعلا بينما يبين من الحكم المطعون فيه أن تفتيش الحجرة التي ضبطت بها المخدرات لم يأت عن طريق تفتيش المسكن الأول للطاعن ، وإنما جاء نتيجة اواقعة مستقلة جاء ذكرها مصادفة على لسان شيخ البلد ، حتى أن الطاعن ينتم في مسكن آخر له أعلا مقهاة ، هذا إلى أن الحكم قد أخطأ في الاستناد إذ أن ما قاله من أن الغرفة الكائنة فوق المقهى تتجاوز المنزل الأول يخالف ما هو ثابت بالأوراق من أنها تبعد عن المنزل مسافة بعيدة . خامسا — أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون فقد دفع الطاعن ببطلان إذن

التفتيش لصدوره ممن لا يملكه وقد رد الحكم على هذا الدفع بقوله إن الإذن صدر من وكيل نيابة المنصورة الكلية الذي ندبه رئيس النيابة وهو رد غير سديد ، إذ لم يحصل ندب من رئيس النيابة لوكيل النيابة بالأوضاع المقررة للندب ، وكل ما يوجد بالأوراق هو إشارة من رئيس النيابة نصها "حاضرة فلان" فضلا عن أن قيام وكيل النيابة الكلية بالتحقيق في دائرة مركز ميت غمر يخالف القرار الذي يحدد ولاية وكيل نيابة ميت غمر إذ الاختصاص بالتحقيق لا يضاف على وكيل النيابة من ندبه وإنما من القانون نفسه ومن قرار تعيينه في جهة معينة . سادسا — أن الحكم قد شابه قصور فقد دفع الطاعن بأن العبارة التي أشر بها رئيس النيابة على طلب الإذن بالتفتيش لا تعتبر انتدبا لوكيل النيابة بإجراء التحقيق ، ولا تحمل سوى معنى واحد هو فحص هذا الطلب ، إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله "إن وكيل مكتب مخدرات المنصورة اليوزباشى يوسف محمد خضير قام بإذن من النيابة بتفتيش منزل الطاعن بجهة "أتميدة" بعد أن تبين له من تحرياتة السرية أنه يتجر بالمخدرات على نطاق واسع ، وكان في صحبته الملازم أول عادل عبد الرازق ، وقوة من المخبرين والساكر فوجد بالمنزل المذكور مخبأ سريرا للمخدرات وحقيرة تتصاعد منها رائحة الأفيون ، إلا أنه لم يعثر على شئ من المواد المخدرة ، كما أنه لم يجد الطاعن وأخبره الملازم أول عادل عبد الرازق أن الطاعن وزوجته بحجرة ملجئة بمقهاه وقيم فيها وبتفتيش هذه الحجرة وجد بها دولابا بمعدة سحرية عثر فيها على كمية من الحشيش قدرها ٢٦٤ تربة بالغ وزنها ٧١ كيلو جراما و ٧٠٠ جراما " واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال وكيل مكتب المخدرات والضابط عادل عبد الرازق ورجال القوة الذين حضروا التفتيش وأقوال عمدة ناحية أتميدة وشيخ خفرائها وإلى تقرير التحليل ، ثم رد الحكم على الدفع ببطلان إذن التفتيش لمختلف الأسباب والشواثب التي ألحقها به الطاعن فقال "وبما أن المتهمين (الطاعن وزوجته) أنكرا اتهمتهما المسندة إليهما ودفع الحاضران عنهما ببطلان إذن التفتيش بدعوى أنه صادر ممن لا يملكه ، وأنه

بني على تحريات غير جدية ، وكما أنهما دفعا ببطلان التفتيش نفسه لحصوله في مكان لا يشمل إذن التفتيش ، وبما أن هذه الدفوع في غير محلها فقد تبين من مراجعة الأوراق أن طلب إذن التفتيش وقع من وكيل مكتب مخدرات النيابة العامة لرئيس نيابة المنصورة الذي انتدب الأستاذ سليم عليوه وكيل النيابة الكلية لذلك فأجرى سيادته تحقيق التحريات ثم أصدر إذن التفتيش ولاشك أن لكل منهما الأول بصفته رئيسا للنيابة الكلية والثاني وكلاهما لإصدار ذلك الإذن ، لأن الواقعة حدثت في دائرة المحكمة الكلية التي يعملون بها — أما القول بأن إذن التفتيش بني على تحريات غير جدية فينفيه ما هو ظاهر في الأوراق من جدية التحريات التي أجراها وكيل مكتب المخدرات والتحقيقات التي أجرتها النيابة بشأن تلك التحريات مما تراه المحكمة كافيا للإذن بالتفتيش وبما أنه فيما يتعلق ببطلان التفتيش نفسه فإن الدفع به قائم على أن طالب الإذن طلب تفتيش مسكن معين للتمهم الأول (الطاعن) وهو منزله الذي قتش أولا — ولم يثر به على شيء من المواد المخدرة ، أما الغرفة الموجودة فوق مقهاه التي قتش ووجدت بها تلك المواد فإنه لم يشملها إذن التفتيش — وبما أن هذا القول في غير محله أيضا إذ أنه وإن كان طالب الإذن قد طلب تفتيش منزل معين للتمهم يسكن فيه فإن إذن النيابة قد نص على تفتيش المتهم وتفتيش مسكنه ومن يوجد معه لضبط ماله من مخدرات فهو لم يحدد مسكنا معيناً للتمهم ، وبهذا يشمل كل مسكن له أي كل منزل يقيم فيه ، والثابت من أقوال رجال الحفظ بالناحية التي حصل فيها التفتيش أن للتمهم سكين بتلك الناحية . أولها المنزل الذي قتش أولا ، وثانيهما الغرفة الموجودة فوق مقهاه والتي يقيم فيها في بعض الأحيان والتي وجد تأمها بها هو وزوجته ليلة الحادث ، كما وجدت بها منقولاتهما وأشياء أخرى خاصة بهما مما يقطع بأن هذه الغرفة هي سكن آخر للتمهين وهي بهذه الصفة يشملها إذن التفتيش على أن المادة ٢/٧١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أعطت للأمور المندوب أن يجري استثناء أي عمل آخر من أعمال التحقيق الذي ندب له ولولم يرد له ذكر في أمر الندب متى كان ذلك متصلا بالعمل المتدب له ولازما لكشف الحقيقة ، فإذا ما ندب مأمورا لتفتيش منزل متهم وتبين له لأسباب معنوية أن الأشياء

المراد ضبطها موجودة في منزل آخريجاورده فان له أن يفتش ذلك المنزل خاصة إذا كان التأخير في ذلك قد يسمح بتهديب أو إعدام الأشياء المطلوب ضبطها وهذا هو الحال في الدعوى الحالية، يضاف إلى ذلك أن المتهم (الطاعن) ينكر ملكيته للغرفة التي حصل تفتيشها ، فليس له أن يدفع ببطلان ذلك التفتيش ، ومن أجل ذلك جميعه يكون الدفع بالبطلان في غير محله ويتعين رفضه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قدين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعن بها ، وأورد على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمضى كانت المحكمة قد اقتضت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره فأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، كما هو الحال في الدعوى ، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان الأمر الصادر من النيابة قد نص على تفتيش الطاعن وتفتيش مسكنه ومن يوجد معه لضبط ما لديه من مخدرات دون أن يحدد مسكنا معينا للطاعن ، وهو بهذا يشمل كل مسكن له مهما تعدد ، وكان الثابت مما أورده الحكم ومما أقرب به الطاعن في طعنه أنه يسكن في الحجرة التي تقع أعلى مقهاه فإن تفتيش هذه الحجرة يكون داخلا في حدود أمر التفتيش ، ولا يمكن القول بأن أمر التفتيش قد انتهى مفعوله بتنفيذ متمضاه عقب تفتيش المسكن الأول للطاعن ما دام الثابت أن له أكثر من مسكن ، ومن ثم يكون ما قاله الحكم وأسس عليه قضاءه بصحة إجراءات القبض والتفتيش وسلامتها صحيحة في القانون ويصح الاستناد إليه في رفض الدفع ببطلانها . بغض النظر عما قاله الحكم تزييدا من قرارات خاطئة لا تؤثر في الدليل المستمد من التفتيش الصحيح - لما كان

ما تقدم، وكانت العبارة التي أشر بها رئيس النيابة على طلب الإذن بالتفتيش تتضمن ندب وكيل النيابة الكلية لإجراء التحقيق فيه ، وما أثبتته الحكم من حصول هذا الندب يتضمن الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن وكان وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصرون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، دون حاجة إلى ندب منه بذلك ، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر من وكيل النيابة الكلية في دائرة اختصاص النيابة الكلية كما حدث في هذه الدعوى يكون صحيحا صادرا ممن يملكه — لما كان كل ذلك، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٣٢)

طعن رقم ١٤١ سنة ٢٨ ق

(أ) تعدى على الموظفين . مناط تطبيق المادة ١٠٩ ع .

(ب) تعدى على الموظفين . رشوة . اعطاء المشرع حكم الرشوة لجريمة التعدى من حيث
العقوبة المقيدة للحرية دون الغرامة . م ١٠٩ ع . مدله ٩٥٣/٦٩

١ - إن الشارع أطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون
رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف
العمومي أو المستخدم متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء
أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء
أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به
لمنعه من أدائه مستقبلا طالما أن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو اجتنابه أداء
عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

٢ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات
المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة
وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كان المشرع قد أعطاها حكم
الرشوة إلا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط وليس
في عقوبة الغرامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة أن تكون مقابل
الاتجار في الوظيفة أو افساد ذمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣
نصت على أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به وهنا لا وعد ولا عطية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : المتهمون الأربعة الأول استعملوا القسوة والعنف في حق مستخدمين عموميين للحصول على اجتنابهم أداء الأعمال المكلفين بها وذلك بأن اعتدوا بالضرب على الأومباشى محمد محمد قاسم والعسكرى على خلاف هاشم من رجال البوليس الملكى المكلفين من ضباط المباحث لضبط المتهم الأخير عبد الواحد مهنى صالح المحكوم عليه غيابيا بالحبس لمدة شهرين في اللجنة رقم ٦٤٨ سنة ١٩٥٣ مركز المنيا والهارب من الخدمة العسكرية بعد أن نفذ ما كلفا به فأحدثوا بهما الاصابات الميينة بالتقرير الطبي ومنكوه بذلك من الافلات — والمتهم الأخير — اشترك بطريق التحريض مع المتهمين الأربعة الأول في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن طلب المتهم تخليصه من المجنى عليهما سالفى الذكر فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وطلبت من المحكمة العسكرية العليا إحالة القضية على محكمة الجنايات لمحاكمة المتهمين بالمواد ١/٤٠ و ٤١ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩ و ١١١ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وبجاسة ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٦ طلبت النيابة من المحكمة العسكرية العليا إحالة القضية على محكمة جنايات المنيا تنفيذا للقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ وفيها قررت إحالتها على المحكمة المذكورة والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملا بالمادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأربعة الأول والمواد ٤٠ و ٤١ و ١٣٦ و ١٣٧ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الخامس مع تطبيق المادة ١/٤٩ منه بالنسبة إلى المتهمين الأول والخامس بمعاقة كل من عبد الله سيف محمد ومحمود أحمد عبد الله الشهير بالحدك وعبد الواحد مهنى صالح بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور . وثانيا — بمعاقة كل من يوسف عبد الحميد صالح ومحمد مهنى صالح بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور . فطعن المحكوم عليه الأول والثانى والخامس في هذا الحكم بطريق النقض كما طعنت فيه النيابة أيضا .. إلخ .

المحكمة

من حيث إنه وإن قرر المحكوم عليهم الأول والثاني والخامس الطعن في الميعاد إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم ومن ثم فإن الطعن المقدم منهم يكون غير مقبول شكلا .

...وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، إذ دان المحكوم عليهم بالعقوبة المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات على اعتبار أن ما وقع منهم جنحة اعتداء على مستخدم عمومي أثناء تأدية وظيفته ، مع أن الواقعة بحسب الثابت بالحكم المطعون فيه تكون الجنحية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات وهي التي طلبت النيابة تطبيقها . وقد فسر الحكم هذه المادة الأخيرة تفسيراً خاطئاً إذ قرر أنها لا تنطبق إلا إذا كان الجاني قد استعمل القوة أو العنف أو التهديد في حق الموظف العمومي لكي يحصل منه مستقبلاً على قضاء أمر غير حق أو اجتنابه أداء عمله المكلف به ، ذلك لأن المادتين ١٣٦ و ١٣٧ تعاقبان على مجرد حصول التعدي على الموظف أثناء أو بسبب تأدية وظيفته ولا يتطلب تطبيقهما قصداً خاصاً كما هو الحال في المادة ١٠٩ التي تعاقب على الإكراه أو التهديد الذي يقع على الموظف بقصد الحصول على قضاء أمر غير حق أو اجتنابه أداء عمل مكلف به ، وهو الأمر المتوفر في الواقعة التي دان الحكم المطعون فيه المحكوم عليهم بها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله " إن الوقائع كما تبينت للمحكمة من الاطلاع على التحقيقات وسماع الدعوى بالجلسة تخلص في أن المتهم الأخير (عبد الواحد مهني صالح) قد حكم عليه غيابياً بالحبس في جنحة كما أنه هرب من الجنحية وكان شديد الخيطة في التخفي حتى لا يقبض عليه ، وقد انتهت تحريات ضابط المباحث عبد الزهاب محمد أبو العينين إلى أن المتهم المذكور يختفي في بلدة (ريده) ولذا فقد كلف الأومباشي (محمد محمد قاسم) بالقبض عليه وهذا اتصل بمُرشد أخبره بأن المتهم سيصل الجمعة في مسجد (ريده) وأنه على استعداد لكي يرشد عنه داخل المسجد وتنفيذاً لهذه الخطة ارتدى الأومباشي زي عالم ووضع على عينيه نظارة سوداء زيادة في التخفي واصطحب معه

المخبر (على خلاف) وتوجها إلى بلدة ريدة وكان يسبقهما المرشد بحيث لا يفطن أحد إلى اتصاله بهما ، ثم دخلوا ثلاثتهم المسجد وأرشدتهما المرشد بإيماء بسيطة عن مكان جلوس المتهم ، فجلس رجلا البوليس خلفه ، وما أن انتهت الصلاة حتى قبضا عليه ، وكان بعض المصلين قد خرجوا من المسجد وأعلن الألباشي بصوت مرتفع أن المتهم (عبد الواحد مهني صالح) محكوم عليه غيابيا وهارب من الجندية وأنه (الشاهد) بصفته من رجال المباحث قبض على المتهم ليسلمه إلى جهات التنفيذ كما أعلن أن كل من يتدخل في الأمر لمساعدة المتهم يعرض نفسه للسبوة ، وكان القبض على المتهم صدمة له خارت معها قواه فاستسلم للأمر فترة قصيرة ساد فيها سكون رهيب على جميع المصلين ثم استغاث المتهم بالمصلين قائلا (أغيثوني) وهنا عاد المصلون إلى المسجد وانقض المتهمون الأربعة الأول على رجلى البوليس وأعمل أولهم (عبد الله سيف محمد) يديه في قبضتي الألباشي اللذين كان يمسك بهما المتهم المقبوض عليه لكي يفلته منه واعتدى عليه المتهم الثاني (محمود أحمد عبد الله الشهير بالحدك) بالضرب بالحذاء على وجهه ومقدم رأسه وأمسكه المتهم الرابع (محمد مهني صالح) من عجزه ليشل حركته واعتدى المتهم الثاني على المخبر (على خلاف) بعصا أصابته في سبابة يده اليسرى وضربه الثالث (عبد الحميد صالح) بعصا على ظهره لم تترك أثرا وبذلك تمكن المتهم الأخير من الفرار بعد أن سقط رجلا البوليس على الأرض وفقدت العمامة التي كان الألباشي يرتديها ولم يثر لها أثر في المسجد ولاذ المتهمون الأربعة الأول بالفرار...“ ثم تحدث الحكم بعد ذلك عن إجراءات ضبط المتهمين والعثور على العمامة التي كان يرتديها الألباشي المجنى عليه بمنزل المتهم الأول وأورد غوى التقرير الطبي بشأن إصابات المجنى عليهما وانتهى إلى أن هذه الوقائع قد ثبتت للحكمة من شهادة رجلى البوليس المجنى عليهما وضابط المباحث وغيرهم ممن أحصاهم الحكم وحصل مؤدى شهادة كل منهم وهي جميعا تؤيد ثبوت التهمة المستندة لمتهمين ثم عرض الحكم بذلك لما أثاره الدفاع عن المتهمين الأربعة الأول من جهلهم صفة المجنى عليهما وماهية العمل المكلفين به ، ولما ذهب إليه الدفاع أيضا عن المتهم الأخير من أن

استغاثته عند القبض عليه لا تعتبر اشتراكا في الجريمة بطريق التحريض وفنده في قوله "إن قبض المجنى عليه الأول على المتهم المذكور (المطلوب القبض عليه) قد اقترن باعلان المجنى عليه (الأومباشى) بصوت مرتفع عن شخصيته ومأموريته وتحذيره لمن يتدخل بالمسئولية الجنائية ، وقد أدرك جميع المصلين ذلك على الفور حتى أنهم انصرفوا دون أن يعترض أحد منهم رجل البوليس . وكذلك الحال بالنسبة للمتهم المقبوض عليه الذى استسلم ولم يقاوم ، ولما أن أفاق من صدمته استغاث فعاد المصلون وانقسموا على أنفسهم ورأى بعضهم أنه من العيب أن يؤخذ المقبوض عليه من بينهم ورأى البعض الآخر ترك رجل البوليس يؤديان وظيفتهما وعملهما وهذا الانقسام في ذاته يحمل نفس إدراكهم جميعا أنهما من رجال البوليس السرى ولم يقل أحد منهم أنه ارتاب في أمرهما وبالنسبة للشق الثانى من الدفاع فإن التحريض كما يكون بالقول الصريح يكون بالإيماء وكلمة (أغشونى) مؤداها في هذا الحال وظروف الحادث تخلصه من قبضا عليه بأية طريقة وهذا ما حدث فعلا إذ أنه بعد انصراف بعض المصلين عادوا ثانية إثر الاستغاثة وبدأ المتهمون اعتداءهم ثم عرض الحكم بعد ذلك لتطبيق القانون على الواقعة التى أثبتها المقرر "أن المادة ١٠٩ من قانون العقوبات لا تنطبق إلا على من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد في حق الموظف العمومى لى يحصل منه فى المستقبل على قضاء أمر أو على اجتناب أداء العمل المكلف به الموظف ، أما الاعتداء الذى يقع على الموظف وقت قيامه بعمله القانونى وكان المقصود منه منعه عن إتمام هذا العمل فإنما تحكمه مواد الباب السابع من قانون العقوبات الخاص بمقاومة الأحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره - وحيث إن الفعل المسند إلى المتهمين قد ارتكب عقب أداء المجنى عليهما لعمليهما وقصد المتهمين هو منع المجنى عليهما من إتمام تنفيذ عمليهما الأمر الذى تحكمه المادتان ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات " .

وحيث إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من "قول بعدم سرىان حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى لأن الاعتداء وقع على المجنى عليهما أثناء قيامهما بعملهما بقصد منعهما من إتمامه ولم يكن بقصد حملهما

على الامتناع عن أدائه مستقبلا . هذا القول غير صحيح في القانون ، ذلك لأنه
يورد قيذا على حكم هذه المادة في حين أن الشارع قد أطلق حكمها لينال بالعقاب
كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو المستخدم متى كانت
غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتناب
أداء عمله المكلف به يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف
بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه مستقبلا
طالب أن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة
لاستعمال القوة أو التهديد ، وغير خاف أن الحكمة من العقاب في الحالين واحدة
ذلك لأن مراد الشارع من وضع المادة ١٠٩ إنما هو حماية الموظفين في أدائهم
لواجبات وظائفهم غير متأثرين إلا بما تمليه عليهم القوانين أو أوامر رؤسائهم
والضرب على يد من تحدثه نفسه باستعمال القوة أو التهديد معهم لحملهم
على أداء أمر غير حق أو الامتناع عن أداء أعمالهم المكلفين بها . ولا يؤيد
النظر الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه في تفسير المادة المشار إليها
أنها وردت ضمن جرائم الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون
العقوبات الخاص بالرشوة ، ذلك لأن الجريمة المنصوص عليها في المادة
١٠٩ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة
وإن كان المشرع قد أعطاها حكم الرشوة من حيث العقوبة فقط . و يؤيد هذا
النظر مقارنة النص القديم للمادة ١٠٩ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٧
بالنص الحالي الذي استحدثه المشرع في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ بالقانون
رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ إذ كان النص الأول يجرى بأنه ”بعد مثل الراشي ويعاقب
بالعقوبات المقررة في المادة السابقة من يستعمل طرق الإكراه بأفعال محسوسة
كالضرب ونحوه أو طرق التهديد في حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير
حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته“ . بينما أن النص الحالي جاءت
عبارة عامة ولم يعتبر مرتكب هذه الجريمة كالراشي بل سوى بينهما في العقوبة
فقط مع احتفاظ كل جريمة بأركانها مستقلة عن الأخرى ، إذ جاء النص على
النحو الآتي ”يعاقب بالعقوبات المقررة للرشوة بحسب الأحوال من يستعمل

القوة أو العنف أو التهديد في حق موظف عمومي أو مستخدم ليحصل على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من الأعمال المكلف بها، وبديهي أن مراد الشارع هو التسوية في العقوبة المقيدة للحرية وليس في عقوبة الغرامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة أن تكون مقابل الاتجار في الوظيفة أو إفساد ذمة الموظف وهو المعنى المتنى في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات يؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به وهنا لا وعد ولا عطية .

وحيث إنه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه حين اعتبر الواقعة جنحة منطبقة على المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على وجهه الصحيح مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإزالة حكم القانون على الواقعة الثابتة به ، وهي أن المتهمين بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بدائرة مركز المنيا ، الأربعة الأول : إستعملوا القوة والعنف في حق الأومباشي (محمد محمد قاسم) والجندى (على خلاف) فأحدثوا بهما الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي بقصد حملهما على اجتناب أداء ما كلفا به من قبل رئيسهما وهو القبض على المتهم الخامس المحكوم عليه غيابيا بالحبس في الجفحة رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ مركز المنيا والهارب من الخدمة العسكرية ، وقد مكنوا بذلك المتهم المذكور من الهرب بعد القبض عليه ، والمتهم الخامس اشترك مع المتهمين الأربعة الأول بطريق التحريض فوقعت الجريمة بناء على ذلك ، ويتعين معاقبة المتهمين الأربعة الأول وفقا لنص المواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩ و ١١١ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وبهذه المواد والمادتين ١/٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الخامس مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لهم جميعا .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور العادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جعدى ،
والسيد أحمد عفيفى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٣٣)

طعن رقم ٢٧٥ سنة ٢٨ ق

إجراءات ، شفوية المرافعة . عدم سماع الشهود أمام درجتى التفاضلى رغم تمسك المتهم بما هم
أمام محكمة ثانى درجة . بقاء حقه فى الطعن مادام لم يحضر معه شام يمكن أن يعترض بالجلسة .

متى كان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا وأن الدفاع
طلب أمام محكمة ثانى درجة سماع شهود الواقعة فأجلت المحكمة نظر الدعوى
لسماعهم فلما كانت الجلسة التى صدر فيها الحكم اكتفت بسؤال المحبى عليها بغير
حلف يمين عما يدعيه المتهم من صلتها بمطالقة دون أن تسألها فى موضوع الدعوى
وأصدرت حكمها فى مواجهة المتهم المنكر للتهمة مستندة إلى أقوال هذه الشاهدة
وكان المتهم لم يحضر معه محام يمكن أن يعترض بالجلسة على ما تم من إجراءات
فيها ، فإن حقه فى الطعن يكون باقيا طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون
الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه انتهك علانية حرمة الآداب وحسن الاخلاق
بأن صدرت منه الأقوال والأفعال الميينة بالمحضر للملكة محمود حافظ فى الطريق .
وطلبت عقابه بالمادتين ١٧١ و ١٧٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الزيتون
الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة
ثلاثمائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن .
فاستأنف المتهم الحكم الأخير . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوره بتأييد
الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إنه مما يذاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع. فقد طلب سماع شهود الواقعة وشهود نفيه فأجلت المحكمة نظر الدعوى لهذا الغرض غير أنها اكتفت من المجنى عليها بعبارات لا تتصل بجوهر الشهادة أدتها بغير حلف يمين دون أن تسألها عن موضوع الدعوى أو أن تسمع شهادة والدها وشهود النفي الحاضرين .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا وأن الدفاع طلب أمام محكمة ثاني درجة سماع شهود الواقعة وشهود نفيه فأجلت المحكمة نظر الدعوى لسماعهم فلما كانت الجلسة التي صدر فيها الحكم لم تثبت شيئا عن حضور شهود النفي أو تخلفهم وقد اكتفت بسؤال المجنى عليها بغير حلف يمين. عما يدعيه المتهم من صلتها بمطلقته وأصدرت حكما في مواجهة المتهم المذكر للتهمة مستندة إلى أقوال هذه الشاهدة دون أن تسمع منها شيئا عن موضوع الدعوى . لما كان ذلك وكان المتهم لم يحضر معه محام يمكن أن يعترض بالجلسة على ما تم من اجراءات فيها فإن حقه في الطعن باق طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٨

رئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومجد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٣٤)

طعن رقم ٢٩٣ سنة ٢٨ ق

قاض . مالا يعتبر إبداء رأى . مثال .

متى كان الثابت بحضور الجلسة أن المحكمة ناقشت رئيس قسم الطب الشرعى فيما ورد بالتقرير الطبى وبعد ذلك وجه الدفاع سؤالاً أجاب عنه الشاهد بأنه سبق أن أوضح ما يراد الاستفسار عنه فى إجابة سابقة ، ثم ثنى الدفاع بسؤال آخر وجهه للطبيب الشاهد فردت المحكمة بمضمون ما قرره الطبيب الشرعى فى صدر مناقشته ثم أبدى الطبيب موافقته على ما قالته المحكمة ، فإن ما ذكرته المحكمة ليس فيه معنى إبداء المحكمة لرأيها لأنها إنما رغبت بما لاحظته أن تنبه الدفاع إلى مضمون ما سبق للشاهد أن أوضحه فيما سلف من مناقشته أمامها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة متطاعين بأنهم : شرعوا فى قتل على ابراهيم بندى عمدا ومع سبق الاصرار وانترصد بأن عقدوا العزم على قتله وتربصوا له فى الطريق الذى أيقنوا أنه سيمر فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه أجرة نارية قاصدين قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة بسبب لادخل لإرادتهم فيه هو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت

حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمقابلة كل من فهمى حفنى فراج ومحمود حفنى فراج وعمر جرمون عبد الرحمن وثابت محمد حسين بالأشغال الشاقة خمس سنين . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه إبتناؤه على إجراءات باطلة فقد تمسك الدفاع عن الطاعن بأن رواية المجنى عليه والشهود من أن المصاب وقت إطلاق النار عليه كان راكبا ناقة يفهم منها أنه كان أعلا مستوى من الجناة بحوالى ثلاثة أمتار مع أن التقرير الطبي أثبت أن إصابة الكتف أفقية، وقد استدعت المحكمة رئيس قسم الطب الشرعى وفى خلال مناقشته وجه الداع إليه سؤالا فاعترضت المحكمة بقولها إن الأمر يتوقف على تحرك راكب الجمل واهتزازه وتحركه إلى الخلف وإن ذلك ينتج عنه أن تحدث الإصابة زاوية قائمة يتخذ فيها التيار شكلا أفقيا وهذا من المحكمة إبداء رأيا وفيه إحياء للشاهد قبل أن يجيب على السؤال الموجه إليه من الداع، كذلك يقول الطاعن فى الوجه الثانى من طعنه إن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع إذ لم تجب طلبه عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين مع ما يحيط هذه المسألة من دقة .

وحيث إن ما جاء فى الوجه الأول من الطعن مردود بما هو ثابت بمحضر الجلسة من أن رئيس قسم الطب الشرعى بقناعه عندما حضر أمام المحكمة عرض عليه التقرير الطبي المقدم فى الدعوى وبعد اطلاعه عليه وعلى أوراق القضية ناقشته المحكمة فيما ورد بذلك التقرير فأجاب بأن "الراكب على الجمل ينحني جسمه فى عدة اتجاهات، وفى هذه الحالة يكون سير الإصابة بالجسم كما جاء بالتقرير الطبي السابق إذ كان المجنى عليه وقت إصابته مائلا بظهره إلى الخلف نتيجة سير الجمل" وبعد ذلك وجه الدفاع سؤالا أجاب عنه الشاهد بأنه سبق أن أوضح ما يراد الاستفسار عنه فى إجابة سابقة ، ثم ثنى الدفاع بسؤال آخر وجهه للطبيب الشاهد فردت المحكمة

يضمنون ما قرره الطبيب الشرعى فى صدر مناقشته ، ثم أبدى الطبيب موافقته على ما قالته المحكمة ؛ لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تعرض لما ذكره الدفاع بشأن شكل الإصابة ومسار المقدوفات فى بعض الجروح ورد على ذلك ردا وافيا استقاد من التقرير الطبي ومما جاء فى مناقشة رئيس قسم الطب الشرعى وانتهت منه إلى قولها إنها تظمن إلى صحة التصوير الذى ورد بالتقرير الطبي ، ولما كان ما قالته المحكمة عقب توجيه الدفاع سؤاله للطبيب الشاهد ليس فيه معنى إبداء المحكمة لرأيها لأنها إنما رغبت بما لاحظته أن تنبه الدفاع إلى مضمون ما سبق للشاهد أن أوضحه فيما سلف من مناقشته أمامها ، لما كان ذلك وكان ما يتعاه طاعنون فى الوجه الثانى مردود بأنه وإن كان القانون قد أوجب سماع دفاع المتهم وتحقيق ما يستلزم التحقيق منه إلا أنه إذا كانت الواقعة التى يشكك فيها الدفاع قد وضحت للمحكمة مما فى ملف الدعوى من أوراق ومما أدلى به الشهود فى الجلسة فإنها لا تكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع إذا هى صدف عن إجابة ما يطلبه من تحقيق وقد أوردت المحكمة فى حكمها ” إن ما طلبه الدفاع فى ختام مرافقته عن عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لا تقره عليه المحكمة بعد أن ناقش الأمر طبيبان شرعيان ثانيهما أكبر درجة من الأول وانتهيا إلى رأى واحد يحكمه بالمنطق والمقول وهو من البداهة بحيث لا يحتمل جدلا أو نقاشا أكثر “ .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم إسماعيل ، ومصطفى كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٣٥)

الطعن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق .

(أ) جناية التخابر مع دولة أجنبية . المادة ٧٨ مكررا ١ من ق . ٤ لسنة ١٩٤٠ . نية الاضرار ليست شرطا .

(ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ح) . جريمة تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السري بهذا القصد . المادة ٨٠ من ق . ٤ لسنة ١٩٤٠ . شرطا تطبيقها . كون الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر . غير لازم . شمول النص السر المادي والمعنوي . عدم تفريقه بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية . انطباق النص ولو لم يفش من السر إلا بعضه ولو كان السرا فشى على وجه خاطئ . أو ناقص . سكوت السلطات عن المتهمين مدة زمنية . تراعى أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس . أثر ذلك .

(ط) قانون دولي . حرب . معناها في القانون الدول . أمر واقع . أثره في الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل .

(ي) قانون جنائي . طبيعته . ذاتية أحكامه . أثر ذلك .

(ك) حرب . حق محكمة الموضوع في تحديد معناها على ضوء ما قصده المشرع الجنائي .

(ل) حرب . حكم تسبب كاف . مثال .

(م) قانون دولي . هدنة . توقف القتال ولا تنهيه . أثر ذلك .

(ن) حكم . تسبب كاف . مثال في جريمة إشراك في جناية تخابر مع دولة أجنبية .

(س) حكم . تسبب كاف . مثال في رشوة .

(ع) حكم . تقض . طعن . المصلحة في الطعن . أثارها . مثال .

١ - إن نية الإضرار بالمصالح القومية ليست شرطا في جريمة التخابر مع دولة أجنبية المنصوص عنها في المادة ٧٨ مكررا ١ من قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ .

٢ - يشترط لتطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ المتعلقة بحماية تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا المقصد توافر شرطين أساسيين أولهما أن يكون الشيء ذا طبيعة سرية وثانيهما أن يكون متعلقا بالدفاع عن البلاد وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع في كلا الأمرين ولها في سبيل ذلك أن تستعين بمن ترى الاستعانة به كما أن لها أن تأخذ برأيه أو لا تأخذ به دون معقب عليها ما دامت المحكمة أبانت في حكمها الأسانيد التي استندت إليها في استخلاص النتيجة التي انتهت إليها في طبيعة السرو في علاقته بالدفاع عن البلاد وكان استخلاصها لهذه النتيجة استخلاصا سائغا يؤدي إليها .

٣ - يعاقب القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر وكل ما اشترطه النص أن تكون مصر نفسها في حالة حرب تباشرها قواتها النظامية .

٤ - إن مفهوم نص المادة ٨٠ أن السر قد يكون ماديا وقد يكون معنويا وأن مسئولية ناقل السر قائمة إذا ما حصل على سر معنوى وأبلغه إلى دولة أجنبية أو لمن يعمل لمصلحتها كما تكون قائمة إذا كان قد حصل على سر مادي وسلمه .

٥ - إن المادة ٨٠ لم تفرق في استحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها وجاء نصها عاما حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها .

٦ — إن المادة ٨٠ قصدت إلى التعميم والإطلاق يدل على ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون إذ جاء بها "أن المهم في أمر هذه الجريمة هو الغرض الذي يرمى إليه الجاني فغير ذى بال الصورة التي يجرى بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التي تستعمل في ذلك . كما أنه ليس من المهم أن يكون السر قد علم بأكلمة فإن عبارة "بأى وجه من الوجوه" يراد بها أن تطبق العقوبة ولو لم يفش من السر إلا بعضه وكذلك لو كان السر أفشى على وجه خاطيء أو ناقص .

٧ — إن سكوت السلطات عن المتهمين فترة زمنية لا يعنى فى شىء أن الأسرار التى أفشوها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد .

٨ — إن ترمى أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يهدر ما يجب لها من الحفظ والكتمان .

٩ — إنه وإن كان الأصل فى فقه القانون الدولى أن الحرب بمنهاها العام هى الصراع المسلح بين دولتين إلا أن للأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى فى الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهى حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها .

١٠ — القانون الجنائى قانون جزائى له نظام قانونى مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تنقيد بإرادة الشارع فى هذا القانون الداخلى ومراعاة أحكامه التى خاطب بها المشرع القاضى الجنائى فهى الأولى فى الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولى من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء فى الجماعة الدولية .

١١ — للمحكمة الجنائية فى تحديد معنى حالة الحرب وزمن الحرب أن تهتدى بقصد المشرع الجنائى تحقيقا للهدف الذى هدف إليه وهو حماية المصالح

الجمهوريّة للجماعة متى كان ذلك مستندا إلى أساس من الواقع الذي رأته في الدعوى وأقامت الدليل عليه .

١٢ — إذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلا واستند في ذلك إلى اتساع العمليات الحربيّة بين مصر والدول العربيّة من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن امتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التي لا تكون إلا بين متحاربين وإصدار مصر التشريعات المؤسّسة على قيام حالة الحرب كإنشاء مجلس الغنائم ومن اعتراف بعض الدول بإسرائيل كدولة فإن الحكم يكون قد استند في القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل إلى الواقع الذي رآه وللاّسناد والإعتبارات الصحيحة التي ذكرها .

١٣ — الهدنة لا تجيء إلا في أثناء حرب قائمة فعلا وهي اتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة الحرب بينهم مهما طالت فترة الحرب ولا تتأثر بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المحايدين أما الحرب فلا تنتهي إلا بانتهاء النزاع بين الفريقين المتصارعين أو بإبرام صلح بينهما يحسم أسباب هذا النزاع نهائيا وإذن فلا يمس ما استدل الحكم به على قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ما اعترض به المتهمان من عقد اتفاقية الهدنة التي توقف بها القتال أو أن دولة "بريطانيا" التي سلمت الأسرار إلى عملائها لم تكن تحارب مصر حين كان المتهمان يباشران نشاطهما .

١٤ — إذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع أنه كان يعلم بأن المتهمين الأول والثاني إنما يتسلحان منه في زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة "بريطانيا" وأن هذا العمل في ذاته يكشف عن قصد ذينك المتهمين الأخيرين من الإضرار بمركز مصر الحربي وأن المستندات التي تعامل بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثاني ناطقة في إثبات قيام المخابرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تعليق على المعلومات المسلمة لتلك الدولة أو توجيه نحو استيفاء بعض

جوانبها. كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع أنه كان يعلم بتخابر المتهم الأول وهو من مأمورى الدولة الأجنبية التى يعمل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقيه التعليمات والإستيضاحات فى شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار ينطوى بطبيعته على الإضرار بمركز مصر الحربى فإن هذا التقرير يكفى فى توافر القصد الجنائى لدى كل من المتهمين الرابع والسابع فى جريمة الاشتراك فى جناية التخابر المنصوص عليها فى المادة ٧٨ مكررا (١) التى دانتها بها المحكمة .

١٥ — إذا قرر الحكم أنه متى ثبت فى حق المتهم عيبه بالأوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفته بأن انتزعها من مكانها فإن ذلك يثبت عليه إخلاله بواجبات هذه الوظيفة ومتى كان مأجورا لفعل ذلك من المخابرات البريطانية بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهرى فرضته له يكون مرتشيا فإن الحكم يكون صحيحا فى القانون خاليا من عيب القصور فى التدليل على الجريمة التى دان المتهم بها.

١٦ — إذا أثبت الحكم على المتهمين أنهما كان يضطلعان بنقل معلومات وبيانات هى بطبيعتها وفى الظروف التى أبلغت فيها من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكيمية فإن الاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ يولية سنة ١٩٥١ الذى بين طائفة من الأسرار الحكيمية المشار إليها فى المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت نيابة أمن الدولة كلا من : ١ — جيمس كاتبر سوينبرن و ٢ — الكسندر رينولدز و ٣ — جيمس البرت زارب و ٤ — السيد أمين محمود و ٥ — مرید يوسف بدیر الشیر بلیب و ٦ — أحمد لطفى السيد أمين و ٧ — صالح حسن بدیر و ٨ — يوسف مجلى حنا و ٩ — صمويل ابراهيم عطيه و ١٠ — أنطون يعقوب عبد الملك و ١١ — محمد عبيد و ١٢ — جورج

توماس سويت و ١٣ — جون ريدماك جلاش و ١٤ — جورج آرثرو
و ١٥ — تشارلس بيتاك و ١٦ — نصيف مرقص ميخائيل و ١٧ — جون
تورنتون ستانلي و ١٨ — ميلوفان جزيجوريقتش و ١٩ — أحمد السيد رمش
و ٢٠ — حسين على الكاشف بأنهم في خلال عام ١٩٥١ ومايلي ذلك حتى يوم
٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٦ بدائرة محافظتى القاهرة والاسكندرية أولا — المتهمون
الأول والثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع
والعاشر والحادى عشر — حصلوا في زمن حرب على بيانات ومعلومات ووثائق
تتعلق بالقوات المسلحة وتحركاتها وعتادها وعملياتها الحربية وتعتبر من أسرار
الدفاع عن البلاد التى يجب لمصلحة هذا الدفاع ألا يعلم بها غير من نيظ بهم
حفظها ، وكان ذلك بقصد تسليمها لدولة أجنبية (بريطانيا) وقد سلموها فعلا
لأمورى تلك الدولة وآخرين يعملون لمصلحتها . ثانيا — المتهمون الأول والثانى
والثالث والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسابع عشر
تخابروا في زمن حرب مع مأمورى دولة أجنبية (بريطانيا) بقصد الإضرار
بمركز مصر الحربى والسياسى وذلك بأن اتصلوا بهؤلاء المأمورين وقدموا إليهم
تحقيقا للغرض المذكور معلومات وبيانات تتعلق بأسرار الدفاع عن البلاد
وبسياستها الداخلية والخارجية . ثالثا — المتهمون الرابع والخامس والسادس
والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر والسادس عشر والثامن عشر
والتاسع عشر والعشرين اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول
والثانى والثالث والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسابع عشر
في ارتكاب الجريمة الميينة بالتهمة السابقة وذلك بأن اتفقوا معهم على الإضرار
بمركز مصر الحربى والسياسى وأمدوهم تحقيقا لهذا الغرض بمعلومات وبيانات تتعلق
بأسرار الدفاع عن البلاد وبسياستها الداخلية والخارجية . رابعا — المتهمون
جميعا اشتركوا في اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب الجنايات الميينة بالتهم
السابقة وهى الحصول في زمن الحرب على أسرار خاصة بالدفاع عن البلاد بقصد
تسليمها للدولة الأجنبية المشار إليها وتسليمها إليها فعلا ، والتخابر في زمن حرب
مع مأمورى دولة أجنبية وكان المتهمون الأول والثانى والثالث والرابع والخامس

والسابع عشر المحرضين على هذا الاتفاق وقد تدخلوا هم والمتهمون الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر في إدارة حركته بقصد تنفيذ الأغراض المقصود منه. خامسا - المتهمون السادس والسابع والثامن والسادس عشر بصفقتهم موظفين ومستخدمين عموميين (الأول ضابط بالقوات البحرية والثاني كاتب سجلات سلاح المصيانة والثالث مستخدم فني بإدارة الصيانة بالقوات الجوية والرابع كاتب بإدارة المباحث العامة بوزارة الداخلية) قبلوا وأخذوا عطايا للإخلال بواجبات وظائفهم ولمكافأتهم على ماوقع منهم من ذلك بأن حصلوا من مأموري الدولة الأجنبية المشار إليها على مبالغ من النقود في صورة مرتبات شهرية مقابل إمدادهم ببيانات ومعلومات تتعلق بأعمال وظيفتهم ويقتضيهم واجبهم حفظها وعدم إفشاء شيء منها . سادسا - المتهمون الأول والثاني والثالث والرابع والخامس توسطوا في ارتكاب تجنات الرشوة الميمنة بالتهمة السابقة بأن تحصلوا من مأموري الدولة الأجنبية المشار إليها على المبالغ التي رتب للتهمين السادس والسابع والثامن والسادس عشر ، وقد سلموهم هذه المبالغ فعلا مقابل إخلالهم بواجبات وظائفهم ولمكافأتهم على ماوقع منهم من ذلك على الوجه السائف بيانه . وطلبت النيابة من غرفة الاتهام - بتقرير اتهام أن تحيل المتهمين المذكورين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٨٥ و ٨٠ (ثانيا) من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين من الأول إلى الحادي عشر والمادة ١/٧٨ مكررة من نفس القانون بالنسبة للتهمين الأول والثاني والثالث والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسابع عشر والمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ١/٧٨ من القانون المذكور بالنسبة للتهمين الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والسادس عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرين والمادة ١/٤٨ - ٢ - ٣ منه بالنسبة لجميع المتهمين والمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٠ و ١١١ منه أيضا بالنسبة للتهمين السادس والسابع والثامن والسادس عشر والمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٧ مكررا منه بالنسبة للتهمين الأول والثاني والثالث والرابع والخامس فقررت غرفة الاتهام بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٥٧ غيابيا للتهمين الثاني والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر وحضوريا

للباقين بإحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهمين طبقا للقيد والوصف .
 الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنات القاهرة قضت بحضوريا للمتهمين الأول
 والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر
 والحادي عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر
 والعشرين وغايبا للباقيين — عملا بالمواد ٨٠ و ٢/٨٥ و ١/٧٨ مكررا و ١/٤٨ و ٢ — ٣
 و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٧ مكررا و ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات للمتهمين
 (جيمس كاثير سوينبرن ، والكسندر رينولدز) وبالمواد ٨٠ و ٢/٨٥ و ١/٧٨
 مكررا و ٢/٤٠ و ٣ — ٢ — ١/٤٨ و ٤١ و ٣ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٧ و ١٠٧ مكررا
 و ٢/٣٢ و ١٣ عقوبات للمتهم (السيد أمين محمود) وبالمواد ٨٠ و ٨٥ و ١/٧٨
 مكررا و ٢/٤٠ و ٣ — ٢ — ١/٤٨ و ٤١ و ٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٠ و ١١١ و ٢/٣٢
 و ١٧ عقوبات للمتهم (أحمد لطفى السيد أمين محمود) وبالمواد ٨٠ و ٢/٨٥ و ١/٧٨
 مكررا و ٢/٤٠ و ٣ — ٢ — ١/٤٨ و ٤١ و ٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٠ و ١١١ و ٢/٣٢
 و ١٧ عقوبات بالنسبة للمتهم (صالح حسن بدير) وبالمواد ٨٠ و ٢/٨٥ و ١/٧٨
 مكررا و ١/٤٨ و ٢ — ٢ — ٣ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٧ و ١٠٧ مكررا و ١٧ و ٣٢ عقوبات
 للمتهم (جيمس البرت زارب) وبالمواد ٨٠ و ٢/٨٥ و ١/٧٨ مكررا و ٢/٤٠ و ٣ — ٢
 و ٤١ و ١/٤٨ و ٢ — ٢ — ٣ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٧ و ١٠٧ مكررا و ٣٢ و ١٧ عقوبات
 للمتهم (مرید يوسف بدير الشهير بليب) وبالمواد ٨٠ و ٢/٨٥ و ١/٧٨ مكررا
 و ٢/٤٠ و ٣ — ٢ — ١/٤٨ و ٤١ و ٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٠ و ١١١ و ٢/٣٢ و ١٧
 عقوبات للمتهم (يوسف مجلى حنا) وبالمواد ١/٧٨ مكررا و ٢/٤٠ و ٣ — ٢ و ٤١
 و ١/٤٨ و ٢ — ٢ — ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٠ و ١١١ و ٢/٣٢ و ١٧ عقوبات للمتهم
 (نصيف مرقص ميخائيل) وبالمواد ١/٧٨ مكررا و ٢/٤٠ و ٣ — ٢ و ١/٤٨ و ٢ — ٢
 و ٣٢ عقوبات للمتهمين (صمويل ابراهيم عطيه وأنطون يعقوب عبد الملك
 ومحمد محمد عبيد) وبالمادة ٤/٧٨ عقوبات للمتهم (أحمد السيد رمش) أولا —
 براءة المتهم الأول (جيمس كاثير سوينبرن) عن تهمة التوسط فى الرشوة
 وبمعاقبته بالأشغال للشاقة لمدة خمس سنين عن باقى التهم . وثانيا — بمعاقبته
 المتهم الثانى (الكسندر رينولدز) بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين . وثالثا —

براءة المتهم الثالث (جيمس البرت زارب) عن جناية التوسط في الرشوة المسندة إليه وبمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين عن باقي المتهم . ورابعا — بمعاقبته المتهم الرابع (السيد أمين محمود) بالإعدام شتقا عن الجرائم الثلاث الأولى المسندة إليه وببراءته من تهمة التوسط في الرشوة — وخامسا — براءة المتهم الخامس (مرید يوسف بدير الشهير بليب) عن تهمة التوسط في الرشوة المسندة إليه وبمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين عن باقي المتهم . وسادسا — بمعاقبته كل من المتهمين السادس والسابع والثامن (أحمد لطفى السيد أمين محمود وصالح حسن بدير ويوسف مجلى حنا) بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل من منهم ألفين من الجنيئات . وسابعا — براءة كل من المتهمين التاسع (صمويل ابراهيم عطيه) والعاشر (أنطون يعقوب عبد الملك) والحادى عشر (محمد محمد عبيد) عن التهمة الأولى المسندة إلى كل منهم ، وبمعاقبته كل بالسجن لمدة خمس سنين عن التهمتين الأخريين . وثامنا — بمعاقبته المتهم السادس عشر (نصيف مرقص ميخائيل) بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة وبتغريمه ألفين من الجنيئات . وتاسعا — باعتبار ما أسند إلى المتهم التاسع عشر (أحمد السيد رمش) منطبقا على المادة ٧٨ فقرة رابعة من قانون العقوبات وبمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنين وبتغريمه مائتين من الجنيئات . عاشرا — براءة كل من المتهمين الثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسابع عشر والثامن عشر والعشرين (جورج توماس سويت وجون ريدماك جلاش وجورج آرثر رو وتشارلس بيتك وجون نورنتون ستانلى وميلرفان جريجور يفتش يو حسن على الكشف) مما أسند إليهم . حادى عشر — أمرت المحكمة بمصادرة جميع المبالغ المضبوطة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

عن طعن الطاعنين " الثالث والسادس "

وحيث إن الطاعنين الثالث والسادس أقاما طعنهما على ثلاثة أوجه حاصل الأول منها أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وشاب أسبابه قصور إذ دانهما في تهمة تسليم أسرار الدفاع دون أن يفرق بين ما عبر عنه القانون بأنه سر من أسرار الدفاع وما عبر عنه بأنه في حكم أسرار الدفاع مع ما للتفرقة من أهمية بالغة إذ عقوبة تسليم سر من أسرار الدفاع هي الإعدام وفقا لنص المادة ٨٠ من قانون العقوبات بينما عقوبة تسليم ما هو في حكم السر السجن إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب ، أو الحبس إذا وقعت في زمن السلم ، وقد دانهما الحكم المطون فيه على اعتبار أن ما حصلا عليه من بيانات ومعلومات تتصل بالقوات المسلحة وسلامها إلى الأول والثاني من الطاعنين سوينبيرن وزارب - هو من أسرار الدفاع عن البلاد في حين أن الصحيح هو أن ما سلماه هو الذي قصد المشرع إدخاله في حكم أسرار الدفاع - ويقول الطاعنون شرحا لذلك ، إن التفرقة بين الأسرار الحقيقية والأسرار الحكيمة وردت في المادة ٨٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ فنصت الفقرة الثانية من هذه المادة على الأسرار الحقيقية ، ونصت الفقرة الثالثة على الأسرار الحكيمة ، وقد استبعد الحكم المطعون فيه الفقرة الثالثة المذكورة من نطاق بحثه واتجه اتجاها خاطئا في التفرقة بين نوعي الأسرار إذ قال إنه يعتبر من أسرار الدفاع كل المعلومات المطلقة بالمجهود الحربي ، وقد عددها الحكم ، وقال إن المحكمة ترى من صالح الدفاع عن البلاد ألا يعلم بها إلا من نيظ بهم حفظها ، ووجه الخطأ في ذلك أن المعلومات التي عددها الحكم ليست مخصصة للحفظ بل هي مخصصة للاستعمال ، ولم ير المشرع في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ أن ما خصص للاستعمال يعتبر سرا بل رأى أنه مما يعتبر في حكم السر كما يبين من مقارنة نصوص المواد ٨٠ و ٨٠ مكررا و ٨٠ و ٨٠ و ٨٠ و ٨٠ من هذا القانون . ويقول الطاعنان إن الحكم تردى في هذا الخطأ بسبب أنه لم يكن لدى المحكمة فكرة واضحة عن أسرار

الدفاع فراحت تتعرف عليها وتتصيدا من أقوال شهود غير مفوضين من وزاره الحربيه للإدلاء بمعلومات ومن أقوال لرجال المخابرات مرجعهم فيها مستندات غير مقطوع بصحة ماتضمنته ، وكان يتعين على المحكمة إزاء ذلك ألا تعول على شهادتهم وأقوالهم لأن مصدرها غير معول عليه . وخلص الطاعنان من ذلك إلى أن الأخبار والمعلومات التي نسب إليهما إبلاغها إلى مخدميهما ، ليست في ذاتها من الأمور المخصصة للحفظ على ألا يعلم بها إلا المنوطين بحفظها ، ولكنها حين تجمع وتبويب ويضاف إليها غيرها قد تؤدي إلى كشف أسرار محفوظة ، فهي تدخل على هذا الاعتبار تحت نص المادة ٣/٨٥ من القانون دون أن يتأثر هذا النظر بالتشريع الذي صدر في شهر مايو سنة ١٩٥٧ والذي أصبحت بمقتضاه المعلومات التي سلمها الطاعنان إلى مخدميهما من أسرار الدفاع إذ لا أثر لتشريع اللاحق على الوقائع التي سبقت صدوره .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن وقائع الدعوى التي حصاها بالنسبة لهذين الطاعنين هي أن أولهما السيد أمين محمود (الطاعن الثالث) عميل قديم من عملاء قلم المخابرات البريطاني سبق أن استخدمه خارج الأراضي المصرية . وفي سنة ١٩٥١ كلف قلم المخابرات المذكور جيمس كاسبر سوينبرن (الطاعن الأول) بتكوين شبكة للجاسوسية في مصر للتجسس وجمع الأخبار والأسرار العسكرية المتصلة بالقوات المسلحة وأسرار السياسة المصرية على أن يرجع في تلقى التعليمات والتوجيهات إلى موظفين معينين بالسفارة البريطانية وأن يبلغهم ما يصل إليه من معلومات فاتصل سوينبرن بالسيد أمين محمود عميل المخابرات البريطانية القديم لتكوين تلك الشبكة ثم اتصل هذا الأخير بولده الضابط البحري أحمد لطفى السيد أمين محمود (الطاعن الخامس) واتصل كذلك بابن أخته صالح حسن بدير (الطاعن السادس) وهو موظف بسلاح الصيانة وتم الاتفاق بينه وبينهما على أن يعملوا معه في التجسس ، كل منهما في دائرة عمله ، فيقدمان له المعلومات التي يحصلان عليها لينقلها هو إلى الجانب البريطاني في مقابل أجر شهري يتقاضاه السيد أمين لحسابهما من قلم المخابرات البريطاني ثم ظهر في الميدان جيمس ألبرت زارب (الطاعن الثاني) بسبب ظروف اقتضت تغيب سوينبرن كما ظهر

الكمندر رينولدز (المحكوم عليه غيابيا) من الجانب البريطانى وانضم إلى حلقة التجسس باقى الطاعنين وغيرهم فكان يوسف مجلى حنا (الطاعن السابع) وهو كهربائى بسلاح الطيران يمد صهروه مريد يوسف الشهير بفيليب (الطاعن الرابع) بالمعلومات وهذا الأخير ينقلها إلى السيد أمين محمود فينقلها بدوره إلى من استخدموه من الجانب البريطانى . وفى مساء يوم ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٦ ضبط سوينبرن والسيد أمين محمود ويوسف مجلى وشارلز بنك المحكوم ببراءته مجتمعين بمنزل أولهم كما ضبطت نقود وأوراق تحوى بيانات عن المرتبات التى يتقاضاها بعض أعضاء الشبكة على ما يقومون به من أعمال التجسس ، وقد تحدث الحكم عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ فقال إن عبارة أسرار الدفاع الواردة بهذه المادة فسرتها المادة ٢/٨٥ من القانون فقالت إنه يقصد بها الأشياء والوثائق والبيانات والمعلومات التى يجب فى مصلحة الدفاع عن البلاد ألا يعلم بها غير من نيظ بهم حفظها وأن السر — على ما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون — قد يكون واضحا وضوحا لا شك فيه بينما قد تقع حالات لا يبين فيها معنى السرية بطريقة جلية وإذ ذاك يرجع الأمر إلى تقدير المحكمة ويحسن فى مثل هذه الأحوال أن تستعين المحكمة برأى السلطات ذات الشأن إذ هى أقدر من غيرها على الحكم على أهمية الوثيقة أو المعلومات التى تجرى بشأنها المحاكمة وعلى سريتها . ثم انتهى الحكم من ذلك إلى قوله إن المحكمة ترى تطبيقا لذلك " أن المقصود بأسرار الدفاع عن البلاد كل المعلومات المتصلة بالمجهود الحربى كطريقة صناعة السلاح ومواقع المصانع الحربية ومقراتها على الإنتاج وبيان أنواع الأسلحة المزودة بها وحدات الجيش المختلفة بما فى ذلك الذخائر والآلات الميكانيكية وأدواتها وقطع غيارها والبيانات المتصلة بتنقلات الجنود ومواقع المطارات والطائرات والسفن الحربية ومبلغ إعداد الطائرات الحربية والمطارات والسفن الحربية بالأدوات والآلات المختلفة كالمدافع والرادار وغيرها ... كل هذا وأشباهه ترى المحكمة أن من مصلحة الدفاع عن البلاد ألا يعلم بها غير من نيظ بهم حفظها ... " .

وحيث إن هذا الذى رأته المحكمة فضلا عن استناده إلى القواعد السابق بيانها وإلى أحكام المحاكم فى فرنسا فإن له ما يؤيده من واقع الأوراق فى جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٥٧ استتمعت المحكمة إلى أقوال الشاهد البكاشى مختار صالح محمد الضابط بإدارة المخابرات وشهد بما هو سر محظور إذاعته . . . ثم قدم منشورا برقم ٧ أمن الوثائق وهو صادر عن رئاسة هيئة أركان حرب الجيش إدارة المخابرات وفى هذا المنشور تحديد القيمة الوثائق ومبلغ سريتها وبالاطلاع عليه يبين أنه عدد ما هو (سرى للغاية) ومن بينه أى تفاصيل متعلقة ببيان أصناف الذخائر والأسلحة والمعدات الخاصة والتفاصيل المتعلقة بالإنتاج الحربى المحلى كما عدد المنشور ما هو (سرى جدا) ومن بينه تفاصيل العمليات البحرية وتحرك العمليات والمعلومات المتعلقة بالدفاع ذات الأهمية البالغة والمعلومات التى توضح حجم وشخصيات وتشكيل القوات فى مناطق العمليات والأسرار الفنية كما أشار المنشور إلى ما هو (سرى) ومن بينه التقارير الدورية للعمليات والإحصائيات العامة . وحيث إن هذا الذى ورد فى المنشور المذكور يؤيد ما ذهبت إليه المحكمة عند ما أبدت رأيها فيما يعتبر من أسرار الدفاع . وقد أحصى الحكم البيانات والمعلومات التى قام الطاعنان بنقلها وانتهى إلى أنها من أسرار الدفاع كما عرفتها المادة ٢/٨٥ فى قوله " لما تدل عليه طبيعتها من أنها تكشف عن إمكانيات الأسطول الحربى المصرى من حيث وحداته وأجهزته ومعداته وكفاية رجاله كما تكشف عن إمكانيات الدفاع الساحلى عن مدينة الاسكندرية وتفصيح عن الاستعدادات والخطط التى أعدت لمواجهة العدوان البحرى الذى كان متظرا وقوعه والذى وقع بعد ذلك فعلا مستهدفا غزو الأراضى المصرية بحرا . كذلك بينت المستندات م اومات عن تشكيلات الجيش المصرى وتوزيع قواته فى المناطق والجهات وأنصحت عن عتاد الجيش ومهامه وإمكانيات الأجهزة المعدة لصياتها وتوزيعها ثم عينت مواقع المصانع الحربية وبعض المطارات والمنشآت العسكرية المستحدثة بناحيتى "ير الجما" و"جبل لبنى" موضحة ما تضطلع به تلك المصانع فى إنتاج الأسلحة والمهمات المتصلة بالمجهود الحربى " . وقال الحكم إن الطاعن الثالث السيد أمين محمود قد اعترف

بأنه كان يتجسس لحساب بريطانيا منذ زمان بعيد وأنه كان يستعين بابنه أحمد لطفى السيد وابن اخته صالح حسن بدير — الطاعن السادس وكان هو حلقة الاتصال بينهما وبين سوينبرن فكان أولها يمدّه بأنباء القوات البحرية ويزوده الثانى بالمعلومات المتصلة بالجيش وكان ينقل ما يتلقاه منهما إلى سوينبرن فيذهب إلى منزل هذا الأخير أسبوعيا حاملا سلالا بها بيض أو طير ليسدل على زياراته المتكررة مظهرًا بريئا يباعد بينها وبين الشكوك في شأنها وأنه كان يتقاضى لحساب ابنه مرتبا شهريا مقداره عشرة جنيهات رفع إلى خمسة عشر جنيها ولحساب ابن اخته مبلغا تدرج حتى وصل إلى أربعين جنيها شهريا . وعندما عرض الحكم إلى ما هو منسوب إلى المتهم السابع (الطاعن السادس) أشار إلى ما سبق أن أورده من اعترافه بأن ما حصل عليه من الأسرار كان بقصد تسليمه لدولة بريطانيا وأشار إلى المستندات التى تضمن الحكم فخواها وهى أرقام ٨ و ١٩ و ٣٦ و ٤٢ و ٤٩ و ٦٣ و ١٠٩ و ١٣٧ و ١٥٠ و ٢٠٩ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٧٨ و ٢٩١ و ٢٩٣ و ٣١٣ التى أبلغ فيها عن تشكيلات فرق الجيش وتحركات قواته وتوزيعها بين المناطق والجهات المختلفة وعن عتاد ومهمات هذه القوات وعن إمكانيات الأجهزة القائمة على صيانة ذلك العتاد وتلك المهمات وعن المصانع الحربية ونوعية إنتاج كل منها ومواقعها ومواقع المطارات والمنشآت العسكرية وانتهى الحكم فى منطق سليم إلى القول بأن تلك المعلومات مما تدخل فى دائرة أسرار الدفاع عن البلاد التى يجب مراعاة لمصالحته ألا يعلم بها غير من نيظ بهم حفظها ، ثم رد الحكم على دفاع المتهمين السادس والسابع (الطاعنين) بشأن ما ذهبوا إليه فى دفاعهما من أن ما نقله كان كاذبا ومضللا بأن ذلك مدفوع بما تضمنته مستندات الدعوى من تكرار الاتهام عليهما والإشادة بقيمتها من مأمورى دولة بريطانيا المحتلين لخيانة نخابراتها واستبقاء هذين المتهمين فى خدمته سنوات عديدة ورفع أجرهما مما يتنافى مع مظنة كذبهما فى نشاطهما الإجرامى . وعرض للحكم لما شهد به الضابطان مختار صالح وشوقى عبد المنعم وأثره على تحديد ما هو سر من أسرار الدفاع فقال ” إن المحكمة سبق أن استظهرت عند بيان حكم القانون أنه يكفى فى شأن طبيعة المعلومات وسريتها أن يشهد بعض ذوى الشأن فى ذلك

ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى شهادتهم فضلا عما استظهرته المحكمة من أن المنشور رقم ٧ أمن الوثائق قد وردت فيه أمثلة عديدة على ما يعتبر سرا وما لا يعتبر وأن المنشور وحده كاف لتحديد السر وطبيعته في شأن ما تحدث عنه من معلومات وبيانات ، وأن المحكمة اتخذت من هذا المنشور ومن شهادة ذوى الشأن أساسا لما اتهمت إليه فيما سبق من بيان ما تراه سرا من أسرار الدفاع وما يخرج عن دائرة هذه الأسرار .

وحيث إن هذا الذى قاله الحكم سديد وصحيح فى القانون ، ذلك أنه يشترط لتطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ توافر شرطين أساسيين . أولهما — أن يكون الشئ ذا طبيعة سرية . وثانيهما — أن يكون متعلقا بالدفاع عن البلاد وتقدير ذلك موكول إلى محكمة الموضوع فى كلا الأمرين وحسبها فى ذلك أن تبين فى حكمها الأساسيد التى استندت إليها فيما اتبى إليه رأيها فى طبيعة السرو فى علاقته بالدفاع عن البلاد والحال فى خصوصية هذه الدعوى أن الحكم المطعون فيه لم يغب عنه أهمية التفرقة بين ما هو سر وما هو فى حكم السر — وحيث أرادت المحكمة أن تتعرف على طبيعة البيانات والمعلومات التى حصل عليها الطاعنان وعلاقتها بالدفاع رجعت إلى المصادر التى رأت فيها عونا لها فاستخلصت من أقوال الشهود ومن المستندات التى قدمت إليها ، والتى كانت ملحقة بملف القضية ، النتيجة التى اتهمت إليها وكان استخلاصها لها استخلاصا سائغا يؤدى إليها وهى إذ فعلت ذلك لا تكون قد خالفت القانون فى شئ ولا محل بعد ذلك الذى استظهره الحكم وأفاض فى بيانه والتدليل عليه من الاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ يولى سنة ١٩٥١ الذى بين طائفة من الأسرار الحكيمة المشار إليها فى المادة ٨٥ لأن الحكم أثبت على الطاعنين أنهما كانا يضطلعان بنقل معلومات وبيانات هى بطبيعتها وفى الظروف التى أبلغت فيها من أسرار الدفاع الحقيقية لا الحكيمة . ومن ثم فالنعى على الحكم بما جاء فى هذا الوجه يكون فى غير محله ويتعين رفضه .

ومن حيث إن حاصل السبب الثانى هو أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ لم يأخذ بدفاع الطاعنين وقضى بالقوبة المغالطة المنه وصر عليها فى المادة ٨٠

على اعتبار أن الظرف المشدد للعقوبة هو قيام حالة الحرب متوافر في الدعوى لأن مصر في حرب مع إسرائيل وهذا الذي قاله الحكم غير صحيح لأن الحرب في معنى القانون الدولي هو صراع مسلح بين دولتين بنية إنهاء العلاقات السلمية وبنية اتخاذ قتال وسيلة لفض النزاع وإسرائيل ليست دولة ولم تعترف مصر لها بهذه الصفة في وقت من الأوقات بل هي عصابات صهيونية كما أن الجيوش المصرية لم تدخل فلسطين بنية الحرب بل دخلتها بنية تأديب تلك العصابات ومساعدة عرب فلسطين على استرداد أراضيهم وحقوقهم الشرعية . وقد حرصت مصر دائماً على إبراز هذا المعنى فأكدته في مذكرتها المرسلة إلى الدول في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ كما أكدته في اتفاقية الهدنة المعقودة في رودس بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ تحت توصيات مجلس الأمن وانهى الطاعنان من ذلك إلى القول إن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ لا يمكن أن يعرف الحرب إلا بماها القانوني الدقيق وأركانها المقررة في القانون الدولي ، والتزام هذه القاعدة يباعد بين الواقعة والظرف المشدد المبرر لتطبيق العقوبة المغلظة .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن قول الطاعنين المستند إلى عدم توافر الظرف المشدد كان موضع عنايته فتناوله بالبحث ورد عليه بقوله ”وحيث إنه وإن كان المبدأ أن الحرب لا تقوم إلا بين الدول إلا أنه من المسلم به كما قرره علماء القانون الدولي أن تقوم الحرب بين دولة وبين بعض الشوار القاطنين في وجهها بل بين هيئتين في دولة واحدة تريد كل منهما أن تستولى على سلطة الحكم على أن الشرط الوحيد لاعتبار مثل هذا الصراع حرباً أن يتم الاعتراف للفرقتين المتحاربتين بصفة المتحاربين ، وغنى عن البيان أن الصراع الذي بدأ بين مصر وبين العصابات الصهيونية في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ واستمر حتى عقد الهدنة كانت مصر تعترف فيه لقوات الأعداء بحقوق المتحاربين وتعاملهم وفق أحكام القانون الدولي“ . وما قاله الحكم في هذا الصدد لا يتأثر بما ينعاه الطاعنان عليه . ذلك أنه وإن كان الأصل في فقه القانون الدولي أن الحرب بماها العام هي انزعاج المسلح بين دولتين إلا أن الأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى في مثل الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهي حالة لها كل مظاهر

الحرب وموماتها ، هذا إلى أن القانون الجنائي هو قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة ومهمته الأساسية حماية المصالح الجوهرية فيها فهو ليس مجرد نظام قانوني تقتصر وظيفته على خدمة الأهداف التي تنبئ بها تلك النظم وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تتقيد بإرادة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية وعلى ذلك فإن المحكمة الجنائية في تحديد معنى حالة الحرب وزمن الحرب لها أن تهتدى بقصد المشرع الجنائي تحقيقا للهدف الذي هدف إليه وهو حماية المصالح الجوهرية للجماعة متى كان ذلك مستندا إلى أساس من الواقع الذي رآته في الدعوى وأقامت الدليل عليه ، والحال في خصوصية هذه الدعوى أن الحكم المطعون فيه قد حصل أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلا واستند في ذلك إلى اتساع العمليات الحربية بين مصر والدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن امتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التي لا تكون إلا بين متحاربين وإصدار مصر انتشريات المؤسسة على قيام حالة الحرب كانشاء مجلس الغنائم ومن اعتراف بعض الدول بإسرائيل كدولة . ويبين من هذا الذي انتهى إليه الحكم أنه استند في القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل إلى الواقع الذي رآه وللاسانيد والاعتبارات الصحيحة التي ذكرها ولا يمس ما استدل الحكم به على قيام حالة الحرب ما عارض به الطاعنان من عقد اتفاقية الهدنة التي توقف بها القتال ، أو أن دولة بريطانيا التي سلمت الأسرار إلى عملائها لم تكن تحارب مصر حين كان الطاعنان يباشران نشاطهما ، لا يمس ذلك ما استدل به الحكم الذي فسر حالة الحرب المتتوص عليها في المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ والمنطبقة على واقعة الدعوى إذ بت الحكم في توافر ظروف الحرب التي دخلتها مصر ضد قوات إسرائيل التي كانت تحمل السلاح ولما وعاملت تلك القوات المحاربة وفق أحكام القانون الدولي

بما يطابق الواقع وأسهب في ذلك ولم ينقله عن معناه الذى أرادہ الشارع . لما كان ذلك ، وكانت الهدنة لا تجيء إلا في أثناء حرب قائمة فعلا وهى اتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة الحرب بينهم مهما طالت فترة الحرب ولا تتأثر بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ، ولا بين المحاربين وبين المحايدین ، أما الحرب فلا تنتهى إلا بانتهاء النزاع بين الفريقين المتصارعين أو بإبرام صلح بينهما يحسم أسباب هذا النزاع نهائيا ، ولما كان القانون يعاقب على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ، ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر ، وكل ما اشترطه النص أن تكون مصر نفسها في حالة حرب تباشرها قواتها النظامية فعلا وهو ما أثبتته الحكم على ما تقدم بيانه . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه لا يكون سديدا الأمر الذى يتعين معه رفضه .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يبين أن نية الإضرار بالمصالح القومية متوافرة عند الطاعنين وفقا لما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ والواقع أن هذه النية كانت بعيدة عنهما إذ كانت نيةهما منصرفة إلى تقاضى الأجر الذى يتقاضياه من خدمتهما البريطانى فحسب .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين بالمادة ٧٨ مكررا (١) ونية الإضرار بالمصالح القومية ليست شرطاً في هذه المادة وقد اعتبر الحكم الطاعنين الثالث والسادس شريكين للمتهمين الأول والثانى جيمس كاسبر سوينبرن وجيمس ألبرت زارب بالاتفاق والمساعدة بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٧٨ مكررا (١) من قانون العقوبات وتحدث عن توافر القصد الجنائى لدى الطاعن الثالث بأنه يعلم أن المتهمين الأول والثانى إنما يتساهلان منه في زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد وذلك لحساب دولة بريطانيا وإذا بينت المحكمة أن هذا العمل في ذاته يكشف عن قصد ذنك المتهمين الأخيرين من الإضرار بمركز مصر الحربى ومتى كانت المستندات التى تعامل بها المتهم الرابع مع المتهمين

الأول والثاني ناطقة في إثبات قيام المخابرة بينهما وبين دولتهما وذلك بما اشتملت عليه من تعليق على المعازمات المسلمة لتلك الدولة أو توجيه نحو استيفاء بعض جوانبها . متى تقرر ذلك كله فإنه يدل دلالة قاطعة على علم المتهم الرابع (الطاعن الثالث) بجريمة التخابر التي يرتكبها المتهمان الأول والثاني والماقب عنها بنص المادة ٧٨ مكررا (١) وكذلك تحدث الحكم عن توافر قصد المتهم السابع (الطاعن السادس) من علمه بتخابر المتهم الأول وهو من مأموري الدولة الأجنبية التي يعمل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقيه التلميحات والاستيضاحات في شأن ما يقدمه من معازمات وأن تبليغ هذه الأسرار ينطوي بطبيعته على الإضرار بمركز مصر الحربى . وما قاله الحكم من ذلك يكفى في توافر القصد الجنائى لدى كل من الطاعنين الثالث والسادس في جريمة الاشتراك في جناية التخابر المنصوص عليها في المادة ٧٨ مكررا (١) والتي داتهما بها المحكمة ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا الوجه نيبا في غير محله متعينا رفضه .

— عن طعن الطاعن الرابع مريد يوسف الشهير بليب —

وحيث إن مريد يوسف بدير الطاعن الرابع أقام طعنه على خمسة أوجه حاصل الأول منها أن الحكم أخطأ في تطبيق النانون إذ لم يأخذ بما طلبه الدفاع عنه من المحكمة أن تستعمل حقها في إعفائه من العقاب وفقا لما تنص عليه المادتان ٣/٨٤ مكررا و ٤٨ من قانون العقوبات مع أن حقه في هذا الإعفاء قائم ، ذلك أنه قد أثبت أنه أحفى عن جيمس البرت زارب — الطاعن الثانى — تقريرا خاصا بمراقبة البوايس اسوينبرن وكان مقروضا أن يطلعه على هذا التقرير ليتخذ الحيلة لنفسه ولشركائه ، وهذا التصرف من جانب الطاعن هو بمثابة التبليغ عن الجريمة كما أنه قد اعترف اعترافا مكن السلطات من القبض على كثيرين من المتهمين فضلا عما قدمه من أوراق كانت دليلا مثبتا للتهمة قبلهم .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أقام الحكم قضاءه عليه في صدره حيث قال ” وحيث إن الحاضر عن المتهم طلب إعفائه من العقاب عن تهنتى

الحصول على السر والاشتراك في التخابر تأسيساً على نص الفقرة الأخيرة من المادة ٨٤ مكرراً من قانون العقوبات ، وأن المحكمة لا ترى محلاً للإجابة هذا الطلب إذ أنه فضلاً عن أن هذه الرخصة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من هذه المادة متروكة لتقدير المحكمة المطلق فإن موقف المتهم في الدعوى لا يستحق النظر في هذا الطلب ، فما كان يجدر بالمتهم كمصرى مهما كانت الظروف والمبررات أن يخون وطنه ويتجسس عليه لصالح دولة أجنبية وكذلك فإنه لم يجنب الدولة أى خطر كما كان موقفه في التحقيق ملتويًا فقد كان يحاول في بادئ الأمر التضييل وإخفاء الحقيقة ولا أدل على ذلك من كونه لم يبادر فور سؤاله بالإفصاح عن أمر التقرير الخاص بمراقبة نشاط المتهم الأول وهو التقرير الذى يعول عليه الدفاع عنه في طلب هذا الإعفاء فهو لم يشر إليه إلا بعد أن قطع التحقيق شوطاً بعيداً وبعد استجوابه أكثر من مرة ، ولذا فإن المحكمة تطرح هذا الطلب ولا تلتفت إليه . وقد قالت المحكمة في صدد الإعفاء من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٤٨ ع "إن هذا الإعفاء مشروط بأن يكون الجانى قد أخبر الحكومة بالاتفاق الجنائى وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة" وما قاله الحكم من ذلك رداً على دفاع الطاعن هو قول سليم ولا غبار عليه من ناحية القانون .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن السر في معنى المادة ٨٠ من قانون العقوبات ، هو ما كان ذا كيان مادى يصلح بطبيعته لأن يكون محلاً للحرارة المادية والطاعن لم يحصل على أو يسلم سرا من هذا النوع ولكن المحكمة لم تأخذ بدفاع الطاعن وذهبت في تفسيرها إلى أن جريمة الحصول على السر وتسليمه تنطبق على الأسرار التى ليس لها كيان مادى ، هذا على أن موقف الطاعن لم يكن موقف من أتى فعل الحصول على السر وتسليمه بل كان وسيطاً بين متهمين آخرين هم الفاعلون الأصليون في جريمة الحصول على السر وتسليمه ولا يمكن أن يترتب على ذلك اعتبار الطاعن شريكاً هؤلاء إذ لم توجه إليه النيابة تهمة

الاشتراك ، كما أنه لا يجوز القول إن مجرد مرور السر عليه باعتباره وسيطا في نقله وعلمه به يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم لأن مجرد العلم بأهمية السر لا يستفاد منه أن العالم به قد حصل عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الاطلاع على نص المادة ٨٠ التي يستند إليها الطاعن أن عبارته التي صيغ بها لا يفهم منها أن المشرع قصد بها الحصول على الأسرار المسادية دون غيرها بل مفهوم النص أن السر قد يكون ماديا وقد يكون معنويا وأن مسؤولية ناقل السر قائمة إذا ما حصل على سر معنوي وأبلغه إلى دولة أجنبية أو لمن يعمل لمصلحتها كما تكون قائمة إذا كان قد حصل على سر مادي وسلمه كذلك . هذا ولا محل لما يقول به الطاعن من أنه لم يحصل على السر بنفسه وأنه كان مجرد وسيط في توصيله إذ أن المادة ٨٠ سالفة الذكر لم تفرق في استحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها وجاء نصها عاما حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صيغة وعلى أي وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها ومن هذا يبين أن النعى على الحكم بهذا الوجه في غير محله ويتمين رفضه .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشاب أسبابه قصور فقال الطاعن في الوجه الثالث إن الحكم أغفل عن تقدير شرط الاتصال المباشر في جريمة التخابر وهو الفارق المميز بين جريمة تسليم السر وجريمة التخابر وكذلك لم يبين القصد الجنائي في جريمة التخابر وهو الإضرار بمركز مصر الحربى والسياسى وقال في الوجه الرابع إن الحكم أثبت فيما يخص بجريمة الاتفاق الجنائي أن هذه الجريمة لا تقوم إلا إذا اتحدت إرادات المتفقين ولكنه لم يبين كيف اتحدت إرادة الطاعن مع غيره ، كذلك نسب الحكم إليه تداخله في إدارة حركة الاتفاق الجنائي وأخذه بالظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٤٨ من قانون العقوبات . ووجه الخطأ في ذلك ،

أن إدارة الاتفاق الجنائي تكون عادة في يد من دعا إليه في بدايته وهو هنا المسترزارب (المتهم الثاني) الذى كان متصلا إتصلا مباشرا بالدولة الأجنبية التى تنتهى إليها الأسرار أو خوى التخابر .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه بأنه نعى لا يفيد منه الطاعن ولا مصلحة له فيه مادامت المحكمة قد قضت عليه بعقوبة واحدة تطبيقا للمادتين ١٧٢/٣٢ من قانون العقوبات هى المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٠ من قانون العقوبات التى دانه الحكم بها باعتبارها الجريمة الأشد من بين الجرائم التى أسندت إليه ومن ثم يتعين رفض هذين الوجهين .

وحيث إن حاصل الوجه الخامس أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذا اعتبر مصر فى حالة حرب مع إسرائيل فأخذت الطاعن بالظرف المشدد فى تطبيق المادة ٨٠ من قانون العقوبات ، وقد سبق الرد على ذلك فيما تقدم من أسباب هذا الحكم خاصا بطعن الطاعنين الثالث والسادس .

— عن طعن الطاعن الخامس (أحمد لطفى السيد أمين محمود) —

وحيث إن الطاعن الخامس أحمد لطفى السيد أمين محمود أقام طعنه على أربعة أوجه ، حاصل الوجه الأول منها أن الحكم المطعون فيه أدخل بحقه فى الدفاع وأخطأ فى تطبيق القانون . وقال فى ذلك إن مناط العقاب فى جريمة نقل السر ، هو أن يكون ما نقله سرا وقد قام دفاعه على أن ما نقله لم يكن سرا إذ قرر فى اعترافه أن بعض ما نقله كان تضليلا والبعض الآخر كان شائعا متداولاً مما يخرج عن دائرة السرية ، فلم يرد الحكم على هذا الدفاع واقتصر على القول إن هذه الأمور عرضت على المختصين بخفاءات الإجابة بأن ما نقل كان بهضه صحيحا والبعض الآخر غير صحيح وبعضه ينطوى على سر والبعض لا ينطوى عليه ولم ينقطع الحكم برأى بل توسع فى معيار السرية وهو ما لا يتفق وحكم القانون .

وحيث إن هذا الذى ذهب إليه الطاعن غير صحيح ذلك أن المادة ٨٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ إذ نصت على عقاب

”كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد“ قسمت بهذا النص إلى التعميم والاطلاق يدل على ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون إذ جاء بها ”أن المهم في أمر هذه الجريمة هو الغرض الذى يرمى إليه الجانى فغير ذى بال الصورة التى يجرى بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التى تستعمل فى ذلك ، كما أنه ليس من المحتم أن يكون السرقة علم بأكله فإن عبارة ”بأى وجه من الوجوه“ يراد بها أن تطبق العقوبة ولو لم يفش من السر إلا بعضه وكذلك لو كان السر أفشى على وجه خاطيء أو ناقص“ فلا تثريب على المحكمة إذا هى ترسبت مراد الشارع الواضح من المذكرة الإيضاحية ، لما كان ذلك ركان الحكم قد رد على دفع الطاعن بقوله ”وحيث إن المتهمين السادس والسابع قد ذموا أيضا — فى بعض دفاعهم إلى أن ما نقلاد لعميل بريطاني من معلومات عسكرية كاذبا ومضالا وهذا القول ينقضه ما شهد به كل من البكباشى مختار الخ محمدر اليوزباشى البحرى شوقى عبد المنعم رجب فى شأن مدى صدق ما عرض عليهما من تلك المعلومات ، كما يدفعه ما تضمنته مستندات الدعوى من تكرار النباء عليها والإشادة بقيمتها من مأمورى دولة بريطانيا المثليين لجهاز مخبراتها الذى استبقى المتهمين المذكورين فى خدمته سنوات عديدة عمل خلالها على رفع أجر كل منهما لديه مما يتنافى تماما مع مظنة كذبهما فى نشاطهما الإجرامى الذى اضطلعا به لحسابه . وأخيرا فقد أقر المتهم السادس فى التحقيق بصدق بعض ما تضمنه المستند رقم ٣١١ من أسرار الدفاع عن البلاد وذلك لما يحمله عنها بسبب وظيفته “ ومن ثم فما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ قال بتوافر الظروف المشددة لقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ولا يغير من ذلك أن الحكم نزل العقوبة الطاعن إلى العقوبة المقررة للجريمة إذا حصلت فى حالة السلم إذ أن حكمه متعلق بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات إذا ما أخذ الحكم برأيه وهو عدم قيام حالة الحرب .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقة الأول المتعلق بعدم قيام حالة الحرب بما سبق الرد به فيما سلف من أسباب وهو مردود في شقه الآخر بما أثبتته الحكم في حق الطاعن من أنه في زمن حرب حصل على بيانات ومعلومات ووثائق تتصل بالقوات المسلحة وتحركاتها وعتادها وعملياتها الحربية ومناوراتها مما يعتبر من أسرار الدفاع عن البلاد التي يجب لمصلحة هذا الدفاع ألا يعلم بها غير من نيط بهم حفظها وكان ذلك بقصد تسليمها بالواسطة لدولة أجنبية هي بريطانيا وقد سلمها فعلا للمتهمين جيمس كاسبر سوينبرن والكسند رينولدز وجيمس البرت زارب الذين يعملون لمصلحة تلك الدولة ، فكان المتهم أحمد لطفى السيد أمين محمود مع المتهمين الثالث والخامس يسلمون ما يحصلون عليه من أسرار إلى المتهم الأول كما أثبت الحكم في حق الطاعن باقى الجنايات التي توافرت أركانها فيما قارفه من أعمال ثم طبق عليها المواد ٨٠ و ٢/٨٥ و ١/٧٨ و ٢/٤٠ و ١/٣ و ٤/٨١ و ١/٤٨ و ١٠٤ و ١١٠ و ١١١ ثم وقعت المحكمة عليه عقوبة واحدة هي المقررة لأشدهذه الجرائم عملا بالمادة ٣٢ . ولما كانت العقوبة التي قضت بها المحكمة على الطاعن بناء على ذلك وهى الأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ألفين من الجنيهات هى تطابق سليم لحكم القانون بعد أن رأت أخذ المتهم بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإن ما يشير الطاعن فى هذا الوجه لا يكون سديدا ، ومن ثم يتعين رفض هذا الوجه أيضا .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم أخطأ إذ دان الطاعن فى جريمة الرشوة على الرغم من عدم قيام دليل على أنه تناهى رشوة وما ذهب إليه الحكم من أن ما صدر من الطاعن يعتبر إخلالا بواجبات وظيفته قول لا يسدغه مطلق القانون ، وهذا الوجه مردود بأن الطاعن لا يفيد منه إذ أن العتوبة المتضى بها عليه وقعت تطييبا للمادة ٨٠ من قانون العقوبات التى دان الحكم الطاعن بها باعتبارها العتوبة الأشد من بين عتوبات الجرائم التى ارتكبها وذلك عملا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات على ما سبقت الإشارة إليه .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن الحكم قد شابه فساد التسييب إذ أخذ باعتراف الطاعن على الرغم مما أثبتته المحقق من أن أعصابه قد انهارت وأنه كن

يبكى عندما أدلى باعترافه وقد رد الحكم على ما أثاره الدفاع تعليقا على اعتراف المتهم وأنه وهو محوط بتلك الظروف لا يمكن أن يكون سليما ولا يصح الأخذ به ، رد الحكم على ذلك بقوله إن المحقق ” لم يقصد بانهيار الأعصاب المعنى الفنى المعروف فى دائرة الأمراض العصبية “ وبهذا التول افترض الحكم خطأ المحقق فى التعبير دون أن يقوم دليل على هذا الخطأ .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه تناول اعتراف الطاعن وتحدث عنه فالإنه لم يعترف إلا بعد محاوره بينه وبين المحقق تمسك فيها بموقفه من حيث إنكار صلاته بالجريمة حتى إذا ما تبين له من النقاش أن الأمر قد افتضح بما اعترف به أبوه وما كشفت عنه المستندات التى ضبطت أيقن أن إنكاره لم يعد يجديه نفعا فبدأ يذكر بعض الحقائق متنبها متيقظا إلى مواضع الخطر من قوله فيما يراه مؤديا إلى ثبوت تهمة الخيانة العظمى عليه بيقظة دل عليها ما ذكره من أنه تهمد أن يدلى للخبير البحرى الإنجليزى بمعلومات غير صحيحة وما ذهب إليه من إنكاره الإدلاء بأى بيانات عن المناورات والتمرينات البحرية ثم ما انتهى إليه فى اعترافه من قوله إنه كان يدلى دائما بمعلومات متعلقة بقصد بلبلة أفكار المستعمرويين من هذا الذى قاله الحكم إنه إذ أخذ باعتراف الطاعن باعتباره دليلا من أدلة ثبوت التهمة عليه لم يأخذ به إلا بعد أن حصصه واستعرض الظروف التى أحاطت به ثم انتهى من ذلك فى منطق سليم إلى أنه اعتراف سليم لا تشوبه شائبة مما يؤثر فى صحته ، ولما كان الاعتراف ليس إلا دليلا يخضع لتقدير محكمة الموضوع ، وقد اطمانت إليه المحكمة ، فإن ما يدعيه الطاعن بعد ذلك محاولا به التنصل من اعترافه لا يكون مقبولا .

— عن الطاعن السابع (يوسف مجلى) —

وحيث إن يوسف مجلى الطاعن السابع أقام طعنه على خمسة أوجه حاصل الأول منها أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ دانه فى جريمة الحصول على أسرار الدفاع عن البلاد ووجه الخطأ فى ذلك أن هذه الجريمة لا تقوم إلا إذا

كان السر الذي حصل عليه المتهم أو مسلمه له كيان مادي. ولم يقيم الطاعن بتسليم سر له هذا الكيان المادي وقد سبق الرد على هذا النعى فيما سلف من أسباب عند التحدث عن الوجه الثاني من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الرابع .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني، هو أن الحكم قد شابه بطلان في إجراءات المحاكمة كما أنه أخل بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك أن دفاعه كان يقوم على أن البيانات أو المعلومات أو الوثائق محل المحاكمة لا تعتبر أسراراً حقيقية لأنها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد ولأن مثلها لا يوصف بالسرية بعد أن أصبحت مذاعة منروفة بدايل تصرف السلطات حيال هذه الأسرار فقد علمت هذه السلطات بأمر المتهمين وأمر الأسرار منذ سنة ١٩٥٣ فلم تتخذ أى إجراء نحو المتهمين بنقلها حتى سنة ١٩٥٦ وهذا التراخي يدل على أن الأسرار لا تتعلق بالدفاع عن البلاد، وأنها كانت معلومة للناس فخرجت من نطاق الكتمان، وكان على المحكمة أن تقدر قيمة الأسرار بما لها من سلطة التقدير ولكنها لم تستعمل هذا الحق المخول لها بمقتضى القانون بل أمرت باستدعاء مدير المخابرات واستطلعت رأيه في البيانات والأسرار جميعاً فقدم تقارير عنها ، وهذا الإجراء الذي اتخذته المحكمة إجراء خاطئ إذ أن مدير المخابرات ليس مختصاً بما أبدى الرأي فيه ، وكان على المحكمة أن تستعين بذوى الاختصاص والخبرة الفنية في هذه الشؤون إذا كانت ترغب في رأى تستطيع التوصل إليه ، هذا إلى أن المحكمة لم تبول على الأدلة التي قدمها الدفاع على فقدان السرية ، من هذه الأدلة أن الأنباء التي اعتبرها الحكم من أسرار الدفاع وقف عليها الناس في خطب الزعماء، ومنها أن المطارات الحربية كانت جميعاً في حيازة الإنجليز، كما أن المصانع الحربية كانت تقوم بإنشائها شركات عالمية وأن محطات الرادار أقامت شركات فرنسية فضلاً عن العلاقات التي كانت قائمة بين مصر وبريطانيا باعتبارهما حليفتين ، وكذلك لم يعول الحكم على ما ذكره الدفاع من أن قلم المخابرات أجاب على استفسار المحكمة بأن معظم الأوراق المضبوطة تحوى أسراراً مما يفهم منه أن البعض الآخر لا يحوى أسراراً ، ويقول الطاعن إن ما ذهب

إليه الحكم من مؤاخذه الطاعن بما اعترف به من أنه كان يطلع على الرجعات الشهرية وعلى البوسطة وهي من الأسرار إذ أن الطاعن قد عدل عن هذا الاعتراف ومن ثم ما كان يجوز التحويل عليه في إدانة الطاعن .

وحيث إن هذا الوجه مردود في كل ما تناوله ، ذلك بأن سكوت الساطات عن المتهمين منذ سنة ١٩٥٣ لا يعنى في شيء أن الأسرار التي أفشوها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد ، هذا فضلا عن أن تقدير السرية وما إذا كانت المعلومات متعلقة بالدفاع عن البلاد أو أنها ليست متعلقة به موكل إلى المحكمة دون معقب عليها ولها في سبيل ذلك أن تستعين بمن ترى الاستعانة به ، كما أن لها أن تأخذ برأيه أولا تأخذه كما سلف بيان ذلك في الرد على طعن الطاعنين الثالث والسادس ، كذلك سبق الرد على ما أثاره الطاعن بشأن ما قرء قلم اخبارات عن سرية بعض الأوراق المضبوطة دون البعض الآخر عند مناقشة طعن الطاعن الخامس أحمد لطفي السيد محمود . أما مجادلة الطاعن في سرية بعض المعلومات بمقولة إنها كانت مذاعة بين الناس من قبل أو أن المطارات كانت في يد دولة حليفة وأن المصانع أنشأتها شركات عالمية ففضلا عن أن هذه الأسرار ليست كل ما عمده الطاعن للحصول عليه ونقله فإن ترامي أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يهدر ما يجب لها من الحفظ والكتان وقد رأت المحكمة بما لها من سلطة تقديرية أن ما أذاعه الطاعن هو من أسرار الدفاع الأصلية كما هو مفصل في اعترافه ... وأما اعتراض الطاعن على أخذه باعتراف عدل عنه فهو مردود من أن عدل المتهم عن اعتراف صدر منه لا يمنع محكمة الموضوع من الأخذ به رغم نكوله عنه متى رأت فيه اعترافا سليما مما يفسده فاطمأنت إليه .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث هو ما قاله الطاعن من أن الفعل المادى لجرمة التخابر يجب أن يكون باتصال مباشر من الدولة الأجنبية أو ممثليها الرسميين والثابت من الحكم أن الطاعن لم يكن له إتصال مباشر بالدولة الأجنبية أو أحد ممثليها ومع ذلك فقد دانه في هذه الجريمة فأخطأ في تطبيق القانون وإذا تحدث الحكم عن القصد الجنائي قال إن هذا القصد ثابت في حق الطاعن بثبوت

ارتكابه جريمة الحصول على السر وتسليمه وفي هذا الذي قاله الحكم قصور يمينه إذ القصد الجنائي في هذه الجريمة هو قصد الاضرار بمركز مصر الحربي وهو ما لم يقد دليل على توافره . وحاصل الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ أخذ بنظرية الاتهام ناعتبر مصر في حالة حرب مع دولة أخرى مع أنها لم تكن كذلك طبقاً لقواعد القانون الدولي وهي الواجبة الاتباع . وحاصل الوجه الخامس أن الحكم قد دانه في جريمة الرشوة على الرغم من عدم توافر أركانها لأن المعلومات التي قدمها لم تكن أسراراً متعلقة بالدفاع ولم يكن متصلاً بها بحكم وظيفته ولا هي داخلة في اختصاصه إذ أنه يعمل بوظيفة كهربائي بورشة إصلاح الطائرات ولم يبين الحكم كيف أن الطاعن أخل بواجبات وظيفته لقاء ما يحصل من مال .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الرابع بما سبق الرد به على أوجه النعي المماثلة التي نعى بها على الحكم من تقدم من الطاعنين وهو مردود في وجهه الثالث والخامس بأن الطاعن قد عوقب على الجرائم المسندة إليه بعقوبة واحدة هي المقررة للجنائية المنصوص عليها في المادة ٨٠ باعتبارها أشد ما ارتكبه من جرائم وذلك عملاً بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذين الوجهين لا يكون له محل .

عن الطاعن التاسع أنطون يعقوب عبد الملك

وحيث إن الطاعن التاسع أنطون يعقوب عبد الملك أقام طعنه على خمسة أوجه حاصل الوجهين الأول والثاني منها أن الحكم دانه تطبيقاً للمادة ٤٨ من قانون العقوبات لاشتراكه في جريمة الاتفاق الجنائي المسندة إليه وقد أورد الحكم العناصر القانونية التي تتكون منها هذه الجريمة ولكنه أخطأ في تطبيق هذه العناصر على واقعة الدعوى فقد تضمنت الأواعد التي قررها الحكم عن عنصر اتحاد إرادة الجنائي مع شركائه في الاتفاق أن يكون تلاقى الإرادات نهائياً قطعياً على مشروع ظاهر لا غرض فيه وألا تشوب الإرادة شائبة تدعو إلى التظن في إرادة الجنائي

والأدلة التي ساقها الحكم على توافر هذه العناصر لا تؤدي إلى أن إرادة الطاعن قد اتحدت مع إرادة شركائه . ذلك أن الحكم قد استند في الإثبات إلى أقوال الطاعن في تحقيق النيابة مع أن تلك الأقوال لا تفيد إلا أنه كان يعلم بأن للشركاء نشاطا غامضا لا يرقى إلى حد التجسس كما استند الحكم إلى مستندات تتضمن أسئلة وجهت إلى الطاعن عن شركة الطيران الهندسية بالمسألة والمصانع الحربية وما تنتجه وغير ذلك وقد أجاب على تلك الأسئلة فاعتبرت المحكمة هذه المستندات دليلا يدينه مع أنه يبين من الاطلاع على إجابة الطاعن أنها إجابة مضللة ومن نسج الخيال . ومن ثم فقد كان حسن النية وبالتالي لا يمكن القول إن إرادته قد اتفقت مع إرادة الشركاء في الاتفاق الجنائي وقد أضاف الطاعن إلى ذلك قوله إن ما أدلى به من معلومات أو بيانات عن المصانع الحربية وانتاجها بعيد كل البعد عن الجريمة إذ هو يدخل في حدود السبق الصحفي مما تعنى به اشركات الإذاعية وشركات الأنباء وتستخدم في سبيل الحصول عليه مندوبين لها ليمدوها بها أو يرشدونها اليها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قال في صدد ما ينعاو عليه الطاعن بهذين الوجهين إنه قد ثبت من اعترافه الذي تأيد باعتراف المتهم محمد محمد عبيد وأقوال المتهمين الأول والتاسع ومما شهد به اليوزباشى محمد شكرى حافظ وحسن احمد الصعيدى ومن المستندات المضبوطة في الدعوى أن الطاعن ومحمد محمد عبيد هما بعض عناصر شبكة التجسس التي يديرها المتهم الأول لحساب المخابرات السرية البريطانية وقد اتحدت إرادة كلا منهما في هذا النشاط مع المتهم الأول فضلا عن اتحاد إرادة الطاعن مع اتهم التاسع في ذلك وأنه لايساور المحكمة شك في أن الطاعن كان يعلم تماما أن موضوع نشاط التنظيم السرى الذي انضم إليه تحت اسم مستعار دو (جو) ينطوى على اتفاق جنائى مستهدفا ارتكاب جنايتى الحصول في زمن الحرب على أسرار الدفاع عن مصر بقصد تسليمها إلى المتهم الأول الذى يعمل لمصالح دولة بريطانيا وجناية التخابر في ذلك مع مأمور هذه الدولة ... واستطرد الحكم بعد ذلك بعدد سائر الأدلة التي يستند إليها فقال إنه ثبت من أقوال الطاعن في التحقيق أنه كان يعلم أن نشاطه إنما يجرى لحساب

المخابرات البريطانية التي يمثلها في نظره المتهم الأول وقد اعترف كذلك بأنه دخل في دائرة الاختبار التي طلبت منه في ذلك النشاط تقصى أسرار المصانع وقد أكدت ذلك في حق الطاعن . مستندات طلبت المخابرات البريطانية فيها من الطاعن تقصى معلومات عن شركة تنتج الطائرات بالمسألة تحت إشراف مهندسين ألمان ... ثم قال الحكم إنه فضلا عن أن ذلك كله قاطع في إثبات علم الطاعن بالغرض المقصود من الاتفاق الجنائي الذي اندمج فيه فقد أقر في التحقيق بأنه حارب في صيف سنة ١٩٥٤ على نوع من التراسل السرى مع بيروت ليعث بهذه الوسيلة رسائله إلى المخابرات البريطانية إذا ما طرأت ظروف تضطر عملاءها في مصر إلى الرحيل عنها مما يدل على تثبيت الطاعن بنشاطه في ذلك الاتفاق الجنائي برغم وضوح أغراضه له ، وقد عرض الحكم بعد ذلك لدفاع الطاعن فقال : ” وحيث إن الدفاع عن المتهم العاشر (الطاعن) قد ردد ما ذهب إليه هذا الأخير في التحقيق من أنه كان معتقدا أن نشاطه الذي يؤخذ عليه في هذه الدعوى لا يعدو كونه عملا صحفيا يؤديه لحساب وكالة الأنباء العربية وأن إرادته لم تتحد مع أى ممن اتصل به ، في هذا العمل على جريمة ما . وحيث إن هذا الدفاع ينقضه ما ذكره المتهم الأول في التحقيق من أن نشاط المتهم العاشر لم يكن له أية صلة بوكالة الأنباء العربية ويدفعه أن الصحفي لا يلتحق بالمؤسسة التي يباشر فيها عمله تحت إسم مستعار ... ثم تهدمه الحقيقة المستمدة من كون عمل الصحفي منقطع الصلة تماما بنشاط العيون في المصانع الحربية وبحركات وحدات القوات المسلحة بقصد الحصول على أسرار الدفاع عن البلاد . وحيث إن اتحاد إرادة المتهم العاشر (الطاعن) مع إرادة كل من المتهمين الأول والتاسع على النشاط الإجرامى الذى ساف بيان حدوده يدل على تلقيه التعليمات والتوجيهات التي تفصح عن هذا النشاط الآثم ثم مبادرته بالرد عليها متمسكا بصلته بشركائه في الآثم برغم تكرار هذه التعليمات والتوجيهات بل ومتفانيا في خدمتهم بقبوله التراسل السرى معهم لوجد ما يدعو إلى ابتدادهم عن المجتمع المصرى “ . ويبين من ذلك أن الحكم قد أورد أركان جريمة الاتفاق الجنائي وأورد على قيامها أدلة سائفة تؤدي إلى ما انتهى إليه فيها ولا يسمع من الطاعن ما يجادل فيه بشأن تقدير تلك

الأدلة ومحاولة التشكيك في كفايتها إذ أن ذلك مما لا تجوز إثارته أمام محكمة المنقض .

وحيث إن حاصل الوجهين الثالث والرابع أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور التسبب إذ لم تفتن المحكمة لما يشترط في جريمة التخابر من وجوب أن يكون الاتصال بين الجاني وبين الدولة الأجنبية أو أحد ممثليها اتصالاً مباشراً والطاعن لم يدخل في اتصال مباشر لا بدولة أجنبية ولا بأحد ممثليها . كذلك لم يعن الحكم بإثبات ركن القصد الجنائي في جريمة التخابر وهو قصد الإضرار بمركز مصر الحربى والسياسى .

وحيث إنه لما كانت العقوبة المقررة بها على الطاعن هي "عقوبة المقررة لجناية تسليم أسرار الدفاع عن البلاد بوصف أنها أشد الجرائم المسندة إليه وتطبيقاً للمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات فإن ما ينعاه الطاعن في حدين "الوجهين لا يكون له فيه جدوى .

وحيث إن حاصل الوجه الخامس أن الحكم أخطأ إذ أخذ الطاعن بالظرف المشدد باعتبار أن مصر كانت في حالة حرب مع إسرائيل وقد سبق الرد على ذلك فيما سلف من أسباب .

عن الطاعن الحادى عشر نصيف مرقس مبخائيل .

وحيث إن الطاعن الحادى عشر يقيم طعنه على أربعة أوجه ينمى على الحكم المطعون فيه بالأول منها خطأ في تطبيق القانون إذ دانه في جريمة الاتفاق الجنائى طبقاً للمادة ٤٨ من قانون العقوبات في حين أنه لم يكن جاداً في اتفاهه كما أن المعلومات التى أدلى بها عن ضباط المباحث وملومات لا قيمة لها وقد كان الطاعن حسن النية عند ما أدلى بها وجريمة الاتفاق وسوء النية شرطان لا تقوم بجريمة الاتفاق الجنائى إلا بتوافرها ، وكذلك أخطأ الحكم إذ دانه تطبيقاً للمادة ٧٨ مكرراً (١) من قانون العقوبات إذ أن البيانات التى نسب إلى الطاعن الادلاء بها لا تتصل بالأسرار الحربية ولا تضر بمركز مصر الحربى أو السياسى بل هى

بيانات مما ينشر في الصحف لا يمكن أن ترقى إلى درجة الأسرار المتعلقة بالدفاع عن البلاد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تحدث عن توافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي في حق الطاعن فتعال إنه قد ثبت لديه أن إرادته قد اتحدت مع إرادة من اتفقوا معه من المتهمين وقد بين الحكم مصادر هذا الثبوت بما حصله من إقرارات المتهمين أنفسهم وما شهد به بعض الشهود وما دل عليه ما ضبط مع الطاعن من أوراق ثم قال : ” وحيث إنه يدل على علم المتهم السادس عشر (الطاعن) بأغراض الاتفاق الجنائي الذي اشترك فيه ما ثبت من أقوال المتهم الخامس من أن ذلك المتهم قد أحضره فيما سلمه إليه من معلومات لتوصيلها للمتهم الثالث بيانات عن أسلحة وردت لمصر من تشيكوسلوفاكيا من طائرات ودبابات مما يدل دلالة صريحة على أن المتهم السادس عشر يعلم بأنه يدخل في نشاطه الإجرامي الحصول على أسرار الدفاع عن البلاد وهو يعلم أيضا أن نشاطه هذا يجري لحساب دولة بريطانيا التي يعمل المتهم الثالث جيمس زارب لمصلحتها وآية ذلك ما تستظهره المحكمة من أن المتهم السادس عشر قد حصل على تقرير المباحث العامة عن مراقبة المتهم الأول الكسندر رينزلدز بسبب اشتغاله لحساب المخابرات البريطانية وقد سلم هذا التقرير للمتهم الخامس (الطاعن الرابع) لتوصيله للمتهم الثالث محذرا مما يدل دلالة قاطعة على أنه يعلم تماما أن هذا الأخير يعمل لحساب المخابرات البريطانية بحيث يهمله أن يقف على نشاط المباحث العامة فيما يتصل بمراقبة من هم على شاكلته من عملاء تلك المخابرات وحيث إنه متى كان ثابتا في حق المتهم السادس عشر تقديمه للوثائق والمعلومات التي تطلب منه وقد ثبت أن هذه المعلومات قد تضمنت فيما تناولته بيانات عن أسلحة وردت للقوات المسلحة المصرية من تشيكوسلوفاكيا فإن ذلك كله يدل على أن المتهم السادس عشر قد اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثالث جيمس البرت زارب فيما وقع منه من تخاير في زمن حرب مع مأموري دولة بريطانيا بقصد الإضرار بمركز مصر الحربي “ . وفي هذا البيان الذي أورده الحكم ما يكفي لإثبات

أركان جريمة الاتفاق الجنائي في حق الطاعن — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تناول أيضا بيان عناصر جنائية اشتراك الطاعن بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثالث مما وقع منه من تخاير في زمن حرب وقال في ذلك إن المتهم السادس عشر قدم الوثائق والمعلومات التي تطلب منه وقد ثبت أيضا إن هذه المعلومات قد تضمنت فيما تناولته بيانات عن أسلحة وردت للقوات المسلحة المصرية من تشيكوسلوفاكيا وأن ذلك يدل على أن المتهم السادس عشر المذكور قد اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثالث فيما وقع منه من تخاير في زمن الحرب مع مأموري دولة بريطانيا بقصد الإضرار بمركز مصر الحربي وأن جريمة المتهم الثالث وقعت نتيجة لذلك الاتفاق وتلك المساعدة وأن علم المتهم السادس عشر بالقصد من التخابر يدل عليه طبيعة الأسرار العسكرية التي تقدم بها والتي لن يخفى عليه أن يترتب عليها حتما الإضرار بمركز مصر الحربي ، وفيما ذكره الحكم من ذلك ما تتوافره الأركان القانونية لجريمة الاشتراك في التخابرات أثبتتها في حق الطاعن وأن من شأن ما وقع منه أن يضر بمركز مصر الحربي .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن الحكم أخطأ إذ اعتمد على اعتراف المتهمين جيمس زارب ومريد يوسف فأخذ بهذا الاعتراف باعتباره دليلا على الطاعن مع أنه اعتراف متهم على متهم لا يعتبر دليلا ، كذلك أخذ الحكم الطاعن بما قاله من أن مريد يوسف قد زاره مع أن الزيارة في ذاتها لا يمكن أن تعتبر دليلا على سوء القصد .

وحيث إن ماجاء بهذا الوجه مردود بأن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم مادامت هذه الأقوال مما يصح الاستدلال به وإقامة القضاء عليه وتقدير الدليل المستمد من هذه الأقوال يقع في سلطة محكمة الموضوع بغير معقب .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعن في جريمة التخابر مع عدم توافر أهم أركانها وهو أن يكون هذا التخابر فيما يعتبر سرا من أسرار الدفاع كذلك شاب الحكم قصور في التدليل على ثبوت

جريمة الرشوة في حق الطاعن وتوافر أركانها واستند في ثبوت هذه التهمة إلى اعتراف المتهم الخامس مريد يوسف وأخذ بها قضية مسالمة رغم تناقضها .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بما سبق الرد به عليه فيما سلف من أسباب كج هو مردود في شقه الآخر بما قرره الحكم في خصوص جريمة الرشوة المسندة إليه إذ قال "إن المحكمة تبينت من أقوال المتهمين الثالث والخامس أن اتهم السادس عشر الطاعن كان يتناول أجرا شهريا في مقابل ما يقدمه من معلومات تقدمه إليه المخابرات البريطانية ويوصله له المتهم الخامس وأن تلك المعلومات المقدمة منه كانت في أكثر الأحيان مضمّنة في وثائق رسمية لإدارة المباحث العامة وكان آخرها الصورة الرسمية المضبوطة لدى المتهم الخامس ... وحيث إنه ثبت للمحكمة من الاطلاع على هذه الورقة الأخيرة ومن شهادة البكاشى سيف النزل في التحقيق أن تلك الورقة قد انتزعت من مكانها بملفات إدارة المباحث العامة ، تلك الملفات التي جرت عليها يد المتهم بحكم وظيفته إذ ندب للعمل بقلم مفوضات إدارة المباحث العامة كأمين منوب عليها..." واستطرد الحكم بعد ذلك إلى القول — "وحيث إنه قد ثبت في حق المتهم السادس عشر عيّن به بالأوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفته فإن ذلك يثبت عليه إخلاله بواجبات هذه الوظيفة ومتى كان مأجورا لفعل ذلك من المخابرات البريطانية بما يتبعه ويحصل عليه من مرتب شهري فرضته له وقام المتهم الخامس بتوصيله إليه فإن في كل هذا وذلك ما يجعل تهمة الرشوة المسندة إليه ثابتة قبالة ثبوتها قاطعا " وهذا الذي أثبتته الحكم تتوافر به جريمة الرشوة في حق الطاعن مستكملة أركانها القانونية . لما كان ذلك وكان يبين من الرجوع إلى الحكم أن المحكمة حصلت أقوال المتهم الخامس مريد يوسف بدير تحصيل لا تناقض فيه ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على آخر متي اطمأنت إليها ، فإن ما يقوئه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له نيل .

وحيث إن حصل الوجه الرابع أن الحكم أخل بحق الطاعن في الدفاع إذ لم يستجب إلى طابعه ضم ملف خدمته دون أن يبين سببا لذلك كما لم تستجب إلى

طلبه تحقيق عدد الموظفين المنوط بهم العمل مع الطاعن إذ أنه متى ثبت وجود عدد من الموظفين معه كان في استطاعتهم الحصول على الأوراق وبالتالي ينعدم الدليل قبله ويقول الطاعن أيضا إن الحكم أغفل الرد على دفاعه في نواحيه المختلفة وفي ذلك ما يشوبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن محكمة الموضوع ليست ملزمة بالاستجابة إلى كل طلب يطلبه الدفاع إذا كان الأمر الذي يراد إثباته لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل أو الأفعال المكونة للجريمة . ولا تلزم المحكمة إذا رفضت هذا الطلب أن ترد عليه ردا صريحا ، لما كان ذلك وكانت المحكمة ليست ملزمة بتعقب الطاعن في مناحي دفاعه والرد على كل جزئية فيه مادام أن قضاءها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها يفيد أنها اطاحت ذلك الدفاع ولم تقم له وزنا .

وحيث إنه لما تقدم تكون الطعون المقدمة من الطاعنين الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والتاسع والحادي عشر على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٥٨

يرئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
والسيد أحمد عفيفى ، ومحمود على خاطر المستشارين .

(١٣٦)

ملعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٨ ق .

(أ) إعلان . إجراءات . دفع . حضور المتهم جلسة المحاكمة بنفسه مانع له من التمسك ببطلان
ورقة التكليف بالحضور . م ٣٣٤ ج .

(ب) إجراءات . شقوية المرافعة . عدم اشتراط تحقق شقوية المرافعة في مواد المخالفات .
م ٣٠١ ج .

١ — إن مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة يمنعه من التمسك ببطلان
ورقة التكليف بالحضور على ما تقضى به المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات
الجنائية .

٢ — لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن تبني أحكامها على التحقيقات
الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود لأن المحاضر
المخالفات بنص المادة ٣٠١ من قانون الإجراءات الجنائية حجية خاصة توجب
اعتماد ما دون فيها إلى أن يثبت ما ينفيه ، يستوى في ذلك أن تكون الدعوى
قد رفعت ابتداء بوصف بأنها جنحة واعتبرتها المحكمة مخالفة أو أنها رفعت
في الأصل بوصف الواقعة مخالفة إذ العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقعة ووصفها
القانوني الذي تضيفه عليها المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض للبيع لبنا مغشوشا بنزع الدسم منه على النحو الوارد بتقرير المعامل مع علمه بذلك — وطلبت معاقبته بالمواد ٨ و ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩٥١ . ومحكمة جناح المنشية الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ اعتبار الواقعة مخالفة وحبس المتهم أسبوعا واحدا بسيطا وغرامة مائة قرش وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ والمصادرة . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم غيابي . فاستأنف المتهم الحكم الأخير . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكيات

تقرير الأسباب المقدم في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٧

... وحيث إن مبنى الطعن هو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم ، ذلك بأن الحكم الابتدائي الذي أحال عليه الحكم المطعون فيه وقع باطلا لأن الطاعن لم يعلن بالحضور للجلسة لا لشخصه ولا محل إقامته المدون بخضر أخذ المينة بشارع رحاب رقم ٤٦ بدائرة قسم كرموز ، وإنما وجه الإعلان خطأ إلى شارع الغورى رقم ٤٦ ، ولما لم يستدل عليه فيه أرسل الإعلان بلجهة الإدارة بقسم المنشية دون أن يبين المحضر في ورقة التكليف بالحضور الخطوات التي اتبعتها قبل ذلك ، ولم تقم النيابة العامة بإجراء تحريات للوقوف على محل إقامة الطاعن ، كذلك أغفل المحضر بعد إعلان الطاعن بلجهة الإدارة إرسال خطاب موصى عليه يتضمن إخطار الطاعن بهذا الاجراء ، ولم يثبت في أصل الإعلان ما يفيد إرسال هذا الخطاب ، وقد ترتب على هذه الإجراءات الباطلة عدم تحريك الدعوى الجنائية — وعدم اتصال المحكمة بها ، ودفع الطاعن أمام

المحكمة بهذا البطلان ولكن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع يكون خطأ في القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن فيما تقدم ورد عليه بقوله " إن الثابت من مطابقة الأوراق أن المتهم (الطاعن) سئل بمحضر ضبط الواقعة المؤرخ في ١٣ ابريل سنة ١٩٥٦ وأورى بأنه كان سريخ وسكنه شارع الغوري رقم ٤٦ قسم كرموز وتضمنت ورقة التكليف بالحضور المعلنة في ٣ من يونيه سنة ١٩٥٦ أن المحضر توجه للمتهم على هذا العنوان ولما لم يثر عليه به أعلنه لجهة الإدارة ، كما ثبت من الاطلاع على محضر جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وهو التاريخ المحدد لنظر معارضة المتهم إنه لم يشر بشيء من هذا الدفاع لمحكمة الدرجة الأولى واقتصر بدفعه على إنكار مله بغش الابن الذي ضبط معه ، ومجموع هذا لا يحمل على تصديق القول بأن المتهم أعلن في موطن غير الموطن الذي أرشد عنه بنفسه في محضر ضبط الواقعة ، ويكون الدفع ببطلان طلب التكليف بالحضور لا سندا له ويتعين رفضه " ولما كان ما أثبتته المحكمة صحيحا مطابقا لما ورد بمحضر جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة ، وكان مع ذلك مجرد حضور الطاعن بنفسه في تلك الجلسة مانعا له من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور على ما تقضى به المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع يكون قد طبق القانون تطابقا صحيحا ويتعين لذلك رفض هذا الوجه .

التقرير الثاني المقدم في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧

وحيث إن مبنى الوجه الأول من هذا التقرير هو قصور الحكم المطعون فيه من عدة نواح ، فهو لم يتحدث عن الركن المادي لجريمة الغش المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ولم يبين الدليل على ثبوت الغش ، أما محضر أخذ العينة ونتيجة التحليل وإن كنا يصلحان دليلا على الغش المنصوص عليه في المادتين ٢ و ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ والقرار الوزاري الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٥٢ إلا أنهما لا يصلحان دليلا على توفر

الغش المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وهو الغش الذي لا يتحقق إلا بفعل إيجابي يحدث تغييرا في اللبن بالتزغ أو الإضافة ، وتقرير التحليل لا يشتمل على دليل يفيد وقوع هذا الفعل الإيجابي . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يردع قلم كتاب المحكمة خلال الثمانية الأيام ، كما توجب ذلك المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية مع عدم قيام مبرر لتأخير الإيداع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ، بين واقعة الدعوى بما تتوافقه جريمة المخالفة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأورد الدلائل على ثبوتها في حق الطاعن فقال "إنها تتحصل فيما أثبتته مفتش الأغذية بمحضره المذرخ في ٣ مارس سنة ١٩٥٦ من أنه أخذ عينة لبن كانت معروضة للبيع وأرسله لتحليل فوردت النتيجة تفيد بأن اللبن مغشوش بتزغ اندسم منه جزئيا . وحيث إنه بالاطلاع على تقرير فحص العينة تبين أن نسبة الدسم ٢,٢٪ بدلا من ٣,٣٪ وهي النسبة القانونية للحد الأدنى للدسم " وهو استدلال سائغ من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وهي ثبوت غش اللبن الذي كان يعرضه الطاعن للبيع بالتزغ جزء من الدسم الذي كان يحتويه مع استبعاد ركن العلم بالغش لثبوت حسن نيته ، لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن عدم توقيع الحكم أو إيداعه في ميعاد الثمانية الأيام من تاريخ صدوره لا يترتب عليه البطلان باعتباره مخالفة لقاعدة ارثادية اوصى الشارع باتباعها .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني ، هو إخلال الحكم المطعون فيه بقاءة شفوية المرافعة المشار إليها بالمادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية . إذ لم تقم محكمة أول درجة ولا محكمة ثاني درجة بأي تحقيق في الدعوى ولم تسمع شهودا ، ولا يغير من ذلك اعتبار الواقعة مخالفة لأن الدعوى رفعت على الطاعن بوصف أنها جنحة .

وحيث إنه يبين من مراجعة جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن معترف بأنه كان يعرض للبيع اللبن الذي ضبط معه ودفع بأنه ما كان يعلم بغشه . ولما كان هذا الاعتراف يكفى وحده لتحقيق جريمة المخالفة التي دين الطاعن بها متى كان الثابت أن اللبن مغشوش فعلا ولم ينازع الطاعن غشه ، مما يجيز للمحكمة أن تكتفى باعترافه وتحكم على مقتضاه بغير تحقيق أو سماع شهود ، يضاف إلى ذلك أن القانون لا يشترط في مواد المخالفات أن تبنى أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود لأن لمحاضر المخالفات بنص المادة ٣٠١ من قانون الإجراءات الجنائية حجية خاصة توجب اعتماد ما دون فيها إلى أن يثبت ما ينفيه ، يستوى في ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت ابتداء بوصف أنها جنحة واعتبرتها المحكمة مخالفة أو أنها رفعت في الأصل بوصف الواقعة مخالفة إذ العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقعة ووصفها القانوني الذي يضيف عليها المحكمة . لما كان ذلك ، فإنه لا محل للنعي على المحكمة بأنها لم تحقق شفوية المرافعة .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن ورقة التكليف بالحضور جاءت صيغتها بعبارة عامة لا تفيد وصف الجريمة على وجه التحديد .

وحيث إن هذا الوجه مردود بما سلف ذكره عند الرد على التقرير الأول من أن مجرد حضور الطاعن بالجلسة مانع له من التمسك ببطلان ورقة التكليف ، فضلا عن أنه حين استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بإدائته كان على علم بوصف التهمة التي دين بها وكان استئنافه منصبا على هذا الوصف ، فقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد ذلك الحكم لأسبابه فلا وجه بعد ذلك لما يثيره الطاعن في الوجه المتقدم .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو الخطأ في تطبيق القانون إذ خلط الحكم المطعون فيه بين المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وبين المادتين ٢ و ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ولا يبين من أسبابه إن كانت المحكمة قد طبقت القانون الأول أو القانون الثاني .

وحيث إن الواضح من الحكم المطعون فيه أنه عاقب الطاعن على مقتضى
المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ولم يرد فيه أى خلط بين
القانونين المشار إليهما آنفا كما يزعم الطاعن ، فضلا عن أن القانون رقم ١٣٢
لسنة ١٩٥٠ لم يأت بذكر لعقوبة المخالفة التى نص عليها فى المادة السابعة
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه
موضوعا .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٨

يرئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة وبحضور السادة مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
والسيد أحمد عفيفى ، ومجد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٣٧)

طعن رقم ٤٢ سنة ٢٨ ق .

- (أ) خطف . متى تتوفر جريمة الخطف .
- (ب) هتك عرض . ظروف مشددة . متى يعتبر المنهم من المتولين تربية المجنى عليه ٢٦٩ ع .
- (ج) عقوبة . تقديرها . موضوعى .

١ — يكفى لقيام واقعة الخطف التى تتحقق به هذه الجريمة إلتراع الطفل
المخطوف من بيئته وقطع صلته بأهله .

٢ — لا يشترط فى القانون لتشديد العقاب فى جريمة هتك العرض التى يكون
فيها القاعل من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية بإعطاء دروس عامة
للمجنى عليه مع غيره أو أن يكون فى مدرسة أو معهد تعليم بل يكفى أن يكون
عن طريق إلقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كانت فى مكان خاص ،
ولا يشترط كذلك أن يكون الجانى محترفا مهنة التدريس ما دام قد ثبت أنه قد
عهد إليه من أبوى المجنى عليه إعطاؤه دروسا خاصة والإشراف عليه فى هذا
الصدد .

٣ — تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون واعمال الظروف التى تراها
محكمة الموضوع مخففة أو مشددة هو مما يدخل فى سلطتها الموضوعية وهى غير
ملزمة ببيان الأسباب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : هتك عرض الصبية نجاة سيد كامل التي لم تبلغ من العمر ثمانية عشر سنة كاملة بغير قوة أو تهديد حالة كونه من المتولين تربيتها وله سلطة عليها لأنه يتولى تدريسها درسا خاصا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢/٢٦٧ و ٢/٢٦٩ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . وقد ادعى سيد كامل سليمان (والد المجنى عليها) بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له قبله بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض مؤقت . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضور يا عملا بالمواد ٢/٢٦٧ و ٢/٢٦٩ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى بصفته مبلغ ١٠٠ جنيه مائة جنيه مصرى والمصاريف المدنية وذلك على اعتبار أن المتهم . أولا — هتك عرض الضحية نجاة سيد كامل التي لم يبلغ منها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد حالة كونه من المتولين تربيتها ومن لهم سلطة عليها . ثانيا — خطف من غير تحايل ولا اكراه الطفلة نجاة سيد كامل التي لم يبلغ منها ست عشرة سنة كاملة بأن طلب اليها الحضور لمقابلته ثم أخفاها عن أعين أهلها فى أماكن أعدها لذلك وقد طبقت المحكمة فى حقه المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث ان الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وقصور البيان ذلك أن المحكمة استندت اليه تهمة خطف المجنى عليها ودانته بها وفقا لنص المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات مع أن أركانها لم تتوافر فى حقه إذ هو لم يقم من جانبه بعمل مادى اتزع به المجنى عليها من حضانه والديها بل هى التى لجأت اليه فرارا منهما فأواها كما أخطأ الحكم إذ دانه عن جريمة هتك

عرض المجنى عليها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على اعتبار أنه من ذوى السلطة عليها إذ كان يعطيها دروسا خاصة مع أنه كان طالبا في ذلك الحين ولم يكن محترفا للتدريس ومن ثم فإن ما وقع منه لا يعدو أن يكون جنحة منطبقة على الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ المذكورة - هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور إذ قضى بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وهي أقصى العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ دون أن يوضح الأسباب التي دعت إلى توقيع هذه العقوبة الشديدة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به الأركان القانونية لجوئتي هتك عرض المجنى عليها وخطفها اللتين دان الطاعن بهما . وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ورد الحكم على ما أثاره الطاعن بشأن عدم توافر أركان جريمة الخطف بقوله ”وحيث إنه عن القصد الجنائي في جريمة الخطف فإنه متوافر في حق المتهم من تعمده قطع صلة المجنى عليها بأهلها حين طلب منها أن تتصل به وتقابله ثم اخفائها عن أهلها وذويها في المنزلين اللذين استأجرهما واصراره على انكاره معرفة مقرها عند سؤاله عنها بعد هروبها بمعرفة أهلها وفي محضر البوليس . وحيث إنه ثابت أن المجنى عليها طفلة لم تبلغ السادسة عشر من عمرها إذ أنها ولدت في يوم ١٩٤٢/٢/١٥ وقد تمت جريمة الخطف في يوم ١٩٥٤/٦/٢٣ أي أنها كانت قد تجاوزت الثانية عشر بأشهر قلائل عند وقوع هذه الجريمة“ وعرض الحكم لدفاع الطاعن بأنه لم يكن له سلطان على المجنى عليها حين وقعت عليها جريمة هتك العرض في قوله . ”وحيث إنه مما لا شك فيه أن المتهم كان مدرسا للمجنى عليها بأجر وهو بهذا الوصف كان متوليا تربيتها وكانت له بها صلة خاصة وسلطة عليها تهوان عليه ارتكاب الجريمة “ .

وحيث إنه لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه بشأن واقعة الخطف تتحقق به هذه الجريمة كما هي معرفة به في القانون إذ يكفي لقيامها ارتضاع الطفل المخطوف من يئتمه وقطع صلته بأهله . هذا فضلا عن أنه لا جدوى للطاعن مما يثيره في هذا الصدد مادام أن الحكم قد أثبت عليه جريمة هتك العرض وأوقع عليه عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لهذه الجريمة الأخيرة باعتبارها الجريمة الأشد وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ركان لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الفاعل من المتولين تربية المجنى عليها أن تكون التربية بإعطاء دروس عامة للمجنى عليها مع غيرها وأن يكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن يكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على المجنى عليها ولو كانت في مكان خاص . كما لا يشترط كذلك أن يكون الجاني محترفا مهنة التدريس مادام قد ثبت أنه قد عهد إليه من أبوي المجنى عليها إعطاؤها دروسا خاصة والإشراف عليها في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن وهي الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ليست أقصى العقوبة التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ كما يزعم الطاعن بل أن العقوبة المقررة بهذه الفقرة هي الأشغال الشاقة المؤقتة التي يجوز أن تصل في حدها الأقصى إلى خمس عشرة سنة وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون وإعمال الظروف التي تراها محكمة الموضوع مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة . وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يى
يحتلى ، واحمد زى كامل ، ومحمد عطيه استايعيل المستشارين .

(١٣٨)

طعن رقم ٣١٥ سنة ٢٨ ق .

حكم تصحيح عقوبة . معاقبة المتهم خطأ بالأشغال الشاقة بدلا من السجن . عدم جواز
تعديله أو تصحيحه من المحكمة التي أصدرته لزوال ولايتها . مثال .

إن قضاء المحكمة بمراقبة المتهمين بجريمة الخطف بالاشغال الشاقة تطبيقا
للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون العقوبات ينطوى على خطأ فى تطبيق
القانون لا على مجرد خطأ مادي فى الحكم بالمعنى المقصود بالمادة ٣٣٧ من قانون
الإجراءات الجنائية فلا تملك المحكمة تعديله أو تصحيحه لزوال ولايتها فى الدعوى
بإصدار الحكم فيها ، ولا يسوغ قانونا تدارك هذا الخطأ إلا عن طريق الطعن
فى الحكم بطريق النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما فى قضية الجنائية رقم ٤٦٥ سنة ١٩٥٦
طوق المقيدة بالجدول التكملى برقم ٤٦١ سنة ١٩٥٦ بأنهما خطفا بالاكراه الطفل
حامد السيد عبد الرحيم الطويل الذى لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بأن حملة
المتهم الأول عنوة من أمام منزل والديه وخباءة فى جلبابه وسار به إلى حيث كان
ينتظره المتهم الثانى فتسلما منه وأخفاه فى مكان بعيد عن ذويه وطلبت إلى غرفة
الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنائيات لمحاكمتهم بالمادة ٢٨٨/١ من قانون العقوبات
فقررت بذلك . ومحكمة جنائيات سوهاج قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام

بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ثم أمرت هذه المحكمة بفرقة المشورة بتصحيح منطوق هذا الحكم على أن يكون كالآتي : حكمت المحكمة حضوريا بمعاينة كل من المتهمين عبد الشافي أحمد عبد الرحيم الطويل وعشرى عوده ديمان بالسجن لمدة خمس عشرة سنة . فطعن المتهمان بطريق النقض .. الخ

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن الأول المرفوع منها عن الحكم الصادر بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٧ هـ أن المحكمة إذ قضت بمعاينة كل من المتهمين المطعون ضدهما بالأشغال الشاقة تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات قد أخطأت تطبيق القانون إذ أن العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في هذه المادة وهي الجريمة التي دين بها المتهمان هي السجن وقد أشارت المحكمة في ختام حكمها إلى هذا الخطأ ووصفته بأنه خطأ مادي يسوغ لها تصحيحه طبقا للمادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ثم حددت لإجراء هذا التصحيح جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ وفيها صححت الحكم بجعل العقوبة المقررة بها على كل من المتهمين السجن لمدة خمس عشرة سنة بدلا من الأشغال الشاقة ، مع أن هذا الخطأ الذي وقع منها هو خطأ في القانون وليس خطأ ماديًا . ويترب على ذلك عدم جواز تصحيح هذا الخطأ القانوني في منطوق الحكم بعد صدوره إلا عن طريق الطعن فيه بطريق النقض .

ومبنى الطعن الثاني المقدم من النيابة العامة عن حكم التصحيح الصادر بتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ هـ هو أن هذا الحكم صدر من هيئة غير مختصة لأن أحد القضاة الذين أصدروا الحكم الأول لم يشترك في الحكم الذي قضى بالتصحيح خلافا لما تقضى به المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية فضلا عن أن القضاء على المتهمين بعقوبة مغايرة للعقوبة المقررة في القانون للجريمة التي دينوا بها لا يعد خطأ ماديًا في الحكم وإنما هو تعديل له خارج عن سلطة المحكمة ولا تملكه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى على المتهمين المطعون ذدهما بأنهما خطفا بالاكراه الطفل حامد السيد عبدالرحيم الطويل الذي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة وبعد أن أتمت المحكمة نظر الدعوى قضت بحكمها الصادر بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٧ بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ عقدت محكمة الجنايات جلستها في غرفة المشورة لتصحيح الحكم السالف الذكر فاعتضت النيابة العامة على هذا الاجراء لخروجه عن سلطة المحكمة ولكن المحكمة قضت بالتصحيح وجعلت العقوبة المقررة المقضى بها على المتهمين السجن لمدة خمس عشرة سنة بدلا من الأشغال الشاقة وتأثر على هامش الحكم بما يفيد ذلك ولما كانت العقوبة المقررة بحرمة الخطف المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ المذكورة هي السجن ، وكان قضاء المحكمة بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة تطبيقا لهذا النص ينطوي على خطأ منها في تطبيق القانون لا على مجرد خطأ مادي في الحكم بالمعنى المقصود بالمادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية فلا تملك تعديله أو تصحيحه لزوال رلايتها في الدعوى بإصدار الحكم فيها ولا يسوغ قانونا تدارك هذا الخطأ إلا عن طريق الطعن في الحكم بالنقض . لما كان ذلك فإن كلا من الحكيم المطعون فيهما يكرن مخالفا للقانون مستترجبا للنقض دون حاجة للتعرض لباقي الأوجه .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعنين المقدمين من النيابة العامة ونقض الحكمين المطعون فيهما وتصحيح الحكم الصادر بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٧ بجعل العقوبة المقررة المقضى بها "سجن بدلا من الأشغال الشاقة وذلك دون حاجة للتعرض لبحث باقي ما تنيره النيابة في طعنهما .

جائنة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسي
يجندى ، وأحمد زكى كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين

(١٣٩)

طعن رقم ٣٢١ سنة ٢٨ ق :

اختلاس . صورة واقعة تنوفا فيها جنابة الاختلاس المنصوص عليها فى م ١١٣ ع

متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما محصله أن رجل البوليس شاهد
سقوط شجرة مملوكة لمصلحة البلديات على الطريق فأبلغ بذلك وأثناء عودته إلى
مكان الشجرة لم يجدها وأبصرها فوق عربة يقردها المتهم الأول ويركب على العربة
ويحوز الشجرة المتهم الثانى " وهو جاويز بالبلدية " ، فإن الواقعة على هذه
الصورة وهى استيلاء موظف عمومى بغير حق على شجرة مملوكة لمصلحة البلديات
تكون جنابة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات
المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، فإذا كانت القضية قد استؤنفت من النيابة
العامة ضد المتهمين فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : عثرا على الشجرة المبينة الوصف
والقيمة بالمحضر والمملوكة لبلدية القاهرة فاحتبسهما لنفسيهما بغية تملكها بطريق
الغش وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات . ومحكمة الجيزة
الجزئية قضت بحضورها ببراءة المتهمين مما نسب إليهما وذلك عملا بالمادة
٥٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة

الجيزة الابتدائية قضت عملاً بمادة الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية غايباً للأول وحضورياً للثاني بتأييد الحكم المستأنف للمتهم الأول . ثانياً — بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثاني على محمود فرج وحبسه شهراً مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض كما طعنت فيه النيابة ... إلخ .

المحكيات

من حيث إن المحكوم عليه الثاني (الطاعن) قد قرر الطعن على الحكم إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ، فطعنه يكون غير مقبول شكلاً .

... وحيث إن طعن النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى طعنها هو أن واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تكون بالنسبة للمتهم الثاني على محمود فرج — وهو من رجال البوليس الملكى جنائية الاختلاس المنصوص عايتها في المواد ١١١ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات وأنه كان يتعين على محكمة الجناح الاستثنائية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أما وهى لم تفعل وقضت في موضوع الدعوى باعتبار الفعل جنحة فإن حكمها يكون مخطئاً في القانون متعيناً نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله " إنه تبين من محضر جمع الاستدلالات المؤرخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ وبما أبلغ به وقرره العسكري لطفى عبد الحميد هلال أثناء وجوده بدركه شاهد سقوط شجرة مملوكة لمصلحة البلديات على الطريق وكلف بالحراسة حين نقلها . وأثناء ذلك شاهد جمعا من الناس فتوجه صوبه ليتبين الأمر وأثناء عودته إلى مكان الشجرة فلم يجدها وبالبحث عنها أبعمرها فوق عربة كارو يقودها المتهم الأول (ابراهيم على عزوز) ويركب على العربة ويحوز الشجرة المتهم الثاني فسأل المتهم الأول عن سبب أخذه الشجرة فأجابه بأن المتهم الثاني وهو جاويز بالبلدية كلفه بحمل الشجرة على عربته وأثناء سؤاله الثاني عن أخذه الشجرة من مكانها حدثت مشاحنة بينهما أدت إلى اعتداء الأهالى عليه وتمكن المتهم الثاني من الفرار بعد إمساكه به فأبلغ العمدة بالحادث وسلمه الشجرة المضبوطة والمتهم الأول .

وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت هذه الواقعة في حق المتهم الثاني قضت بإلغاء الحكم المستأنف الذي قضى ببراءة المتهمين وقبول استئناف النيابة ومعاينة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة شهر تأسيساً على أنها جنحة منطبقة على المادة ٣١٧ فقرة خامسة من قانون العقوبات والمادة الأولى من دكريتو الأشياء الفاقدة — ولما كانت الواقعة على هذه الصورة التي أثبتها الحكم المطعون فيه وهي استيلاء موظف عمومي بغير حق على شجرة مملوكة لمصلحة البلديات — تكون جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ وكان من المقرر — وقد استؤنفت القضية من النيابة العامة ضد المتهمين أن المحكمة لا تكون مقيدة بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت به الدعوى وإنما هي مكلفة قانوناً بتحصيل تلك الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفياتها وأوصافها وأن تنزل عليها الوصف الصحيح المطابق للقانون . فإنه كان يتعين على المحكمة المطعون في حكمها أن تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن المقدم من النيابة العامة ونقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى

جلسية ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٨

بأسرة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومحمود محمد مجاهد ، واحد زكي كامل ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٤٠)

طعن رقم ٥٨ سنة ٢٨ ق

إجراءات . شفوية الموافقة . حكم . استئناف . سماع المحكمة أول درجة الشهود في أحوال
الحكم الحضورى الاعتبارى . عدم التزام المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود .

أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على
المحكمة في أحوال الحكم الحضورى الاعتبارى أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان
الخصم حاضرا ، ومن ثم فإذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى
بسماع الشاهد الذى حضر أمامها فلا تريب على المحكمة الاستئنافية إذا هى لم
تسمع من جانبها شهودا مكثفية بالتحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء الموضحة الوصف والقيمة بالمحضر
والمملوكة لانور بكرى وآخرين وكانت قد سلمت اليه على سبيل الوديعة لحراستها
وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤٢/٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة ببا الجزئية
قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل
وكفالة . . . قرشا لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بنى سويف
الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف — فعارض — وقضى فى معارضته
باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على ما يقوله من أن اجراءات المحاكمة وقعت باطله ومن أن الحكم المطعون فيه شابه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة لم تسمع شاهدا واحدا في درجتي التقاضى مع أن الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية . وفضلا عن ذلك فقد صدر الحكم الابتدائي حضوريا اعتباريا مع أنه لم يثبت إعلان الطاعن للحضور يضاف إلى ذلك أن الثابت من محضر الججز أنه وقع في بلدة طوه وتحدد لبيع سوق بلدة قميش ومعلوم أن الحارس غير مكلف بنقل المحجوزات إلى السوق لعدم وجود نص يلزمه بهذا النقل .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قد سمعت أحد الشهود ثم أصدرت حكما حضوريا اعتباريا — ولما كان قانون الاجراءات الجنائية في الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ منه قد أوجب على المحكمة في احوال الحكم الحضورى الاعتبارى أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا وهو ما فعلته المحكمة إذ باشرت بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذى حضر أمامها ولا أثرب على المحكمة الاستثنائية إذا هى لم تسمع من جانبها شهودا مكثفية بالتحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة هذا فضلا عما هو مخول للمحكمة بنص المادة ٢٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية في حالة عدم حضور الخصم المكلف بالحضور — من جواز الحكم في غيبته بعد اطلاع المحكمة على الأوراق ، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات — التى أمرت هذه المحكمة بضمها — أن المحضر الذى حرر محضر الججز قد أثبت فيه أنه حدد لبيع المحجوزات يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤ بناحية طوه فإن لم يتم البيع في ذلك التاريخ يعاد في يوم أول أبريل سنة ١٩٥٤ كما أن الثابت من محضر التهديد أن المحضر انتقل يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤ لاجراء البيع وأنه لم يجد المواشى المحجوزة في مكان حجزها فاعتبر الحارس مبددا ويتضح من ذلك أن ما يعترض به الطاعن من أن الحارس غير مكلف بنقل المحجوزات للسوق لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٤١)

طعن رقم ٧٢ سنة ٢٨ ق

نقض . سبب جديد . تفتيش . الدفع ببطلان التفتيش . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
غير جائز .

إن الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز
إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع
لأنها تقتضى تحقيقا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — حاز سلاحا ناريا ”بندقية لي أنفيلد“
بدون ترخيص . وثانيا — حاز ذخيرة ”طلقة لي أنفيلد“ مما تستعمل في أسلحة
نارية غير مخصص له بحملها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات
لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرفق . فقررت بذلك .
وأمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر عن المتهم ببطلان التفتيش . والمحكمة
المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧
من قانون العقوبات بمعاينة محمد مسلم حسن بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة
ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراء باطل وأخطأ في تحصيل واقعة الدعوى الثابتة بالتحقيق وشاب أسبابه القصور إذ رفض الدفع ببطلان التفتيش المبني على أن الإذن الصادر به لم يكن مسبوقا بتحريرات جدية كما أن الحكم أثبت في تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعن كان يحمل البندقية في حزامه تحت الجلباب مع أن الثابت بالتحقيق الابتدائي أنه لم يكن يلبس حزاما بل قام دفاعه في جوهره على أن البندقية دسست عليه من فرجة بمنزله . فلم يلتفت الحكم لهذا الدفاع ولم يرع تقدم الطاعن في السن وخلو صحيفته من السوابق .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أسس دفعه ببطلان التفتيش على أن المخبر الذي قام به ايس من مأموري الضبط القضائي وأنه باشره بعيدا عن رقابة الكونستابل وقد رد الحكم على هذا الدفع . ولم يشر الطاعن أو الدفاع عنه إلى عدم جدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش ومن ثم فإن المحكمة لا تطالب بالرد على دفع لم يشره الطاعن . لما كان ذلك وكان الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تقتضى تحقيقا فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للوجه الثاني من الطعن أن الكونستابل (عبد الفتاح محمد مرعي) — قرر بمحضر ضبط الواقعة أنه ضبط البندقية مع الطاعن الذي كان يحملها في حزامه تحت الجلباب ثم شهد في تحقيق النيابة بأنه عثر عليها في عبه تحت الجلباب وأيده في ذلك المخبر الذي كان مرافقا له وقد وصف محقق البوايس السلاح المضبوط بأنه بندقية "مقروطة" لي أنفيلا عيار ٣٠٣ بطول ٤٠ سم صالحة للاستعمال — لما كان ذلك فإن الحكم إذ أثبت أن الطاعن كان يحمل في حزامه تحت الجلباب بندقية

مقروطة بها طلبة ناري يكون قد حصل واقعة الدعوى تحصيلها صحيحا وفقا
للتأيت من أقوال شاهدي الإثبات ويكون ما يرميه به الطاعن من خطأ الإسناد
والقصور غير صحيح . لما كان ذلك وكان باقي ما يشبه الطاعن في طبعه لا يبدو
أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع
ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض فضلا عن أن الرد عليه مستفاد من القضاء
بالإدانة للأسباب التي قام عليها الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه
موضوعا .

جلسة ٢٠٦ من مايو سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(١٤٢)

طعن رقم ٢٧٦ سنة ٢٨ ق

تقضى . ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام . طعن النيابة العمومية في الحكم الغيابي قبل رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها . غير جائز . م ٤٢٢ ج .

متى كان الحكم قد صدر غيابيا وكان إعلان هذا الحكم الغيابي لم يحصل لشخص المحكوم عليه ولم يعلم به علما يقينيا ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون قائما ومن ثم لا يجوز للنياية العامة أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ذمه بأنه : ذبح لحوما خارج الساخنة . وطلبت عقابه بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة المنصورة العسكرية قضت بتفريم المتهم عشرة جنينيات والمصادرة وشهر ما يخص الحكم لمدة شهر بلامصاريف . فأمر الحاكم العسكري بإلغاء هذا الحكم وإعادة المحاكمة المتهم . وقدمت النيابة العامة القضية إلى المحكمة العسكرية فأمرت بإحالتها إلى محكمة بندر المنصورة للاختصاص . ومحكمة بندر المنصورة الجزئية قررت إعادة القضية لمحكمة المنصورة العسكرية لاختصاصها بها لسابقة نظرها لها عملا بالأمر العسكري رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦ . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية

قضت غيايبا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . وحصلت الطاعنة (النيابة العامة) على شهادة بعدم ختم الحكم وإيداعه ولما أعلنت بإيداعه قررت بالطعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتأييد الحكم بعدم الاختصاص مع أنه وفقا للقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ يكون شأن القضايا التي يقرر الحاكم العسكري الدام إعادة المحاكمة فيها هو نفس شأن القضايا التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها من حيث وجوب إحالتها إلى المحاكم العادية ، ولما كانت المحكمة العسكرية لم تتخذ في الدعوى قبل إحالتها إلى محكمة جنح بندر المنصورة أى إجراء من الإجراءات التي يجوز معها اعتبار أنها بدأت في نظرها حتى يبقى الاختصاص لها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الاستئنافي المطعون فيه صدر غيايبا بجلسة ١٠/٣/١٩٥٧ بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإعادة القضية لمحكمة المنصورة العسكرية لاختصاصها ، ولما كانت المادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا " وكان يبرر من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن إعلان هذا الحكم الغيابي لم يحصل لشخص المطعون ضده ولم يعلم به علما يقينيا فيكون ميعاد المعارضة بالنسبة له مازال قائما — لما كان ذلك فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الحكم الاستئنافي الغيابي إلا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
والسيد احمد عفيقى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٤٣)

طعن رقم ٥٠٢ سنة ٢٨ ق

تفتيش . الاذن به . مدته . انقضاء الأجل المحدد للتفتيش . فى الأمر الصادر به . جواز
الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله .

إن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه
وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يحدد مفعوله ، وينبنى على ذلك
أن الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومتبعة لأثرها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - محمد الشافعى عرفان (الطاعن) و ٢ - محمد
حسن غطاس بأنهما : الأول - أحرز وحاز جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) فى
غير الأحوال المصرح بها قانونا . والأول والثانى - أحرزا ذخائر مما تستعمل
فى سلاح ناري بدون ترخيص . وطلبت من غرفة الأتهام إحالتهما إلى محكمة
الجنايات لمحاكمتهما طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ و ٣٨/١ و ٤١ من المرسوم
بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول المرفق والمواد ١
و ٦ و ٢٦/٤ و ٣٠ و ٣٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦
لسنة ١٩٥٤ والجدول المرفق . فصدر قرارها بذلك . وأمام محكمة جنايات
شبين الكوم دفع الحاضر عن المتهم الأول ببطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه
من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤

و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم (١) الملحق به للأول عن التهمة الأولى وبالمواد ١ و ٦ و ٢٦/٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ للثنتين عن التهمة الثانية مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات لهما أيضا . أولا — بمعاينة محمد الشافعي عرفان بالحبس مع الشغل سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة وكذا الجوزة المضبوطة عن التهمة الأولى . وثانيا — بمعاقبته عن التهمة الثانية هو ومحمد حسن غطاس كل منهما بالحبس مع الشغل ثلاثة شهور وبغرامة خمسة جنيهات ومصادرة الذخيرة المضبوطة مع وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة في هذه التهمة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو بطلان الدليل المستمد من التفتيش لبطلان الأمر الصادر به ، ذلك أن ضابط المباحث استصدر بتاريخ ١٩٥٦/٥/٦ في الساعة ١ و ١٠ دقائق بعد الظهر أمرا من وكيل النيابة بتفتيش الطاعن وآخر ، على أن يتم التفتيش دفعة واحدة خلال مدة أسبوع تبدأ من التاريخ المذكور ، وبدا يتهم مفعول هذا الأمر في الساعة ١ و ١٠ دقائق من بعد ظهر يوم ١٣/٥/١٩٥٦ ، غير أن التفتيش لم يتم حتى صباح يوم ١٤/٥ ، وأصدر وكيل النيابة في الساعة ١ و ٢٠ دقيقة من صباح هذا اليوم الأخير أمرا بامتداد مفعول أمر التفتيش الأول ، مع أنه بعد انقضاء مفعوله أصبح غير قابل للتجديد لأن التجديد لا يرد على معدوم ، وكان الأمر يقتضي إذا أريد مباشرة التفتيش — إجراء تحريات جديدة وتحقيق جديد . ليقف وكيل النيابة على مبلغ جدية التحريات وعلى السبب في عدم تجديد الأمر قبل انقضاء مفعوله ، فقضاء الحكم بصحة التفتيش ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التسيب لأنه لم يعرض لما وقع من أقوال الشهود من تعارض واختلافات ومنهم ضابط المباحث والصاغ اسماعيل حلمي محمد ، كما لم يعرض لشهادة من شهدوا لصالح الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يشيره الطاعن في طعنه ورد عليه بقوله "إن هذا الدفع غير سليم ، ذلك أن انقضاء الأجل المحدد في الإذن لا يترتب عليه بطلانه أو زواله من الوجود كما يذكر المتهم فهو باق ومعلق تنفيذه . على صدور إذن آخر بتجديد القديم أو سريان مفعوله لمدة أخرى ، أما وقد صدر هذا الإذن الثاني فإن الإحالة فيه على الأول بصدد التجديد أو سريان مفعوله جائزة ما دامت إنها منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل الأول . وقد تم التفتيش في يوم صدور الإذن الجديد " . وما قاله الحكم من ذلك شديد في القانون ، إذ أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله ، وينبني على ذلك أن الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومشجعة لأثرها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التجديد صدر به إذن النيابة في اليوم التالي لانقضاء الأجل المحدد بالأمر الأول ، وأن التفتيش جرى في نفس اليوم عقب صدور الإذن بمد مفعول ذلك الأمر الأول لمدة خمسة أيام ، فإن قضاء الحكم بصحة التفتيش استنادا إلى ما تقدم يكون صحيحا لا خطأ فيه ، ولما كان ما يشيره الطاعن في طعنه غير ذلك ليس له محل إذ أن التناقض في أقوال الشهود على فرض صحته لا يقسح في سلامة الحكم ما دامت أسبابه سليمة سائفة لا يشوبها التناقض ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على كل ما يشيره الطاعن من أوجه دفاع موضوعية ، مادام الرد عليها مستفادا من قضائها بإدائته استنادا إلى الأسباب التي أوردتها ، لما كان ما تقدم فإن سائر ما ينصاه الطاعن في طعنه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
والسيد أحمد عفيفى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٤٤)

طعن رقم ٥٠٩ سنة ٢٨ ق .

رد اعتبار . عرد . تأثر مواد العود وشروط رد الاعتبار بالعقوبة المحكوم بها بقطع النظر عن
وصف الجريمة .

إن مواد العود وشروط رد الاعتبار إنما تتأثرون وتأثر فقط بالعقوبة المحكوم بها
وهل هى عقوبة جنائية أو جنحة بقطع النظر عن وصف الجريمة التى من أجلها
حصل توقيع العقاب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — أحمد السيد متولى و ٢ — عبد الله عبد العزيز
المغازى . بأنهما : أولا — المتهم الأول أحمد السيد متولى . أولا — ضرب
المغازى على عبد المال عمدا فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى الشرعى
والتي تخلف عن أحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى قيد بحركة فتح الفم
إلى المدى الطبيعى مع انحراف بالفك السفلى إلى الجهة اليسرى عند الفتح وتقدر
بنحو ١٠ إلى ١٥ ٪ . وثانيا — ضرب محمد المغازى عبد المال عمدا فأحدث به
الإصابات الميينة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما
وثانيا — المتهم الثانى — عبد العزيز المغازى ضرب كل من أحمد السيد متولى
وعبد السميع السيد متولى عمدا فأحدث بهما الإصابات الميينة بالتقرير الطبى
والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام

إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك. وادعى المغازى على عبدالغالب بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم الأول. ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات للأول وبالمادة ١/٢٤٢ من القانون المذكور للثانى حضوريا. أولا — بمعاقة أحمد السيد متولى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى المغازى على عبد الغال مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات المدنية ومبلغ ثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة. وثانيا — بمعاقة عبد الله عبد العزيز المغازى بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد. فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والتقصير فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه أثار أمام محكمة الموضوع بأن ما سوهده بالجنى عليه من قيد بحركة فتح القم — لم يكن نتيجة الإصابة — إنما هو أثر من آثار مرض الجنى عليه بالشلل فى نصفه الأيمن بعد مضي أكثر من أسبوعين من وقت حصول الحادث وأن لا علاقة له بالحادث — ودل على ذلك بأن الكشف الطبى الابتدائى قد خلا من أية إشارة إلى هذا المرض وأن الجنى عليه امتنع عن المعالجة فى المستشفى الأميرى — فكانت حالته خافية. على رجال السلطة وعلى الطبيب الشرعى الذى أعاد الكشف عليه — ولو عرف الطبيب الشرعى بالمرض أو أخطربه لتغير وجه الرأى فى تقريره أما القول إن الطبيب لاحظته وتعرف عليه دون قيام الدليل على ذلك فهو افتراض لا يصح أن تبنى عليه الأحكام الجنائية — مما يعيبه ويستوجب نقضه. وأنه لا يرد على ذلك بالقول إن العقوبة المقضى بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للمادتين ٢٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات — إذ أن الطاعن قد أدين فى جناية لا جنحة. وفارق بين الوضعين كبير من حيث آثارهما فى العود ورد الاعتبار.

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ١٢/٥/١٩٥٤ بدائرة مركز بلقاص مديرية الدقهلية (أولا) ضرب المغازى على عبد العال عمدا فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي قيد بحركة فتح الفم إلى المدى الطبيعى مع انحراف بالفك السفلى إلى الجهة اليسرى عند الفتح وتقدر بنحو ١٠ إلى ١٥ ٪. وثانيا — ضرب محمد المغازى عبد العال عمدا فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت النيابة عقابه بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وبجلسة المحاكمة أثار الحاضر مع الطاعن واقعة إصابة المجنى عليه بالشلل فأقر المجنى عليه أنه أصيب في الجهة اليمنى بالشلل بعد أسبوعين من وقوع الحادث — وتمسك الدفاع بانعدام رابطة السببية بين الإصابة التي أحدثها والعاهة التي ألمت بالمجنى عليه في قوله ” والمجنى عليه حاول إخفاء ما أصيب به من شلل . هذا الشلل الذى اعترف به اليوم — يعدم صلة السببية بين الإصابة والعاهة وجميع افادات العلاج والتقارير الطبية لم تشر إلى زإعاقة أو الانحراف) إلا بعد حصول الشلل بعد ٢٧/٨/١٩٥٤ وهو (الإعاقة والانحراف) لأن نتيجة الشلل ... مما يبعد رابطة السببية بين الإصابة والعاهة “ ومحكمة جنایات المنصورة بعد أن سمعت الدعوى انتهت إلى إدانة الطاعن في جرمتى العاهة والضرب البسيط — وقضت بمعاقة الطاعن بالحبس سنة مع الشغل عن التهمتين و بالزامه بأن يدفع للادعى بالحق المدنى المغازى على عبد العال مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات المدنية عملا بأواد ٢٤٠ و ٢٤٢ و ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات — وردت على دفاع الطاعن في قولها ” وحيث إن دفاع المتهم الأول (الطاعن) انحصر أولا ... وثانيا — في أن المجنى عليه أصيب بالشلل بعد الحادث وأن الإعاقة والانحراف الذى تخلف لديه — لابد أن يكون نتيجة لهذا الشلل . وحيث إن المغازى على عبد العال واو أنه أقر بالجلسة أنه أصيب حقيقة بالشلل في الجهة اليمنى من جسمه بعد الحادث بأسبوعين إلا أنه لم يثبت بصفة قاطعة أن لهذا المرض علاقة بالعاهة التي تخلفت لديه نتيجة الاعتداء بل على العكس فقد جاء التقرير الطبي الشرعى قاطعا في أن العاهة المشار إليها كانت بسبب إصابة الفك السفلى “ .

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد عني بالتدليل على أن الطاعن هو الذى ضرب المجنى عليهما ، بالأكلة السائفة التى أوردها فى هذا الخصوص — إلا أن المحكمة لم تجزم فى حكمها بأن ما شوهد بالمجنى عليه من قيد بحركه فتح الفم — كان أثرا من آثار الضرب الذى أحدثه بها إذ قالت فى حكمها عن دفاعه ” إنه لم يثبت بصفة قاطعة أن لهذا المرض علاقة بالعاة التى تخلفت لدى المجنى عليه نتيجة الاعتداء “ وما قاله الحكم من هذا — لا يقطع بأن هذا الدفاع غير صحيح . فلا يصح تأسيس حكم الإدانة عليه بشأن العااة — وبذا يكون الحكم قد أدخل بيان علاقة السببية بين الفعل المنسوب إلى الطاعن وبين النتيجة التى قضى بمسألتها عنها — مما يجعل من واقعة ضرب المجنى عليه الأول (المغازى على عبد العال) على الصورة التى أثبتتها الحكم به مجرد ضرب بسيط لم يتخلف عنه عااة : إلا أنه مع ذلك لا جدوى مما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص — ما دام الحكم قد دانه فى جريمة العااة والضرب البسيط — ولم يوقع عليه إلا عقوبة واحدة هى عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة طبقا لنص المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات على اعتبار أن هاتين الجريمتين مرتبطتان ببعضهما ارتباطا غير قابل للتجزئة وما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل فى نطاق النص الذى يعاقب على الضرب البسيط الذى لم يتخلف عنه عااة مستديمة — وعن الواقعة الثابتة التى لم ينزع الطاعن فيها أما القول بأن مصلحته ماثلة فيما قد تتأثر به مستقبلا بالنسبة إلى حالتى العود ورد الاعتبار فردود بأن مواد العود وشروط رد الاعتبار إنما تتأثر وتتأثر فقط بالعقوبة المحكوم بها — وهل هى عقوبة جنائية أو جنحة بقطع النظر عن وصف الجريمة التى من أجلها حصل توقيع العقاب — لما كان ما تقدم ، وكان قد استبان أن الواقعة الجنائية التى أثبت الحكم وقوعها تبرر العقوبة المحكوم بها بصرف النظر عن الخطأ القانونى الذى وقعت فيه المحكمة بوصفها جريمة ضرب مغازى على عبد العال ضربا بسيطا — لم يتخلف عنه عااة . بأنه ضرب نشأ عنه عااة مستديمة — فإنه يتعين رفض الطعن وفقا للمادة ٤٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى جدى ،
والسيد أحمد عفيفى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٤٥)

طعن رقم ٥١٢ سنة ٢٨ ق

قضى . إجراءاته . التقرير به . عدم إبداء المتهم أو وكيله الرسمي رغبته فى الميعاد القانونى فى
التقرير بالطعن . تقديم طلب من محامى المتهم إلى مأمور السجن يطلب فيه قبول التقرير بالطعن . عدم
قبول الطعن شكلا .

مضى كان المتهم قد قرر بالطعن فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ مع أن الحكم
المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ ، فإن الطعن يكون غير مقبول
شكلا لتقديمه بعد الميعاد ، ولا يغير من هذه النتيجة مجرد تقديم طلب من محامى
المتهم إلى مأمور السجن يطلب فيه قبول التقرير بالطعن فى الحكم من المتهم ،
مادام لم يثبت أن المتهم نفسه أو وكيله الرسمي قد أبدى رغبته فى الميعاد القانونى
فى التقرير بالطعن وحال دون تحقيق هذه الرغبة مانع لادخل لإرادته فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — على اسماعيل وهدان و ٢ — محمد
اسماعيل خاطر و ٣ — السيد عطا منصور (الطاعن) و ٤ — محمد عبد الفتاح
عبد ربه . بأنهم سرقوا البقرة الميينة بالمحضر لابراهيم عبد الله حالة كون أحدهم
يحمل سلاحا "بندقية" وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على كل من السيد حسن
وعبد السميع على بأن أطلقوا صوبهما أعيرة نارية لمنعهما من اللحاق بهما فوق الرعب
فى نفسيهما وطلت بذلك مقاومتهما وتمكنوا بهذه الوسيلة من سرقة البقرة .

وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمادتين ٣١٤ و ٣١٦ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وأمام محكمة جنايات الزقازيق طلبت النيابة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لوفاة المتهم الثانى . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماعها قضت عملاً بمبادئ الإتهام للأول والثالث والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للرابع — أولاً — بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لمحمد اسماعيل خاطر لوفاته — وثانياً — بحضورها بمعاينة كل من على اسماعيل وهدان والسيد عطا منصور بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين — وثالثاً — ببراءة محمد عبد الفتاح عبد ربه مما نسب إليه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمت

... من حيث إن محلى الطاعن وإن كان قد قدم تقريراً بأسباب الطعن فى الميعاد المقرر غير أن الطاعن لم يقرر بالطعن إلا فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ مع أن الخكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٧ فيكون طعنه غير مقبول شكلاً لتقديمه بعد الميعاد ولا يغير من هذه النتيجة مجرد تقديم طلب من محامى الطاعن إلى مأمور السجن يطلب فيه قبول التقرير بالطعن فى الخكم من المتهم وإرسال التقرير بعد تحريره والتوقيع عليه إلى نيابة الزقازيق مادام أنه لم يثبت أن الطاعن نفسه أو وكيله الرسمى قد أبدى رغبته فى الميعاد القانونى فى التقرير بالطعن وحال دون تحقيق هذه الرغبة مانع لا دخل لارادته فيه .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
والسيد احمد عفيفى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٤٦)

طعن رقم ٥٢٦ سنة ٢٨ ق .

نقض . أسباب الطعن . النعى على الحكم بعدم الاشارة إلى المذكرة التى قدمها رغم أهمية ما بها .
عدم بيانه ماهية هذا الدفاع الذى أبداه . عدم قبول هذا الوجه من الطعن .

متى كان المتهم ينعى على الحكم أنه لم يشر إلى المذكرة التى قدمها رغم أهمية ما بها من وجوه الدفاع دون أن يبين ماهية هذا الدفاع الذى أبداه فى المذكرة ولم يحدده وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهرى مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا بل يعتبر الرد عليه مستفادا من القضاء بالادانة للأدلة التى أوردتها المحكمة فى حكمها ، فإن ما يثيره فى هذا الوجه لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع فى الاستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر وصفا وقيمة والمملوك لعياد محمد مسعود وكان ذلك بطريق الاحتيال والنصب باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بواقعة مزورة بأن قدم إليه وعرض عليه قرطا مدعيا أنه من الذهب الخالص وأيده فى ذلك شخصان كانا يرتديان الملابس الافرنكية . وطلب منه مبلغ ٦ جنيهات و ٥٠٠ مليم ثمنا له وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهم فيه وهو ضبطه متلبسا . وطلبت

عقابه بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . . ومحكمة قسم أول الجيزة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو البطلان في الاجراءات والاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن ورقة الحكم قد خلت من البيانات الجوهرية الواجب توافرها في الأحكام إذ لم يذكر فيها اسم المحكمة التي أصدرته ولا أسماء القضاة الذين أصدروه ولا اسم المتهم ولا تاريخ صدور الحكم — الأمر الذي لا غنى عنه لصحة الحكم — ولا يقلل من ذلك أن تكون أسماء القضاة قد ذكرت في محاضر الجلسات إذ يجب أن يكون الحكم مستوفيا في ذاته مقدماته . هذا وقد أخلت محكمة ثاني درجة بحقه في الدفاع إذ لم تسمع الهيئة التي فصلت في الدعوى — مرافعة شفووية فيها ولم تشر إلى المذكرة التي قدمها بجلسته ١٧/٤/١٩٥٧ مما يدل على أنها لم تكن رغم أهمية ما بها من وجوه الدفاع — محلا للاعتبار — أثناء مناقشة القضية والمداولة فيها — كما خلا الحكم من بيان الظروف التي دعت إلى تخفيف العقوبة المقررة بها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى — بما تتوافر به — العناصر القانونية لجريمة الشروع في النصب التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائنة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — لما كان ذلك — وكان يبين من الاطلاع على ورقة الحكم أنه استوفى — على خلاف ما يدعيه الطاعن — جميع البيانات الجوهرية اللازمة لصحته — فصدر بإسم الأمة حاملا لإسم المحكمة التي أصدرته وتاريخ صدوره وأسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته

وباسم المتهم — وكنت شفوية المرافعة وقد تحققت — وكانت محكمة النقض لا تتصل بالطعن إلا من الأسباب التي بنى عليها — فإذا كان الطاعن لم يبين ماهية هذا الدفاع الذي أبداه في المذكرة ولم يجمده. وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهريا مما كان يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم ردا بل يعتبر الرد عليه استفادا من القضاء بالزيادة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها — فإن ما يشير في هذا الوجه لا يكون مقبولا — لما كان ذلك كله ، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون للجريمة التي دين الطاعن بها وإعمال الظروف التي تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل في سلطتها التقديرية دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠٧ من مايو سنة ١٩٥٨

رئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة بحضور النادة : محمود ابراهيم اسامتل ، ومحمود
محمد عاكدم وقهم يسى جندى ، ومحمد عطية اسامتل والمختلرين ..

(١٤٧)

طلع من رقم ١٥٥٩ سنة ١٩٥٧ في

أمر حفظ . تحقيق . غرة الاتهام . وقف النيابة سير التحقيق التي لم تكذ تبدأ نزولا على حكم
القانون واصدارها أمرا بالحفظ . الطعن فيه . غير جائز . مثال .

متى كانت النيابة قد أفهمت الشاكي باتباع الطريق الذي رسمه القانون في
شأن ما ادعاه من تزوير وقع في محاضر جلسات قضية ما زالت معروضة على
القضاء ثم حفظت الشكوى بعد ذلك وقفا منها عند هذا الحد الذي اقتضت
فيه على سؤال الشاكي وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه ، فان
مثل هذا الحفظ ليس إلا إيذانا من النيابة أنها أوقفت سير التحقيق الذي لم تكذ
تبدأ نزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم وجود
وجه لإقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق
موضوعها تحقيقا شاملا يسمح لها بالموازنة بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة وترجح
أن القضية بالحالة التي هي عليها ليست صالحة لأن تقام عنها الدعوى الجنائية ،
وهذا الأمر هو وحده الذي فتح له الشارع باب الطعن .

الشيخ

أقام الأستاذ جورج بولميس المحامي اللجنة المباشرة رقم ١٥٨٢ سنة ١٩٥٢
عطارين ضد أنستاسيا ديمتري نيو دوراكي وآخرين . كما أقام ضدهم أيضا اللجنة
المباشرة رقم ٢٩١٢ سنة ١٩٥٤ المطارين وقد نسب إلى الأستاذ عبد الفتاح
الطويل المحامي أنه أثبت حضوره في هاتين الدعويتين مع جميع المتهمين على أنهم

حاضرون في حين أن اثنين منهم وهما أنستاسيا ديمتري وأنستاس ديمتري لم يحضرا وقد صدر الحكم موصوفا بأنه حضوري منع أن أنستاسيا مريضة بأمراض جسدية وعقلية خطيرة لا تستطيع معها مبارحة فراشها وأنه أبلغ النيابة العامة بأن الذي وقع في محاضر جلسات هاتين الدعويين يناير الحقيقة وقدم شكوى بذلك قيدت برقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ محامين اسكندرية وبعد أن باشرت النيابة التحقيق فيها أصدرت قرارا بحفظ هذه الشكوى فاستأنف الطاعن هذا القرار أمام غرفة الاتهام بمحكمة الاسكندرية الوطنية التي أمرت بعدم جواز استئنافه وألزمت المستأنف بالمصروفات فطعن الطاعن في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى الشكوى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٥ إدارى العطارين الواردة ضمن المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها للاطلاع عليها . أن الطاعن قدم عريضة ضد الأستاذ موريس أبو العافية وآخرين قال فيها إنه رفع الدعويين ١٥٨٢ سنة ١٩٥٢ و ٢٩١٢ سنة ١٩٥٤ إلى طارين بطريق الادعاء المباشر وقد اتضح له أن خصومه فيها أثبتوا حضورهم بالجلسة في المحضرين المؤرخين ٣ و ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ على غير الحقيقة وقد باشرت النيابة تحقيقا في تلك الشكوى ثم أصدرت في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قرارا بحفظها قدمت له بقولها إنه ظهر من التحقيق الذي باشرته ومن الاطلاع على القضيتين ١٥٨٢ سنة ١٩٥٢ و ٢٩١٢ سنة ١٩٥٤ العطارين أن القضية الأولى موقوف نظرها حتى يفصل في طلب الرد المقدم من الشاكي وأن الشكوى إنما تتعلق بالإدعاء بتروير محاضر الجلسات في قضيتين مازالتا معروضتين على القضاء ورأت النيابة إفهام الشاكي باتخاذ إجراءات الادعاء بالتروير المقررة قانونا ، ولما كان قانون الإجراءات الجنائية في المواد ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ قد خول الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بتروير أية ورقة من

أوراق القضية وذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، فإذا رأت هذه المحكمة وجهها للسير في تحقيق التزوير تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ، لما كان ذلك ، وكانت النيابة قد أفهمت الشاكي باتباع الطريق الذي رسمه القانون في شأن ما أذعاه من تزوير وقع في محاضر الجلسات ثم حفظت الشكوى بعد ذلك وقوفا منها عند هذا الحد الذي اقتضت فيه على سؤال الشاكي وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه ، ولم تتناول في قرارها أسبابا موضوعية ، ولا أسبابا قانونية تتصل بتطبيق القانون على الوقائع ، مما مفادهم أنها ترى من جانبها إرجاء البت في موضوع الشكوى وترك أمرها إلى الشاكي وإلى المحكمة التي تنظر أمامها القضية المطعون بتزوير ورقة من أوراقها ومثل هذا الحفظ ليس إلا إيذانا من النيابة أنها أوقفت سير التحقيق الذي لم تكد تبدأه نزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقا شاملا يسمح لها بالموازنة بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة وترجيح أن القضية بالحالة التي هي عليها ليست صالحة لأن تقام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الأمر هو وحده الذي فتح له الشارع باب الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن غير جائز قانونا .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٨

• برئاسة السيد حسن دأود المستشار • وبحضور السادة : • سبطي كامل • وفهم يسى جندى •
والسيد أحمد عفيفي • ومحمود حليم طاهر المستشارين •

(١٤٨)

طعن رقم ٢٠٠٩ سنة ٢٧ ق :

وصف التهمة • مدلول الشارع من نص المادة ٢٠٨ ج •

دل الشارع بمنا نص عليه في المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن التهمة في المواد الجنائية إنما تحدد بأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور وأن ما تجزئ المحكمة من تغيير في حكمها للوصف القانوني للفعل المبتدئ لهم أن من تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي ثبتت من التحقيق أو من المرافعة بالجلسة متى ترتب عليه تشديد العقوبة عن الحد المنصوص عنه في أمر الإحالة أو في ورقة التكليف بالحضور — ما يجري من تغيير في الوصف أو تعديل في التهمة — لا يمكن للمحكمة أن تجزئ في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة ذاتها لا تملك المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (المطعون ضده) بأنه أولا : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (ريفورفر) وثانيا : أحرز بغير ترخيص ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية وطلبت من المحكمة العسكرية العليا محاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٢٦ و ٢٧ — ٤ و ٣٠ ن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق به . فقررت المحكمة العسكرية العليا إحالته إلى هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد سالفة الذكر تنفيذا للقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ .

ومحكمة جنايات. بنى سوريف. نظرت هذه الدعوى وقضيت حضوريا عللا.
بالمواد ١٦ و ١٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ و ٢/٣٦ - ٤ المعدلة بالقانون
رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ مع تطبيق المواد ٢/٣٢ و ١٧ و ٥٥٥ و ٥٦٠
من قانون العقوبات بمقابلة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبمصادرة
السلاح والذخيرة المضبوطة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث
سنوات تبدأ من اليوم ..

قطعت الطاعة (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق التقص .. الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعة تنحى في طعنها على الحكم المطعون فيه — الخطأ في
تطبيق القانون لتزوله بالعقوبة المقررة بها عن الحد الأدنى المقرر قانونا للجريمة
التي دانت بها المَطْعُون ضده — وفي بيان ذلك نقول إن المَطْعُون ضده اتهم باحراز
سلاح ناري (مششخن) في غير الأحوال المصرح بها قانونا — وتبين من صحيفة
سوابقه التي كانت تحت نظر المحكمة وقت الفصل في الدعوى — أنه سبق
الحكم عليه بالحبس شهرا مع الشغل لارتكابه جريمة شروع في سرقة — والعقوبة
المقررة في هذه الحالة هي الأشغال الشاقة المؤبدة فلا تبتطبع المحكمة والحالة هذه
أن تنزل بالعقوبة مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد عقوبة
الششخن — ويكون قضاؤها بمقابلة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور مع
وقف تنفيذ العقوبة قد جاء مخالفا للقانون .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على المَطْعُون ضده
بأنه " في يوم ١٩٥٥/١٢/٢٢ بناحية الزاوية مركز بيا مديرية بنى سوريف أولا :
أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخن المنسوبة (ريقولشر) وثانيا : أحرز
بغير ترخيص ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري .. وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٥
من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ و ٢/٢٦ - ٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ٥٤

والجدول رقم ٣ وقضت محكمة جنابات بنى سويف في التهمتين بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم عملاً بالمواد المطلوبة بالإضافة إلى المواد ٢/٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ عقوبات .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على أنه "يعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين (حيازة واحراز الأسلحة الغير مششخنة والأسلحة المششخنة) وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب) و (ح) و (هـ) و (و) من المادة السابعة" وتنص الفقرة (ج) من هذه المادة الأخيرة على من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو اتجار في مخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة ، وكان يبين من ملف القضية التي قررت المحكمة ضمها تحقيقا لهذا الطعن أن المتهم المطعون ضده — كما تدل عليه تذكرة سوابقه — التي كانت مطروحة على المحكمة وقت الفصل في الدعوى — قد سبق الحكم عليه بالحبس شهرا مع الشغل لشروعه في سرقة في ١٩٤٨/٢/٨ واعترف المتهم بذلك في التحقيقات ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات قد أجازت في مواد الجنابات إذا اقتضت أحوال الجرمية المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة ، القضاء بتعديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . وكان يتعين على المحكمة — إذا ما رأت أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقا لنص المادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه بالجرمية — فإذا أوقعت المحكمة على المتهم عقوبة الحبس بدلا من السجن فإنها تكون قد تجاوزت الحد الأدنى المقرر قانونا بالمادة سالفه الذكر وأخطأت بذلك تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم .

وحيث إن المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات قد نصت "للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف

المشدة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة بالجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور ولها أيضا إصلاح كل خطأ ماذى وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الإحالة أو في طلب التكليف بالحضور، وهي المحكمة أن تنبه المتهم إلى هذا التغيير وأن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك " فدل الشارع بذلك على أن التهمة في المواد الجنائية إنما تحدد بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور وأن ما تجريه المحكمة من تغيير في حكمها للوصف القانوني للفعل المسند للمتهم أو من تعديل للتهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة بالجلسة متى ترتب عليه تشديد العقوبة عن الحد المنصوص عنه في أمر الإحالة أو في ورقة التكليف بالحضور ما يجرى من تغيير في الوصف أو تعديل في التهمة لا يمكن للمحكمة أن تجريه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة ذاتها لا تملكه المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى — ومتى كان الأمر كذلك فإنه يتعين مع النقص إحالة القضية إلى محكمة جنائيات بنى سويف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٨

بإسناد السيد محمد داود المنتشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ونعيم يسى جنابى ،
السيد أحمد عفيفى ، ويحود سحرى خاطر المنتشارين .

(١٤٩)

ظعن رقم ٣٤ سنة ٢٨ ق.

- (١) شيك . متى يتحقق الركن المادى للجريمة إصدار شيك بدون رصيد .
(ب) تعدد الجرائم شيك . إصدار المتهم عدة شيكات لصالح شخص واحد فى يوم واحد وعن
معاملة واحدة وجعل استحقاق كل منها فى تاريخ معين . وجوب . عمال نص م ٤٣٢ .
١ - متى كانت المحكمة قسيدا استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه
قلوديمة وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه تم على وجه تخلى فيه الساحب نهائيا عما
سماه لهذا الوكيل فإن الركن المادى للجريمة يكون قد تحقق .

- ٢ - متى كانت الوقائع كما أثبتها الحكم أن المتهم أصدر عدة شيكات لصالح
شخص واحد فى يوم واحد وعن معاملة واحدة وأنه جعل استحقاق كل منها
فى تاريخ معين ، وكان ماثبت بالحكمين من ذلك قاطع فى أن ما وقع من المتهم
إنما كان وليد نشاط إجرامى واحد يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة
بين هذه الجرائم جميعا ، فإنه يتعين إعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات
بترقيق عقوبة واحدة عن الواقعتين .

الوقائع

أقام جورج اسكندر جرجس دعوى اللجنة المباشرة رقم ٣٩٧١ لسنة ١٩٥٦
على الطاعن المذكور أمام محكمة بندر المنصورة متهمًا إياه بأنه فى الفترة ما بين ٢٠ سبتمبر
سنة ١٩٥٦ إلى ٢٧ منه بدائرة قسم أول المنصورة : أعطاه بسوء نية شيكا بدون

رئيسه قائم . وتطلب من المحكمة المشار إليها أنفاً متعاقبه بالمائة من ٣٣٧ و ٣٣٨ من قانون العقوبات . والحكم له عليه بقرش ضايع واحد على سبيل الك وتبض . المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورياً محملاً بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعي المدني قرشاً صاعاً واحداً على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة المنصورة الابتدائية "بهيئة استئنافية" قضت بحضورياً أولاً : بعد جواز استئناف النيابة العامة . وثانياً : بقبول استئناف المتهم شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقاضي ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكيم المظنون فيهما أن الوقائع الثابتة في الدعويين ترشح القيام بحالة التعدد المعنوي تأسيساً على أن ركن إعطاء الشيكين ، اتحد في الدعويين زماناً ومكاناً وأشخاصاً وجميع ذلك فإن المحكمة قد أخطأت فلم تعمل نص المادة ٣٢ عقوبات وقضت على الطاعن في كل من الدعويين . بعقوبة مستقلة .

وحيث إنه يبين من الوقائع كما أثبتتها المحكمة المظنون فيهما أن الطاعن أصدر عدة شبكات لشخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة وأنه جعل استحقاق كل منها في تاريخ معين وهي تبلغ في مجموع قيمتها ٣٢٠٠ جنيه . لما كان ذلك ، وكان ثابتاً بالحكيم من ذلك قاطع في أن ما وقع من الطاعن إنما كان وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعاً مما كان يوجب على محكمة الموضوع أن تعمل نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقع عقوبة واحدة عن الواقعتين المعروضتين عليها ولكنها لم تفعل بل حكمت في كل منهما بعقوبة مستقلة ومن ثم فإنه يتعين على محكمة النقض

أن تدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من خطأ فتأمر بضم الطعن رقم ٥٥ .
سنة ٢٨ ق إلى هذا الطعن وتقضي بتقضى الحكيم المطعون فيهما اللذين صدرا
في هاتين القضيتين نقضا جزئيا وأن تطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأن
تحكم فيهما بعقوبة واحدة .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكيم المطعون فيهما أنهما أخطأ في القانون
وأخلا بحقه في الدفاع ذلك بأنه دفع بأنه إنما أودع الشيكين لدى أمين
ولم يسلمهما للمستفيد مما لا يتحقق به الركن المادي للجريمة وطلب سماع شاهدين
تحقيقا لدفاعه غير أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وردت على دفاعه ردا خاطئا بقولها
إن الجريمة تتحقق كلما استوفى الشيك المقومات التي تجعل منه أداة وفاء متى
أصدره الساحب وأخرجه من حيازته بإرادة سواء ناوله للمستفيد أو أودعه لدى
أمين أو محكم .

وحيث إن هذا الطعن مردود بما استظهرته المحكمة من أن التسليم لم يكن على
وجه الوديعة وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه تم على وجه تحلى فيه الساحب نهائيا
عما سلمه لهذا الوكيل ، ولما كان ما استظهرته المحكمة في هذا الشأن ذو من الأمور
الموضوعية التي لا يجوز مناقشتها فيها فإن في هذا القدر ما يكفي لاعتبار الطعن
يشقيه (الخطأ في القانون والأخلال بحق الدفاع على) غير أساس .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
والسيد احمد عفيفى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٥٠)

طعن رقم ٥١٤ سنة ٢٨ ق .

ضرب . قدر متيقن . قتل عمد . سبق إصرار . مسئولية جنائية . حكم "تسبيب معيب" .
نفى الحكم عن المتهمين بالقتل العمد . ظرف سبق الإصرار ونية القتل . أخذهم بالقدر المتيقن دون نفي
الاتفاق بينهم . قصور .

متى كان الحكم قد نفى عن المتهمين جميعا فى جريمة القتل العمد ظرف سبق
الإصرار ونية القتل وأخذهم بالقدر المتيقن دون أن يفرض لوجود اتفاق بين
المتهمين على ارتكاب الجريمة من عدمه ، فإنه يكون قاصرا ، ذلك أنه لا تعارض
بين انتفاء سبق الإصرار وبين انتفاء المتهمين بجثة الاعتداء على المجنى عليه
واتفاقهم على ذلك فى اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يكفى لأخذ المتهمين بالقدر
المتيقن نفي ظرف سبق الإصرار بل لا بد لذلك من انتفاء الاتفاق بينهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - محمد العزب هاشم و ٢ - سعد العزب هاشم
و ٣ - مصطفى عبد الحافظ هاشم و ٤ - حامد عبد الحافظ هاشم و ٥ - محمد
محمود هاشم و ٦ - حافظ محمود هاشم و ٧ - عبد الحميد على مسلم و ٨ - محمد
عبد العزيز هاشم و ٩ - عبد الرحيم عبد الوهاب هاشم - بأنهم أولا - المتهمون
الترشائية الأول قتلوا عمدا - جبر عبد المطلب سعد بأن ضربوه - بعضى غليظة على
رأسه و باقى أجزاء جسمه قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الميئة بتقرير

الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الاصرار — وثانياً —
 المتهمون التسعة جميعاً — ضربوا عمداً سلامة جبر عبد المطلب فأحدثوا به
 الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين
 يوماً وكان ذلك مع سبق الاصرار — وثالثاً — المتهم الثالث ضرب عمداً رجاء
 جبر عبد المطلب سعد فأحدث بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي
 أعجزتها عن أشغالها الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوماً وكان ذلك مع سبق
 الإصرار . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد
 ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٤٢ — ٢ من قانون العقوبات . فصدر قرارها بذلك وادعى
 سلامة وأمانة جبر عبد المطلب وروى غازى فياض عن نفسها وبصفتها وصية
 على أولادها زينب ورجاء وعطيه ومجد وعلى أولاد المجنى عليه جبر عبد المطلب
 بحق مدنى قدره ألف جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين جميعاً متضامنين .
 ومحكمة جنايات طنطا قبضت حضورياً عملاً بالمواد ١/٢٣٦ من قانون العقوبات
 مع تطبيق المادة ١٧ منه للأول والسلمى والسابع والثامن وبالمادة ٤/٢٤٢
 من قانون العقوبات للثاني والثالث والرابع والخامس — أولاً — بمعاقة كل
 من عبد العزب هاشم وحافظ محمود هاشم وعبد الحميد على مسلم ومجد عبد العزيز
 هاشم بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن تهمة ضرب جبر عبد المطلب سعد ضرباً
 أفضى إلى موته وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدنى سلامة
 جبر وأمانة جبر وروى غازى فياض بصفتها مبلغ ثلاثمائة جنيه والمصاريف
 المدنية المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش بمقابل أتعاب المحاماه وبمعاقة سعد العزب
 هاشم ومصطفى عبد الحافظ هاشم وحامد عبد الحافظ هاشم ومجد محمود هاشم
 بتغريم كل منهم ألف قرش وذلك عن تهمة ضرب المجنى عليه المذكور ورفض
 المدعى المدنية المزفوعة عليهم وثانياً — بمعاقة مصطفى عبد الحافظ هاشم ومجد
 عبد العزيز هاشم بتغريم كل منهم خمسمائة قرش عن التهمة الثانية وبمعاقة باقي
 المتهمين من التهمة المذكورة — وثالثاً — بمعاقة مصطفى عبد الحافظ هاشم بتغريمه
 مائتى قرش عن التهمة الثالثة . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق التماس .

المحكمة

... وحيث إن مما تنهاه النيابة على الحكم المطعون فيه هو القصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول إن الحكم وقد نفى توافر ظرف سبق الإصرار - وقف عند هذا الحد - وأخذ المطعون ضدهم بالقدر المتيقن في حقهم وهو الضرب البسيط - دون أن يعرض لوجود الاتفاق بينهم على الاعتداء من عدمه ولا يكفي لأخذهم بالقدر المتيقن نفى ظرف سبق الإصرار بل يجب أن يقوم دليل على انتفاء الاتفاق بينهم أيضا - وهو ما أغفله الحكم اغفالا تاما - مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على ١ - محمد العزب هاشم ٢ - سعد العزب هاشم ٣ - ومصطفى عبد الحافظ هاشم ٤ - حامد عبد الحافظ ٥ - محمد محمود هاشم ٦ - حافظ محمود هاشم ٧ - عبد الحميد علي مسلم ٨ - محمد عبد العزيز هاشم . لأنهم في يوم ١٩٥٢/٦/٢٥ بنساحية ميت هواي مركز السنطة مديرية الغربية - قتلوا عمدا جبر عبد المطلب سعد بأن ضربوه بعضي ذليظة على رأسه وباقي أجزاء جسمه قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الممينة بقرار الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وذلك مع سبق الإصرار - وطلبت النيابة عقابهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . وحصل الحكم المطعون فيه - بإنا نراقعة الدعوى - أن المجنى عليه "جبر عبد المطلب سعد" كان يرقد بجوار ضريح الأخوين فاعتدى عليه المتهمون الثمانية بالخصي - فأصابه محمد العزب هاشم وحافظ محمود هاشم وعبد الحميد علي مسلم ومحمد عبد العزيز مسلم ومحمد عبد العزيز هاشم في رأسه وذراعيه وجنبه فأحدثوا به الإصابات التي كان من نتائجها وفاة المجنى عليه وأصابه الباقيون : سعد العزب هاشم ومصطفى عبد الحافظ هاشم . وحامد عبد الحافظ هاشم ومحمد محمود هاشم (المطعون ضدهم) في أجزاء من جسمه ودلل على هذه الواقعة بعدة أدلة منها أقوال المجنى عليه قبل وفاته من حصول الاعتداء وهو مستغرق في نومه بجوار

ثالجامع — ونفى الحكم عن المتهمين جميعاً بوافر ظرف سبق الإصرار ونية القتل ورتب على نفي سبق الإصرار — التمييز بين المتهمين أنفسهم من حيث المسئولية وأخذ من أحدث الإصابات التي أدت إلى الموت بجناية الضرب المفضى إلى الموت — أما الباقيون — وهم المطعون ضدهم فقد أخذهم بالجنحة البسيطة — لما كن ذلك — وكان ارتكاب جريمة القتل بطريق الاتفاق قد يكون وليد اللحظة التي تلاها وقوع الجريمة ولا يتحتم أن يكون وليد سبق الإصرار ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار بين انتواء المتهمين بجناة الاعتداء على المجنى عليه عندما مروا به وهو نائم واتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها — فلا يكفي لأخذ المطعون ضدهم بالقدر المتيقن نفي ظرف سبق الإصرار بل لابد لذلك من انتفاء الاتفاق بينهم — وهو مناط مساءلة المطعون ضدهم عن الضرب الذي أفضى إلى موت المجنى عليه — واعتداء كل منهم على المجنى عليه تنفيذاً لما اتفقوا عليه يجعل كلا منهم فاعلاً أصلياً في الجريمة ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن فعل بعضهم — لما كان ذلك — وكان الحكم لم يعرض لوجود الاتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجناية من عدمه فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب تقضيه بالنسبة للمطعون ضدهم "سعد العزب هاشم ومصطفى عبد الحافظ وحامد عبد الحافظ هاشم ومحمد محمود هاشم"

"الطعن المقدم من المتهمين (محمد العزب هاشم — حافظ محمود هاشم — عبد الحميد على مسلم — محمد عبد العزيز هاشم —

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن الحكم المطعون فيه — بعد أن أثبت أن المجنى عليه وذويه لم يستطيعوا تحديد الضربات التي أحدثها كل من الطاعنين بالمجنى عليه وبعد أن نفي ظرف سبق الإصرار — عاد وأخذهم بجناية الضرب الذي أفضى إلى موت المجنى عليه وكان الأمر يقتضى بعد هذا كله أن تأخذهم بالقدر المتيقن في حقهم وهو الضرب البسيط مما يعيبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى موت الهجنى عليه وساق على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها — وكان لا مصلحة للطاعنين فيما يثيرون فى أسباب طعنهم — إذ العقوبة المفضى عليهم بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط — ومن ثم يكون طعنهم على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧٠ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٥١)

طعن رقم ٥١٦ سنة ٢٨ ق .

تعدد الجرائم . قتل عمد . إحرار سلاح . محكمة النقض "سلطة محكمة النقض" . تقدير توفّر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع . موضوعي . متى يجوز لمحكمة النقض التدخل . نال .

إن تقدير توفّر الشروط المتررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائماً مما يقتضي اعتبارهما جريمة واحدة عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً — قتل عمداً ومع سبق الإصرار والترصد عطيه معوض علشه وذلك بأن انتوى قتله وأعد لذلك سلاحاً نارياً (بندقية) وترصد له في طريق عودته إلى منزله وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصداً قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وثانياً — أحرز سلاحاً نارياً (بندقية ألماني مششخنة) بغير ترخيص . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات

لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق به . قررت بذلك ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات عن التهمة الأولى وبالمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق به عن التهمة الثانية بمعاقة حسن حامد نصار بالأشغال الشاقة المؤبدة عن التهمة الأولى وبالأشغال الشاقة ثلاث سنوات ومصادرة سلاح المضبوط عن التهمة الثانية . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمت

.. وحيث إن مبنى أوجه الطعن المقدمة من الأستاذ محمد سامي مازن المحامي عن الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه شاب أسبابه التناقض وفساد الاستدلال والخطأ في الإسناد ذلك بأن أحدا من الشهود لم يذكر بأنه رأى الطاعن وهو يرتكب جريمة القتل بل شهدوا بضبطه عقب الحادث وقد تناقضت أقوالهم في ذلك تناقضا بينا فبينما يقرر الشاهد معتمد محمد أحمد كليب أنه خرج من الماكنة مع زميله كامل سليمان على أثر سماع الإغيرة النازية حيث قابلهما الطاعن قادمًا يجرى من جهة البنتة التي تبعد عن مكان الضبط بنحو ثلاثة قصبات فتمكنا من ضبطه بعد أن ألقى ما معه من طلقات في الماء — إذا بزميله كامل سليمان يقرر أن الطاعن حين قابلاه لم يكن يجرى بل كان يسير على مهل وكان على بعد عشرين قصبة من مكان البنتة ولم يلق بشيء في الماء وبالرغم من هذا التناقض فقد أثبت الحكم أن أقوال الشاهد كامل حسن سليمان تطابق رواية الشاهد معتمد محمد أحمد كليب واستخلص من أقوالهما ثبوت واقعة القتل في حق الطاعن وهو استخلاص غير سائق — هذا فضلا عما رد به الحكم على دفاع الطاعن بشأن إنكار ملكيته للبندقية المضبوطة استنادا إلى عدم تعرف الكلب البوليسي عليه حيث قال الحكم في ذلك ”إن هذا الدفاع مردود بأن البندقية

كانت ملوثة بالغاز مما يتعذر معه على الكلب البوليسى أن يتعرف على صاحبها ... ومع ذلك فإن تعرف الكلب البوليسى كما قضت بذلك محكمة النقض لا يعتبر دليلا بل هو مجرد قرينة وبالتالي فعدم تعرفه لا يعتبر دليلا على عدم ملكية المتهم لهذه البندقية“ وهذا القول ينطوى على فساد فى الاستدلال إذ اتخذت المحكمة من تلوث البندقية بالغاز وعدم تعرف الكلب البوليسى على البندقية دليلا ضد المتهم وليس لصالحه - يضاف إلى ذلك أن الحكم أخطأ فى الإسناد حين أورد أقوال شاهد النفى على جمعه الشريف إذ نسب إليه قوله إنه لم يكن على موعد مع الطاعن فى يوم الحادث بالذات مع أنه أكد ذلك فى شهادته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة فى قوله ”إنه فى صباح يوم ١٤ من شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ بأراضى ناحية بنى زراح من أعمال مركز أبنوب بينما كان كل من معتمد محمد أحمد كليب أوسطى ما كينة رى حليم عازر وكامل حسان سليمان خفيها جالسين عند مبنى الماكينة إذ سمعا عدة أهيرة نارية على الطريق العمومى فهرعا صوب مصدرها فوجدا حسن حامد نصار حاملا ببندقية هندية وقادما مهرولا نحوهما فسألاه عن سبب إطلاق النار فأمرهما بعدم التعرض له فلما أصرا على أن يبدى لهما السبب أطلق من بندقيته عيارا صوب معتمد محمد أحمد كليب لإرهابه ليتنحى عن طريقه فتفادى معتمد هذا العيار بالانبطاح على الأرض فصوب كامل حسان ببندقية اتى كان يحملها نحو حسن حامد نصار وحدده بإطلاق العيار عليه وقام معتمد وقيض على حسن حامد وعاونيه كامل واتجها به نحو مصدر صوت الأهيرة الأولى فوجدا على بعد حوالى خمسة عشر مترا جثة عطيه معوض هلشه ملقاة فى ميل الجسر فاستغاثا وحضر على استغاثتهما على على اسماعيل وأحمد محمد عثمان ومعهما الخفير الحصوى سليمان محمد عبد الرحمن فرويا للعسكريين ما حصل وسلماهما المتهم والبندقية ...“ . ثم أورد الحكم الأدلة التى استند إليها فى إدانة الطاعن وهى أقوال الشهود معتمد محمد أحمد كليب وكامل حسن سليمان وعلى على اسماعيل وباقي شهود الإثبات والتقرير الطبي الشرعى والمعاينة . وعرض الحكم من ذلك إلى دفاع الطاعن ورد عليه فى قوله : ”وحيث إن المتهم حسن حامد نصار أنكر ما أسند إليه وقال إنه كان يسير

في الطريق الزراعي قاصدا الشيخ على الشريف في عرب القوازيح لإجراء حساب بينهما وعندما وصل إلى محل الحادث خرج عليه معتمد محمد كليب وكامل حسن سليمان وأمسكاهما بقتل عطية معوض علشه وكان معتمد يحمل البندقية المضبوطة وأراد أن يمسكها فامتنع فطعنه معتمد بسكين في ظهره كما ضربه كامل سليمان بطورية في كوعه الأيسر وألقياه أرضا إلى أن حضر الجنديان فسلماهما... وحيث إن مardده الدفاع بالجلسة من أن المتهم كان يسير سيرا طبيعيا في طريقه إلى الشيخ على جمعه الشريف مردود عليه بأن أقوال معتمد كليب وكامل حسن قاطعة في أنه كان يجرى آتيا من محل وجود الجثة حاملا سلاحه المستعمل في الحادث وعندما اعترضنا طريقه أطلق صوبيهما عيارا ناريا ولو كان يسير سيرا طبيعيا لما هرول في طريقه ولما أطلق النار على معترضيه ولوقف معهما لبحث عن القاتل وهو لم يقف إلا بعد أن هددته كامل حسان بإطلاق النار عليه ونفذت ذخيرته هز. . . وحيث إن ما أثاره الدفاع من أن البندقية المضبوطة مع المتهم ليست له بدليل أن الكلب البوليسي لم يتعرف عليه بعد أن شمها مردود عليه بأن البندقية كانت ملوثة بالغاز مما يتعذر معه على الكلب البوليسي أن يتعرف على صاحبها إذ أن رائحة الغاز تغلب الرائحة الطبيعية للأشياء وعرق الجسم ومع ذلك فإن تعرف الكلب البوليسي كما قضت بذلك محكمة النقض لا يعتبر دليلا بل هو مجرد قرينة وبالنسبة لعدم تعرفه لا يعتبر دليلا على عدم ملكية المتهم لهذه البندقية.. . . وحيث إنه عن وجود خصومات بين المتهم والشاهدين معتمد كليب وكامل حسان فإنه ثابت من أقوال المتهم نفسه أنه ليس بينه وبين الشاهدين شخصا أية خصومات بل العداء بين بعض أفراد كل من الدائتين ولم تثبت شدة الصلة بين هؤلاء وبين الشاهدين ومع ذلك فإنه أولا هذه الخصومات لما أقدم الشاهدان على ضبطه والشهادة ضده إذ أن الشهادة في مثل هذه المناطق وبين هذه الفئة من الناس توجد الصغائر بين الشاهد وبين من يشهد ضده وتعتبر كالقتل تماما والمتهم لم يجرح شهادة هذين الشاهدين بما يدحض أقوالهما... . . ” لما كُنْ ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل التي دان الطاعن بها وأورد

على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من عناصر الدعوى المطروحة أمامها وكان يبين من الاطلاع على مقررات القضية التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الظن المبني على خطأ الإسناد أن ما نقله الحكم من أقوال الشاهدين الأولين وأقوال شاهد النفي على جمعة الشريف يتفق وما ورد على لسانهم في التحقيق ولم يقع خطأ في الإسناد . وكان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود ليس إلا استخلاصا سائغا لا عيب فيه وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة وكان لا يلزم في القانون أن يكون الدليل مباشرا وقائما بذاته بل يكفي أن تتساند الأدلة ويكمل بعضها بعضا والمحكمة أن تستخلص من مجموعها ما ترى أنه مؤد إليه — لما كان ما تقدم فإن الظن على هذا النحو يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى التقرير المقدم من الأستاذ فهمى أبو غدير المحامى هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعقوبة مستقلة عن جريمة احراز السلاح مع وجود ارتباط بينها وبين جريمة القتل مما كان يتعين معه إعمال حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجريمتين هذا فضلا عما شاب الحكم من خطأ في الاسناد وقصور في البيان وفساد في الاستدلال ذلك أنه أخطأ في تحصيل شهادة الشاهدين الأولين وشاهد النفي على جمعة الشريف على النحو المبين بالتقرير الأول كما أخطأ حين تحدث عن التقرير الطبي الشرعى فذكر أنه انتهى إلى أن إصابات المجنى عليه تحدثت من البندقية والأظرف المضبوطة مع أن التقرير لم يقطع بذلك وحين رد على دفاع الطاعن ونفى وجود خصومة بينه وبين شاهدى الاثبات مع أن الطاعن أكد في أقواله قيام هذه الخصومة . يضاف إلى ذلك قصور الحكم في بيان نية القتل ومدى تطابق أقوال الشهود مع التقرير الطبي بالرغم من قيام التعارض بينها إذ يقرر الشهود أنهم لم يسمعوا سوى ثلاثة أعيرة بينما أثبت التقرير الطبي أن إصابات المجنى عليه تحدثت من خمسة وبني الحكم توافر نية القتل على ذلك كما دانت المحكمة

الطاعن وكونت عقيدتها على أساس من الشك والاحتمال وليس على سبيل الجزم واليقين فقالت في بيان الباعث على القتل أنه ربما تجدد النزاع في محل الحادث بين المتهم والمجنى عليه فتأثر المتهم وأجهز عليه وهو قول لا دليل عليه في الأوراق وما كان يصح الاستناد إليه .

ولما كان الحكم المطعون فيه على ما سبق القول قد بين الواقعة بما تتوافر به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وكان يبين من الاطلاع على المفردات أنه لم يقع خطأ في الإسناد يعيب الحكم ويؤثر على سلامته وكان ما قاله الحكم عن تطابق أقوال الشهود والتقرير الطبي له سنده في الأوراق وكان الخطأ في بيان الباعث على الجريمة لا يعيب الحكم لأنه ليس ركناً من أركانها وكان باقي ما يشير به الطاعن في هذا التقرير فيما عدا الوجه الأول ليس إلا جديلاً موضوعياً يتعلق بواقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها في ذلك - وحيث إن ما يشير به الطاعن في الوجه الأول بشأن تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات على أساس صحيح ذلك بأنه وإن كان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها - لما أن تقرر فيه ما تراه استناداً إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما اتهم به إليه . إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح - ولما كان الثابت من عبارة الحكم أن الطاعن أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فيكون الارتباط بين الجريمة قائماً مما تقتضي اعتبارها جريمة واحدة عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما - ويتعين لذلك نقض الحكم نقضاً جزئياً فيما يقضى به من عقوبة عن جريمة إحراز السلاح وتصححه وتطبق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والاكتفاء بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسي
جندى ، والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حليى خاطر المستشارين .

(١٥٢)

طعن رقم ٥٢٨ سنة ٢٨ ق

حكم . حكم حضوري . معارضة . تقدم المتهم بلسان محاميه بالعدر المانع من الحضور
قبل صدور الحكم وعدم قبوله . صدور الحكم حضوري اعتبارى . عدم جواز المعارضة في
هذا الحكم . م ٢٣٩ ، ٢٤١ - ج .

متى كان المتهم قد حضر أمام المحكمة وتأجلت الدعوى في مواجهته ولكنه لم
يحضر في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى بل تقدم بلسان محاميه إلى المحكمة بالعدر
المانع من الحضور قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة للأسباب السائفة التي
أبدتها ، فإن المحكمة إذ اعتبرت حكمها في الدعوى حضوريا وقضت في معارضة
المتهم بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها تكون قد أصابت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الغلال المبين بالمحضر قدرا وقيمة
والمحجوز عليه قضائيا لصالح خليل منصور خليل لإضرار به وكان الغلال المذكور
لم يسلم له إلا على وجه الوديعة لحراسته حالة كونه مالكا له . وطلبت عقابه
بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٣ من قانون العقوبات . ومحكمة فاقوس الجزئية قضت
غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتى قرش
بلا مصروفات جنائية . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته
باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف جنائية ، فاستأنف هذا الحكم كل من النيابة

والمتهم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية بعد أن أتمت سماعهما قضت فيهما حضورياً أولاً — بعدم جواز استئناف النيابة العامة . ثانياً — بقبول استئناف المتهم شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض المتهم في الحكم الأخير وقضى في معارضته بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها بلا مصاريفه جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينسب على الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم قبول المعارضة في حكم صدر حضورياً اعتبارياً أخذاً بما ذهب إليه الحكم المعارض فيه من عدم التعويل على شهادة مرضية قدمها وكيل الطاعن في الجلسة التي صدر فيها الحكم لما قالته المحكمة من أنها "لا تطمئن إليها لأن المتهم دأب على الغياب بقصد تعطيل الفصل في الدعوى" وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يناقش مبلغ كفاية العذر للتخلف ولم يتعرض للحالة المرضية التي أشير إليها في الشهادة حتى يبين ما إذا كانت تعوق الطاعن عن حضور الجلسات أولاً تعوقه فإن الحكم يكون قد أخطأ واستند إلى أسباب لا تحمله .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن القضية حكم فيها غيابياً من محكمة أول درجة فعارض الطاعن في الحكم وقضى في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، فاستأنف الحكم وحضر بجلسته ١٢/٦/١٩٥٦ حيث طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد وتقديم مستندات ، فتأجلت القضية لهذا السبب بجلسته ٩/١٠/١٩٥٦ وفيها لم يحضر الطاعن وتأجل نظر الدعوى لمرضه بجلسته ٢٠/١١/١٩٥٦ فحضر وطلب التأجيل لتقديم مستندات ، فأجيب إلى طلبه وتأجل نظر الدعوى بجلسته ٢٧/١١/١٩٥٦ وفيها تخلف الطاعن عن الحضور وحضر محاميه وقرر أن موكله مريض وقدم كما جاء بالحكم شهادة مرضية لم تأخذ بها المحكمة وقضت في الدعوى حضورياً بتأييد الحكم المستأنف وقالت في أسباب حكمها أنها لا تطمئن إلى الشهادة المرضية لأن المتهم دأب على الغياب بقصد تعطيل الفصل في الدعوى وإطالة أمد

التقاضى بدون مبرر "فعارض الطاعن في هذا الحكم معتذرا بمرضه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه ، فقضى بالحكم المطعون فيه بعدم قبول المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها على أساس أن المحكمة حين أصدرت حكمها حضوريا قد أوضحت أنها لا تعول على الشهادة المرضية التي قدمها وكيل الطاعن بالجلسة وهذه الشهادة بعينها ودون غيرها هي التي بنى عليها الطاعن معارضته ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن الحكم يعتبر حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسة التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا . كما نصت المادة ٢٤١ على أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كان الطاعن قد حضر أمام المحكمة بجلستي ١٩٥٦/٦/١٢ و ١٩٥٦/١١/٢٠ وتأجلت الدعوى في مواجهته من الجلسة الأخيرة إلى جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ ولكنه لم يحضر بتلك الجلسة التي أجلت إليها الدعوى بل تقدم بلسان محاميه إلى المحكمة بالعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة للأسباب السائغة التي أبدتها ، فإن المحكمة إذ اعتبرت حكمها في الدعوى حضوريا تكون قد أصابت ويكون ما ينير الطاعن في هذا الخصوص في غير محله ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسنة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار وبحضور المادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، ومحمود علي خاطر المستشارين .

(١٥٣)

طعن رقم ٢٠٢٥ سنة ٢٧ ق

مواد مخدرة . جريمة تسهيل تعاظم المخدر للغير . متى تتوافر . مثال .

متى دُن الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين كانوا يتناولون تعاظم الحشيش أثناء وجودهم معا فإن دور كل منهم يعتبر مماثلا لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخصيا ، وليس فيما أثبتته الحكم من اختصاص المتهم بحمل الجوزة المشتدلة وقت أن وقع عليه نظر الضابط ما يغير مركزه بما يسمح قانونا اعتباره مسهلا لزملائه الذين كانوا يبادلونه استعمال المخدر متى كان لا يبين من الحكم أن الأشخاص الذين كانوا يجالسون المتهم في الحانات قد استعانوا في الإحراز بشخص آخر لتسهيل التعاظم .

الوقائع

التهمة النيابة العامة ١ — ابراهيم ابراهيم خضر و ٢ — محمد ابراهيم خضر (الطاعن) بأنهما : سهلا تعاظم المراد المخدرة ” الحشيش ” بأن قدما جوزة بها حشيش لرواد المقهى وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج وأخيرة و ٣٥ و ٤١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول ” أ ” المرفق به فأجابتهما إلى ذلك ، ومحكمة جنايات بورسعيد قضت حضوريا أولا : ببراءة المتهم الأول ابراهيم ابراهيم خضر مما نسب إليه عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . وثانيا : بمداخلة المتهم الثاني محمد ابراهيم خضر بالاشغال الشاقة المؤبد

وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وإغلاق المحل الذى ضبط به المخدر تطبيقاً للمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ و ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبنء رقم ١٢ من الجدول "أ" المرفق به . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى فى أوجه طعنه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور وفساد الاستدلال إذ رفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه لحصوله بدون إذن من النيابة العامة ، ولا ىرد على ذلك بأن الجريمة كانت فى حالة تلبس لأن المكان الذى قش ليس محلاً عمومياً ، كما لا يسوغ القول — بانبعث رائحة الحشيش منه لصغر قطعة الحشيش المضبوطة ، مما لا يتأتى معه أن تتصاعد منها تلك الرائحة ، فضلاً عن أن ضابط المباحث وإن صور الواقعة بأنه رأى الطاعن وهو يقدم الجوزة لبعض المتعاطين ، إلا أنه لم يضبط واحدا منهم ، ولم يبين الحكم نوع المكان الذى وقعت فيه الجريمة بيانا كافيا .

وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله : " إن اليوزباشى عبد الحليم بركات أثبت فى محضره أنه يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ومعه المخبرون حامى الرفاعى ومبروك الجمل وحامد عيسى تصادف سروره أمام حانوت المتهمين "محمصة" فشم رائحة حشيش تنبعث منه ورأى المتهم الثانى (الطاعن) يمسك بجوزة ويقدمها لثلاثة كانوا يجلسون متجاورين بداخل الحانوت ، فأسرع بالدخول لضبط هذه الواقعة ، فأسرع المتهم الثانى والجوزة فى يده إلى داخل الحانوت وألقى بمحتويات الجوزة فى حوض ماء ، فتبعه هو والمخبرون إلى الداخل ، وبحث فى الحوض فوجد قطعة صغيرة من الحشيش بجوار الحجر الذى كان عليه الدخان فضبطه ، وقتشه ، ولم يعثر معه على شيء " — وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت هذه الواقعة ، وقضى بمعاينة الطاعن بالتمويه المغلفة المنصوص

عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ باعتبار أنه :
”سهل تعاظمى المواد المخدرة (الحشيش للغير) وقضى ببراءة المتهم الأول -
ولما كان المستفاد من هذا الذى أثبتته الحكم المطعون فيه أن عناصر جريمة
تسهيل تعاظمى المخدر للغير غير متوافرة في حق الطاعن ، وذلك أنه لا يتبين
من الحكم أن الأشخاص الذين كانوا يجالسون الطاعن في الحانات المملوك لوالده
(المتهم الأول) قد استعانوا في الاحراز بشخص آخر لتسهيل التعاظمى ، بل إنهم
جميعا بما فيهم الطاعن كانوا يتناولون تعاظمى الحشيش في أثناء وجودهم معا ،
وكان دور كل منهم مماثلا لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا
شخصيا ، وليس فيما أثبتته الحكم المطعون فيه من اختصاص الطاعن بحمل الحوزة
المشتعلة وقت أن وقع عليه نظر الضابط ما يغير مركزه بما يسمح قانونا اعتباره
مسئلا لزملائه الذين كانوا يبادلونه استعمال المخدر - لما كان ذلك - فإن
القدر الذى يجب محاسبة الطاعن عليه حسب الواقعة الثابتة بالحكم هو ارتكابه
لجريمة إحراز المخدر بقصد التعاظمى - ويكون الحكم المطعون فيه إزدادته
بالعقوبة المغلظة المخصصة لجناية التسهيل قد اخطأ في تطبيق القانون على تلك
الواقعة مما يتعين معه نقضه وتصحيح هذا الخطأ عملا بالمادة ٤٢٥ من قانون
الإجراءات الجنائية ، ومعاقبة الطاعن بالتطبيق لنص المادة ٣٤ من المرسوم
بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - أما ما يثيره الطاعن في طعنه ، فمردود بأن
الحكم قد أثبت أن الضابط ومن معه من المخبرين قد شهدوا بأنهم اشتموا رائحة
الحشيش تتصاعد من محل الطاعن الذى شوهد عندئذ ومعه الحوزة المشتعلة ،
الأمر الذى يجعل جريمة إحراز بقصد التعاظمى متلبسا بها ، مما يسوغ لمأمور
الضبط القضائي دخول هذا المكان وتفتيشه والقبض على كل من يرى أن له
اتصالا بالجريمة ، ولا يهم نوع المكان الذى وقعت فيه الجريمة ، ولا يلزم أن
يكون محلا عموميا ، ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع ببطلان
التفتيش على أساس توافر حالة التلبس يكون صحيحا في القانون .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ونعيم يسى جندى ،
والسيد أحمد عفيفى ، وبعد عطية استماعيل المستشارين .

(١٥٤)

طعن رقم ٢٠٣٧ سنة ٢٧ ق

(١) تفتيش . الإذن به . مادية التحقيق المفتوح المنصوص عليه فى م ٩١ هـ ج . إصدار وكيل النيابة أمرا بتفتيش مسكن المتهم بعد اطلاعه على ما أثبتته ضابط البوليس بمحضره من أن المتهم تدير مسكنها للدعارة السرية . صحيح .

(٢) تحقيق . إجراءات . تفتيش . استهلال التحقيق أو البدء فيه . تفتيش منزل المتهم . جائز .

١ - يشترط للائجاز إلى تفتيش مسكن المتهم إعمالا لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق قد فتح أو بدئ به فعلا أو فى حالة فتح أو بدء ، وتتحقق هذه الصورة كلما رأت سلطة التحقيق بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جنائية أو جنحة ووجود أدلة أو قرائن تسمح بتوجيه الاتهام إلى شخص معين بوصفه فاعلا أو شريكا وقدرت تلك السلطة صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح تحقيق ، إذ يصبح المحقق فى هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها مخولا له اتخاذ كافة الإجراءات التى تقتضيها مصلحة التحقيق ويرخص القانون فى اتخاذها كعنصر من عناصر تحقيق الدعوى ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ إجراء آخر شكلى كان أو غير شكلى ومن ثم فإن إصدار وكيل النيابة أمرا بتفتيش مسكن المتهم بعد اطلاعه على ما أثبتته ضابط البوليس فى محضره من أن المتهم تدير مسكنها للدعارة السرية وأنه تحقق من ذلك يكون صحيحا فى القانون .

٢ — ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، وينبني على ذلك جواز استهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش مسكن المتهم ومباشرة هذا الإجراء إما بواسطة سلطة التحقيق نفسها أو بمن تتدبه لذلك من مأموري الضبط القضائي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : أولا — المتهمة الأولى أدارت منزلها للفجور والدعارة . وثانيا — المتهمة الأولى أيضا حرضت المتهمة الثانية ومساعدتها على ممارسة الفجور والدعارة بأن حرضتها على ذلك وقدمتها لأحمد محمد أحمد أكثر من مرة . وثالثا — المتهمة الثانية مارست الفجور والدعارة ورابعا — المتهم الثالث أقام على وجه الدوام بمنزل يدار للدعارة مع عامله بذلك وطلبت توقيع أقصى العقوبة المنصوص عنها في المواد ١ و ٨ و ٩/٣ و ١١ و ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة باب الشعرية الجزئية قضت حضوريا أولا بحبس كل من المتهمين الأولى والثانية سنة مع الشغل وغرامة مائة جنيه وكفالة عشرة جنيهات لوقف تنفيذ عقوبة الحبس وخلق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود فيه وبوضع كل منهما تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية عند إمكان التنفيذ عليهما . وثانيا — بحبس المتهم الثالث شهرا مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة شهر في المكان الذي يعينه وزير الداخلية عند إمكان التنفيذ عليه . وذلك تطبيقا لمواد الاتهام المطلوب محاكمتهم بها والمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأولى والثانية . فاستأنفوا ، وأمام محكمة مصر الابتدائية التي نظرت هذا الاستئناف دفعوا ببطلان إذن التفتيش ، وبعد أن أنهت المحكمة سماع الدعوى قضت حضوريا بقبول الدفع المبدى منهم ببطلان إذن التفتيش وما رتب عليه وإلغاء الحكم المستأنف وبراءتهم مما نسب إليهم .

فطعننت النيابة في الحكم الأخير بطريق التقصير ... الخ .

المحكيات

... وحيث إن النيابة العامة تبنى طعنها على الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان الأمر الصادر منها بالتفتيش وبراءة المتهمين تأسيساً على أن الأمر صدر بناءً على محضر تحريرات حرره معاون مكتب الآداب ، لا بناءً على تحقيق مفتوح أجرته النيابة العامة كما تقضى بذلك المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهو قضاء خاطيء لمخالفته للتأويل الصحيح لحكم هذه المادة ، إذ لا يشترط لإصدار أمر التفتيش أن يكون مسبقاً بتحقيق قضائي تجريه النيابة العامة ، كما قد يوحي بذلك ظاهر النص ، بل يكفي أن يكون مسبقاً بتحريرات جديده ، فالمقصود بالتحقيق المفتوح الذي تباشره دائماً سلطة التحقيق هو أن يكون كما تتم من استدالات كافية لفتح باب التحقيق لاستقبال الإجراءات التي يرى المحقق اتخاذها ضمناً لحسن سير التحقيق والوصول به إلى كشف الحقيقة ، فانفتاح التحقيق إذن غير سبق التحقيق . على أنه على فرض الأخذ بظاهر مدلول تلك المادة فإن إصدار الأمر بالتفتيش هو في ذاته عمل من أعمال التحقيق ، وبمجرد إصدار هذا الأمر يتحقق به شرط فتح التحقيق ، إذ يكفي للقول بأن التحقيق قد فتح ، أن يكون المحقق قد اتصل بالواقعة اتصالاً صحيحاً دون حاجة للاستعانة بأي إجراء شكلي ، وهذا الاتصال يعد في حقيقته بدء في التحقيق أو فتحاً له .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهمين "المطعون ضدهم" بأنهم في يوم ١٩٥٦/٧/٢٧ : المتهم الأول . أولاً : أدارت منزلها للفجور والدعارة . ثانياً : حرضت المتهم الثانية وساعدتها على ممارسة الفجور والدعارة وقدمتها لآخر أكثر من مرة . والثانية مارست الفجور والدعارة . والثالث أقام على وجه الدوام بمنزل مدار للدعارة مع علمه بذلك ، وطلبت النيابة العامة عتابهم على مقتضى المواد ١ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . وبجلسة ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ قضت محكمة

باب الشعرية بالحزبية حضوريا بمعاينة المتهمين طبقا للمواد المذكورة ، فترروا باستئناف هذا الحكم . وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٩ حكمت المحكمة الاستئنافية حضوريا بقبول الدفع المقدم من المتهمين وبطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه وبإلغاء الحكم الابتدائي المستأنف وبراءة المتهمين مما أسند إليهم ، وبأن حكما على القول بأنه ” بالرجوع على الإذن المذكور “ (الإذن الصادر من النيابة العامة بتهتيش مسكن المتهم الأول) يبين أنه صدر ” بناء على محضر التجريات المحرور بمعرفة معاون مكتب حماية الآداب ، ودون أن يجرى بشأنه أى تحقيق مفتوح “ .

وحيث إنه لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية يقضى ” بأن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة ، فإنه يشترط للالتجاء إلى هذا الإجراء أن يكون ثمة تحقيق قد فتح أو بدئ به فعلا أو في حالة فتح أو بدء ، وتحقيق هذه الصورة الأخيرة كما رأيت سلطة التحقيق بعد اطلاعها على محضر استدالات أنه يتضمن وقوع جنائية أو جنحة ووجود أدلة أو قرائن تسمح بتوجيه الاتهام إلى شخص معين بوصفه فاعلا أو شريكا ، وقدرت تلك السلطة صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح تحقيق ، إذ يصبح المحقق في هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها ، مخولا له اتخاذ كافة الإجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ، ويرخص القانون في اتخاذها كنصر من عناصر تحقيق الدعوى ، ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ أى إجراء آخر شكلي كان أو غير شكلي كفتح محضر أو سؤال المبلغ عن الواقعة أو مناقشة المجنى عليه أو الشهود ، أو قطع مرحلة ما من مراحل التحقيق ، لأنه ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، وينبني على ذلك جواز استهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش منزل المتهم ومباشرة هذا الإجراء إما بواسطة سلطة التحقيق نفسها أو بمن تندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي ، هذا هو التأويل الصحيح

الحكم المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المستنبط من حكمة النص وعلته وروحه ومعقوله ، وكذلك من تقصى أصله التشريعى وهو المادة ٨٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى ، ويؤكد ذلك ويؤيده ما ورد بالفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية فى الفصل الرابع من الباب الثانى الخاص بدخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص من أنه "لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات عنها أو حصول التحقيق بشأنها" مما يفيد أن الشارع سوى فى الحكم بين جمع الاستدلالات وبين التحقيق عند قيام المقتضى للتفتيش ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على مفردات القضية التى أمرت هذه المحكمة بضمها — تحقيقا لوجه الطعن ، وعلى الحكم الابتدائى ، أن اليوزباشى محمد صفوت معاون مكتب الآداب تقدم لوكيل نيابة باب الشعرية بمحضر تحريرات جاء فيه أن المتهمة الأولى (المطعون ضدها الأولى) تدير مسكنها للدعارة السرية ، وأنه تحقق له من مراقبته ذلك المسكن ومن التحريات التى أجراها أنها تستقبل فى مسكنها بعض الرجال والنساء فى أوقات مختلفة لا رتكاب الفحشاء نظير أجر معلوم ، وطلب معاون فى ختام محضره النظر فى إصدار الأمر بتفتيش المسكن ، وبعد أن اطلع وكيل النيابة على هذا المحضر أصدر أمره كتابة بالتفتيش وضبط من يوجد بالمسكن مخالفا أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، وندب لهذا الاجراء معاون المذكور ، وتم التفتيش والقبض على المتهمين تنفيذا لهذا الأمر ، ولما كان مفاد ذلك أن النيابة العامة لم تصدر أمرها بتفتيش منزل المتهمة الأولى إلا بناء على استدلال بلغ إليها عن جريمة معينة نسبت إلى المتهمين ، وبعد أن قدرت كفاية هذا الاستدلال لاتخاذ الإجراء المتقدم ، فإنها تكون قد اتصلت بالواقعة المراد تحقيقها اتصالا صحيحا ينحول لها بمقتضى القانون إصدار الأمر بالتفتيش ومتى تقرر ذلك ، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من بطلان الأمر الصادر بهذا الإجراء للأسباب التى استند إليها ، إنما ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله يستوجب نقض الحكم ، ولما كان هذا الخطأ من المحكمة قد حال بينها وبين بحث موضوع الدعوى ، فإنه يتعين مع نقض الحكم المطعون فيه إحالة القضية لنظرها من جديد من دائرة أخرى .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داور المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم ، سماعيل ، وشنود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاضر المستشارين .

(١٥٥)

طعن رقم ١٨ سنة ٢٨ ق

معارضة . نقض . أحكام لا يجوز الطعن فيها . حكم "حضورى اعتبارى" الطعن فيه بطريق النقض من النيابة قبل رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها . غير جائز .

متى كان الحكم قد صدر حضوريا اعتباريا وكان لا يبين من الأوراق أن المتهم قد أعلن بهذا الحكم ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون ما زال قائما ومن ثم لا يجوز للنيابة أن تطعن فى الحكم إلا بعد رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبد الرحمن محمد إبراهيم بأنه : شرع فى سرقة الأقمشة الصوفية المبينة الودف والقيمة بالمحضر والمحاوكة لشركة بيع المصنوعات المصرية فرع طنطا وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إمساكه بالمسروقات قبل فراره ، وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات ، ومحكمة طنطا الجزئية قضت بحضوره بمعاينة المتهم بالحبس شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ تطبيقا لمواد الاتهام . فاستأنف هذا الحكم طالبا إلغاءه وبرأته مما هو منسوب إليه ، كما استأنفته النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بحضوره اعتباريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمت.

... وحيث إن مبنى الطعن من النيابة هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بخمس عقوبات مقيدة للحرية في سرقات الأخيرة منها بالأشغال الشاقة لمدة سنتين لسرقة ، مما كان يتعين معه على المحكمة الاستثنائية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكونها جناية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا اعتباريا في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق وكتاب النيابة المؤرخ ٣ من يونيو سنة ١٩٥٨ أن المتهم لم يعلن بعد بهذا الحكم ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون ما زال قائما ، ومن ثم لا يجوز للنياية أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة : وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وهيم يسى جندى ،
والسيد احمد عفيفى ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٥٦)

طعن رقم ٩٢ سنة ٢٨ ق

(ا) تفتيش . نقض ” سبب موضوعى “ . قبول إثارة الدفع ببطلان التفتيش لأول مرة
أمام محكمة النقض . شرط .

(ب) إجراءات . بطلانها . أحوال البطلان المتعلقة بالنظام العام . عدم ورودها على سبيل الحصر
في المادة ١٢٣٢ ج

(ج) تفتيش . ” بطلانه “ . غرلة الاتهام . إصدار الفرقة أمرها بعدم وجود وجه لاقاة الدعوى
قبل المتهم — الذى لم يحضر أمامها — لعدم كفاية الأدلة . استنادها فى ذلك إلى
بطلان التفتيش . جواز .

١ — إن الأحكام التى صرحت فيها هذه المحكمة بأن الدفع ببطلان التفتيش
هو من الدفع الموضوعية التى لا يجوز إثارتها لأول مرة أمامها لا يقصد بها على
وجه التحقيق استبعاد التفتيش وجميع أحكامه من حظيرة المسائل المتعلقة بالنظام
العام ، بل لهذا القول هلة أخرى هى أن مثل هذا الطلب يستدعى تحقيقا وبحثا
فى الوقائع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض ، فإذا كان ما جاء فى
الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوع البطلان جازت إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض ولو لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

٢ — إن الشارح حاول تنظيم أحوال البطلان فيما أورده من قواعد عامة فى
المادة ٣٣١ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن هذه النصوص
تدل على عبارتها الضريحة على أن الشارح لم يحصر — وما كان فى مقدوره أن

يُحصر — والقوانين السياسية والإدارية والمالية والجنائية أبداً متغيرة — المسائل المتعلقة بالنظام العام فذكر البعض من هذه المسائل في المادة ٣٣٢ وترك للقاضي استنباط غيرها وتمييز ما يعتبر منها من النظام العام وما هو من قبيل المصالح الخاصة التي يملك الخصوم وحدهم فيها أمر القبول من عدمه .

٣ — متى كانت غرفة الاتهام قد أصدرت أمرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم — الذي لم يحضر أمامها — لعدم كفاية الأدلة واستندت في ذلك إلى أن تفتيش المتهم قد وقع باطلاً قانوناً لصدوره بغير إذن من الجهة المختصة وفي غير الحالات التي يجيز فيها القانون لأمور الضبط والتفتيش ، فلا يصح النعي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة محمد محمد الهندى (المطعون ضده) بأنه — حاز وأحرز جواهر مخدرة " حشيشاً " في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والفقرة رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق به . وغرفة الاتهام بمحكمة الزقازيق الجزئية قررت حضورياً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم لعدم كفاية الأدلة وذلك تطبيقاً للمادة ١٧٩/٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

فطعنت النيابة في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الأحكام الخاصة بإجراء التفتيش ليست من النظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ما لم يدفع به أمامها على الوجه الذي بينه القانون في المادة ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى ما أولته أحكام محكمة النقض في هذا الشأن فإن غرفة

الاتهام - وسلطتها لا تتجاوز بأية حال سلطة محكمة الموضوع - لا تملك أن تحكم ببطلان التفتيش من تلقاء نفسها - ولما كان المطعون ضده - بوصفه متهما - لم يحضر أمام غرفة الاتهام في جلسة المرافعة - فإن القرار الصادر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل المطعون ضده لعدم كفاية الأدلة تأسيسا على بطلان التفتيش وما لحقه من إجراءات يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى إلى غرفة اتهام محكمة الزقازيق على المطعون ضده طالبة إحالته إلى محكمة الجنايات بتهمة إحراز مواد مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا الأمر المداقب عليه بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والفقرة ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق - فلم يحضر المطعون ضده أمامها ، وأصدرت الغرفة أمرها المطعون فيه ، بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم لعدم كفاية الأدلة واستندت في ذلك إلى ما محصله أن الملازم أول محمود محبوب ضابط مباحث مركز فاقوس استصدر إذنًا من النيابة بتفتيش عباس عطية سليمان الشهير بأبوزراع ومسكنه ومن يتواجد به عند التفتيش لضبط ما يوجد من جواهر مخدرة أو أية ممنوعات - في غضون عشرة أيام تبدأ من تاريخ صدور الإذن في ١٩٥٦/٩/٢٦ وفي يوم ١٩٥٦/٩/٢٧ حرر الضابط محضرا أثبت فيه - كما جاء بالقرار المطعون فيه ما يلي : " أنه بناء على إذن النيابة سالف الذكر استقل هو والبوليس الملكي محمد حساين اسماعيل وبعض رجال القوة من البوليس سيارتين وصوبوا شطرهم إلى مقهى حسن فرج حيث نما إلى علمهم بتواجد عباس عطية سليمان وقتئذ هناك ، فلما وصلوا تلك المقهى علموا بأن عباس عطية سليمان كان قد غادر المقهى قبل وصولهم ، ثم شاهدوا المتهم فرج (المطعون ضده) يخرج من المقهى مسرعا وفي حالة ارتباك ، فقام بتفتيشه ، فعثر بحبيب جلبابه العلوي الأيسر على لفافتين بداخلهما قطع يشبه أن تكون حشيشا ، وأضاف إلى ذلك أنه سأل المتهم عن سبب إحراز المخدر ، فأنكر ملكيته للمخدر " وبعد أن استعرضت .. الغرفة أقوال الشهود انتهت إلى القول : " ومن حيث إنه يبين من استطراد وقائع الدعوى على نحو ما تقدم أن المتهم لم يكن في حالة من حالات التلبس ...

كما أن الدعوى قد نخلت من الدلائل الكافية التي نصت عليها المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تتيح لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم إذا توافرت تلك الدلائل . فضلا عن ذلك فقد استقر القضاء بقيام حالة التلبس ضرورة وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وأن مجرد الشبهات أو الظنون من رجال المباحث لا تكون ثمت تلبس وحيث إنه لما كانت واقعة الدعوى حسبا شهده السيد الملازم أول محمود محبوب ضابط مباحث مركز فاقوس من أنه ضبط المتهم وقام بتفتيشه بمجرد أن نظره يخرج من مقهى حسن فرج مسرعا وفي حالة ارتباك دون أن يكون بيده ما تحويه جيوب ملابسه ودون أن توجد مظاهر خارجية تدل على وجود المخدر فيها ، كُن يرى السيد ضابط المباحث بعينه المخدر ظاهرا من جيب المتهم ، أو تنبث من ملابسه رائحة المخدر ، بحيث يستطيع التعرفا بحاسة الشم . أما مجرد مشاهدته للمتهم وهو يجري ، فإن ذلك لا ينبئ بذاته عن إحراز المخدر ، ولا يحمله في حالة من حالات التلبس التي تجيز القبض عليه وتفتيشه . ومن حيث أنه على هدى ما تقدم لا يمكن اعتبار المتهم في الدعوى الحالية أنه كان في حالة تلبس بإحراز مخدر تجيز القبض عليه وتفتيشه ، ومن ثم فما كان يجوز للسيد ضابط المباحث والحالة هذه أن يضبط المتهم ويفتشه على نحو ما أورده بمحضه وردده في محضر تحقيق النيابة ، ذلك حتى لا يخلق بفعله حالة التلبس بل يجب أن تعرض له هذه الحالة ويشهدا دون تدخل منه بعمل إيجابي ومن حيث أنه متىقرر ذلك وأن تفتيش المتهم وقع باطلا قانونا على نحو ما تقدم ، فيترتب على ذلك انهيار الدليل المستمد منه واعتباره معدوما .

وحيث وإن كان الشارع قد تناول في قانون الإجراءات الجنائية تنظيم أحوال البطلان فيما أورده من قواعد عامة في المادة ٣٣١ وما بعدها ، إذ نص في المادة ٣٣١ على أن البطلان يترتب على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهري . ثم جاءت المادة ٣٣٢ ونصت على أنه إذا كان البطلان راجعا لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في الدعوى

أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام ، نجاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وتقضى به المحكمة ، ولو بغير طلب . ونصت المادة ٣٣٣ على ما يأتي : ” في غير الأحوال المشار إليها في المادة السابقة يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الإلحاح والجنايات إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه . أما في مواد المخالفات فيعتبر الإجراء صحيحا إذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنياحة العامة إذا لم تمسك به في حينه “ ، وإن كان الشارع قد حاول تنظيم ذلك ، إلا أن هذه النصوص تدل في عبارتها الصريحة على أن الشارع لم يحصر — وما كان في مقدوره أن يحصر — والقوانين السياسية والإدارية والمالية والجنائية أبدا متغيرة — المسائل المتعلقة بالنظام العام ، فذكر البعض من هذه المسائل في المادة ٣٣٣ وترك للقاضي استنباط غيرها — وتميز ما يعتبر منها من النظام العام وما هو من قبيل المصالح الخاصة التي يملك الخصوم وحدهم فيها أمر القبول من عدمه — حتى لا تتفاوت معايير القانون ولا يختل منطق نصوصه في مجال التطبيق — ولما كانت قواعد التفتيش ليست كلها من طبيعة واحدة فلا يمكن بالبداية وضع مبادئ تنظيم قاعدة عامة تشمل قواعد التفتيش وإجراءاته — ومحكمة النقض فيما صدر منها من أحكام — في شأن التفتيش وغيره من المسائل إنما كانت تتحدث في كل قضية عن مخالفة قاعدة معينة من قواعد التفتيش وهي كلها ليست سواء . لما كان ذلك ، وكانت الأحكام التي صرحت فيها هذه المحكمة بأن الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمامها — لا يقصد منها على وجه التحقيق — استبعاد التفتيش وجميع أحكامه من حظيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام بل لهذا القول علة أخرى تتصل بطبيعة الوظيفة القائمة عليها محكمة النقض اتصالا وثيقا وكونها محكمة قانون ليس من شأنها بحث الوقائع فهمتها ألا تنظر

القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع — فلا يقبل أمامها طلب جديد أو دفع جديد لم يسبق عرضه على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه — لأن الفصل في مثل هذا الطلب يستدعي تحقيقا وبحثا في الوقائع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض — فاذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوع البطلان جازت إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولو لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

وحيث إن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة واطمئنانها إلى الدليل المقدم اليها — فاذا كانت قد تعرضت بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح إلى بحث مأخذ الدليل والنظر في قبوله في الإثبات أمامها — وهي في ذلك لا تتقيد بوجهات نظر الخصوم أنفسهم — فلا يصح النعي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها ، لأن واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع من القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه — ولما كان تقدير توافر حالة التلبس والدلائل التي تؤدي إليه هو تقدير من صميم اختصاص قاضي الموضوع — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — فلا يصح النعي على المحكمة وهي بسبيل ممارسة حقها في التقدير بأنها تجاوزت سلطتها ، إذ في ذلك ما يجر في النهاية إلى توقيع العقاب على بريء ، وهو أمر يؤدي العدالة وتتأذى منه الجماعة — مما يتحتم معه إطلاق يد القاضي الجنائي في تقدير سلامة الدليل رقبته ، دون قيد فيما عدا الأحوال المستثناة قانونا — لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد أصاب فيما انتهى إليه من أن الطاعن لم يكن في حالة تلبس ، ومن ثم فلم يكن يجوز لمأمور الضبطية القضائية ، تفتيشه بغير إذن من الجهة المختصة ولا يكون هناك محل لما تثيره النيابة في هذا الخصوص .

وحيث إن الوجه الثاني من الطعن يتحصل في أن القرار المطعون فيه قد خلط بين الجريمة المتلبس بها ، وبين الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على

المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى الجنايات ، وأن الأمارات والقرائن المماثلة فى الدعوى - وإن كانت لا ترقى إلى درجة التلبس - فهى لا تقصر عن تلك الحالة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن القرار المطعون فيه - قد عرض لهذا الذى تشير اليه النيابة فى طعنها فقال : " ومن حيث إنه مضافا إلى ما تقدم فإن الدعوى قد خلت من الدلائل الكافية التى نصت عليها المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية واتى تبيح لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم إذا توافرت تلك الدلائل " - وما قاله القرار فى ذلك صحيح فى القانون والواقع ، فدعوى الخلطين حالة التلبس والحالة الواردة فى المادة ٣٤ غير صحيحة ، فلا يصح الطعن على القرار من جهة عدم استشهاده بالدليل المستمد من هذا الاجراء الباطل ، ومن ثم يكون الطعن برمته فى غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، واحمد زكي كامل ، ومحمود حلي حاطر المستشارين .

(١٥٧)

طعن رقم ٥٣٣ سنة ٢٨ ق

تفتيش . ماهية التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي وفقا للمادة ٤٦ إجراءات .

. إن التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول الذي عنوانه ” في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى “ والقول بأن التفتيش المشار إليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي هو خروج بالنص من مجال التعميم الذي تدل عليه عبارته إلى نطاق التخصيص الذي لا موقع له من موضع النص ولا من صيغته التي أحال فيها بصورة مطلقة على الأحوال التي تميز القبض قانونا على المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (أفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) المرفق به ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوره بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة تطبيقا لمواد الاتهام المطلوب محاكمته بها . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه مشوب بفساد الاستدلال والتناقض والخطأ في الإسناد فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول تفصيلا لذلك أن المحكمة استندت بأقوال ضابط المباحث على أنه شاهد ورقة ، كان يخفيها المتهم بيده ، وتبين ما بداخلها مع أن الاخفاء لا يسمح بالرؤية خصوصا إذا لوحظ أن الحادث وقع مساء حيث يخيم الظلام ، وأن الضابط كان يضع على عينه قطعة من القطن ويلبس نظارة سوداء ، ثم إن الطاعن يشتغل بقالا ، ومجرد تسلمه تقودا واعطائه شيئا لمن يترددون على محله هو أمر مألوف ولا يدعو للاشتباه في أن ما أعطاه كان مخدرا ، هذا إلى أن الحكم استند إلى المعاينة وقال إن الشاهد رأى الواقعة أخذا بما دلت عليه هذه المعاينة ، مع أنها لم تتعرض لإمكان الرؤية حيث أجراها المحقق ظهرا والحادثة وقعت في المساء ولم يتسن للمحقق أن يتبين أثر ضراء المصباحين الموجود أحدهما بحمل المتهم والآخر في الطريق ، وعلى ذلك فلم يكن محضر المعاينة يتضمن شيئا عن إمكان الرؤية كذلك لم تفصل المحكمة أقوال الشاهد الثاني ، واكتفت بالإشارة إلى أن أقواله تتفق مع رواية الشاهد السابق ، اكتفت المحكمة بهذه الإشارة على الرغم من اختلاف أقوال الشاهدين اختلافا جوهريا في واقعة رؤية الورقة وما بها من مادة داكنة تشبه المخدر ، ولم يتفق الشاهدان في تقرير واقعة وجود المتهم بالحمل عند حضور المشتري ، وقد دفع المتهم التهمة بأنها ملفقة لضغائن بينه وبين الضابط والعسكري — فقالت المحكمة إنه لم يذكر هذه الضغائن ، مع أنه أفصح عنها في التحقيق الابتدائي أمام النيابة ، ولم يشر الحكم إلى شهود النفي الذين شهدوا لمصلحته في التحقيق مما يؤخذ منه أنها لم تتنبه لشهادتهم ، وإلا لأشارت إليهم في الحكم ، وأخيرا اعتمد الحكم في تصحيح التفتيش على المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية وعلى المادة ٤٦ ، مع أن التفتيش الذي تشير إليه المادة الأخيرة هو التفتيش الوقائي الذي يجريه رجل الضبط القضائي ليأمن من أذى المقبوض عليه في حين أن التفتيش الذي أجراه الضابط لم يكن يهدف لهذا الغرض

ولمّا كان تحصيلاً لدليل ويجب أن يخضع للقاعدة العامة التي تجيزه في حالة التلبس أو عند صدور إذن كتابي من سلطة التحقيق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله ” إنه وصل إلى علم ضابط مباحث بنسدر المنيا الملازم أول جابر موسى نزلاوى من أن المتهم على موسى الفسخاني يتجرف في المواد المخدرة وأن الأهالي يترددون عليه بحانوته لشراء هذه المواد منه ، وفي يوم ١٩٥٦/٢/١١ قام الضابط المذكور وهو يرتدى الملابس البلدية ليخفي شخصيته ومعه العسكري ابراهيم محمد الحلوم تخفياً أيضاً بمراقبة حانوت المتهم الكائن بنسدر المنيا وذلك في الساعة السابعة مساءً بأن جلس هو والعسكري على أفريز الشارع على مسافة مترين من الحانوت بالقرب من مدخل منزل مجاور وفي وضع يمكنهما من مشاهدة المترددين على الحانوت ، وفي الساعة السابعة ونصف حضر شخص وأسر في أذن المتهم ببعض كلمات أثارت اشتباهه فأشار عليه المتهم بالجلوس في مدخل المحل ثم توجه إلى منزله الذي يخفى به المخدرات وعاد بعد لحظات واقترب من هذا الشخص وقد تبين الضابط أن المتهم يخفي بيده لفافة من ورق السلوفان بها مادة داكنة اشتبه في أن تكون مخدراً ، وقبل قيام المتهم بتسليمها لهذا الشخص هجم عليه الضابط وضبط بيده اللفافة التي حاول التخلص منها وبفض اللفافة تبين أن بداخلها مادة يشتبه في أن تكون أفيونا ، فقبض على المتهم وأمر العسكري باقتياده إلى البندر حيث أثبت الضابط واقعة الضبط وبوشر التحقيق ” . ثم أورد الحكم الأدلة على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، ولما كان الحكم قد أثبت تحصيلاً من المعاينة التي أجراها المحقق أن مكان وقوف الضابط أثناء مراقبته للمتهم يبعد عن محل الأخير بحوالي مترين وأنه يوجد على ناصية الشارع الذي حضر منه المتهم عقب أن أفضى إليه الشخص المشتري بمحدثه نور كهر بآني ” عامود نور ” ، وقد أيد العسكري الشاهد الثاني الضابط فيما أرشد عنه وتبين للمحقق أن مكان وقوف الشاهدين يسمح لهما برؤية التادم من شارع الدرب الأخضر ، كما أنهما يستطيعان بسهولة أن يريا من

يقف أمام محل المتهم ، ثم عرض الحكم لدفاع المتهم ورد عليه في قوله : ” إن المحكمة لا تتول على إنكار المتهم أو دفاعه الذي لم يقيم عليه دليل ويناقض ما شهد به شاهد الإثبات وشهادتهما متساندة تطمئن إليها المحكمة لأن مكان كبرن الضابط والعسكري والضوء المنبعث من الحانوت والآخ الذي كان على ناصية الشارع يمكنهما من رؤية الوقائع التي شهدا بها “ — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى صدق الشاهدين ، وإلى أن الضوء الذي كان يشع على مكان الحادث قد أبرز لهما صور الوقائع التي جرت أمامهما ، فأبصراها واضحة ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع باستحالة الرؤية أو تعذرها وهو من الدفوع الموضوعية التي تحتاج إلى تحقيق ، فلا يقبل منه أن يتحدث في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان لا تريب على المحكمة إذا هي استدلت بما اتفق عليه الشاهدان من وقائع ، ثم أشارت إلى ما اختلفا فيه وعالته بما قاله الشاهد الثاني بالجلسة من أن الحادث انقضى على وقوعه زمن طويل أنساه تفاصيله ولأنه شغل بتتبع الشخص المشتري الذي هرب فور ضبط المتهم ، وهو تعليل مقبول ، ولما كان تصريح المحكمة في الحكم بأنها لا تتول على دفاع المتهم يتضمن أنها لم تر التعويل على ما قاله شهود النفي ، وهي بعد ذلك غير ملزمة بتبرير أطرافها لهذه الشهادة وأخذها بشهادة شهود الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الضابط قد شاهد الطاعن وهو يقوم بعملية بيع المخدر الذي كان يحوزة وأن المظاهر التي تبدت له وقد تكفل الحكم ببيانها — تنبى بذاتها عن حيازته المخدر المضبوط معه لهذا الغرض ، ثم عقب الحكم على ذلك بأن القبض تم بناء على المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية . كما أن تفتيشه تم عملاً بالمادة ٤٦ من هذا القانون ، وهو تقرير صحيح وتطبيق سليم للقانون ، لما كان ذلك ، وكان التفتيش الذي يجزئ مأمور الضبط القضائي في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو إجراء صحيح لجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول الذي عنوانه ” في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى “ وما يقوله الطاعن من أن التفتيش المشار إليه

في هذه المادة قصد منه التفتيش الوقائي هو خروج بالنص من مجال التعميم الذي تدل عليه عبارته إلى نطاق التخصيص الذي لا موقع له من موضع النص ولا من صيغته التي أحال فيها بصورة مطلقة على الأحوال التي تجيز القبض قانوناً على المتهم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(١٥٨)

طعن رقم ٥٥٠ سنة ٢٨ ق

تحقيق . تفتيش . ضبطية قضائية . رشوة . اختصاص بأمور الضبط القضائي التابع للقسم الذي وقعت في دائرته الجريمة بتعقب المتهم في أى مكان .

متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فعلا بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه إلى المتهم في بناء محكمة شبرا الواقع في اختصاص قسم روض الفرج ، فإن رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصا بإجراء كل ما خوله إياه القانون من أعمال التحقيق — كالتفتيش — لتعقب المتهم في أى مكان في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقى الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الأولى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته موظفا عموميا (محضر محكمة شبرا) أخذ عطية للإخلال بواجب من واجبات وظيفته بأن طلب لنفسه من سيد سلامه سعد مبلغ خمسة جنيهات على سبيل الرشوة ثم أخذه منه وذلك ليقوم بتعطيل قائمة الرسوم رقم ٢١٠ بنها سنة ١٩٥٦ الكلية للأحوال الشخصية القاضية بالزامه بدفع ٢٤ ج و ٤٨٠ م ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٤ و ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوره بمعاقبته المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ ألفين من الجنيهات وذلك تطبيقا للمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١١١ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل وجهي الطعن هو أولا : أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الرد على ما دفع به الطاعن من بطلان القبض والتفتيش ذلك أن أساس هذا الدفع أن الضابط الذي باشر القبض والتفتيش هو معاون بوليس روض الفرج ، بينما المقهى التي ضبط بها الطاعن وتم فيها تفتيشه تقع في دائرة قسم شبرا ، ولا يجوز لما مور الضبط القضائي أن يباشر تفتيشا في خارج دائرة اختصاصه لمخالفة ذلك لنص المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية . هذا إلى أن الإذن الصادر به لم يعين اسم المأذون له بإجرائه — (وثانيا) أن الحكم شابه القصور وفساد الدليل إذ دان الطاعن استنادا إلى شهادة المجنى عليه واليوز باشي فوزي النحاس والمخبر محمد علي حجازي مع أن هذين الشاهدين لم يقررا شيئا في خصوص الواقعة الأولى لأنهما لم يحضراها ، يضاف إلى ذلك أنه ثبت أن المتهم (الطاعن) لا يستطيع تعطيل أثر الحجز الأول ، فلا يتصور أن يعد المجنى عليه بذلك في مقابل الرشوة ، أما الحجز الذي أوقعه الطاعن ، فهو حجز صحيح وفقا للقانون ، وغير صحيح ما زعمه المجنى عليه من أنه حجز صوري وأن الباعث له على التبليغ هو تحوير محضر تبديد ضده ، كما وضع أن المجنى عليه لم يقابل الطاعن إلا في صباح يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فإن ما ادعاه من أنه علم في يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٨ بتحرير محضر تبديد ضده غير صحيح .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حق الطاعن ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ثم تعرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش في قوله : ” وحيث إن الثابت من أقوال سعيد سلامه سعد أن المتهم (الطاعن) طلب منه الرشوة في مبنى محكمة شبرا ، وأنه قبض منه اثنين من الجنديات من هذه الرشوة في غرفة قلم المحضرين بهذه المحكمة ، ويؤخذ من هذا صراحة أن جريمة الرشوة قد تمت في الواقع في محكمة شبرا والتي تقع بدائرة اختصاص قسم بوليس روض الفرج ، ويكون اليوز باشي فوزي أحمد النحاس مختصا بضبط هذه الجريمة التي وقعت أصلا في دائرة

اختصاصه ، وله الحق قانونا في تدب ما يحدث بعد ذلك من جزئيات لاحقة بها أو ما يتفرع عنها ، وعلى هذا يكون مختصا بالقيام بضبط المتهم في أى مكان وتفتيشه بناء على إذن النيابة وضبط مبلغ الرشوة الذى قبضه المتهم بعد ذلك ، ومن ثم يكون إجراء الضبط والتفتيش الذى قام بهما اليوزباشى فوزى أحمد النحاس قد وقع صحيحا ووفقا للقانون ، ويكون الدفع في غير محله “ولما كان ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاء برفض الدفع ببطلان التفتيش ، سائفا وصحيحا في القانون ، ما دامت جريمة الرشوة كما أفصح الحكم قد تمت فعلا بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه إلى الطاعن في بناء محكمة شبرا الواقع في اختصاص قسم روض الفرج ، ويكون رجل الضبط القضائي الذى يتبع هذا القسم مختصا بإجراء كل ما خوله إياه القانون من أعمال التحقيق لتعقب الطاعن في أى مكان في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقى الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الأولى وإنما هي في واقع الأمر متصلة بها ومتممة لها — لما كان ذلك . وكان الطاعن من جهة أخرى لا يجادل في طعنه أن الأمر الصادر بالتفتيش لم يعين مأمورا بعينه لتنفيذه ، فلا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائي ، وكان الذى قام بتنفيذه أحد مأمورى الضبط القضائي التابعين لمحافظة مصر الذى له هذه الصفة بوجه عام بالنسبة إلى جميع الجرائم بدائرة المحافظة — لما كان كل ذلك ، وكان باقى ما ينعاه الطاعن لا يخرج عن كونه عودا منه إلى الجدل في واقعة الدعوى وتدابير الأدلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يقبل الخرض فيه أمام محكمة القضاء ، لأن الطعن بشقيه يكون على غير أساس متينة رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، واحمد زكي كامل ، ومحمد علي اسماعيل المستشارين .

(١٥٩)

طعن رقم ٥١٠ سنة ٢٨ ق

أسباب الإيابة وموانع العقاب . الجنون أو علة العقل المغيبان من المسؤولية . جنون .
محكمة الموضوع . تقدير الجنون أو العلة العقلية . موضوع م ٦٢ ع .

إن الجنون أو العلة في العقل اللذان أشارت إليهما المادة ٦٢ من قانون العقوبات ورتبت عليهما الإعفاء من المسؤولية ، هما اللذان يجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور أو الاختيار فيما يعمل ، وتقدير ذلك أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع دون معقب عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بدوى عبد الراضى مختار (المطعون ضده الأول) بأنه :
قتل عمدا عبد العزيز محمود عبيد بأن طعنه بآلة حادة قاتلة (سكين) بنية قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي كانت سببا في وفاته ، وطلبت من قاضى التحقيق إحالة المتهم المذكور إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣ من قانون العقوبات . وقد ادعى حامد محمود عبيد (شقيق المجنى عليه) بحق مدنى قبل المتهم ووزارة التربية والتعليم وعبد الراضى مختار أحمد بصفتهما مسئولين عن الحقوق المدنية وطلب أن يحكم له عليهم بمبلغ ثلاثين ألف جنيه مصرى . فقرر قاضى التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . استأنف المدعى بالحق المدنى هذا القرار أمام غرفة الاتهام بمحكمة الجيزة الابتدائية التى أمرت برفضه وتأيد القرار المستأنف . فطعن الوكيل عن الطاعن فى هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكيات

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، إذ قضى بتأييد القرار الصادر من قاضى التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية استنادا إلى ما جاء بالتقارير الطبية من أن المتهم غير مسئول عن أعماله مع أن التقارير لم تقطع بجنون المتهم ، بل قالت إنه غير ناضج التكوين العقلى من الوجهة الدافعية وهو بذلك لا يكون فاقد الشعور أو الاختيار بسبب الجنون أو عاهة في العقل طبقا للمادة ٦٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من قرار قاضى التحقيق المؤيد بالقرار المطعون فيه أنه استند في التقرير بالأوجه لإقامة الدعوى العمومية إلى ما ثبت من التقرير الطبي الشرعى المؤرخ ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٣ عن نتيجة فحص حالة المتهم العقلية وما انتهى إليه التقرير من أن المتهم غير ناضج التكوين العقلى من الوجهة الدافعية وأن تقديره الأقوال والأفعال التى تصدر منه غير سليم وأن حالته العقلية غير طبيعية ، وأنه لذلك غير مسئول عن أعماله كما استند في ذلك أيضا إلى تقرير الدكتور محمد كامل الخولى مدير عام مصلحة الأمراض العقلية وتقرير الدكتور يحيى طاهر الذى قام بعمل رسم المخ والذين أخذت بهما اللجنة التى ندرت بمعرفة قاضى التحقيق لإعادة فحص المتهم والمؤلفة من وكيل وزارة العدل المساعد لشئون الطب الشرعى ومدير عام مصلحة الطب الشرعى وأستاذ الأمراض العصبية بكلية الطب بجامعة القاهرة وضمنتهما تقريرها المؤرخ فى ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٣ والذى انتهى إلى تأييد رأى الدكتور الخولى من أن حالة المتهم العقلية غير سليمة وأنه غير مسئول عن أعماله — لما كان ذلك ، وكان الجنون أو العاهة فى العقل اللذان أشارت إليهما المادة ٦٢ من قانون العقوبات ورتبت عليهما الإعفاء من المسئولية هما اللذان يجعلان الجانى وقت ارتكاب الجريمة فاقدًا للشعور أو الاختيار فيما يعمل ، وكان تقدير ما إذا كان المتهم

مجنونا أو مصابا بعاهة في العقل أفقدته الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الجريمة أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع دون معقب عليه وله أن يستعين في ذلك بأهل الخبرة من أطباء العقل أو النفس أو الأعصاب وكان القرار المطعون فيه قد أثبت حالة العاهة العقلية لدى المتهم من التقارير الطبية التي اطمأن إليها في حدود سلطته التقديرية — لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو القصور في أسباب القرار المطعون فيه ، إذ أصدرت الغرفة قرارا باستدعاء المتهم لمناقشته بمعرفتها والتعرف على حالته وتمسك الدفاع بهذا القرار ولكن الغرفة أغفلته فلم تنفذه أو ترد عليه .

وحيث إنه لما كان الشارع في المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصر حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بالألا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، وكان ما يشير الطاعن من قصور في أسباب القرار لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، مما يجوز معه الطعن بطريق النقض من المدعى بالحق المدني في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بالألا وجه لإقامة الدعوى طبقا للقانون ، فإن ما يشير الطاعن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم فإن الطعن بوجهيه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
والسيد احمد عفيفى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٦٠)

طعن رقم ٥٦١ سنة ٢٨ ق

(ا) إثبات . قوة الأمر المقضى . حجية الأحكام . مداها . عدم ورود الحجة إلا على المنطوق .
مثال .

(ب) معارضة . متى تقبل المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى ؟ م ٢٤١ / ٢ . ج استئناف . تصدى
حكم حضورى اعتبارى صادر فى دعوى وجائز استئنافه قانونا . القضاء خطأ من محكمة أول
درجة بقبول معارضة المتهم شكلا . استنفاد المحكمة ولايتها بالتفصل فى المعارضة . استئناف
الحكم الحضورى الاعتبارى . النص على الحكم الاستثنائى برفضه إعادة الدعوى إلى محكمة
أول درجة لا محل له .

(ج) محكمة الموضوع . خبراء . رأيهم . للمحكمة أن تأخذ بما تراه من تقاريرهم وتطرح
باعتداله .

١ — إذا قرر الحكم المستأنف أن العبرة فى حجية الحكم بمنظره لا بأسبابه
وأنه لا يمكن القول بأن محكمة أول درجة قد عدلت فى حكمها الذى قبلت فيه
المعارضة شكلا لمجرد الإشارة فى الأسباب إلى ما شابه من قصور من الناحية
القانونية البحتة فإن هذا التقرير يكون صحيحا فى الواقع سديدا
فى القانون .

٢ — لا تقبل المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى إلا إذا أثبت المحكوم
عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير
جائزا عمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية

فإذا كان الثابت أن الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر فى الدعوى من الأحكام الجائز استثنائها قانونا وكان المحكوم عليه قد عارض فى هذا الحكم فإنه يتعين على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول معارضته فإذا كانت قد أخطأت وحكت بقبولها شكلا فإن هذا الحكم لا يكسب المحكوم عليه حقا لأنه صدر بالمخالفة لما يقضى به القانون فإن كان المحكوم عليه قد استأنف الحكم الحضورى الاعتبارى أيضا وكانت المحكمة قد فصلت فعلا فى معارضته واستنفدت ولايتها فإن القول بتفويت درجة من درجات التقاضى عليه والنعى على الحكم الاستثنائى برفضه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة لا يكون له محل .

٣ — الأمر فى تقدير رأى الخبراء مما تختص به محكمة الموضوع ولها كامل الحرية فى الأخذ بما تطمئن إليه من التقارير الفنية والالتفات عما لا تطمئن إليه منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا — اشترك مع متهم مجهول بالاتفاق والمساعدة والتحريض فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو سند لم يوقع عليه من الأستاذ رياض الجمل ، بأن قدم المتهم السند المزور فحما ما عليه من كتابة وحرر مخالصة عن دين قدره ألف جنيه . وثانيا — اتفق مع المتهم المجهول وحرضه فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق . وطلبت عقابه بالمواد ٢١٠ و ٢١١ و ٤٠ و ٤١/١ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدنى الأستاذ رياض الجمل المحامى وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة بولاق الجزئية قضت بحضورها اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ عن التهمتين مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مائة جنيه على سبيل التعويض

المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية . ولما أعلن هذا الحكم إلى المتهم في أول يولييه سنة ١٩٥٣ بادر باستئنافه بتقرير مؤرخ في ٨ أغسطس سنة ١٩٥٣ وقيد برقم ٤١٠٢ سنة ١٩٥٣ ثم عارض وقضت المحكمة في معارضته بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٥٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف المتهم الحكم الأخير بتقرير مؤرخ في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٤ وقيد استئنافه برقم ٢٨٤٠ سنة ١٩٥٤ . وفي أثناء نظر الاستئناف الأخير أمام محكمة مصر الابتدائية قدم المتهم مذكرة طلب فيها إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع المعارضة ، وبعد أن أتمت المحكمة نظره قضت حضوريا بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٥٥ بقبوله شكلا ورفض طلب المتهم إعادة القضية إلى محكمة أول درجة من جديد وحددت جلسة لنظرها . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض وقيد طعنه بمجدول المحكمة برقم ١٢٣١ سنة ٢٦ ق وقضت محكمة النقض بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ بعدم جواز الطعن . ونظرا لوحدة الموضوع قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئناف الأول رقم ٤١٠٢ سنة ١٩٥٣ إلى الاستئناف الثاني رقم ٢٨٤٠ سنة ١٩٥٤ وقضت حضوريا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨ بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة المقررة بها والاكتفاء بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية لهذا الاستئناف بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن في الحكم الأخير بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن إجراءات المحاكمة قد شابها بطلان ذلك أن المحكمة قد فوتت على الطاعن درجة من درجات التقاضي إذ رفضت إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة

لأن هذه المحكمة كانت قد قضت بقبولها شكلا ورفضها موضوعا إلا أنها ذكرت في أسباب حكمها أنها تنهى إجراءات المحاكمة تاركة تحقيق دفاع المتهم إلى محكمة الدرجة الثانية .

وحيث إن الثابت من مراجعة الأوراق أنه صدر بتاريخ ٣٠ يونية سنة ١٩٥٣ حكم حضوري اعتباري بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات ، فعارض المتهم في هذا الحكم واستأنفه كذلك وقضت محكمة أول درجة بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بقبول عذر المعارض في التخلف عن الحضور بجلسة ٩ أبريل سنة ١٩٥٣ والجلسات التالية لها واعتبار الحكم غيابيا له وبقبول المعارضة شكلا وبعد أن عرضت هذه المحكمة لموضوع الدعوى وسمعت فيها شهودا قضت بجلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٥٤ في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وأشارت في أسباب حكمها إلى أنه كان يتمين القضاء بعدم قبول المعارضة شكلا ولا يسمعها إزاء ذلك إلا أن تنهى إجراءات الدعوى أمامها تاركة تحقيق دفاع المتهم إلى محكمة الدرجة الثانية وأن تقضى بتأييد الحكم المعارض فيه لأسبابه التي بنى عليها . فاستأنف المتهم هذا الحكم وطلب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع المعارضة فرفضت محكمة ثاني درجة هذا الطلب وجاء في أسبابها ” وحيث إنه لا مشاحة أيضا في أن محكمة أول درجة حين قبلت معارضة المتهم شكلا بجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ واستجابت لما قدمه من أعذار لتخلفه قد تنكبت الصواب وخالفت صريح نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات التي تشير إلى أن اعتبار المحكمة الحكم حضوريا ليس حكما إنما هو قرار يجوز العدول عنه إذا ما أثبت الخصم قيام عذر منعه من الحضور ومن تقديمه إلى المحكمة قبل الحكم ولكن على شريطة أن يكون القرار قد صدر في دعوى لا يجوز استئناف الحكم الصادر

فيها بمعنى أنه إذا لم يتوافر هذان الأمران فالمعارضة في الحكم لا تقبل وما من شك في أن هذا الحكم الحضورى الاعتبارى في القضية التى نحن بصددتها جائز استثنائه في الدعويين المدنية والجنائية على حد سواء طبقا للقواعد المتواضع عليها والمنصوص عنها صراحة في المادة ٤٠٢ وما بعدها من قانون الإجراءات .

وحيث إنه مع ذلك فإن الحكم الصادر بقبول المعارضة شكلا حكم قد تعلق به حق المتهم وقطع في هذا القبول على الرغم مما اعتوره من خطأ واكتشفه من مجافاة لنص القانون وروحه ويتعين على محكمة أول درجة أن تفصل برأى أيضا في موضوع المعارضة وهذا هو الذى فعلته تلك المحكمة حين أصدرت حكمها المستأنف قاضية في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ومن المسلمات البديهية في القانون أن العبرة بمنطوق الحكم لا بأسبابه وأن الحجية للمنطوق بالذات ولا يمكن القول بأن محكمة أول درجة قد عدلت في حكمها الذى قبلت فيه المعارضة شكلا لمجرد أنها أشارت في الأسباب إلى ما شابه من قصور من الناحية القانونية البحتة مادامت قد استنفدت ولايتها وأدلت برأيها في موضوع المعارضة بعد أن سبق لها قبولها من الناحية الشكلية ولذلك يكون ما يطلبه المستأنفان من إعادة القضية لنظر المعارضة من جديد خلق بالرفض . لما كان ذلك ، وكان هذا الذى أورده الحكم صحيحا في الواقع سديدا في القانون وكان نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على أنه " لا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استثنائه غير جائز " وكان الثابت أن الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في الدعوى الحالية من الأحكام الجائز استثنائها قانونا مما كان يتعين معه على محكمة أول درجة أن تقضى من أول الأمر في المعارضة بعدم قبولها . إلا أنه وإن كانت قد أخطأت وحكمت بقبول المعارضة شكلا فإن هذا الحكم لا يكسب الطاعن حقا لأنه صدر بالخالف لما يقضى به القانون ، فضلا عن أنه كان قد استأنف الحكم الحضورى

الاعتبارى فلا . هذا إلى أن المحكمة قد فصلت فعلا في المعارضة واستنفدت ولايتها ، لما كان ذلك كله ، فإن ما ينعاه الطاعن في الوجه الأول لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى باقى أوجه الطعن هو القصور فى الأسباب والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر من محكمة أول درجة والمكمل لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند فى الإدانة على أقوال عدلى محمد عرفه التى حصلها فى أن الطاعن قدم إليه ورقة الحساب بعد أن محا منها بعض عباراتها وطلب إليه تحرير مخالصة فى موضع تلك العبارات مع أن هذا الشاهد عدل عن تلك الرواية فى جلسة المعارضة إلا أن المحكمة لم تبين الأسباب التى دعته إلى اطراح هذه الرواية والأخذ بأقواله الأولى — وأغفل الحكم الرد على مادفع به الطاعن من استحالة حصول الواقعة بالوصف الذى رواه المدعى بالحق المدنى الذى قرر أن الشاهد حلمى شلتوت حرر بينه وبين المتهم ورقة محاسبة من صورتين وأن الطاعن ارتكب التزوير فى إحدى هاتين الصورتين وقدم المدعى المدنى الصورة الأخرى للمحكمة فى حين أن هذا الشاهد قرر فى محضر تحقيق النيابة أنه حرر صورة واحدة تسلمها المدعى المدنى ومن ثم يكون التزوير بالطريقة التى يدعيها المدعى المدنى يستحيل وقوعه ، كذلك فقد دفع للطاعن بأن سبب اتهامه يرجع إلى أن المدعى المدنى كان قد استلم نيابة عنه مبلغ مائة جنيه ولما طالبه سارع مبلغا بهذا الادعاء ومما يدل على ذلك أنه قرر أنه هو الذى حرر ورقة المحاسبة ، ثم عدل وذكر أنه حلمى شلتوت وعاد مقررا أنه عدلى محمد ، يضاف إلى ذلك أن الخبير الاستشارى أثبت فى تقريره استحالة وقوع الحادث بالوصف الذى ورد بتقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير من أن التزوير تم بطريق محو بعض عبارات المحرر بمادة كياوية إذ أن استعمال هذه المادة كان من مقتضاه محو الأسطر الزرقاء المبينة على المحرر ، كذلك إلا أنها وجدت سليمة مما ينفى نظرية المحو بهذه الطريقة وقد تحدى الدفاع عن الطاعن فى مذكرته التى قدمها إلى محكمة الدرجة الثانية خبير قسم أبحاث الترييف والتزوير أن يقوم بتجربة لمحو كتابة من محرر دون المساس بسطوره وألفه إلا أن

المحكمة رفضت تكليف هذا الخبير بإجراء تلك التجربة مما يعتبر منها إخلالا بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى دفاع المتهم بشأن استحالة حدوث التزوير بطريق نحو العبارات المدونة على المحرر مع بقاء الأسطر الميمنة فرد على ذلك بما يفنده استنادا إلى ما ذكره خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير أمام المحكمة من أنه يجوز ذلك تبعا لنوع الخبر إذ هناك ما يتأثر بالمحو وما لا يتأثر به ، فضلا عن أنه لاحظ أن السطور الحالية منها ما يتأثر فعلا بالمحو لأنها أقل ظهورا من باقي السطور .

ولما كانت المحكمة قد اتهمت من ذلك إلى اطمئنانها إلى النتيجة التي انتهى إليها الخبير المذكور وخلصت إلى أن المحرر المزور كان يحوى في الأصل كتابة أخرى وعبارات أخرى مذيلة بإمضاء الأستاذ رياض الجمل المدعى المدني ثم عييت العبارات الأصلية باستعمال مادة كيماوية وكتب مكان المحو العبارات الحالية الثابتة بالمحرر التي تتضمن تخالص المتهم من الدين المدين به للمدعى بالحق المدني وهو الدين الثابت بورقة المحاسبة المؤرخة ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ والمقدمة من المدعى والموقع عليها بإمضاء المتهم الذي هو بلا شك صاحب المصلحة الوحيد والذي يستفيد دون غيره من هذا التزوير — ولما كان لمحكمة الموضوع بما لها من حق التقدير ، كامل الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه من التقارير الفنية والالتفات عما لا تطمئن إليه منها ، وكان ما يدعيه الطاعن من أنه دون في مذكرته ما يفيد تحديه الخبير الفني الحكومي لا يخرج عن كونه دفاعا موضوعيا لا يعد من قبيل الطلبات الجازمة التي تلتزم محكمة الموضوع بإجابتها أو الرد عليها في أسباب حكمها ، وكان باقي ما ينعاه الطاعن لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض — لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

رئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زى كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٦١)

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ ق :

- (أ) تلبس . أثره . صورة واقعة يتوافر فيها التلبس .
- (ب) تلبس . وجود مظاهر خارجية تنفي بذاتها عن وقوع جريمة . كفايتها في توفر حالة التلبس . لا يلزم أن يشاهد رجل البوليس المادة المخدرة .
- (ج) حكم تسبب كاف . مواد مخدرة . القصد الجنائي تحدث الحكم عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة . غير لازم مادامت ظروف الدعوى لا تسبغ القول بانتفائه .

١ — توافر حالة التلبس تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم فإذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن المتهم تخلى طواعية واختيارا عن كبس ولقافة ثم حاول الهرب ولما التقطها المخبر وتبين كنه محتوياتها تبعه حتى تمكن من ضبطه واقتاده إلى مركز البوليس فإن ما قام به من ذلك يكون مطابقا للقانون .

٢ — يكفي للقول بقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنفي بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي يحوزها المتهم .

٣ — يتحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر بعلم الجاني بأن ما يحوزه هو من المواد المخدرة الممنوع إحرازها قانونا ، وإذا كان ما أورده الحكم من أن المتهم ألقي بما معه عندما وقع بصره على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كافيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحوزه مخدرا فلا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة مادامت ظروف الدعوى لا تسبغ القول بانتفائه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا وأفiona) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ - ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول "أ" المرافق . فأجابتها إلى طلبها . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضور يا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ - ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم "أ" المرافق له بمعاقبة محمود محمد رمضان بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ٣٠٠٠ ج وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يسيب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وقصور البيان، ذلك أنه قضى بإدانته على الرغم من أنه دفع ببطلان القبض الذي تم بمعرفة المخبر على أساس أنه (أى الطاعن) لم يكن في حالة تلبس بالجريمة لأن مؤدى أقوال المخبر أنه عثر على المخدر ملقى على الأرض ، وقد أمسك بالطاعن قبل أن يتبين ماهية المادة الملقاة كما أنه لا يمكن القول بصحة القبض استنادا إلى نص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات لعدم توافر شروطها على واقعة الدعوى . هذا فضلا عن أن الحكم لم يعرض لدفاع الطاعن الخاص بانعدام ركني الحياة والقصد الجنائي إذ الثابت أن المادة المخدرة وجدت في الطريق العام وكان مزدهرا بالمسيرة فضلا عن تناقض أقوال المخبر في تقدير المسافة بينه وبين الطاعن عند ما شاهده وهو يلقي المخدر ، كما أن جندى البوليس (عبد السلام حسن) شهد بأنه رأى شخصا آخر غير الطاعن يجرى من مكان الحادث عند الضبط .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله " إنه حوالى الساعة الرابعة مساء يوم ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٣ كان البوليس الملكى محمد وبيع العرابي

عائدا من مروره على شركات البترول إلى بندر منيا القمح متخذاً طريق المعاهدة
فراه المتهم محمود محمد رمضان مقبلاً نحوه في هذا الطريق ولما اقترب منه على بعد
بضعة أمتار ألقى المتهم ورقة وكيسا من القماش وارتد راجعا يجرى محاولا الهرب
في نفس الطريق مما استرعى انتباه رجل البوليس المذكور فبادر بالتقاط الكيس
الذي ألقاه المتهم فوجده من قماش أبيض مربوطاً من نهايته وفيه جانب من مادة تشبه
الحشيش كما انتقط ورقة من السلوفان بها مادة تشبه الأفيون ، فلما تبين كنه
هاتين المادتين وقد انبعثت رائحتهما ، راح يتعقب المتهم مستغيثا بالعسكري
عبد السلام حسن حميس الذي كان يتولى حراسة منشأة الشركة التعاونية للبترول
فتبعه هذا ليعاونه على ضبط المتهم الذي هم باجتياز مجرى ماء في الجانب الغربي
من الطريق لفلت من الضبط واسكن البوليس الملكي أدركه عند حافة المجرى
وتمكن من ضبطه واستدل الحكم على ثبوت اتهمته في حق الطاعن بما شهد به
المخبر محمد ربيع العرابي وجندي البوليس عبد السلام حسن حميس وبما ورد
بتقرير التحليل من أن المادة المضبوطة أفيون وحشيش وبما دلت عليه معاينة
مكان الحادث . وعرض الحكم إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه
بقوله ” إن هذا الدفع مردود بأن الثابت من أقوال المخبر محمد ربيع العرابي والتي
لم يجرحها المتهم أنه رآه مقبلاً نحوه فلما اقترب منه وأبصره ألقى بالكيس واللفافة
المضبوطتين وعاد أدراجه فأسرع المخبر والتقط الكيس واللفافة وتبين كنه ما بهما
وكانت رائحة الحشيش والأفيون تبعث منهما فتعقب المتهم حتى لحق به وضبطه
واقترده إلى المركز . ولما كان ذلك فإن جريمة إحراز المخدر تكون متلبساً بها
مما يبيح لكل من شهد الجريمة القبض على المتهم وتسليمه لأقرب مأمور من
مأموري الضبط القضائي ” لما كان ذلك وكان الحكم قد حصل الواقعة بما تتوافر
به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه
أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها . وكان الثابت أن
ما أورده الحكم من شهادة المخبر محمد ربيع العرابي تتوافر به حالة التلبس التي
تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم إذ الاستفادة مما أثبتته الحكم
من هذه الشهادة أن الطاعن تخلى طواعية واختياراً عن كيس ولفافة ثم حاول

الهرب ولما التقطتهما المخبر وتبين كنه محتوياتهما تبعه حتى تمكن من ضبطه واقتاده إلى مركز البوليس ، وكان من جهة أخرى يكفى للقول بقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم أن الطاعن كان حائزا للمخدرات قبل أن يلقبها على الأرض مما يتوافر به الركن المادي لجريمة إحراز المخدرات ، وكان القصد الجنائي في هذه الجريمة يتحقق بعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا ، وكان ما أورده الحكم من أن الطاعن ألقى بما معه عند ما وقع بصره على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كافيا في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحزره مخدرا ، وليست المحكمة ملزمة بعد ذلك بالتحدث إستقلا عن هذا الركن ما دامت ظروف الدعوى لا تسبغ القول بانتفائه ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الصاعن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضحا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وهديم يمى جندى ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٦٢)

طعن رقم ٥٧٩ سنة ٢٨ ق

- (أ) تلبس . هو وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .
(ب) إثبات . اعتراف . تفتيش باطل . عدم جدى اتسك ببطلان التفتيش عند اعتراف
المتهم فى التحقيق واطمئنان المحكمة إليه .

(١) إن التلبس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها فيمكن أن يشاهد
الجريمة دون أن يشاهد فاعلها .

(٢) لا يجدى المتهم تمسكه ببطلان التفتيش ما دام دليل وجود المضبوطات
قد تحقق باعترافه فى التحقيقات اعترافا اطمأنت المحكمة إلى صحته بضبط الأمتعة
والمقتولات الأخرى المختلصة فى حجراته .

القانع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : فى خلال أربعة شهور سابقة حتى
يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٥٧ بدائرة المعادى محافظة القاهرة بصفته مستخدما عموميا
(صول تعيين بالأساس الرابع مشاة بالمعادى) اختلس الأمتعة والمقتولات المبينة
الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة للأساس الرابع مشاة بالجيش المصرى والمسلمة إليه
بسبب وظيفته لحفظها بالمخازن حالة كونه من الأمناء على الودائع . وطلبت
من غرفة الإتهام إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١١١ و ١١٢/١ - ٢
و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة

قضت حضوريا عملا بالمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات بمعاينة محمد ابراهيم زكي بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه وبغزله من وظيفته وذلك على اعتبار أن المتهم استولى بغير حق على الأمتعة والمهمات ... الخ . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكيات

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد بني على إجراءات باطلة وأخطأ إذ قال ردا على ما أثاره الطاعن من بطلان التفتيش إن الجريمة كانت في حالة تلبس، ذلك أن المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية بينت حالات التلبس على سبيل الحصر ولا يكفي أن يكون ماون المباحث قد تلقى نبأ التلبس عن طريق الرواية عن شاهد الجريمة وأن الضابط كان يتعين عليه في هذه الحالة أن يستأذن النيابة سلفا قبيل تفتيش حجرة الطاعن ذلك التفتيش الذي تم في غيبته وبدون رضائه ولا يقوم مقامه ابن صاحب المنزل الذي كان يحمل مفتاح حجراته يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أغفل تقدير اعتراف الطاعن ومدى صلته بالتفتيش الباطل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، وعرض للدفع ببطلان التفتيش ، وقضى برفضه في قوله : ” فهذا أمر مردود أولا بإقرار نفس المتهم أمام النيابة مرة أخرى ثم ما قال به ضابط المباحث من أنه بعد أن مضت مدة الإذن كانت تحرياته تدل على وقوع جريمة فذهب إلى المنزل وسأل صاحبه وولده وقدماله البطاطين المسروقة من الجيش وأقرا بأنها لثمتهم وأقرا بأن غرفته بها مضبوطات أخرى وقدماء مفتاحها وكانت الجريمة متلبسا بها وهناك قرائن قوية على أن المتهم نفسه هو الفاعل لها فكان واجبا على الضابط أن يبحث ويفتش هذه الدرفة ، ودخوله إليها بعد كل ذلك يكون دخولا سليما ويكون التفتيش صحيحا مستجا لآثاره القانونية بما تأخذ به

هذه المحكمة "تم عرض الحكم لاعتراف المتهم فقال "وحيث إن الدفاع عن المتهم طلب ابتداء اعتبار أن إقرارات المتهم باطلة لأنها وقعت تحت تأثير التعذيب واستند في ذلك إلى ماقرره نفس المتهم بالجلسة وإلى ما ذكره على صالح وولده من أنهما عذبا كما عذب المتهم وهذا أمر لم يقم عليه دليل فلم يتقدم أحد منهما بشكوى إلى النيابة أو يذكر أمامها أنهما عذبا عندما أدليا بأقوالهما مرة أخرى وتطمئن المحكمة إلى إقرار المتهم بالتحقيقات الذي تأيد بضبط المضبوطات لديه وتأيد بإقرارات وشهادة صاحب السكن وولده على أن الإقرارات كانت أولا خاصة بالأشياء جميعها وكيفية اختلاسها..." لما كان ذلك، وكان التلبس وصفا ينصب على الجريمة لا على مرتكبها فيمكن أن تشاهد الجريمة دون أن يشاهد فاعلها، فإن هذا الذي قاله الحكم وأسس عليه قضاءه برفض الدفع، يكون صحيحا ومؤديا إلى قيام حالة التلبس، كما هو معروف به في القانون، هذا فضلا عن أن الحكم قد أخذ المتهم باعترافه في التحقيقات اعترافا اطمأنت إلى صحته بضبط الأمتعة والمنقولات الأخرى المختلصة في حجرته فلا يجدى الطاعن تمسكه ببطلان التفتيش مادام دليل وجود المضبوطات قد تحقق باعترافه — لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داروالمستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
والسيد أحمد عفيفى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٦٣)

طعن رقم ٥٨٦ سنة ٢٨ ق

نقض " أحكام لايجوز الطعن فيها " . غرفة الاتهام . إجراءات " بطلانها " . الطعن
بالنقض لبطلان أمر غرفة الاتهام لايتنائه على إجراء باطل وقصور فى التسبيب . غير جائز .
١٩٥ . ١٠ . ج .

قصرت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات حق الطعن بطريق النقض
فى الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لاوجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ
فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها . ومن ثم فإن القول ببطلان الأمر
الصادر من غرفة الاتهام لايتنائه على إجراء باطل وقصور تسببيه لايعتبر خطأ
فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها وإنما هو من صميم الخطأ فى الإجراءات
الذى لايتسع له مجال الطعن بمحدوده الواردة فى المادة ١٩٥ سالفه الذكر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : المتهم الأول قتل عمدا شفيق
عطا الله بولس مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك آلة حادة
قاتلة مطواة وتوجه بها إلى حيث يوجد المحبى عليه عادة فى محل تجارته حتى إذا
ما ظفر به طعنه بتلك الآلة قاصدا من ذلك إزهاق روحه فأحدث به الإصابة
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته . والمتهم الثانى اشترك مع
المتهم الأول بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة فى ارتكاب الجريمة سالفه

الذكر بأن اتفاق معه على قتل المجنى عليه سالف الذكر ورافقه إلى محل الحادث وأعطاه المطواة المتوه عنها سالفاً موعظاً إليه الإجهاز على المجنى عليه فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض وتلك المساعدة .

وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهم الأول بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ٤٠/١-٢-٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ من نفس القانون للمتهم الثاني وأدعى توفيق عطا الله (أخ المجنى عليه) بحق مدني قبل المتهم بسيوني تمام السيد قرش صاغ واحد تعويضاً .

فأمرت غرفة الاتهام بمحكمة أسبوط الابتدائية حضورياً . أولاً - بإحالة المتهم بسيوني تمام السيد على محكمة جنايات أسبوط لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ . وثانياً - بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم الثاني (أحمد سليمان حب الله) لعدم كفاية الأدلة . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بسيوني تمام السيد بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وبإلزامه بأن يدفع إلى المدعى بالحق المدني (توفيق عطا الله) مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك على اعتبار أن الحادثة جنائية ضرب أفضى إلى الموت . فطعن توفيق عطا الله بولس في قرار غرفة الاتهام الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم (أحمد سليمان حب الله) بطريق النقض . كما طعن المحكوم عليه (بسيوني تمام السيد) في الحكم الصادر ضده بالعقوبة بطريق النقض ولكنه لم يقدم أسباباً لطعنه .

الحكمة

.. وحيث إن مبنى هذا الطعن أن الأمر المطعون فيه قد بني على إجراء باطل وشابه القصور ذلك بأن غرفة الاتهام أصدرت أمرها في الدعوى دون أن تسمع تقريراً من أحد أعضائها مخالفة في ذلك نص المادة ١٧٣ من قانون

الإجراءات الجنائية ، كما أن الأمر حين ذكر أن شهود المتهم الثاني قد أيدوه في دفاعه لم يؤثر ملخصاً لأقوال هؤلاء الشهود حتى يبين منها وجه تأييدهم لدفاعه مما يجعل هذا الأمر مشوباً بالتصور الموجب تقضيه .

وحيث إن المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . لما كان ذلك - وكان ما يثيره الطاعن من القول ببطلان الأمر المطعون فيه لإبتنائه على إجراء باطل وقصور تسببه لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع لها مجال الطعن بمحدوده الواردة في المادة ١٩٥ سالفة الذكر ومن ثم فإن طعن المدعى بالحق المدني بصورته يكون غير جائز ويتعين لذلك إلزام الطاعن بالمصروفات وتفريمه عشرة جنيهاً .

وحيث إن بـسيوني تمام السيد طعن في الحكم الصادر ضده من محكمة الجنايات في الميعاد لكنه لم يقدم أسباباً لطعنه فيكون هذا الطعن غير مقبول شكلاً .

جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وعثمان رمزي المستشارين .

(١٦٤)

طعن رقم ١٨٥٩ سنة ٢٧ ق .

- (ا) حكم "النطق به" . إجراءات . اختصاص . استبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم . بعد النطق بالحكم . خطأ .
- (ب) استئناف . ميعاده . متى يبدأ ميعاد استئناف الحكم الصادر بتثبيت الحكم الغيابي .
- (ج) دعوى مدنية . اختصاص . شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .
- (د) قرض . حالات الطعن . حكم . بطلانه . ماهية الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختمه في الثلاثين يوما .

١ — إن صدور الحكم والنطق به ينهى النزاع بين الخصوم ويخرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من سلطة قضائية كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو إصلاحه إلا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة أو بطريق تصحيح الخطأ المادى المنصوص عليه في المادة ٣٣٧ ا . ج . ومن ثم فإذا كانت المحكمة قد أمرت باستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر بعد الحكم فيها فإنها تكون قد أخطأت .

٢ — متى كانت المحكمة قد استبعدت القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد أن قضت غيابيا فيها ثم حكمت حضوريا بتثبيت الحكم الغيابي الذي أغفلته المحكمة فلم يعلن للحكوم عليه فإن ميعاد الاستئناف يكون طبقا للمادة ٤٠٦ ا . ج . هو عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى و يكون التقرير بالاستئناف فى حقيقته منصبا على الحكم الغيابي الذى اندمج فيه .

٣ — الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان ناشئا عن فعل آخر ولو كان متصلا بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

٤ — الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره هي الشهادة الدالة على أن الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب يوم طلبه رغما عن مضي ثلاثين يوما على تاريخ صدوره .

الوقائع

أقام شفيق مشرق عبد المسيح (المدعى بالحق المدني) دعوى الجنحة المباشرة أمام محكمة مركز أسيوط الجزئية على كل من ١ — شفيق سيدهم واصف و ٢ — مورييس شفيق سيدهم (المطعون ضدهما) بعريضة معلقة في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ متهما إياهما بأنهما في غضون سنة ١٩٥١ بدائرة مركز أسيوط بددا مبلغ ٨٤٠ ج ثمانمائة وأربعين جنيها سلم إليهما منه (الطالب) على سبيل الوديعة وطلب معاقبتهم بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات كما طلب إلزامهما متضامتين بأن يدفعوا له مبلغ ١١٠٠ ج بفائدة قدرها ٧ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية لحين السداد والمصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقيدت الدعوى بجدول تلك المحكمة برقم ٣١٠٥ سنة ١٩٥٤ . نظرت المحكمة المشار إليها آنفا هذه الدعوى ثم قضت فيها غيابيا بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ عملا بمادة الاتهام أولا — بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة أربعة جنيئات لكل منهما لوقف التنفيذ . وثانيا — إلزامهما متضامتين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدني ألف جنيه مصري والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ ألف قرش أتعاب محاماة ورفض ما دون ذلك من الطلبات وبعد النطق بهذا الحكم مباشرة طلبه

السيد رئيس القلم الجنائي بناية المركز في مذكرة قدمها للمحكمة إعادة القضية للرجل واستبعادها منه حين سداد الرسوم المدنية المستحقة فأعيدت . وفي أثناء نظرها دفع الحاضر مع المتهمين ببطالان الإعادة . وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة سماعها أصدرت المحكمة حكما حضوريا بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بتثبيت الحكم السابق صدوره . استأنف المحكوم عليهما هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ١٤٨ سنة ١٥٥ - ومحكمة أسبوط الابتدائية بيد أن سمعت الاستئناف قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بقبوله شكلا وفي الموضوع أولا - في الدعوى الجنائية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما أسند إليهما بلا مصاريف جنائية . ثانيا - في الدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها وألزمت المدعى بالحق المدني بالمصاريف المدنية عن الدرجتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء باطلا إذ اعتبر استئناف المتهمين واردا على الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وقضى مع ذلك بقبول الاستئناف شكلا مع أنه لم يحصل التقرير به في قلم الكتاب إلا في يوم أول يناير سنة ١٩٥٥ أي بعد فوات مواعيد المعارضة والاستئناف مما كان يقتضى من المحكمة الاستئنافية أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن أقام دعوى الجنحة المباشرة على المتهمين (المطعون ضدهما) أمام محكمة جنح مركز أسبوط بوصف أنهما بددا مبلغ ٨٤٠ جنيها سالت إليهما على سبيل الوديعة وطلبت النيابة معاقبتهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات فقضت محكمة الجنح غيابيا بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة ٤٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وبإلزامهما متضامتين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ألف جنيه

والمصروفات المدنية المناسبة وألف قرش أتعاباً للمحاماة وبعد النطق بالحكم مباشرة طلب رئيس القلم الجنائي نيابة مركز أسيوط إعادة القضية للرجل وقدم للمحكمة مذكرة طلب فيها استبعاد القضية لعدم سداد الرسوم المستحقة فقررت المحكمة تأجيل نظرها إلى جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وتكليف المدعى بالحق المدني بسداد الرسوم وإعلان المتهمين . وبالجلسة الأخيرة حضر المتهمان كما حضر محامي الطاعن ودفع ببطلان إعادة القضية للرجل وحجزت القضية للحكم بالجلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفيها صدر الحكم حضورياً بتثبيت الحكم السابق صدوره — فاستأنف المتهمان هذا الحكم بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٨ وقضت محكمة أسيوط الابتدائية بهيئة استئنافية حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما أسند إليهم من الدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به وعدم اختصاص المحكمة بنظرها وألزمت المدعى بالحق المدني بالمصاريف المدنية عن الدرجتين وجاء في أسباب هذا الحكم أن المحكمة الابتدائية أخطأت حين قررت بإعادة نظر القضية بعد صدور الحكم الغيابي وما كان لها أن تتخذ هذا الإجراء الذي لا سند له من القانون غير أنها تداركت ما وقعت فيه من خطأ فأصدرت حكمها الأخير بتثبيت الحكم الغيابي وما كان في وسعها وهي في مجال تصحيح الوضع الحاطيء الذي سلكته إلا أن تعيد للحكم الأول اعتباره ولا يتأتى ذلك إلا بتثبيته وابقائه على ما هو عليه ، ثم استطردت إلى القول بأنه ” متى تقرر ما تقدم من أن الحكم الأخير قد قضى بتثبيت الحكم الغيابي وأن هذا القضاء قد انصب على الحكم الأول أي الغيابي دون التعرض لموضوع الاتهام ، فاستئناف الحكم الأخير ينصب حالاً ومباشرة على الحكم الأول . وترتبط على ما تقدم يكون للتهمين حق المعارضة في ذلك الحكم الغيابي حقيقة ، إلا أنهما قررا بالاستئناف مباشرة وهو حق لهما وفقاً لنص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن هذا الاستئناف يطرح على هذه المحكمة موضوع الاتهام والدعوى بجملتها “ — لما كان ذلك ، وكان يترتب على صدور الحكم والنطق به انتهاء النزاع بين الخصوم ونحروج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من

سلطة قضائية — كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو اصلاحه إلا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة أو بطريق تصحيح الخطأ المادى المنصوص عليه فى المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت المحكمة الجزئية قد أخطأت عند ما أعادت نظر القضية بعد الفصل فيها ، وكان الحكم الذى أصدرته بعد ذلك لئلا يعتد به لأن المحكمة التى أصدرته قد تجاوزت حقها فى إصداره مما يتعين معه اعتباره كأن لم يكن واعتبار الحكم الغيابى قائما ويكون التقرير بالاستئناف وإن كان واردا على الحكم الأخير إلا أنه فى حقيقته ينصب على الحكم الغيابى الذى اندمج فيه ويكون ميعاد الاستئناف طبقا للمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل فى ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق به ما دام قد صدر حضوريا وما دام أن الحكم الغيابى قد أغفلته المحكمة فلم يعلن للمحكوم عليهم أو يثبت علمها به حتى يستعملا حقهما فى الطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف ، من ثم يكون الحكم المطعون فيه — حين قضى بقبول الاستئناف شكلا — قد أصاب فيما قضى به ويتعين رفض هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو بطلان الحكم لمضى أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ إصداره دون تحريره والتوقيع عليه طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الشهادة التى قدمها الطاعن لتدعيم هذا الوجه والمؤرخة فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ مفادها أن الحكم وقد صدر بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ قد أودع ملف القضية فى يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ — ولما كانت الشهادة التى يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم فى الثلاثين يوما التالية لصدوره على ما جرى قضاء هذه المحكمة الشهادة الدالة على أن الحكم لم يكن قد تم

التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب يوم طلبه رغما عن مضي ثلاثين يوما على تاريخ صدوره ، ولذا فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله إذ قضى ببراءة المتهمين من تهمة التبيد استنادا إلى أن العقد الذى سلم المال بموجبه عقد قرض وليس من عقود الأمانة مع أن الطامن حين سلم النقود إلى المتهمين لم يصرح لهما باستعماله بل تسلماه على سبيل الأمانة ، وما ثبت بالكافة لا يجوز إثباته بغيرها . هذا إلى أن الحكم خالف نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية دون أن يأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة كما تقضى بذلك المادة المذكورة .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من وقائع الدعوى ومن مناقشة المدعى بالحق المدنى بالجلسة أن المبالغ التى سلمت للمتهمين بموجب السندات المقدمة فى الدعوى إنما كانت على سبيل القرض إذ أنه رخص لهما باستعمالها فى شئونهما الخاصة والتصرف فيها وخلصت من ذلك إلى أن العلاقة التى تربط الطرفين علاقة مدنية بصرف النظر عما أثبتت فى السندات إذ العبرة بحقيقة الواقع ولا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على اعترافه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة وقضت بناء على ذلك ببراءة المتهمين من تهمة التبيد كما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية لعدم وجود جريمة يمكن أن تكون أساسا للطالبة بالتعويض . لما كان ما تقدم ، وكان قضاء هذه المحكمة جرى على أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ،

فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان ناشئاً عن فعل آخر ولو كان متصلاً بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة وعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية يكون سليماً لا خطأ فيه — أما الإحالة إلى المحكمة المختصة فلا يقضى بها إلا حيث تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية ولكن الفصل فيها يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية وذلك على ما هو ظاهر من عبارة الفقرة الثانية من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(١٦٥)

الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٧ ق

نصب . صورة راقعة يتوافر فيها ركن الاحتيال .

إذا كان مؤدى ما استخلصه الحكم أن المتهم لم يكن يتغنى السداد وإنما
أوهم الدائن برغبته فيه ودفع تأييدا لزعمه مبلغا ووقع مستندات بما يوازى قيمة
باقى الدين وذلك بقصد الحصول على مخالصة بكل الدين وبالتنازل عن الجزر
حتى إذا ماتم له ما أراد تحت تأثير الحيلة أخذ صورة فوتوغرافية لهذه المخالصة
ليتمسك بها عندما تحين الفرصة التى يعد لها ما اتخذها ليحصل على المخالصة . فإن
هذا يكفى بذاته لأنه يعتبر من الأعمال المادية المؤيدة لمزاعمه مما تتوفر به
الطرق الاحتمالية .

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدنى (على أحمد حواش) دعواه مباشرة أمام محكمة جناح
الجزيرة الجزئية ضد عبد الفتاح محمود حسن متهما أياه بأنه يوم ١٢ ديسمبر
سنة ١٩٥٤ بدائرة بندر أول الجزيرة : تمكن من الاستيلاء على صورة مخالصة
عن طريق الاحتيال والنصب كما هو مبين بعريضة الدعوى وطلبت معاقبته
بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات كما طلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له قرشا
صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات والأتعاب بحكم مشمول
بالتفاد المعجل وبلا كفالة وقد قيدت الدعوى بمجدول تلك المحكمة برقم ١٢١٥
م (٢٠) ج .

سنة ١٩٥٥ . والمحكمة المذكورة بعد أن سمعت الدعوى قضت بحضور يا بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥ عملاً بمادة الاتهام بجنس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ مع إلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني قرشاً صاعداً على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه والنيابة هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٢٤٠٣ سنة ١٩٥٥ . ومحكمة الجيزة الابتدائية بعد أن سمعت هذين الاستئنافين قضت بحضور يا بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٧ بقبولهما شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرين مع الشغل وتأنيده فيأعدا ذلك وإلزامه بالمصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكّم

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور وفساد الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام محكمة ثانى درجة بأن الواقعة المذسوبة له لا عقاب عليها لأنها لم تكن مصحوبة بطرق احتيالية ولأنه ليس في الأوراق ولا في أقوال المجنى عليه ما يدل على تأييد محمد سمير أبو رية له في مزاعمه وقد تبنى شاهد هذا المجنى عليه استعمال أية طرق احتيالية وقررا أن المخالصة لم تحور إلا باللاحقهما وأما عن دعوى استرداد الطاعن للمخالصة ومبلغ الخمسة جنيهات فإنه يفرض صحتها فإنها لم تكن مصحوبة هي الأخرى بأية طرق احتيالية حتى يمكن أن يوصف ما وقع من الطاعن بأنه مجرد فكرة خالصة جعلته يسدد بعض دينه ويفسط باقيه ثم عاد مبلغا المجنى عليه بأن الشركة لم تقبل المخالصة منه فاسترد مادفع مما لا يدخل في عداد الجرائم ولا يعدو أن يكون معاملة مدنية ، لكن الحكم المطعون فيه لم يرد على ذلك ، ويضيف الطاعن أن ما أورده الحكم عن الطرق الاحتياطية لا تتوفر له هذه الصفة وهو قاصر في بيان هذا الركن كما أن مجرد توقيع محمد سمير أبو رية على المخالصة لا يعتبر تأييدا للطاعن في مزاعمه .

وحيث إن الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن ادعى على خلاف الحقيقة بمخالصته من الدين كله مستندا في ذلك إلى الصورة موضوع التهمة وأنه في سبيل الحصول على هذه الصورة " صور استعداده لسداد دين المدعى بالحق المدني على أقساط بموجب سندات وقع عليها بمد سداده خمسة جنيهات واستحصل نتيجة لذلك على مخالصة عن الدين المنفذ به وتنازل عن الجزم ثم قام بتصوير تلك المخالصة ... " ثم ادعى بفقد الأصل وقدم بلاغا بذلك إمعانا في الحيلة واستظهر الحكم في حدود سلطته التقديرية أن محمد سمير أبوريه أيد الطاعن في مزاعمه مستدلا على ذلك بمرافقته له عند الحصول على المخالصة وبتوقيعه شاهدا عليها وبمصاحبته للطاعن عند تسليمها للصورة لأخذ صورتها وعند ردها للدائن وأثبت أن التصوير تم في نفس يوم الحصول على المخالصة وليس في اليوم التالي كما ادعى الطاعن وكما حاول أن يوهم بما قدمه من أوراق وخلص الحكم إلى توفر الطرق الاحتمالية ودال بما ساقه من أدلة على توفر القصد الجنائي، لما كان ما تقدم، وكان مؤدى ما استخلصه الحكم من أن الطاعن لم يكن يتغنى السداد وإنما أوهم الدائن برغبته فيه ودفع تأييدا لزمعه مبلغا وقع سندات بما يوازي قيمة باقي الدين وذلك بقصد الحصول على مخالصة بكل الدين وبالتنازل عن الجزم حتى إذا ما تم له ما أراد تحت تأثير الحيلة أخذ صورة فتوغرافية لهذه المخالصة ليمسك بها عندما تتحين الفرصة التي يعد لها ما اتخذها الطاعن ليحصل على المخالصة يكفي بذاته لأن يعتبر من الأعمال المسادية المؤيدة لمزاعمه مما تتوفر به الطرق الاحتمالية — لما كان ذلك وكان الحكم قد أراد بما عرضه من وقائع سابقة على الحصول على صورة المخالصة ولاحقة لها كإعادة الأصل للدائن واسترداد ما سلم له من نقود وسندات والتبليغ بفقد هذا الأصل ثم الادعاء بالمخالص، ما أراده الحكم بذلك هو أن يفصح عن أن ما أقدم عليه الطاعن لم يكن انتهازا لفرصة سنحت بعد السداد وإنما كان وليد نية مبيتة نفذت في خطوات متتابعة بدأت منذ أن تظاهر الطاعن احتيالا برغبته

في سداد لم يكن يقصده لذاته ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد بين بيانا كافيا ما اتخذ من طرق احتيالية توفرت لها هذه المقومات وذلك بقصد الحصول على ورقة مخالصة بكل ما عليه من دين كانت في شكل صورة فتوغرافية لأصل ما وقعه الدائن وادعى الطاعن بفقده ، لما كان ما تقدم ، كانت قيمة مثل هذه الورقة من حيث الإثبات مما يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفيم يسي جندى ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(١٦٦)

طعن رقم ٥٨٠ سنة ٢٨ ق .

قتل خطأ . حكم "تسبب كاف" . صورة واقعة يتوفر فيها ركن الخطأ .

إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها أن المتهم هو الذي صدم
المجنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها من غير قصد ولا تعمد بأن سار
بسيارته في شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون أن ينبه المارة
فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها . لو أنه كان
يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسبب عنه
وفاة المجنى عليها والذي لولاه لما وقع الحادث مما يبرر إدانته في جريمة
القتل الخطأ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل فاطمة
فوزى أحمد بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح
بأن قاد سيارة بسرعة ينجم عنها الخطر رغم سيره عكس اتجاه المرور ودون أن
يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليها فحدثت بها الإصابات الممينة بالتقرير الطبي والتي
أودت بحياتها . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى
بحق مدنى كل من ١ - فوزى أحمد الطونجى و ٢ - سنية عبد اللطيف زغلول
قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية والحارس القضائى على شركة مارشتر

للتأمين بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنح شبرا الخيرية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها مصريا مع إلزامه بالتضامن التضامنى مع المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع للدعوى المدنى مبلغ ألفى ٢٠٠٠ جنيه مصرى مقابل التعويض والمصاريف المناسبة و ٥٠٠ قرش أتعاب للمحاماة ورفض باقى الطلبات — فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم . وفى أثناء نظر هذين الاستئنافين أمام محكمة القاهرة دفع الحاضر عن شركة التأمين ببطلان الحكم المستأنف وقال إنه صدر قرار وزارى فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ برقم ١١٥ لسنة ١٩٥٧ بشطب الشركة وأحيلت إلى مصلحة التأمين — وبد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا بقبولها شكلا وفى موضوع الدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل بلامصاريف جنائية . وفى موضوع الدعوى المدنية . أولا — بالنسبة للمتهم بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المتهم المذكور بأن يدفع للدعوى بالحق المدنى المستأنف ضدهما مبلغ ٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) على سبيل التعويض مناصفة بينهما والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وثانيا — وبالنسبة لشركة التأمين المسئولة عن الحقوق المدنية بإلغاء الحكم المستأنف فى شطره الخاص بها وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية قبل هذه الشركة .

فطن الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمت

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أغفل بيان رابطة السببية بين خطأ الطاعن ووقاة المجنى عليها وليس يكفى أن يقول الحكم إن الطاعن كان يقود سيارته بسرعة ودون أن يستعمل جهاز التنبيه ، بل يجب لصحته أن يبين كيفية مصادمة السيارة للمجنى

عليها تلك الكيفية التي ظهر منها خطأ الطاعن ، واستناد المحكمة إلى أقوال شاهد الإثبات "على معوض" لا يغنيها عن ذلك لأن هذا الشاهد نسب إلى الطاعن خطأ معيناً جعله المحور الرئيسى لقيام هذا الركن وهو أن الطاعن كان يسير في وسط الطريق مخالفاً بذلك قواعد المرور ولكن محكمة ثانى درجة استبعدت هذا الوجه من الخطأ فأصبحت أقوال هذا الشاهد لا تكفى لإيجاد رابطة السببية بين خطأ الطاعن ووفاة المجنى عليها . هذا ولم يحاول الحكم أن يوفق بين أقوال الشاهد من أن المجنى عليها كانت تحترق الشارع عرضاً من اليمين إلى الشمال وأن عجلات السيارة اليمنى هي التي دهستها وبين واقعة وجود المجنى عليها على يسار السيارة ومن خلفها الأمر الذى يتعارض مع نسبة الخطأ للطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليها البالغة من العمر أحد عشر عاماً كانت تجتاز شارع شبرا من اليمين إلى الشمال فصدمتها سيارة الطاعن التي كانت قادمة من ناحية شبرا البلد قاصدة اتجاه محطة سكة حديد القاهرة فحدثت بها الإصابات الممينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها . واستدل الحكم على ثبوت الواقعة من أقوال شاهد الإثبات وما دلت عليه المعاينة والتقرير الطبي واعتراف الطاعن بعدم استعماله آلة التنبيه . ثم تحدث الحكم عن قيام ركن الخطأ في قوله "وحيث إنه يبين من أقوال هذا الشاهد ومن المعاينة أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة عندما ارتكب الحادث ولم يستعمل آلة التنبيه . كما اعترف بذلك في أقواله خصوصاً وأنه كان يسير في شارع شبرا المزدهم دائماً بالعربات والسيارات والانتقام والمارة كذلك وهو أحد مداخل القاهرة ولا محل لما أثاره الدفاع عن المتهم من عدم لزوم استعمال جهاز التنبيه ما دامت المجنى عليها لم تكن في مواجهة السيارة ، فهذا القول مردود عليه بأنه قد ثبت للمحكمة أن المتهم كان يسير بسرعة وفي شارع مزدهم فلا أقل من أن يستعمل آلة التنبيه في السيارة طالما الزحام أمامه حتى يتجنب ما قد يحدث من مفاجأة قد لا تكون في حسبانته . فضلاً عن أن المتهم طبقاً لرواية شاهد الإثبات التي تطمئن إليها المحكمة لا بد وأن يكون قد رأى المجنى عليها قبل أن

يصادمها بسيارته فكان في مكنته أن يستعمل جهاز التنبيه قبل الاقتراب من مكانها” ثم تحدث الحكم في موضع آخر عن المعاينة فقال ” إن الثابت من المعاينة أن السيارة تركت خلفها آثار فرائل ظاهرة طول ٦ أمتار ومؤدى ذلك أن السائق المتهم بدأ يوقف السيارة عند اصطدامه وأنه عندما أتم إيقافها كانت السيارة قد تعدت المجنى عليها التي أصبحت خلفها ” ثم تحدث الحكم عن رابطة السببية — بعد أن أورد مضمون التقرير الطبي في شأن إصابات المجنى عليها في قوله ” وحيث إنه ثبت من التقرير الطبي وأقوال الشهود والمتهم أن وفاة المجنى عليها حدثت بعد اصطدامها بالسيارة ومن ثم تكون علاقة السببية بين خطأ المتهم والضرر متوافرة ” لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أثبتت بالأدلة السائغة التي أوردتها أن المتهم هو الذى صدم المجنى عليها بالسيارة التي يقودها تسبب في قتلها من غير قصد ولا تعمد بأن سار بسيارته في شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون أن ينبه المارة فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا ما يكفى لبيان الخطأ الذى وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها وأنه لولا خطؤه لما وقع الحادث مما يبرر إدانته في جريمة قتل خطأ — لما كان ذلك ، وكان باقى ما ينهائى الطاعن لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في واقعة الدعوى ، وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا شأن به لمحكمة النقض ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة ، مصطفى كامل : رفيع يسي
جندى ، والسيد أحمد عفيفى ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين ،

(١٦٧)

طعن رقم ٦٤١ سنة ٢٨ ق

هتك عرض . ركن القوة . متى يتوافر؟ المادة ٢٦٨/٢٢١ ع

لا يقتصر ركن القوة في جنائية هتك العرض على القوة المادية ، بل إن
الشارع جعل من التهديد ركناً مماثلاً للقوة وقرنه بها في النص وبذلك أراد أن
يعتبر الفعل جنائية كلما ارتكبت ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه ، فيندرج تحت
معنى القوة أو التهديد الإكراه الأدبي والمباغلة واستعمال الحيلة لأن في كل من
هذه الوسائل ينعدم الرضاء الصحيح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : هتك عرض شهيد اسماعيل مجدى التى لم
تبلغ من العمر ستة عشر سنة كاملة بالقوة بأن فاجأها من الخلف أثناء وقوفها
وطوقها بساعديه وضمها إلى صدره حتى لامس عجزها . وطلبت إلى غرفة
الانتهام إحاطته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٦٨ - ٢ من قانون
العقوبات ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا عملا
بمادة الانتهاام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس
مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه معيب بالقصور والخطأ في تطبيق القانون وفساد الاستدلال فضلا عن عدم اختصاص محكمة الجنايات بالفصل في الدعوى ويقول الطاعن بيانا لذلك أن الحكم لم يبين ركن القوة ولم يرد على دفاع الطاعن بشأن عدم توافره استنتاجا من أن المجنى عليها لم تستغث كما أن عنصر المفاجأة لا يستقيم مع تكرار الفعل ثلاث مرات متوالية على أن الواقعة الثابتة بالحكم أن الطاعن باغت المجنى عليها في أثناء وقوفها وطوقها بساعديه ولم تعترضه فكان على المحكمة أن تنزل على الواقعة رصفها القانوني الصحيح وهي جنحة هتك العرض بغير قوة ومتى كان تكييف الواقعة على هذا النحو فإن محكمة الجنايات تكون غير مختصة بنظرها كذلك لم يذكر الحكم السند الذي اعتمد عليه في تقرير سن المجنى عليها بأقل من ست عشرة سنة مع خلو الأوراق مما يدل على حقيقة سنها وأخيرا فإن الحكم أثبت أن أقوال المجنى عليها تأيدت بشهادة شقيقتها في التحقيقات وبجلسة المحاكمة بأنها علمت من شقيقتها بما كان من أمر المتهم معها وأنه طوقها بذراعيه ... الخ مع أن أقوال شقيقتها بالجلسة لا تتضمن تلك التفاصيل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجناية هتك العرض بالقوة وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ولما كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم باغت المجنى عليها من خلفها أثناء وقوفها بحجرة بالمتحف المصري الذي يعمل حارسا عليها وطوقها بساعديه وضمها إلى صدره حتى لامس عجزها ، ولما كانت هذه الأفعال التي اندفع المتهم إلى ارتكابها قد استطالت إلى جسم المجنى عليها وعوراتها وبلغت درجة من الفحش والقبح تخدش بها عاطفة الحياء عند المجنى عليها الأمر الذي تتوافر به جناية هتك العرض بالقوة كما عرفها القانون .

ولما كانت ركن القوة في هذه الجناية لا يقتصر على القوة المادية بل إن الشارع جعل من التهديد ركنا مماثلا للقوة وقرنه بها في النص وبذلك أراد أن

يعتبر الفعل جناية كلما ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه فيندرج تحت معنى القوة أو التهديد الإكراه الأدبي والمباغلة واستعمال الحيلة لأنه في كل من هذه الوسائل ينعدم الرضا الصحيح ، لما كان ذلك — وكانت الجريمة التي قارفها الطاعن موصوفة بهذا الوصف فإنها تكون جناية من اختصاص محكمة الجنايات ولا يجدى الطاعن محاولته التشكيك في توافر ركن القوة بغية التزول بجريمته إلى صف الجنح ، لا يجديه ذلك إذ أن العقوبة المحكوم عليه بها مقررّة في القانون بلجنة هتك العرض بغير قوة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قدرت سن المجنى عليها بثلاثة عشر عاما وسألتها على سبيل الاستدلال كما هو واضح بمحضر الجلسة ثم ذكرت في حكمها أن المجنى عليها لم تبلغ من العمر ستة عشر سنة ، وكان الطاعن لم ينازع في تقدير سن المجنى عليها لأن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول على شهادة شقيقة المجنى عليها في التحقيقات وأمام المحكمة بالجلسة . وكان الطاعن لا يدعى أن تفصيل الواقعة على النحو الوارد بالحكم لم تدل به الشاهدة المذكورة في التحقيق الابتدائي . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن لا يكون له أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وفهم
يسى جندى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٦٨)

الطعن رقم ٦٤٢ سنة ٢٨ ق

(١) تزوير في ورقة رسمية . متى تتحقق رسمية الورقة . حكم ؟ . منطوق الحكم . تحريره
بالرول قبل النطق به . لا يوجب القانون التوقيع عليه من القاضي . تغيير الحقيقة فيه
يعتبر تزويرا .

(ب) تزوير في ورقة رسمية . القصد الجنائي . توافره . لاعة بالباعث . ركن الضرر .
تحقيقه بمجرد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية . علته .

(ج) نقض . طعن . المصلحة في الطعن . انعدام مصلحة الطاعن . مثال .

١ — تتحقق رسمية الورقة متى كان محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى
وظيفته بتحريرها فإذا كان الثابت أن القاضي يحرق منطوق الحكم في الرول قبل
النطق به وكان القانون لا يوجب التوقيع عليه منه فإن تغيير الحقيقة فيه بإصطناعه
برمته وتضمينه بيانات غير صحيحة أو بتعمد إحداث تغيير فيه على خلاف الواقع
ستوافر معه جميع أركان القانونية لجريمة التزوير في المحررات الرسمية .

٢ — مجرد تغيير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية
تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون أن يتحقق
ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه
الأوراق من الشئ .

٣ — لا جدوى مما يثيره المتهم بشأن التزوير في بعض الأوراق المتهم
بتزويرها على اعتبار أنه غير مختص بتحريرها ما دام قد ثبتت في حقه تهمة تزوير
أوراق أخرى تكفى لحمل العقوبة المحكوم بها عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخرين حكم ببراءتهم وآخر حكم باقتضاء الدعوى الجنائية لوفاته بأنهم: المتهم (الطاعن) باعتباره صاحب وظيفة عمومية " كاتب جلسة " ارتكب أثناء تادية وظيفته تزويرا في أوراق أميرية بطريق الاصطناع والمحو والتغيير في منطوق الأحكام برول القاضى ويجداول الجنج والمخالفات المستأنفة ودقترى يومية الجلسات وحصر الأحكام كما أثبت وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة في محاضر جلسات القضايا وأحكامها مع علمه بتزويرها وذلك حال تحريرها المختص بوظيفته على الوجه الآتى : ١ - اصطنع أحكاما أثبت بها برول القاضى في القضايا ٢٠٣ و ٦٠٥ و ٦١٢ من مصر سنة ١٩٥٢ و ٦٦ و ١١٠ و ٢٥٠ و ٣٤٦ و ٣٠٥ و ٨٠٧ و ٨٢٧ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٩٧ و ٩١٠ سنة ١٩٥٣ من مصر ، ٢٠٧٢ سنة ١٩٥٣ جنح من مصر ومفادها إلغاء عقوبة الغلق المقضى بها ابتدائيا ونسب صدورها زورا إلى رؤساء الدائرة الثانية بمحكمة مصر وهم السادة أحمد فهمى وبشاره الرئيس ومجد عبد الرحمن عثمان .

ب - محاضر برول القاضى عبارة المنطوق أو بعض أجزائها وأثبت بدلا منها منطوقا آخر - كما أضاف بعض عبارات أو كلمات بدل العبارات أو الكلمات التى بحيث حتى ينتهى المنطوق إلى إلغاء عقوبة الغلق المقضى بها أو إلى إيقاف تنفيذ هذه العقوبة في الإشكال المرفوع وذلك في القضايا ٢٦٩ و ٥٤١ سنة ١٩٥٢ من مصر ، ٩٨ و ١٠٦ و ٢٩٤ و ٣٦٤ و ٧٨٤ و ٨٧٨ و ٨٨٨ و ١٥٤٠ و ٢٢٧٤ سنة ١٩٥٣ من مصر و ٤٧٨٤ سنة ١٩٥٣ جنح من مصر ، ١٠٠٧ سنة ١٩٥٤ من مصر و ١٠٧٨ سنة ١٩٥٤ من مصر و ٢٥٩٠ سنة ١٩٥٤ جنح من مصر ونسب صدور هذا التغيير زورا إلى رؤساء الدائرة محمد عبد الرحمن عثمان وبشاره الرئيس ومجد الصياد الحسنى حشيش ومجد عبد المنعم الحزاوى وعبد الغفار حسنى .

ج - أثبت في محاضر الجلسات والأحكام في القضايا ٢٠٣ و ٦١٢ و ٢٦٩ و ٦١٧ سنة ١٩٥٢ من مصر و ٦٦ و ٩٢ و ٩٨ و ١٠٦ و ٢٥٠ و ١١٠ و ٢٩٤ و ٣٤٦ و ٣٥٠ و ٣٦٤ و ٤٠٢ و ٧٨٤ و ٧٧٨ و ٨٠٧ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٩٧

و ٨٨٨ و ٩١٠ و ٩٩٦ و ٢١٦٣ سنة ١٩٥٣ من مصر و ٦٢٦ و ٧٥٥ و ١٠٠٧ و ١٠٧٨ سنة ١٩٥٤ من مصر وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها وهي حضور المتهمين أو المشتككين في الجلسة التي نطق فيها بالحكم وإبداء دفاعهم على النحو الوارد في هذه المحاضر على خلاف الحقيقة وذلك حال تحريرها المختص بوظيفته . د — أثبت الأحكام المزورة بدفتر يومية الجلسات والجداول المستأنفة قرين القضايا ٢٠٧٢ سنة ١٩٥٤ جنح مستأنفة ٤٧٨٤ سنة ١٩٥٧ من مصر و ١٠٠٧ سنة ١٩٥٤ من مصر و ١٠٧٨ سنة ١٩٥٤ من مصر و ٢٠٣ سنة ١٩٥٢ من مصر و ٢٦٩ سنة ١٩٥٢ من مصر و ٥٤١ سنة ١٩٥٢ من مصر و ٥٧٦ سنة ١٩٥٣ من مصر و ٦٠٥ سنة ١٩٥٢ من مصر و ٦١٢ سنة ١٩٥٢ من مصر و ٦١٧ سنة ١٩٥٢ من مصر و ١١٠ سنة ١٩٥٣ من مصر و ٨٤١ سنة ١٩٥٣ من مصر و ٨٠٧ سنة ٥٣ من مصر و ٢٥٠ سنة ٥٣ من مصر و ٦٦ سنة ٥٣ من مصر و ٣٦٤ سنة ١٩٥٣ من مصر و ٣٥٥ سنة ٥٣ من مصر و ٢١٦٣ سنة ٥٣ من مصر كما أثبت في دفتر حصر الأحكام قرين القضايا ١٠٦ سنة ١٩٥٣ من مصر و ١٥٤٠ سنة ١٩٥٣ من مصر و ٧٥٥ سنة ١٩٥٤ من مصر و ٨٧٨ سنة ١٩٥٣ من مصر و ٩٢ سنة ١٩٥٣ من مصر و ٢٠٢٩ سنة ١٩٥٣ من مصر و بدفتر يومية الجلسات قرين القضايا أرقام ٨٤٠ و ٢٢٧٤ و ٩٢ سنة ١٩٥٣ من مصر أنها أجلت لجلسات مقبلة مع علمه بأنه فصل فيها كما يحا بدفتر يومية الجلسات منطوق الحكم الذي كان مؤشرا به قرين القضية ٢٥٦٠ سنة ١٩٥٤ من مصر . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات — فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بمادتي الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

.. وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بتهمة التزوير في محررات رسمية بالمادتين ٢١٢/٢١١ من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر رولات القاضي من الأوراق الرسمية التي يعتبر التغيير

الحاصل فيها تزويرا في أوراق رسمية مع أن الورقة الرسمية كما عرفت المصادقة ٣٩٠ من القانون المدني هي التي يثبت فيها الموظف العام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من أولى الشأن طبقا لأوضاع القانونية وفي حدود سلطته والثابت من الاطلاع على مسودات الأحكام الصحيح منها والمزور أنها خالية من توقيع القضاة الذين أصدروها فهي بذلك تعتبر في حكم المعدوم الذي لا وجود له ويضيف الطاعن إلى ذلك أن محاضر الجلسات التي أثبت فيها هل غير الحقيقة حضور بعض المتهمين موقع عليها من رؤساء الدائرة مما ينفي عنها مظنة التزوير ويرجح أن يكون ما وقع فيه الطاعن ليس إلا خطأ ماديا غير مقصود إذ اختلط عليه الأمر عند مناداة أسماء الخصوم فأثبت حضور بعضهم محل البعض الآخر هذا فضلا عن عدم اختصاص الطاعن وهو كاتب جلسة بالتأشير في الجداول أو دفتر يومية الجلسات أو دفتر حصر الأحكام التي يقوم بالعمل فيها موظفون آخرون يضاف إلى ذلك أن الحكم أغفل ما أثبتته تقرير قسم أبحاث التزوير والتريف من أن رولى القضيتين رقمي ٩٩٦/٢١٦٣ متتابعة سنة ٥٣ لم يحورا بخط الطاعن كما أغفل التدليل على توافر القصد الجنائي الخاص في جريمة التزوير وهو قيام المصلحة من التزوير .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ودلل عليها بما يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وهو ضلما أثاره الطاعن في دفاعه ورد عليه في قوله : " وحيث إن ما اتجه إليه دفاع المتهم بادئ الأمر عند ما كان البحث قاصرا على الدعوى ٢٥٩ سنة ٥٤ استأناف مصر من أن رولها الذي قدمه للاستاذ عبد الغفار حسنى القاضي قد اختلط عليه من قضية أخرى نتيجة سقوط قضايا جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٥٤ من عساكر هذه الجلسة قد أصبح دفاعا غير مشج مما انتهى إليه فحص عمله من وقوع تزوير في رولات أخرى كثيرة وفي غير الرولات من أوراق رسمية وهو على أي حال قول كذبه في التحقيق نفس هؤلاء العساكر وانتهى المتهم الأول إلى العدول عنه ضمنا حينما اعترف لذلك القاضي بأنه هو الذي محا الحكم المزور من ذلك الرول وطلب منه حجز القضية للحكم لإصدار حكم فيها على النحو السابق بيانه

وكذلك قول المتهم الأول (الطاعن) بأنه كان ضحية كاتب التنفيذ فيما حرره بخطه بدفتر حصر الأحكام من قرارات مزورة هو قول مردود بأن التزوير في دفتر حصر الأحكام لم يكن كل ما ارتكبه المتهم الأول من تزوير ولم يكن مقصودا لذاته إنما كان مجرد متابعة لتزوير الأحكام ومجرد وسيلة لاختفائه ما بتلك الأحكام من تزوير. وكذلك القول بأن الحكم متى وقعه القاضي أصبح بهذا التوقيع حجة في الصحة فإن مناطه ألا يكون الحكم مزورا بأن يكون مطابقا للحقيقة التي قضت بها المحكمة في واقع الأمر على أن رول القاضي ورقة رسمية معدة ليثبت فيها مسودة حكمه فيرتكب تزويرا في محرر رسمي من يحور به حكما ينسب صدوره إلى القاضي بغير حق بل ويعد تزويرا في محرر رسمي لإنشاء حكم والادعاء بصدوره من محكمة معينة ولو لم يثبت كذلك على رول القاضي - وحيث إن قيام مصلحة للجاني في جريمة التزوير لا يعدو أن يكون أحد بواعته على الجريمة وغايته منها فلا يمنع توافر مقصده الجنائي أن تمتنع مصلحته من التزوير الذي قارفه وليس ثمة ما يمنع أن يكون باعث الجنائي على ارتكاب جريمته هو تحقيق مصلحة لغيره أو إيقاع أذى به فإن البواعث مهما تنوعت خارجة عن القصد الجنائي وغير مؤثرة في وجود الجريمة ... ” .

ولما كان ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه سائغا في العقل وسديدا في القانون ذلك بأن رسمية الورقة تتحقق متى كان محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها وكان الحكم قد أثبت أن القاضي يحور منطوق الحكم في الرول قبل النطق به وكان القانون لا يوجب التوقيع عليه منه ومن ثم فإن تغيير الحقيقة فيه باصطناعه برمته وتضمينه بيانات غير صحيحة أو بتعمد إحداث تغيير فيه على خلاف الواقع تتوافر معه جميع الأركان القانونية لجريمة التزوير في المحررات الرسمية ، لما كان ذلك ، وكان مجرد تغيير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثقة وكان لا جدوى مما يشيره

الطاعن بشأن التزوير في الجداول أو في دفتر يومية الجلسات أو في دفتر حصر الأحكام على اعتبار أنه غير مختص بتحريرها ما دامت قد ثبتت في حقه تهمة التزوير في محاضر الجلسات ورولات القاضي المختص بتحريرها للأدلة السائغة التي اطمأن إليها الحكم وأخذ بها وهو ما يكفي لحمل العقوبة المحكوم بها على الطاعن — لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٨

بميادة السيد محمود ابراهيم اسماعيل المستشار ، وبحضور البادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى ، والسيد أحمد عفيفى ، ومجد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٦٩)

طعن رقم ٦٥٤ سنة ٢٨ ق .

تزوير . تزوير فى محررات رسمية . إعطاء الورقة المصطنعة شكل الورقة الرسمية ومظهرها .
توفر الجريمة ولو لم تصدر فعلا من الموظف المختص .

لا يشترط فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومى المختص بتحرير الورقة ، بل يكفى أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر فى الحقيقة عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخر حكم ببراءته بأنهما : أولا المتهم (الطاعن) ارتكب تزويرا فى ورقة أميرية بأن اصطنع صورة أمر أداء قرر فيه بيانات مزورة وأثبت فيه على خلاف الحقيقة أن عزيزة أحمد خلف تداين زينب أحمد خلف بمبلغ مائة وخمسين جنيها بموجب سند وأنها نهبت على المدينة بالوفاء بموجب خطاب مسجل ثم استصدرت بعد ذلك أمر الأداء رقم ١٢٤٣ سنة ٥٤ من السيد قاضى محكمة دكرنس ووقع عليه بإمضاء مزورة نسب صدورها إلى موظف عمومى هو محضر محكمة دكرنس المختص بإعلان صدور أوامر الأداء . ثانيا - استعمل الورقة المزورة سالفة الذكر بأن أرسلها إلى زينب أحمد خلف على أنها إعلان لها بالأمر الصادر ضدها مع علمه بتزويرها ، وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات فتمرت بذلك

وقد ادعت زينب احمد خلف بحق مدنى قبل المتهم (الطاعن) وطلبت القضاء لها قبله بمائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبإلزامه بأن يدفع إلى المدعية بالحق المدنى مبلغ عشرة جنيهات على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية المناسبة فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقص ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ذلك أن دفاع الطاعن قام على أن ورقة إعلان صورة أمر الأداء ليست ورقة رسمية إذ يشترط لاعتبارها كذلك أن يثبت صدورها من موظف عام وهى لا تحمل اسما معينا لمحضر من محضرى دكرنس كما أنها تعتبر فى نظر قانون المرافعات باطلة إذ توجب المادتان ١٠ و ٢٤ من القانون المذكور كتابة اسم المحضر الذى قام بالإعلان وإلا كانت ورقة الإعلان باطلة إلا أن المحكمة ذهبت فى حكمها إلى القول بأنه لا يشترط لاعتبار الورقة رسمية أن تنسب الورقة المزورة إلى موظف عمومى بالذات ويكفى نسبتها إليه ولو كان اسمه وهميا أو مختلفا وهو ما لا يصلح ردا على دفاع الطاعن كما أن الحكم لم يبين من الذى حرر البيانات الواردة فى ورقة الإعلان والمنسوب صدورها إلى المحضر وهذه البيانات هى دون غيرها التى تسبغ على الورقة الصفة الرسمية هذا إلى أن المحكمة أضاعت إلى التهمة واقعة جديدة وهى نسبة الورقة المزورة إلى القاضى وهو ما لم يرد فى بيان التهمة الموجهة إلى الطاعن دون أن تلتفت نظره إلى ذلك ثم اتخذت من وجود الخصومة الثابتة رسميا بين الطرفين دليلا على صحة الواقعة المنسوبة إلى الطاعن وكان الأحرى بها أن تتشكك فى صحة نسبتها إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله "إن محمود محمد حسن ربيع المتهم الأول (الطاعن) اصطنع أمر أداء أعطاه رقم ١٢٤٣ سنة ١٩٥٤ :

دكرنس لصالح زوجته عزيزة أحمد خلف ضد اختها زينب أحمد خلف نسب صدوره كذبا من قاضى محكمة دكرنس فأورد فيه خلافا للحقيقة أن عزيزة أحمد خلف تدان اختها زينب بمبلغ ١٥٠ جنيتها بموجب سند إذنى وأنها نُهت عليها بالوفاء بموجب خطاب مسجل ولعدم قيامها بالسداد صدر ضدها هذا الأمر قاضيا بإلزامها بدفع المبلغ المذكور مع المصروفات واصطفع بذيله لإعلانا مزورا مؤرخا ١١/٢٢/١٩٥٤/ نسب صدوره كذبا إلى موظف عمومي هو محضر محكمة دكرنس أثبت فيه خلاف الحقيقة أنه انتقل إلى محل إقامة زينب أحمد خلف ببلدة بنى عبيد وأعلنها بالأمر مخاطبا مع شيخ البلد لغيابها وغلق محلها وأنه نبه عليها بدفع المبلغ والمصروفات ثم بعث بالورقة المزورة المذكورة وصورة الأمر مذيلا بالإعلان إلى المجنى عليها مع رسول ولما كانت هي غير مدينة بهذا المبلغ لأختها فإنها أخذت تبحث وتتحرى هي وزوجها ومحاميها عن حقيقة الموضوع حتى علموا أن أمر الأداء الحقيقي الرقم ١٢٤٣ سنة ١٩٥٤ دكرنس صادر لمن يدعى بدران عبد الرحمن حسن ضد عرفان السيد عقل بتاريخ ١٩٥٤/٨/٢٤ بمبلغ عشرة جنيهات وأن أحدا من محضري دكرنس أو مشايخ البلد لم يشترك في إعلان الورقة المزورة كما اتضح لهم من التحريات أن المتهم الأول محمود محمد حسن ربيع أملى بيانات الأمر والإعلان المزورين إلى محمد السيد إبراهيم أبو العينين (وقد حكم ببراءته) كاتب الأستاذ خليل محمد خليل وقد سئل هذا الأخير فأعترف بأنه حديث العهد بالعمل وكان المتهم محمود محمد حسن ربيع من عملاء المكتب فإنه لما طلب إليه نسخ صورة أمر الأداء موضوع التهمة من ورقة قدمها إليه فإنه لم يلب الطلب غير أنه لم يحرق رقم الأمر وهو ١٢٤٣ لأنه لم يكن مكتوبا بالورقة التي قدمها إليه المتهم ولأن هذا الأخير وعد بالبحث عنه بالمحكمة وقد اتضح من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي أن الكاتب لرقم ١٢٤٣ بأمر الأداء موضوع الدعوى هو المتهم الأول محمود محمد حسن ربيع واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليها وزوجها وكاتب أول محكمة دكرنس الوطنية ومحضر أول هذه المحكمة وأقوال المتهم الثاني المحكوم ببراءته وإلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وعرض لدفاع الطاعن ورد عليه في قوله "وحيث إن المتهم الأول محمود محمد حسن ربيع نفى مديونية المجنى عليها،

لزوجته المرحومة عزيزة أحمد خلف وأنكر اتهمته وادعى أنها ملفقة بمعرفة المحبى عليها والمتهم الثانى ولا ترى المحكمة الأخذ بدفاعه لأنه لم يعلل ما انتهى إليه السيد الكياوى الشرعى فى تقريره من أنه هو الكاتب لرقم ١٢٤٣ المدون بالورقة المزورة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن علاقته بمكتب الأستاذ خليل محمد خليل المحامى مخدوم المتهم الثانى لا يجعل من المستساغ عقلا أن يدفع المتهم الثانى — وكان وقت الحادث صبيا فى نحو الثانية عشر أو الرابعة عشر من عمره فى تيار التلقيق مع المحبى عليها ولذلك فإن المحكمة ترتاح إلى رواية المتهم الثانى والمحبى عليها لأنها عززت بما أورده تقرير الكياوى الشرعى المذكور وترى المحكمة أن المتهم الأول استغل سذاجة المتهم الثانى وحداثته واستكتبه الورقة المزورة ثم دون بخطه رقم الأمر وهو ١٢٤٣ واستعان بجهول فى تدوين بيانات الاعلان بالقلم الكوبيا “ ثم تحدث الحكم عن الورقة المزورة بقوله ” وحيث إن الورقة المزورة لها كافة مظاهر أمر الأداء المعلن بحيث يتخدع بها كل من يطلع عليها ويعتقد بحديثها وبأنها حقيقية ولذلك فتعد ورقة محررة على غرار الأوراق الأميرية ومزورة بطريق الاصطناع جملة وتفصيلا ومن ثم تعد هذه الورقة أميرية على الرغم من أن المحضر المنسوب إليه إعلانها غير موضح اسمه وتوقيعه غير ظاهر إذ استقر القضاء المصرى على أنه لا يشترط نسبة الورقة المزورة إلى موظف عمومى بالذات ويكفى نسبتها إليه ولو كان اسمه وهميا أو مختلفا “ وما قاله الحكم من ذلك صحيح فى القانون إذ لا يشترط فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومى المختص بتحرير الورقة بل يكفى أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام لايهام برسميتها ولو إنها لم تصدر فى الحقيقة عنه، ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن اصطنع محررات لها مظهر الأوراق الرسمية ونسب صدورها على غير الحقيقة لأشخاص على أنهم موظفون عموميون كما زور البيانات الخاصة بحصول الإعلان فعلا فإن ما انتهى إليه الحكم من إدانته فى جريمة تزوير الأوراق الرسمية واستعمالها مع العلم بتزويرها يكون تطبيقا سليما للقانون . لما كان ذلك وكان الحكم لم يسند إلى المتهم غير الواقعة التى رفعت بها الدعوى وبين هذه الواقعة على وجهها الصحيح فإن ما يدعيه الطاعن من أن الحكم قد أضاف واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، ومحمود حليى خاطر المستشارين .

(١٧٠)

طعن رقم ٦٥٨ سنة ٢٨ ق .

(أ) تفتيش . تقرير جديّة التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . متروك لسلطة
التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(ب) تفتيش . انخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل الأمر الصادر به .

١ — من المقرر أن تقدير جديّة التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش
هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف
محكمة الموضوع فتمت كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجديّة الاستدلالات التي
بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في
هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك .

٢ — انخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الحكم قد استظهر
أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم الطاعن بأنه : أحرز جوهرًا مخدرا (أفبونا) في غير
الأحوال المرخص بها قانونا وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات
لمحاكمته بالمواد ٢٠١ و ٣٣ ج ٣٥٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ٥٢ والجدول رقم ١
الملحق به . فقررت بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع

الحاضر مع المتهم ببطلان إذن النيابة بالقبض لأنه لم يكن على تحريات جدية والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم (الطاعن) بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وقد ردت المحكمة في أسبابها على الدفع قائلة بأنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل وشابه القصور والإخلال بحق الدفاع ذلك أن الدفاع عن الطاعن دفع أمام محكمة الجنايات ببطلان الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه لعدم استناده إلى تحريات جدية إذ كانت التحريات تقوم على شخص يدعى محمد مانو والطاعن لا يحمل هذا الاسم ولم يشتهر به ولا تنطبق أوصافه على أوصاف الشخص الذي أثبتت التحريات أنه يتجرف في المواد المخدرة — دفع الطاعن بهذا أمام المحكمة ولكنها لم تعرض لدفاعه ولم ترد عليه — كذلك أغفل الحكم إجراء عملية عرض على المرشد أثارها الدفاع بالجلسة لبيان ما إذا كان من المستطاع له التعرف على الطاعن أم كان ذلك متعذراً عليه كما أغفل طلب إعادة المداينة بمعرفة المحكمة عن مكان الحادث والحارة التي كان يقف فيها المرشد والضابط عندما تسلم المخبر المخدرات من الطاعن وزميله لإثبات تعذر الرؤية بسبب الظلام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله "إنه وصل إلى علم الصاغ سعيد محمد سعيد وكيل فرع بمكتب مخدرات القاهرة أن المتهم الأول عبد الرحمن محمد الحياط الشهير بمأنو وهو من أهالي السويس ومن تجار المخدرات قد قدم إلى القاهرة لبيع بضاعة فاستصدر إذنًا من النيابة التعميمية بضبطه وتفتيشه وهو في سبيل ذلك أرسل إليه البوليس الملكي صادق السيد حسن متظاهراً بأنه من تجار المخدرات ويرغب في شراء صفقة منه وقدمه إلى المتهم شخص يعرفه وهو في الوقت نفسه من أحران مكتب المخدرات وقد تم الاتفاق

على اللقاء بهذا المتهم فى مقهى آخر ساعة بميدان أحمد ماهر وقد اجتمع فى مساء يوم ٥ أبريل سنة ١٩٥٥ بهذا المقهى المتهم الأول (الطاعن) وكان مع المتهم الثانى عبد المنعم محمد حامد شاكر والبوليس الملكى صادق السيد حسن الذى كان الصباغ سعيد يزوده بمبلغ مائتى جنيه ليضفى عليه ثوب التاجر والوسيط وكانوا جميعا على مرأى من الصباغ سعيد والكونستابل عباس محمد على اللذين وفقا بالميدان يراقبانهم وقد عرض المتهم الأول على البوليس الملكى شراء أقة من الأفيون بمبلغ ١٨٠ جنيها وتظاهر البوليس الملكى بالمساومة فى الثمن حتى يبعد مظنة الريبة من نفس المتهم وأخيرا وافق على الشراء بهذا السعر وقاموا فى طريقهم لإتمام الصفقة وقد عرض المتهم الثانى على البوليس الملكى إتمامها فى منزله ولكنه اعترض على ذلك خوفا على ماله وأصر على إتمامها فى الطريق العام وقد ساروا جميعا فى شارع القلعة حتى وصلوا إلى متهى الحاج على حسن على — القريبة من ميدان المنشية وأن المتهم الأول كلف المتهم الثانى بالذهاب لاستحضار المواد المخدرة فتركهم وغاب قليلا وعاد ووقف على الناصية الأخرى من الطريق وأشار إلى المتهم الأول الذى قام ومعه البوليس الملكى والوسيط وكان يحمل لفافة قدمها إليه وقد تظاهر البوليس الملكى بفحصها ووضع يده فى جيب سرواله كأنه يخرج النقود وكانت هى العلامة المتفق عليها بينه وبين الصباغ سعيد الذى كان يتبعهم عن كشب وعند ذلك هجم الصباغ والكونستابل على المتهمين وقبضا عليهما وضبطا هذه اللفافة التى تبين أنها الأفيون موضوع هذه الصفقة . ثم أورد الحكم الأدلة التى استند إليها فى إثبات الواقعة ضد الطاعن وهى شهادة الصباغ والكونستابل عباس محمد والبوليس الملكى صادق السيد حسن وتقرير التحليل ورد على الدفع ببطلان التفتيش فقال : ”... والثابت أن المتهم الأول (الطاعن) هو الشخص بعينه الذى استصدر الضابط الأمر بتفتيشه وضبطه هذا فضلا عن أن الواقعة بالتصوير السابق سرده وبالكيفية التى ضبط بها المتهم الأول تجعله فى حالة تلبس بجناية إحراز مخدرات إذ أن القبض عليه قد تم وهو يبيع المخدر على مرأى من الضابط“ لما كان ما تقدم وكان ما رد به لحكم على الدفع ببطلان إذن التفتيش سائغا وصحيحا فى القانون إذ من المقرر

أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فتمت كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك، وكان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش - وكان لا جدوى مما ينعاه الطاعن في هذا الوجه ما دام أن الحكم أثبت قيام حالة التلبس التي تخول لأمور الضبط القضائي بحق القبض والتفتيش وكانت المحكمة لم تر وجها لمعينة المقيى لأن ضبط المخدر حصل في الطريق العام وكان التمسك بتعذر الرؤية لسبب الظلام هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل من المحكمة ردا خاصا إذ يتضمن الرد عليها ما أخذت به المحكمة من أسباب الإدانة وكان باقى ما يشبه الطاعن ليس إلا جدلا موضوعيا يتعلق بواقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض - لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى
جندى ، والسيد أحمد عفيفى ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٧١)

طعن رقم ٦٥٩ سنة ٢٨ ق

(١) حكم . يافاته . متى يعتبر محل الواقعة من البيانات الجوهرية الواجب ذكرها
في الحكم ؟

(ب) تحقيق . معاينة . لزوم القيام بها . متروك إلى السلطة التي تباشر التحقيق .

(ج) دعوى مدنية . تعويض . متى يكون التضامن في التعويض واجبا بحكم
القانون ؟

١ — لا يعتبر محل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الجوهرية الواجب
ذكرها إلا إذا رتب الشارع على حدوث الواقعة في محل معين أثرا قانونيا بأن
جعل منه ركنا في الجريمة أو ظرفا مشددا ، أما في غير ذلك فإنه يكفي في بيان
مكان الجريمة مجرد الإشارة إليه ما دام أن المتهم لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة
بنظرها .

٢ — إن المعاينة من إجراءات التحقيق التي يترك أمر تقدير لزوم القيام بها
إلى السلطة التي تباشره .

٣ — التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر
واجب بنص القانون ما دام قد ثبت من الحكم اتحاد إرادتهم وقت الحادث
على إيقاع الضرب بالمجنى عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أحدا برأس عبد العزيز السيد ابراهيم الجروح الرضية الثلاثة الموصوفة بالكشف الطبي الابتدائي والتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة في مكانين العظم الجبهي الأيمن والعظم الجداري الأيمن لن يملا بنسيج عظمي مما يعتبر نقطة ضعف تعرضه لخطر الإصابات الضعيفة وضربات الشمس والتهاب السحايا ونحراجات المخ ونوبات الصرع والجنون والتي ما كان ليتعرض لها لو كان المخ محيا بالعظام ومما يقلل من كفاءته على العمل ومن سعادته وهنائه بقدر ١٠٪ - ١٥٪ تقريبا وكان ذلك صادرا عن سبق إصرار وترصد بأن صمما قصدهما على إيذائه بالضرب وأعدا لذلك عصيا تربصا له بها عندداره ثم في الجرح الذي علما بميته فيه حتى إذا ما ظفرا به هناك انهالا على رأسه بالعصى فأصاباه بالأصابات آنفه الذكر . وطلبت الى غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ١/٢٤٠ و ٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٥ . وقد ادعى عبد الرزاق السيد ابراهيم بحق مدني قبل المتهمين وطلب القضاء له قبلهما متضامين بمبلغ ٤٠٠ ج بصفة تعويض . ومحكمة جنايات شين الكوم قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للطاعن الثاني بمعاقة متولى متولى صالح بالسجن ثلاث سنين وبمعاقة عبد العزيز عبد المجيد خليفة بالحبس مع الشغل سنة واحدة وإلزامهما متضامين بأن يؤديا للمدعي المدني عبد الرزاق السيد ابراهيم مائة وخمسين جنيها تعويضا والمصاريف المدنية المناسبة فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الوجه الأول من الطعن يتحصل في أن إجراءات المحاكمة قد شابها بطلان أثر في الحكم إذ أخطأ في بيان الجهة التي وقع فيها الحادث

فأثبت أنه وقع بناحية "مطاي" بينما أنه وقع بعزبة تابعة لنقطة بوليس مطاي هذا فضلا عن أن النيابة العامة لم تنتقل لمعاينة مكان الحادث مخالفة بذلك ما يوجبه عليها القانون .

وحيث إنه لما كان محل الواقعة في الحكم الجنائي لا يعتبر من البيانات الجوهرية الواجب ذكرها إلا إذا رتب الشارع على حدوث الواقعة في محل معين أثرا قانونيا بأن جعل منه ركنا في الجريمة أو ظرفا مشددا — أما في غير ذلك فإنه يكفي في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة إليه ما دام أن الطاعنين لم يدفعا بعدم اختصاص المحكمة بنظرها . لما كان ذلك — فإنه لا يعيب الحكم أن يذكر أن الواقعة حدثت بناحية "مطاي" في حين أن هذه البلدة هي مقر نقطة البوليس التابع لها مكان الحادث . لما كان ذلك — وكانت المعاينة من إجراءات التحقيق التي يترك أمر تقدير لزوم القيام بها إلى السلطة التي تباشره فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الأوجه الثاني والثالث والخامس من الطعن يتحصل في أن الحكم قد شابه القصور وفساد الاستدلال ذلك بأنه لم يستقر على صورة معينة يحدد بها وضع المجنى عليه عند إصابته إذ أثبت أنه ضرب وهو رافع الرأس سواء أكان جالسا أم قائما والتفت الحكم عن الصورة الصحيحة التي قال بها الدفاع والتي أيدها التقرير الطبي من أن المجنى عليه وهو من ذوى السوابق أصيب وهو قائم من أعداء له مجهولين دون أن يعرف هؤلاء المعتدين ولا يكفي في الرد على هذا الدفاع قول الحكم بأن وجود أعداء للمجنى عليه لا ينفي أن الطاعنين هما اللذان اعتديا عليه — فضلا عن أنه قد تبين من التقارير الطبية أن المجنى عليه أصيب بثلاث إصابات . هذا بينما أثبت الحكم في حق الطاعن الأول أنه أحدث بالمجنى عليه إصابة الجبهة وفي حق الطاعن الثاني أنه أحدث إصابة منتصف الرأس ودانهما على أساس أنه قد تخلفت عادة مستديمة عن كل إصابة مع أن الإصابة المسندة للطاعن الثاني لم يتخلف عنها عادة كما هو ثابت من التقرير الطبي الشرعي وأن العاهة الثانية إنما تخلفت عن الإصابة الثالثة التي لم يعرف فاعلها — كما

يعيب الطاعنان على الحكم أنه استند في إداتهما على أقوال المجنى عليه مع أنها لم تتم أحدا وذكرت فقط أن الطاعنين حضرا إليها ليلة الحادث - وسألاها عن مكان زوجها .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه تحصل في أن المجنى عليه كان يقوم ليلة الحادث على حراسة محصول قمح له حين حضر إليه الطاعنان. وضربه أولها متولى متولى صالح بعضا فأصابه في جبهته ولما هم بإمساكه عاجله الطاعن الثانى عبد العزيز عبد المجيد خليفه بضربه بعضا في منتصف رأسه واستند الحكم في ثبوت الواقعة على أقوال المجنى عليه وزوجته وما أورده التقرير الطبي من أنه وجد بالمجنى عليه ثلاث إصابات ، أولها : جرح رضى بأعلا الحاجب الأيمن طوله ٤ سم . وثانيها - جرح رضى طوله ٦ سم بالخط المتوسط من الأمام للخلف . وثالثها - جرح رضى طوله ٧ سم خلف الثانى ممتد من الأمام للخلف وأنه تخلف عن كل من الإصابتين الأولى والثالثة عاهة مستديمة وقد انتهى الحكم بعد أن فتد دفاع الطاعنين إلى مساءلة الأول منهما عن الإصابة الأولى والطاعن الثانى عن الإصابة الثالثة التى تخلفت عن كل منهما عاهة مستقلة لما كان ذلك - وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجناية التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه وكان لا يجدى الطاعن محاولته التنصل من مسؤوليته عن جناية العاهة المتخلفة عن الإصابة الثالثة ما دامت العقوبة المقررة المقضى بها عليه وهى الحبس مع الشغل لمدة سنة تدخل فى الحدود المقررة لجريمة الضرب البسيط المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو أن الحكم أخطأ تطبيق القانون إذ قضى فى الدعوى المدنية بإلزام الطاعنين متضامين بالتعويض مع أنه كان يتعين إلزام كل طاعن بنسبة الإصابة التى أحدثها مع ملاحظة استبعاد مسؤوليتهما عن الإصابة الثالثة التى لم يعرف فاعلها .

وحيث إنه لما كان التضامن في التعويض بين الفاعلين اللذين أسهما في إحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت من الحكم اتحاد إرادتهما وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجنى عليه . لما كان ذلك — وكان باقي ما يشيره الطاعنان في طعنهما لا يعدو أن يكون مجادلة في أدلة الدعوى وتقديرها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من يوثيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(١٧٢)

الطعن رقم ٣٠٥ سنة ٢٨ ق

(١) قض . طعن . لا يصح أن يوجه إلا للحكم النهائي الصادر من آخر درجة . تعديه إلى حكم محكمة أول درجة . غير جائز . م ١٤٢٠ ج

(ب) معارضة . عدم جوازها في الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر في نظر القانون حضوريا . متى كان استئنافه جائزا . م ٢٣٩ إجراءات .

١ - الطعن بطريق النقض طبقا للسادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا يصح أن يوجه إلا للحكم النهائي الصادر من آخر درجة ، وإذن فالطعن بهذا الطريق على الحكم الصادر استئنافيا بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز المعارضة لا يجوز أن يتعداه إلى حكم محكمة أول درجة .

٢ - أوجبت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية اعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إلى من يحضر إحدى الجلسات ثم يتخلف عن حضور باقي الجلسات كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ على أن المعارضة في الحكم الصادر في هذه الحالة لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز وإذن إذا كان المتهم حضر إحدى الجلسات ثم تخلف عن حضور باقيها وكان الحكم الصادر حضوريا اعتباريا بمعاقبته بالحبس سنة مع الشغل هو من الأحكام التي يجوز له استئنافها فإن الحكم الاستئنافي إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخرين حكم عليهما بأنهم (المتهم الطاعن) :
١ - أحرز سلاحا ناريًا بندقية تطلق الرصاص (مششخنة) بندقية لى أنفيلد بدون ترخيص وصالحة للاستعمال . وثانيا - أحرز ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية حالة كونه غير مرخص له بإحراز السلاح . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥ و ١/٩ - ٣ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . نظرت محكمة ملوى الجزئية هذه الدعوى وقضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم (الطاعن) سنة مع الشغل وكفالة ١٠ جنيهاً والمصادرة فعارض وقضى في معارضته بعدم جواز المعارضة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنيلا الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشاب إجراءاته البطلان ذلك بأن الطاعن كان في منزل مضيفه حين اقتحمه الهجانة دون إذن قضائي من سلطة التحقيق مختلسين النظر من ثغوب الأبواب هذا ولم يحضر الطاعن جلسات المحاكمة لأنه كان مجنونا وعدم حضوره يجعل الحكم غاييا فضلا عن أن الحكم الصادر في ١٩٥٥/٥/٣١ لم يعلن للطاعن إعلانا صحيحا كاملا وبذلك يظل حقه في المعارضة باقيا للآن وقد ترتب على القضاء بعدم جواز المعارضة أن لم يسمع دفاع للطاعن حتى الآن .

وحيث إن الطعن بطريق النقض طبقا للمادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا يصح أن يوجه إلا للحكم النهائي الصادر من آخر درجة وهو في صورة الدعوى الحالية الحكم الصادر استثنافيا بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز المعارضة . لا يجوز أن يتعداه إلى حكم محكمة أول درجة ومن ثم فإن ما عرض له

الطاعن من بطلان إجراءات التفتيش الذي قامت به قوة المهجاة لا يكون مقبولا .
لما كان ذلك . وكان الثابت من محضر جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥ أن الطاعن
حضر أمام المحكمة وأجل نظر القضية إلى جلسة أخرى مع تنبيهه إلى الحضور فيها
ولكنه تغيب عن الحضور حتى صدر الحكم دون أن يبدى لغيابه عذرا فقضت المحكمة
بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥ حضوريا باعتباريا بحبسه سنة مع الشغل والمصادرة .
لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٢٣٩ منه
اعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى
بدون أن يقدم عذرا مقبولا وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ قد نصت
على أن المعارضة في الحكم الصادر في هذه الحالة لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه
قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز .
ولما كان الواضح من الأوراق أن الطاعن حضر إحدى الجلسات كما سلف البيان
ثم تخلف عن حضور باقي الجلسات وكان الحكم الصادر حضوريا اعتباريا
بمعاقبته بالحبس سنة مع الشغل هو من الأحكام التي يجوز له استئنافها فإن الحكم
المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق
القانون تطبيقا سليما ولا خطأ فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس و يتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد
نجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٧٣)

طعن رقم ٥٨٣ سنة ٢٨ ق

(أ) تنظيم . مبان . القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ . إقامة بناء على الأراضى المقسمة قبل
صدوره . اشتراط صدور مرسوم بالموافقة على التقسيم . غير لازم .

(ب) تنظيم . مبان . إقامة المتهم مبان قبل الحصول على ترخيص . تعلله بخطأ البلدية .
لا يقبل . ق ٦٥٦ سنة ١٩٥٤ .

١ - لاحظ المشرع أنه طبقاً للأثر المباشر للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠
تصبح التقسيمات السابقة على صدوره بمنأى عن أحكامه فنص في المادة ١/٢٤
منه على جواز تطبيق بعض أحكامه على التقسيمات السابقة على أن يكون ذلك
بمرسوم ، ولم يصدر المرسوم المشار إليه في هذه المادة بتطبيق بعض أحكامه
على التقسيمات التي لم تبغ قطع أراضيها أو تبين كلها قبل العمل به ، ومفاد ذلك
أن جميع التقسيمات السابقة على القانون سالف الذكر يجوز البناء عليها دون اشتراط
صدور مرسوم بالموافقة على التقسيم .

٢ - نظم القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني في المادة ١١
منه طريق التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على أعمال التنظيم ،
ومن ثم فإنه لا يقبل من المتهم أن يعلل إقامته ببناء قبل الحصول على ترخيص
بموقف البلدية منه مهما انطوى عليه هذا الموقف من خطأ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها — أولا أقامت مبان على أرض تقسيم قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم ثانيا — أقامت بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وطلبت عقابها بالمواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٩ ، ١٠ ، ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار الشئون البلدية والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ٥٤ وقرار الشئون البلدية ٧٦٧ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة جنح المنيا قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهمه مما أسند اليها . فاستأنفت النيابة الحكم ومحكمة المنيا الابتدائية قضت بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المتهمه استنادا إلى أنها أقامت بناء على أرض مقسمة فعلا منذ سنوات طويلة وأن غيرها من الأهالي أقاموا المباني عليها وإلى أن عجز المتهمه عن استخراج رخصة البناء إنما كان بناء على موقف البلدية منها ، ذلك أن الثابت بالحكم أن الأرض التي أقامت المتهمه عليها البناء لم يصدر بعد مرسوم بتقسيمها وإن القانون رقم ٦٥٦ لسنة ٥٤ لم يجز إقامة أى بناء إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك .

وحيث إن تقسيم الأراضى إلى أنصبه مختلفه تعد لإقامة مساكن عليها — قبل صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ كان يدخل في نطاق استعمال حق الملكية ولم يكن خاضعا لقيود خاصه إلى أن تدخل المشرع بالقانون المسذكور الذى أفصححت مذكرته الايضاحية عن الحكمة من سنه وهى أنه بسبب ما جت في السنين الأخيرة من تحويل الأراضى الزراعيه الكائنه في ضواحي المدن إلى أراضى

صالحة لاقامة مساكن عليها وأنه إذا ترك المقيسم وشأنه قد يضع رسوما للتقسيم لا تتفق وما تتطلبه قواعد العمران أو أن طرق المواصلات التي يضعها في التقسيم لا تتشى مع الطرق العامة القائمة أو التي يزمع إنشاؤها أو يقتصر على اجراء مرافق ناقصة أو قاصرة وقد لاحظ المشرع أنه طبقا للأثر المباشر للقانون تصبح التقسيمات السابقة على صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بمنأى عن أحكامه فنص في المادة ١/٢٤ منه على أنه "يجوز تطبيق بعض أحكام هذا القانون على التقسيمات التي لم تبع قطع أراضيها أو تبني كلها قبل العمل بهذا القانون ويكون ذلك بمرسوم" ولم يصدر المرسوم المشار اليه في المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتطبيق بعض أحكامه على التقسيمات التي لم تبع قطع أراضيها أو تبني كلها قبل العمل به ومفاد ما تقدم أن جميع التقسيمات السابقة على القانون سالف الذكر يجوز البناء عليها دون اشتراط صدور مرسوم بالموافقة على التقسيم ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم المطعون ضدها من أولى التهمتين وهى الخاصة باقامة بناء على أرض مقسمة قد قال "من حيث إن التهمة دفعت بأنها بنت كما بنى غيرها من الملاك المجاورين . ومن حيث إن الدفاع عن التهمة ذكر أنها بنت على أرض مقسمة تقسيما فليما وأنها أقامت البناء على طريق عمومي واستدل على ذلك بما هو ثابت من الخريطة المساحية بهذه المنطقة والمرفقة بملف الدعوى رقم ٤٨٦ سنة ٥٣ جنح بندر المنيا فأمرت المحكمة بضمها وضمنت وقد نوقش المهندس على أساس تلك الخريطة فاستأجل الدعوى حتى يقوم بمعاينة البناء مرة ثانية ويطبق ما يراه على ما هو ثابت بالخريطة المذكورة. ومن حيث إنه بمناقشة مهندس التنظيم على ضوء معاينته اتضح أن الشارع الذي يفتح عليه باب المنزل موضوع التهمة مرسوم على تلك الخريطة غير أن المهندس ذكر بأن ذلك الشارع لم يمر عليه خمس عشرة سنة ولم يصدر مرسوم باعتماده. ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الخارطة سالفه الذكر أنها عن المنطقة رقم ٤٣ من بندر المنيا وأن منزل المتهم يقع على ناصية شارع الجسر المعروف.

عند التنظيم بشارع عارف وحارة الجسر وقد ورد بتقرير الحبير المرفق بالقضية رقم ٤٨٦ سنة ٥٣ جنح بندر المنيا المضمومة أن هذا الشارع قد أقيم عليه العديد من المنازل على كل من جانبيه ويرجع تاريخ انشائها إلى سنة ١٩٣٦ وأن جميع تلك المنازل قد ربطت عليها عوائد التنظيم . فإذا كان ذلك كذلك فإن المحكمة تلتفت عما قرره مهندس التنظيم من أن الشارع الذي يقع عليه البناء غير مستطرق فلا تريب على المتهم إن هي أقامت البناء على أرض مقسمة فعلا منذ سنوات طويلة“ وكان مفاد ما أورده الحكم من ذلك أن المنطقة التي أقيم عليها البناء قسمت قبل سنة ١٩٤٠ بدليل أن هذا البناء أقيم على طريق شيدت منازل على كل من جانبيه منذ سنة ١٩٣٦، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سديدا إذ قضى بالبراءة من التهمة الأولى استنادا إلى أن التهمة أقامت البناء على أرض مقسمة قبل صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ما دامت تلك الأرض لا تخضع على ما سلف ذكره — للقانون المذكور الذي اشترط صدور مرسوم بالموافقة على تقسيمها، لما كان ما تقدم وكان القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني قد حظر في مادته الأولى إنشاء بناء قبل الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وكان صرف الترخيص بالبناء على أرض مقسمة ليس معلقا على مجرد ثابت السلطة القائمة على أعمال التنظيم من صدور مرسوم بالموافقة على التقسيم بل كما نصت المادة ٢ من القانون سالف الذكر. “ومتى ثبت أن مشروع البناء أو الأعمال المطلوب إقامتها أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها مطابقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات المنفذة له.“ وكان القانون المذكور قد نظم في المادة ١١ منه طريق التنظيم من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على أعمال التنظيم فإنه لا يقبل من المتهم أن تعلل إقامتها بناء قبل الحصول على ترخيص بموقف البلدية منها مهما انطوى عليه هذا الموقف من خطأ . لما كان كل ذلك فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه إذ قضى بالبراءة من تهمة إقامة بناء بدون ترخيص استنادا إلى عجز المتهم عن الحصول على ترخيص نظرا إلى موقف البلدية منها يكون قد أخطأ في القانون وقد حجب هذا الخطأ القانوني المحكمة عن نظر الموضوع مما يضمن معه نقض الحكم — بالنسبة إلى التهمة الثانية الخاصة بإقامة بناء بدون ترخيص وإحالتها للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كمال ، وفهيم يسي جندى ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلمي خاطر المستشارين .

(١٧٤)

طعن رقم ٧٨٩ سنة ٢٨ ق

(١) تفتيش . الأذن به . تفتيش منزل متهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر ١٠ الصادر في ١٠/٣١/١٩٥٢ . إعتبره صحيحا ولو لم يسبقه تحقيق .

(ب) تفتيش . تنفيذ الأذن . مواد مخدرة . صدور أمر لمأموال ضبط القضاء بتفتيش منزل متهم للبحث عن سلاح . عثوره عرضا أثناء التفتيش على مخدر في أحد جيوب ملابس المتهم . ضبطه المخدر . صحيح . المادة ٥٠/٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(ج) حكم . بياناته . بطلانه . حكم حضوري في جنائية . عدم إشارته الى الحكم الصادر في غيبة المتهم من محكمة الجنايات . لا يعيه . علة ذلك . المادة ٣٩٥ ج .

(د) إثبات . شهادة . إجراءات . دفاع . محكمة الجنايات . عدم سلوك المتهم الطريق المرسوم قانونا في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإعلان الشهود . الالتفات عن طلب سماعهم . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ١٠/٣١/١٩٥٢ يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل إصداره ما دام قد اقتنع بجدية التحريات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقا لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر

في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجميعها متبعة لآثارها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية الذي صدر لاحقا لواقعة الدعوى.

٢ — إذا عثر عرضا الضابط المأذون له بالتفتيش على مخدر في أحد جيوب ملابس المتهم أثناء بحثه عن السلاح وقع ذلك الضبط صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

٣ — لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته عدم إشارته إلى الحكم الصادر في غيبة المتهم من محكمة الجنايات لأن الحكم يبطل حتما بحضور المتهم ومثوله أمام المحكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

٤ — إذا لم يسلك المتهم الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج غرفة الاتهام أسماءهم في قائمة الشهود فلا تريب على المحكمة إن هي أعرضت عن طلب سماعهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جوهرا مخدرا " حشيشا " في غير الأحوال المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول "أ" الملحق به . فقررت بذلك . وأمام محكمة جنايات القاهرة دفع محامي المتهم ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول "أ" الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتغريمه ٥٠٠ ج خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط وقد ردت المحكمة على الدفع في أسباب الحكم بأنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع ببطلان التفتيش الذي لم يصدر الإذن به بناء على تحقيق مفتوح والذي تم قبل صدور الإذن به وذلك لأن التفتيش على ما هو واضح من أقوال زوجة الطاعن والشهادة المقدمة من شركة بيع المصنوعات ومن أقوال اليوزباشى عبد العزيز فتحى قد تم فيما بين الساعة الواحدة والساعة الثانية مساءً بدليل أن الضابط الذى قام بالتفتيش عاد إلى مكتبه قبل موعد انصراف الموظفين بقليل وأن الإذن به لم يصدر إلا فى الساعة الثانية إلا ثلثاً ولكن الحكم المطعون فيه انتهى إلى رفض الدفع على أساس أن القانون لا يشترط التحقيق المفتوح لإصدار الإذن به وكل ما يتطلبه هو أن تتصل سلطة التحقيق بالدعوى اتصالاً صحيحاً . وفى هذا مخالفة لصريح نص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ولما استقر عليه قضاء محكمة النقض كما قال الحكم أن التفتيش تم فى الساعة الثالثة إلا ربعا بعد صدور الإذن به فى الساعة الثانية إلا ثلثاً والتفتت عن الشهادة الصادرة من شركة بيع المصنوعات والتي تفيد أن زوجة الطاعن استأذنت فى التغيب عن عملها من الساعة الواحدة حتى الثانية - كما التفتت عن أقوال اليوزباشى عبد العزيز فتحى الذى قرر أن الضابط عاد إلى مكتبه قبل الساعة الثانية مساءً وفضلاً عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى الحكم الذى سبق صدوره من محكمة الجنايات فى غيبة الطاعن وأنه أعيدت الإجراءات بعد ذلك وصدر الحكم المطعون فيه مما لا تستطيع معه محكمة النقض ممارسة رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . يضاف إلى كل ذلك أن الطاعن طلب إلى غرفة الاتهام وإلى محكمة الموضوع أن تسمع أقوال أفراد القوة الذين رافقوا الضابط أثناء التفتيش ولكنه لم يجب إلى طلبه ولم تشر المحكمة إلى هذا الطلب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة من شأنها

أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وقد زد على دفع الطاعن ببطلان التفتيش في قوله "إن هذا الدفع لا أساس له لأن الثابت أن الإذن بالتفتيش صدر في الساعة الواحدة وأربعين دقيقة وكان التفتيش في الساعة الثانية وخمسة وأربعين دقيقة مساءً ، أما ما يسوقه الدفاع من أدلة مستمدة من أقوال زوجة المتهم وعمته فإن هذه الأقوال غير جديرة بالثقة لأنها جاءت من أشخاص يمتنون إلى المتهم بصلة ويفيدهم إبعاد الاتهام عنه . وأما عن القول بعدم وجود تحقيق مفتوح سابق على صدور الإذن فإن هذا القول مردود بأن القانون لا يحتم لإجراء التفتيش تحقيقا مفتوحا ويكفى لإصدار الإذن أن تتصل سلطة التحقيق بالواقعة اتصالا صحيحا فيه معنى مباشرة التحقيق ودون أن يكون التحقيق قد قطع مرحلة معينة بل يكفي اتصال سلطة التحقيق بالواقعة كما سبق القول وتحقيق تلك السلطة توافر الشروط اللازمة لصحة التفتيش من جدية التحريات وجدية البلاغ ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس" — وما قاله الحكم من ذلك وأسس قضاءه عليه برفض الدفع ببطلان التفتيش سائغ وصحيح في القانون وفضلا عن ذلك فإن الأمر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم بإخراز سلاح — كما هو الحال في هذه الدعوى — مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ وهذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحا صادرا ممن يملكه قانونا ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل إصداره مادام قد اقتنع بجدية التحريات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك طبقا لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية ، والمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وجميعها متجة لأثارها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية الذي صدر لاحقا لواقعة الدعوى — ومن ثم فإن الضابط المأذون له بالتفتيش إذا عثر عرضا على المخدر في أحد جيوب ملابس الطاعن أثناء بحثه عن السلاح فإن هذا الضبط يكون صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ذلك — وكان لا أساس لما يثيره الطاعن بشأن أقوال اليوز باشي عبد العزيز فتحي والشهادة الصادرة من شركة بيع المصنوعات المصرية إذ لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها

من أى عنصر من عناصر الدعوى المطروحة عليها فلها أن تأخذ بما تطمئن إليه وتطرح ما لا تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان أسباب لا طمئنانها إلى ما أخذت به وعدم اطمئنانها لما أطرحته ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن اطمأنت إلى صحة المواعيد الثابتة في الإذن بالتفتيش ومحضره ولم تطمئن إلى ما يشير إليه الطاعن في أسباب طعنه — وكان عدم الإشارة إلى الحكم الصادر في غيبة الطاعن من محكمة الجنايات لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته إذ الحكم يبطل حتماً بحضور الطاعن ومثوله أمام المحكمة طبقاً للمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية — وكان الطاعن لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج غرفة الاتهام أسماءهم في قائمة الشهود فلا تريب على محكمة الجنايات إن هي أعرضت عن طلب سماعهم خصوصاً وأن الدفاع عن الطاعن بعد أن تمسك بسماعهم أمامها بجلسة ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ سكت عن ذلك في جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٥٨ التي أجلت الدعوى لها واكتفى بتلاوة أقوال الشهود الغائبين — لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمد ابراهيم اسماعيل ، ومحمد محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٧٥)

طعن رقم ٧٩٢ سنة ٢٨ ق

(١) تزوير . استعمال ورقة مزورة . حكم تسييب كاف . - إثبات الحكم اشتراك المتهم في تزوير الورقة التي استعملها تحده استقلالاً عن ركن العلم في جريمة الاستعمال . غير لازم .

(ب) دعوى جنائية . وقفها . متى يجب على المحكمة وقف الدعوى الجنائية ؟ م ٢٢٣ أ ج .

(ج) دعوى جنائية . دعوى مدنية . أحوال شخصية . تزوير . وجوب ترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية . فصل القاضي الجنائي في أمر الورقة المدعى بتزويرها والمقدمة إليه كدليل على الإثبات .

١ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اشترك مع مجهول في تزوير شهادة ميلاده وأورد على ذلك أدلة كافية ، وكان اشتراكه في التزوير يفيد حتماً علمه بأن الورقة التي استعملها مزورة ، فلا يوجب الحكم عدم تحده عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة .

٢ - قصد الشارع بما أوجبه في المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية من إيقاف الدعوى الجنائية أن تكون مسألة الأحوال الشخصية مما يتصل بركن من أركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أو بشرط لا يتحقق وجود الجريمة إلا بوجوده وإلا لا تتوافر علة الإيقاف ، وهذه العلة في خصوص هذا النص هي أن تكون المسألة مما يتوقف عليها جدوا الفصل في الدعوى الجنائية ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة إذا فصلت في الدعوى الجنائية المرفوعة

بتزوير ورقة ولو كانت الورقة تمت بصله إلى نزاع مطروح أمام المحكمة المدنية ولما يفصل فيه .

٣ — إن الواجب يقتضي بأن يتقرب القاضى المدنى أو قاضى الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضى الجنائى نهائيا فى أمر ورقة مدعى بتزويرها متى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة إلى المحكمة المدنية كدليل على الإثبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أولا : اشتركت مع مجهول بطريق الإتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى ورقة أميرية هو مستخرج رسمى لشهادة ميلادها بطريق الاصطناع بأن اتفقت معه على تحريرها وإثبات البيانات الواردة فيها فحررها ووقع عليها بإمضاءين مزورين للوظفين المختصين بتحرير مثل هذه الورقة كما وقع عليها بختم لوزارة الصحة وقد تمت الجريمة بناء على هذه المساعدة وذلك الإتفاق . وثانيا : استعملت المحرر المزور سالف الذكر بأن قدمته لمحكمة الأزبكية الشرعية فى الدعوى ٣٥٠ سنة ١٩٥٤ ورائات ومحكمة القاهرة للأحوال الشخصية فى الدعوى ١٢٢ سنة ١٩٥٥ القاهرة للأحوال الشخصية مع علمها بتزويره . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتها على محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمراد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، وادعت جيلية خليل عبده بحق مدنى قدره مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمه . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة هانم حسن عبده بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامها بأن تدفع للمدعية بالحق المدنى جليلة خليل عبده مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش أتعاب محاماة . فطعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشويا بالقصور وبانحطاً في إجراءات الدعوى ، وتقول الطاعنة بياناً بذلك إن الحكم لم يتحدث عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة وهذا الركن لا يصح افتراض قيامه لدى الطاعنة لأنها لا تعلم شيئاً عن ظروف الورقة المزورة إذ أنها وجدتتها ضمن أوراق كانت والدتها المتوفاة تحتفظ بها ، ولما عثرت عليها قدمتها للمحكمة في قضية الميراث لإثبات بنوتها لها بعد وفاتها في ١٥/٧/١٩٥٤ بالأراضي المجازية وكانت خالتها تنازعها منزلاً موروثاً عن المتوفاة، هذا إلى أن الحكم أخذ الطاعنة بأنها اصطنعت الشهادة مع أنها لا تستطيع كشف الاصطناع ولم يشهد أحد بأنها هي التي اصطنعت الشهادة أو أنها اشتركت في اصطناعها أو تزويرها وأخيراً بأنه كان من واجب المحكمة إتباع مقتضى المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فتوقف الدعوى الجنائية حتى يفصل في دعوى الميراث التي ما زالت منظورة أمام محكمة الأحوال الشخصية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجنايتي تزوير الأوراق الأميرية واستعمالها مع العلم بتزويرها وقال في هذا البيان " إن المدعية بالحق المدني جليله خليل عبده كان لها شقيقة تدعى زهرة خليل عبده وقد توفيت بالأقطار المجازية في سنة ١٩٥٤ فرفعت الدعوى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٤ وراثات أمام محكمة الأزبكية الشرعية للحصول على إعلام شرعي بإثبات وفاة المرحومة زهرة خليل عبده وانحصار إرثها فيها بما أن المتوفاة لم تتجب ذرية وقد علمت المتهمه بهذه الدعوى فحضرت إحدى جلساتها وتدخلت في الدعوى زاعمة أنها ترث أيضاً في المرحومة زهرة خليل عبده ، وقدمت بأحدى الجلسات شهادة ميلاد تدعى أنها خاصة بها وثابت بها أنها ابنة المرحومة زهرة خليل عبده فلم يصدر الإعلام الشرعي لهذه المنازعة فاضطرت المدعية بالحق المدني لرفع دعوى وراثه أمام المحكمة الشرعية الكية ، وبإلغاء المحاكم الشرعية أحيلت الدعوى إلى محكمة القاهرة للأحوال الشخصية وقيدت

برقم ١٢٢ سنة ١٩٥٥ وقدمت المتهمة فيها شهادة ميلاد مثبت بها أنها استخرجتها في ١٩٤٥/٨/٢٦ وموقع عليها باسم شاكر يعقوب وأحمد كمال الشربيني ومختوم عليها بختم وكيل وزارة الصحة وبختم للوزارة ومثبت بها أنه وجد مقيدا بالصحيفة ٧١ تحت رقم ٢١١٤ ميلاد هانم بنت أحمد حسن منصور من زهرة خليل عبده في ١٩٢٨/٨/٢٢ وأنها استخرجت بناء على طلب هانم أحمد حسن منصور ومقبدة برقم ٢٩٣٧ ، فطعنت المدعية بالحق المدني على هذه الشهادة بالتزوير مقررة أن أختها زهرة خليل عبده لم ترزق بذرية وأبلغت النيابة بهذا التزوير ، فاستعلمت النيابة من دار المحفوظات عن هذه الشهادة فأفادت بأنه بالبحث في دفتره واليد بولاق لم يستدل على اسم هانم أحمد حسن منصور أو هانم حسن عبده إبنة زهرة خليل عبده من بين مواليد ١٩٢٨/٨/٢٢ وجاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن التوقيع المنسوبين لشاكر يعقوب وأحمد كمال الشربيني على الشهادة يختلفان عن توقيعيهما ، وقد ظهر من الاطلاع على المستخرج المضبوط أنه طبع بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٥١ في حين أن المستخرج مؤرخ سنة ١٩٤٥ “ وبعد هذا البيان أورد الحكم على صحة الواقعة وإسنادها إلى الطاعنة أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، من هذه الأدلة شهادة جليلة خليل عبده المدعية بالحقوق المدنية وطه حسن منصور والسيد أحمد على عماره وقد شهدا أن المتوفاة لم تتجب أولادا طيلة حياتها وشهادة شاكر يعقوب إبراهيم وأحمد كمال الشربيني ، وإفادة دار المحفوظات التي تنفي الاستدلال على قيد اسم الطاعنة بدفتر المواليد ، وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذي دل على أن التوقيعات المنسوبة لشاكر يعقوب إبراهيم وأحمد كمال الشربيني يختلفان عن توقيعيهما الصحيح وهما مزوران ، وأن المستخرج المضبوط طبع بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٥١ في حين أنه يحمل تاريخا في سنة ١٩٤٥ . ولما كان الحكم أثبت على الطاعنة أنها اشتركت مع مجهول في تزوير شهادة ميلادها وأورد على ذلك أدلة كافية وكان اشتراكها في التزوير يفيد حتما علمها بأن الورقة التي استعملتها مزورة وذلك عندما قدمتها في القضية ١٢٢ سنة ١٩٥٥ أحوال شخصية ، لما كان ذلك وكان الشارع إذ نص في المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه ” إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية

يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى، وتحدد للتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو الجنائية عليه حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص " قد قصد بما أوجبه من إيقاف الدعوى الجنائية أن تكون مسألة الأحوال الشخصية مما يتصل بركن من أركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أو بشرط لا يتحقق وجود الجريمة إلا بوجوده وإلا لا تتوافر علة الإيقاف ، وهذه العلة في خصوص هذا النص هي أن تكون المسألة مما يتوقف عليها جديا الفصل في الدعوى الجنائية ، لما كان ذلك ، وكان القاضي الجنائي بحسب الأصل غير مقيد بما يصدره القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية من أحكام ، فإذا مارفت أمامه هو الدعوى الجنائية ورأى بناء على ما أورده من أسباب أن الورقة مزورة ، فلا جناح عليه في ذلك ولو كانت الورقة تمت بصلة إلى نزاع مطروح أمام المحكمة المدنية ولما يفصل فيه ، بل إن الواجب يقتضي العكس بأن يترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضي الجنائي نهائيا في أمر الورقة المدعى بترويرها متى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة إلى المحكمة المدنية كدليل على الإثبات ، لما كان ذلك فإن ما تثيره الطاعنة في أوجه الطعن التي قدمتها لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(١٧٦)

طعن رقم ٧٩٦ سنة ٢٨ ق .

- (أ) اختلاس . متى تحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ ع ؟ .
(ب) أسباب الإيذاء وموانع العقاب . فقد الشعور والاختيار . عدم اعتبار الإصابة بالدرن والارهاق فقدا للشعور .
(ج) إجراءات . شفوية المرافعة . إثبات . شاهد . الاعتماد على أقواله في التحقيق الابتدائي دون سماعه بالجلسة متى يصح ؟ .

١ — تحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى ثبت أن الموظف تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له ولا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه .

٢ — يشترط لانعدام المسؤولية الجنائية أن يكون المتهم فاقد الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل طبقا للأحوال المشار إليها في المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، أما الإصابة المرضية بالدرن والارهاق في العمل فليست من الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة .

٣ — للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعهم أمامها بأقوال آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة في الجلسة على بساط البحث وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال أو يطلب من المحكمة سماع أقوالهم بمعرفتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بصفته موظفا عموميا "محضر بمحكمة شرين الجزئية". أولا — ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي محاضر الججز أرقام ١١٩٠٠ و ١١٩٠١ و ١١٩٠٤ المحررة في ١٩٥٤/١/٦ و ١٩٥٤/١/٦ و ٥٤/١/٣ على التوالي حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأنه أثبت بتلك المحاضر أنه أوقع الججز لصالح مصاحبة الشهر العقاري والتوثيق بطنطا لعدم قيام المدينين الشحات عوض منصور ومحمد زيان وعبد الغنى سيد أحمد بدفع المطلوب منهم في حين أنه حصل المبالغ المطلوبة من كل وقدرها ٢٨ جنيها و ٢٦٠ مليا . وثانيا — ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو محضر إيقاف البيع المؤرخ ١٩٥٣/١٢/١ حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت به أن المدين محمد أبو البركات لم يدفع شيئا من المبلغ المطلوب التنفيذ به وقدره ٨٨ جنيها و ٧٩٠ مليا وأنه أوقف البيع لعدم وجود مشتريين في حين أنه استلم من المدين المذكور مبلغ عشرين جنيها وأوقف البيع بالنسبة لباقي المطلوب لعدم وجود مشتريين. وثالثا — ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو محضر التحصيل رقم ٣٥٢ المؤرخ في ١٩٥٤/١/٢ حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت فيه على خلاف الحقيقة انتقاله لناحية كفر يوسف وتحصيله على مبلغ عشرين جنيها من المدين محمد أبو البركات وأوقف البيع لعدم وجود مشتريين في حين أنه كان قد حصل هذا المبلغ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١ . ورابعا : ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو محضر الججز رقم ٢٠٤ المؤرخ في ١٩٥٤/١/٣١ حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بأنه أوقع الججز في هذا التاريخ على دابتين للمدين محمد مصطفى ماضى لعدم دفعه المطلوب منه في حين أنه حصل من المدين المبلغ المطلوب وقدره ٢١ ج و ٦٠٠ م . وخامسا : ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو محضر الججز رقم

٤٠٥ المحرر بتاريخ ١٩٥٤/١/٣١. حال تحريره المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت به أنه أوقع حجرا ضد محمد مصطفى ماضي وآثر لعدم قيامهما بدفع المطلوب منهما وقدره ٤٣ ج و ٩٢٠ م في حين أنه حصل من المدين محمد مصطفى ماضي مبلغ خمسة جنيهات وصادسا : ارتكب تزويرا في محرر رسمي. هو محضر التحصيل رقم ٨٠٩ المحرر بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٧ حال تحريره المختص وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت أنه سلم المبلغ المحصل من المدين طاهر أبو المعاطى إلى الدائن عبد الفتاح رجب ووقع عليه بامضاء مزورة نسبه إليه وذلك على خلاف الواقع. وسابعا : ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو محضر الجزر رقم ٤٧٨ المحرر بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٢ حال تحريره المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت به أنه أوقع حجرا على المدينين لعدم قيامهم بسداد المطلوب منهم في حين أنه حصل من دسوقي عبد العال وصبره الدسوقي والطنطاوى بركات وعلى أحمد أبو النجا مبلغ ١١٠ ج. وثامنا : ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو محضر إيقاف البيع رقم ١٦٩٤ المؤرخ في ١٩٥٤/٢/٢٨ حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت به أنه أوقف البيع لعدم وجود مشتريين في حين أنه حصل من المدين محمد السيد عمر مبلغ جنيتها واحدا. واثنا : ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو محضر تحصيل وحجز رقم ٨٤٨ المؤرخ في ٨ مارس سنة ١٩٥٤ حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت به أنه استلم من المدين فريد محمد العيش ستة جنيهات من المبلغ المطلوب التنفيذ بدوقدره ١٣ ج و ٦٠٠ م لصالح عبد الغنى محمد زياد وأوقع حجرا نظير باقي المبلغ في حين أنه لم يتم بتوقيع الجزر هذا. وعاشرا : اختلس مبلغ ٢٦٤ ج و ٣٠٠ م (مائتان وأربعة وستون جنبا وثلاثمائة مليم) والتي سلمت إليه بسبب وظيفته من الشحات عوض منصور ومحمد محمد ريان وعبد الغنى سيد أحمد ومحمد أبو البركات ومحمد مصطفى ماضي وطاهر أبو المعاطى العياط وفريد محمد العيش ودسوقي عبد العال

وصبره الدسوقي والطنطاوى بركات وعلى أحمد أبو النجا ومجد السيد عمر . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١١٢ و ١١٨٠ و ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فقررت بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاونة المتهم عباس محمد نعيم بالسجن لمدة ثلاث سنين وبتفريمه نجسائة جنية والعزل من وظيفته عما أسند إليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمت

... وحيث إن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وبنى على إجراءات باطلة وأخل بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه دانه بجناية الاختلاس مع أنه لم يحجز المبالغ المتحصلة بنية اختلاسها بل أبقاها بعهدته للوقت المناسب يدل على ذلك أنه قام بتوريدها قبل أن تشرع لجنة الفحص في عملها وأعطى إيصالات لأصحاب تلك المبالغ ، فضلا عن أنه ليست هناك تعليمات تقضى بضرورة توريد ما يحصله المحضر من مبالغ في ميعاد معين — كما دانه الحكم المطعون فيه على الرغم من انعدام مسؤوليته الجنائية إذ ثبت أنه مريض بمرض الدرن وفي حالة ارتباك ذهني خطير بسبب مرض أولاده وارهاقه بالعمل مما أنقده صوابه وأصابه باضطراب نفسي يقتضى عدم مساءلته جنائيا يضاف إلى ذلك أن المحكمة سمعت أقوال شاهدين هما الدسوقي وعبد العال والطنطاوى بسطويسى بدون حلف يمين وأنها استندت في إدانته على أقوال طاهر أبو المعاطى عوض وصبره أم السيد وعبد ربه أحمد ونبیه على سمرة وأحمد عبد الجواد عوض دون أن تسمع أقوالهم أو تكون أسماؤهم في قائمة شهود الإثبات ولم تلفت نظر الدفاع لمناقشة أقوالهم في التحقيقات ، هذا إلى أنها قضت في منطوقها بعزل الطاعن من وظيفته دون أن تشير في الأسباب إلى مندها في ذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بينا كافيا مشتملا على كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وهي أقوال الشهود وتفاصيل شهادتهم وما ورد بتقرير لجنة فحص أعمال الطاعن واعترافه في التحقيقات وأمام المحكمة بارتكاب جميع ما أسند إليه، وعرض الحكم لجرime الاختلاس المسندة إلى الطاعن في قوله "وحيث إن أركان جريمة الاختلاس المسندة إلى المتهم توافرت عناصرها إذ يكفي اقيامها أن يضيف المختلس الشيء الذي سلم إليه إلى ملكه ويتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ولو لم يطالب به إذ المطالبة ليست شرطا لتحقيق الجريمة، ومتى توافرت هذه الأركان حق العقاب حتى وأورد المختلس الشيء أو قيمته لأن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفي قيامها وواضح من هذه الدعوى أن المتهم قد أضاف إلى ملكه المبلغ المختلس وتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له" وتحدث الحكم عن دفاع الطاعن بشأن انعدام مسؤوليته بقوله : "ولا تأثير في قيام مسؤولية المتهم الجنائية بسبب ما قيل على لسان الدفاع عنه من أنه كان مضطربا لمرضه ولكثرة عمله فلا يجوز للتهم أن يعتذر عن جرائم ارتكبها وهو كامل الشعور والاختيار مهما كان الباعث له على ذلك " لما كان ذلك ، وكانت جنائية الاختلاس تتحقق متى ثبت أن الموظف تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له ولا يؤثر على قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه - وكان الحكم قد دلل على ذلك باعتراف الطاعن ذاته الذي تأيد بأقوال شهود الإثبات وكان يشترط لانعدام المسؤولية أن يكون المتهم فاقد الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل طبقا للأحوال المشار إليها في المادة ٦٢ من قانون العقوبات، وكان الطاعن لا يدعى أنه كان فاقد الشعور أو الاختيار وقت مقارفة الجرائم المسندة إليه ، كما أن حالته المرضية بالدون والإرهاق في العمل ليست من الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة - ولما كان يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت أقوال الدسوقي عبد العال والطنطاوي بركات بسطويس بعد أن حلفا اليمين - وكان لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين

عقيدتها أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعتهم أمامها بأقوال الشاهدين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهما بنفسها طالما أن أقوالها كانت مطروحة في الجلسة على بساط البحث وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال أو يطلب من المحكمة سماع أقوالها بمعرفة — وكان الحكم إذ قضى في منطوقه بعزل الطاعن من وظيفته قد طبق المادة ١١٨ من قانون العقوبات التي أوردها في أسبابه والتي كان يتعين عليه تطبيقها طالما أنه أثبت في حق الطاعن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من القانون المذكور — لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى ،
والسيد احمد عفيقر ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(١٧٧)

طعن رقم ٨٠٥ سنة ٢٨ ق .

قتل خطأ . حكم "تسبب ميب" . عدم استظهار الحكم بالإدانة علاقة السببية بين الخطأ
والوفاة . قصور .

متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئاً عن
الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت إلى وفاته فإنه يكون
معيباً لقصوره في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما أثبتته
أوراق الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل عوض
حسن القطعماني وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن
قاد سيارة بسرعة وبكيفية ينجم عنها الخطر ولم يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى
عليه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته .
وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة أبو المطامير الجزئية
قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة
٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمنهور
الابتدائية قضت حضورياً بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم
سنة واحدة مع الشغل بلا مصروفات جنائية .

فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمت

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه أغفل ذكر الإصابات التي نشأت عن المصادمة ونوعها وكيفية حدوثها وصلتها بوفاة المجنى عليه وكذلك فعل الحكم الابتدائي فلم يأت بذكر تلك البيانات بخفاء الحكم على هذه الصورة مشوباً بالقصور في التسييب .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت إلى وفاته ، وكان القصور في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما أثبتته أوراق الدعوى مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه فإنه يتعين لذلك نقض الحكم دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، واحمد زكى كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٧٨)

طعن رقم ٩١٧ سنة ٢٨ ق

(١) حكم . "حكم حضوري" . كفاية حضور المتهم بجلسته المرافعة لاعتبار الحكم حضوريا .
إعلانه بالجلسة المحددة للنطق بالحكم . غير لازم .

(ب) حكم . بياناته . استئناف . عدم ذكر الحكم الاستئنافي مادة العقاب . بيان مواد
الانتهام في الحكم الابتدائي . تأييد الحكم الاستئنافي له دون ذكرها . لا عيب .

١ - إنه وإن كان المقصود بالحضور في نظر القانون هو وجود المتهم
في الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ولو لم يتكلم
أو يدافع عن نفسه إلا أنه يكفي لوصف الحكم بأنه حضوري أن يكون المتهم
قد شهد الجلسة التي حصلت فيها المحاكمة وأتيحت له فرصة الدفاع عن نفسه
ما دام أن عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصورا على النطق بالحكم .

٢ - إذا كان الحكم خاليا صلبه من ذكر المواد التي طبقتها المحكمة ولكنه
قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أوردها ، وكان
الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التي طلبتها النيابة
فلا يصح نقضه إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي - فيه ما يتضمن بذاته
المواد التي عوقب المتهم بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - يحيى محمود سلطان و ٢ - عطا الله سيدهم عويضة بأنهما : الأول - أعطى رهانا على سباق الخيل بدون إذن خاص من الجهة المختصة والثانى تلقى رهانا على سباق الخيل بدون إذن خاص من الجهة المختصة : وطلبت عقابهما بالمواد ١/١ و ٤ و ٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٧ مع تطبيق أقصى العقوبة . ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت عملا بمواد الإتهام حضوريا للتهم الأول وغيابيا للثانى بحبس كل منهما سنة مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ وتغريم كل منهما ثلاثمائة جنيه والمصادرة بلا مصروفات جنائية . فعارض المحكوم عليه غيابيا فى هذا الحكم وقضى فى معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاويف . فاستأنف المتهمان هذا الحكم وأمام محكمة القاهرة الابتدائية دفع الحاضر عن المتهمين ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للأول وغيابيا للثانى بحبس كل منهما سنة مع الشغل وكفالة ١ جنيه وغرامة ٣٠٠ جنيه والمصادرة . فطعن الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء باطلا لعدم إعلان المحكوم عليه بجلسة النطق به ، مشوبا بالقصور والتناقض ، مخطئا فى تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة الاستئنافية قررت التأجيل الخاصة ١٩٥٨/٢/٢٢ للحكم وتصادف أن كان هذا اليوم عطلة رسمية لمناسبة وحدة الجمهورية العربية فأجلت إداريا إلى أول مارس سنة ١٩٥٨ وفيها حكم حضوريا على الطاعن مع أن الواجب كان يقضى بإعلانه بيوم الحكم ، ذلك إلى أن الحكم ذهب مرة إلى أن الواقعة ضبطت فى حالة تلبس مع أنها مجردة من هذا الوصف ، ومرة أخرى يقول

الحكم إن الضبط والتفتيش يبررهما قرائن الأحوال والدلائل مع أن ما أورده من هذه الدلائل لا يكفي لتبرير القبض والتفتيش ذلك بأن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لم تنص على جريمة الرهان على سباق الخيل ضمن الجرائم الواردة فيها وأخيرا فإن الحكم لم يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ولا يغني عن ذلك إشارة الحكم إلى مواد القانون التي طلبت النيابة مابقة المتهم بمقتضاها. وحيث إنه يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أمام المحكمة الاستئنافية أن الطاعن حضر بجلسة ١٩٥٨/٢/١٥ ومعه محاميه الذي ترفع في الدعوى وطلب في نهاية مرافقته إلغاء الحكم الابتدائي والبراءة وبعد ذلك قررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة ١٩٥٨/٢/٢٢ للحكم فيها ثم بجلسة ١٩٥٨/٣/١ وفيها صدر الحكم برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وتأييد الحكم المستأنف، ولم يحضر الطاعن هاتين الجلستين على أنه وإن كان صحيحا أن المقصود بالحضور في نظر القانون هو وجود المتهم في الجلسة بشخصه، أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ولو لم يتكلم أو يدافع عن نفسه إلا أنه يكفي لوصف الحكم بأنه حضوري أن يكون المتهم قد شهد الجلسة التي حصلت فيها المحاكمة وأتيحت له فرصة الدفاع عن نفسه، ولما كان الظاهر من محاضر الجلسات أن الطاعن قد استوفى دفاعه بالجلسة التي حضر فيها وأن عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصورا على النطق بالحكم، لما كان ذلك فإن وصف الحكم بأنه حضوري يكون صحيحا، ولما كان الحكم قد أثبت أن المتهم الأول شوهد من رجل الضبط القضائي — يجالس المتهم الثاني وأخذا يتحدثان معا ثم أخرج كل منهما جريدة من جيبه وبعد أن تصفح الطاعن الجريدة التي أخرجها همس في أذن المتهم الثاني الذي أخرج من جيبه أوراقا وقلما وبدأ يكتب ما أملاه عليه الطاعن، وأن هذا الأخير أعطاه بعد ذلك نقودا وعندئذ ألقى الضابط القبض عليهما وتبين أن المبلغ الذي أخذه المتهم الثاني من الطاعن هو عشرون قرشا كانت لاتزال في يده، وأما الأوراق فكانت خاصة بالمراهنات الخفية ومدون بها أسماء الخيول وقيمة الرهان عليها، ولما كان الحكم قد استخلص من ذلك أن الجريمة كانت في حالة تلبس وأنه كان لدى الضابط من الدلائل الجدية الكافية على إتهام المتهمين بجريمة المراهنة على سباق الخيل خفية ما يحوله القبض عليهما وتفتيشهما، وهذا

الذى استخلصه الحكم هو تقرير صحيح وتطبيق سليم لنص الفقرة (ثانيا) من المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون القبض الذى وقع على الطاعن وزميله صحيحا وفي الحدود التى رسمها القانون، ويكون التفتيش الذى أعقب ذلك صحيحا أيضا طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه خاليا في صلبه من ذكر المواد التى طبقها المحكمة ولكنه قضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه وللأسباب الأخرى التى أوردها ، وكان الحكم الابتدائى قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التى طلبتها النيابة ، فإنه لا يصح نقضه إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائى فيه ما يتضمن بذاته المواد التى عوقب الطاعن بها ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، والسيد احمد عفيفي ،
وابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(١٧٩)

طمن رقم ١١٨٦ سنة ٢٧ ق .

دعوى مباشرة . نقض . ما لا يجوز فيه الطعن . غرة الاتهام . ق ١٢١ لسنة ١٩٥٦ المعدل
للادة ١٢١٠ ج . تفسيره . تحريمه استثنائا للقرار بالوجه لإقامة الدعوى الصادر ضد موظف
أو مستخدم أو رجل ضبط عن جريمة ارتكبا أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة . امتداد هذا المنع
إلى الطعن بطريق النقض . علة ذلك .

حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي عدل المادة ٢١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية فيما حرمه من اتخاذ اجراءات الدعوى ضد الموظفين أو
المستخدمين أو رجال الضبط لجرائم وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ،
حق استئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا
وجه لإقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، كما عطل حق رفع الدعوى
بالطريق المباشر كذلك ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض
باقيا على أصل جوازه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الاتهام والمتعلقة
بالقرارات بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، بل إن هذا المنع يجب أن يمتد
لنفس العلة التى أفصح عنها الشارع فى المذكرة الأيضاحية للقانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٥٦ — وهى ” أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم
وتزعجتهم الطبيعية للشكوى منهم ” — إلى الطعن بطريق النقض أيضا ما دام
الشارع قد قصد إلى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لإقامة
الدعوى بالنسبة للموظفين العامين وفى نطاق الجرائم المشار إليها فى النص وما دام
الطعن بالطريق العادى وبالطريق غير العادى يلتقيان عند الرد إلى تلك العلة
التي توخاها الشارع بهذا التعديل تحصينا للموظفين العامين من شطط المخاصمة .

الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن في أنه كانت قد خلت مشيخة ناحية منشأة سمهان مركز ديرمواس مديرية أسيوط باستقالة عبد الكريم عبدالحق للأسباب الواردة بكتاب استقالته، فأصدر السيد مدير أسيوط كتابا في ١٩٥١/١/٢٤ على أثر قبول هذه الاستقالة يأمر فيه باتخاذ إجراءات الترغيب والترشيع طبقا للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧، فالتحقت الإجراءات فعلا وأسفرت النتيجة عن انتخاب الشيخ معزوز سعيد مبارك (المطعون ضده الثالث). فطعن محمد عبد العليم سمهان (الطاعن) بتزوير إجراءات الانتخاب والترشيع والتغيب بشكوى تقدم بها نيابة ديرمواس "قيدت برقم ٧١٣ سنة ١٩٥٤ إداري" بأنها طعنه على الأسباب الواردة بها. وقد أجرت النيابة العامة تحقيقا جنائيا في هذا الطعن ثم أصدرت بتاريخ ١٩٥٥/١/٣٠ قرارا بعدم موافقة سيادة المحامي العام بحفظ الشكوى إداريا مع اتخاذ إجراء الجزاء الإداري ضد مصطفى صيام (المطعون ضده الأول). وقد ادعى الطاعن مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت أثناء تحقيق النيابة ضد السادة حسين زين العابدين مأمور مركز ديرمواس السابق ومصطفى صيام متعاون إدارة مركز المحرص ونجيب سمهان العمدة السابق. فاستأنف المستأنف محمد عبد العليم سمهان قرار الحفظ سالف الذكري في ١٩٥٥/٢/١٥ والمعلن إليه في ٢٥ من الشهر المذكور. وفي أثناء نظر استئناف هذا القرار أمام غرفة الاتهام بمحكمة الدنيا الابتدائية دفع الحاضر عن المطعون ضدهما الثاني والثالث نجيب سمهان ومعزوز سعيد مبارك بدفعين أولهما عدم جواز استئناف قرار الحفظ الصادر من النيابة في هذه الشكوى وثانيهما بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة. وبعد أن أتمت غرفة الاتهام المذكورة سماع هذا الاستئناف أمرت حضوريا في ١٩٥٦/٤/٧ بقبوله شكلا وفي الموضوع بعدم قبوله لرفعه من غير ذي صفة. فطعن الأستاذ المحامي عن الطاعن في هذا الأمر الأخير بطريق النقض... الخ.

المحكيات

... من حيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الاتهام إذ أصدرت أمرها بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن شكلا لرفعه من غير ذى صفة قد أخطأت في تطبيق القانون إذ أنه يكفي لقبول الادعاء المدني أمام غرفة الاتهام أن يكون المدعى مجرد شاك في التحقيق وما دامت النيابة العامة التي أحلها القانون محل قاضي التحقيق قد فصلت نهائيا في قبول المدعى بالحقوق المدنية طبقا للمادتين ٧٦، ٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية فلا يصح من بعد لغرفة الاتهام أن تعيد النظر فيما فصلت فيه النيابة — يضاف إلى ذلك أن غرفة الاتهام اعتنقت قرارات لجنة الشياخات وهي لجنة إدارية واعتبرتها حائزة لقوة الشيء المقضى به مما يعيب الأمر بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأمر المطعون فيه أن مشيخة ناحية منشأة سمهان من أعمال مركز ملوى قد خلت باستقالة شاغلها فأصدر السيد مدير أسيوط كتابا في ١٩٥١/١/٢٤ يأمر فيه باتخاذ إجراءات الترغيب والترشيع طبقا للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ فاتخذت الإجراءات فعلا وأسفرت النتيجة عن انتخاب الشيخ معزوز سعيد مبارك المستأنف المطعون ضده الثالث . فطن محمد عبد العليم سمهان بتروير إجراءات الانتخاب والترشيع والتغيب وقدم بذلك شكوى للنيابة واتهم مصطفى صيام معاون الإدارة ورئيس لجنة الانتخاب ونجيب سمهان العمدة ومعزوز سعيد مبارك شيخ البلدة بابتزوير في الأوراق الرسمية الخاصة بهذه العمليات وتولت النيابة التحقيق وأدعى الطاعن (محمد عبد العليم سمهان) مدنيا أثناء هذا التحقيق بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض . وقد أصدرت النيابة بعد إنتهاؤها من التحقيق قرارا بعد موافقة السيد / المحامي العام بحفظ الشكوى إداريا مع إتخاذ إجراء الجزاء الإداري ضد معاون الإدارة . فاستأنف الطاعن هذا القرار بوصفه مدعيا بالحق المدني في ١٩٥٥/١٢/١٥ ونظر بالاستئناف أمام غرفة الاتهام فدفع الحاضر عن المشكو في حقهم بعدم جواز

استئناف قرار الحفظ الصادر من النيابة في هذه الشكوى لأن الاستئناف لا يحصل إلا في القرار الصادر بالألا وجه لإقامة الدعوى عملاً بالمادة ٢٢٠ من قانون الإجراءات كما دفع بعدم قبول الاستئناف من المستأنف لعدم وجود صفة أو مصلحة له . وبجلسة ١٩٥٦/٤/٧ قررت غرفة الاتهام رفض الدفع الأول استناداً إلى أن القرار الصادر من النيابة عقب التحقيق هو في حقيقته قرار بالألا وجه لإقامة الدعوى وأمرت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة . وقالت الغرفة في أسباب قرارها ما مؤداه " إنه وإن كان نص المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية يبيح استئناف القرار الصادر بالألا وجه لإقامة الدعوى العمومية من المجنى عليه ومن المدعى بالحق المدني إلا أن هذا لا يؤخذ على إطلاقه بل يجب أن يكون المدعى بالحق المدني أو المجنى عليه هو المضرور بالقرار المستأنف وأن يكون الضرر محققاً أو شخصياً . وحيث إنه تطبيقاً لهذا المبدأ في خصوص هذه الدعوى يبين أن المستأنف وإن كان قد ادعى مدنياً في تحقيقات الشكوى المستأنف القرار الصادر فيها إلا أنه لا صفة له كمجنى عليه أو مدعى بالحقوق المدنية إذ الثابت من الأوراق أنه طعن بالطريق الإداري في صحة انتخاب المستأنف ضده الثالث الشيخ معزوز سعيد مبارك أمام اللجنة المختصة وصدر بتاريخ ١٩٥١/٤/٧ قرار منها بإجماع الآراء بقبول طعنه شكلاً ورفضه موضوعاً لأنه مقدم من غير ذي صفة تأسيساً على أن الطاعن وهو المستأنف الآن غير مقيد في أحد كشفي المرشحين للشيخين الحاليين بناحية منشأة سمهان . وحيث أن هذا القرار أصبح نهائياً لعدم الطعن فيه أمام الجهة المختصة ولعدم منازعة المستأنف في نهائيته — وتأسيساً على ذلك لا يكون للمستأنف الآن صفة في استئناف القرار المستأنف بوصفه مجنياً عليه لأنه ليس مضروراً شخصياً بضرر محقق لانعدام الصفة التي تخوله هذا الحق لعدم قيد اسمه في كشوف الشياخة موضوع الانتخاب ورد القرار على دفاع المستأنف الذي رده في طعنه أمام هذه المحكمة بقوله : وحيث إنه عن قول المستأنف في مذكرته الأخيرة أنه ما دام قد ادعى مدنياً في التحقيقات تكون له صفة للاستئناف وأنه ليس لغرفة الاتهام

أن تتعرض لما إذا كان قد أصابه ضرر من عدمه وأن هذا من اختصاص محكمة الموضوع فردود بأنه لكي تفصل الغرفة في هذا الاستئناف موضوعا يتعين عليها أن تبحث فيما إذا كان للمستأنف صفة في تقديمه أمامها من عدمه والغرفة في سبيل هذا البحث لا تتعرض لموضوع التعويض بل هي تتعرض لصفة المستأنف ومصلحته في هذا الاستئناف وما دام قد ثبت بقرار نهائي من جهة مختصة أنه لا صفة له فلا تكون له إذن صفة أو مصلحة في رفع هذا الاستئناف لغرفة الاتهام ...” - لما كان ذلك وكان المطعون ضدهم من رجال الضبط إذ أن أحدهم معاون إدارة والثاني عمدة والثالث شيخ بلدة وكان الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى قد صدر في تهمة موجهة اليهم أثناء وبسبب تأدية وظيفتهم وكانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ المعمول به في ١٩٥٦/٣/٢٥ أي قبل صدور أمر غرفة الاتهام بتاريخ ١٩٥٦/٤/٧ قد نصت على أن للجنة عليه وللدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر المذكور في المادة السابقة أمام غرفة الاتهام إلا إذا كان الأمر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ولما كان الشارع قد أشار في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ إلى الحكمة التي قصدها من هذا التعديل وهي أن يضع للوظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعهم الطبيعية للشكوى منهم فخرم فيما حرمه من اتخاذ إجراءات الدعوى ضدهم لجرائم وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها - حق استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم كما عطل حق رفع الدعوى بالطريقة المباشرة كذلك - ولا يلتزم مع هذا المنع الذي بدئ العمل به قبل التقرير بالنقض في ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٦ أن يظل حق الطعن بالنقض باقيا على أصل جوازه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الاتهام والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى بل إن هذا المنع يجب أن يمتد - لنفس تلك العلة التي أفصح عنها الشارع في المذكرة الإيضاحية - إلى الطعن بطريق النقض أيضا

ما دام الشارع قد قصد إلى سد سبيل الاعتراض على الأوامر إلا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة للموظفين العامين وفي نطاق الجرائم المشار إليها في النص وما دام الطعن بالطريق العادي وبالطريق غير العادي يلتقيان عند الرد إلى تلك العسلة التي توخاها الشارع بهذا التعديل ت حصينا للموظفين العامين من شطط المخاصمة . ومتى تقرر ذلك فإن الطعن بطريق النقض في القرار المطعون فيه لا يكون جائزا .

جلسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل المستشار وبحضور النادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد
واحد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٨٠)

طعن رقم ٥٥٩ سنة ٢٨ ق

- (أ) تفتيش . بطلانه . الدفع به . انعدام المصلحة في التمسك ببطلان التفتيش . مثال .
- (ب) تلبس . تفتيش . صحته . مثال .
- (ج) تفتيش . تحقيق . فض الأحرار . متى يجوز فض الأحرار المغلفة الموجودة بمنزل المتهم ؟
المادة ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
- (د) وصف التهمة . عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة . مدى تكييف الواقعة . دفاع . اعتبار
المتهم شريكاً في الجريمة بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه فاعلاً . الواقعة المادية
التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد هي بيئتها التي كانت مهيئة بأمر الاحالة ومطورة
بالجلسة . دخول ذلك في سلطة المحكمة .
- (هـ) حكم . ياقاته . بطلانه . إغفال الإشارة إلى مواد الاشتراك . الإشارة إلى المادة التي
تنطبق عل العقوبة . لا بطلان .
- (و) قرض . طعن . أسباب الطعن . تجهيل سبب الطعن . الالتفات عنه .
- (ز) مواد مخدرة . جريمة الوساطة في شيء . مما حظره نص المادة الثانية من المرسوم بقانون
٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . العقاب على هذه الوساطة بالمادة ٣٣ دون المادة ٤٠ .
علة ذلك .

١ - إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أسهم في صفقة الحشيش المبيعة
والتي ضبطت بالسيارة وأنه كان يحوزها وهو الذي باشر تسليمها فإنه لا يكون
للمتهم مصابحة في التمسك ببطلان تفتيش حقيقة ضبطت في مكان آخر وما أسفر
عنه هذا التفتيش من وجود فتات الحشيش وتلوثاته فيها .

٢ - إذا كان التفتيش قد حصل بمنزل المتهم بعد أن أقيمت سلطة التحقيق حمله بالمتهمين الآخرين وأنه ضالع معهم في تهريب المخدرات والاتجار فيها وقد ضبط بعض المتهمين متلبسا بجناية بيع المخدرات قبل إجراء التفتيش لمنزل المتهم بفترة وجيزة فإن الإذن الصادر من النيابة يكون قد استوفى شرائطه القانونية ويكون هذا التفتيش قد وقع صحيحا والاستدلال بما أسفر عنه هو استدلال سليم .

٣ - متى قرر الحكم أن نص المادة ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يحرم فض الأوراق المختومة أو المغلفة والاطلاع عليها وكان ظاهرا أن التغليف لا ينطوي على أوراق مما تشير إليه هذه المادة وإنما كان يحوى جسما صلبا فإنه لا يجوز فض الغلاف لفحص محتوياته فيكون مقررته المحكمة تفسيراً للمادة ٥٢ المذكورة هو تفسير صحيح للقانون وفيه الرد الكافي على دفاع المتهم بطلان إجراءات الضبط .

٤ - للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تعد المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة المرفوع بها الدعوى مادامت المحكمة لم تعتمد إلا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة دون أن تنقيد بالوصف الذي وصفت به النيابة العامة الفعل المنسوب للمتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد منحها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

٥ - إذا كان الحكم قد بين طريقة الاشتراك والواقعة التي حصل الاشتراك فيها وكان القانون يسرى في المادة ٤١ عقوبات بين عقوبة الفاعل الأصلي وعقوبة الشريك فإن السهو عن ذكر مواد الاشتراك لا يعيب الحكم ولا يستوجب نقضه مادامت المحكمة قد أشارت إلى النص الذي استمدت منه بالعقوبة .

٦ - متى كان المتهم لم يوضح مواضع اعتراضه على نتيجة تحليل المخدر وإجراءات

تحريره ولم يفصح عن ماهية التناقض الذى يشير إليه بين أقوال الشهود فإن ما ينعاه على الحكم من ذلك يكون غير معين ولا تلتفت إليه المحكمة .

٧ — إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن نص المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يسوى بين الوساطة وغيرها من الحالات التى وردت بها وأن ذلك يقتضى العقاب عنها بالعقوبة المقررة فى المادة ٣٣ من هذا المرسوم ولو مع عدم الإشارة إلى جريمة الوساطة فى النص الأخير ومن أن مقارنة المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من المرسوم بقانون المذكور بالمواد التالية لها يفيد أن نص المادة ٤٠ من المرسوم سالف الذكر إنما يتعلق بعقوبة المخالفات التى يرتكبها من يرخص له بالاتجار فى المخدرات وأن النص الأخير لا ينصرف إلا إليها — ما ذهب إليه الحكم من ذلك تأويل صحيح للقانون ولا خطأ فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : — ١ — كمال الدين عبد العزيز محمد ،
٢ — روزه سليمان داود أبو ماضى الشهيرة بزوزو ماضى ، ٣ — جورج
أسعد يونس ، ٤ — حسين محمد عزوز ، ٥ — كمال محمد فؤاد طه الشهير بكال
الأبيض ، ٦ — فرج يونس برعى ، ٧ — مختار السيد الشريف ، ٨ — محمود
على يونس ، ٩ — عبد الحميد محمود على ، ١٠ — محمد حسن محمد ، ١١ — ميشيل
جان ميشيل صرافيان ، ١٢ — محمد رشدى طافش ، ١٣ — أديب عبد الفتاح
يس ، ١٤ — أحمد على جاد الكريم ، ١٥ — عبد اللطيف على يونس ، ١٦ —
البدري جاد عبد الله ، ١٧ — رسلان سعد الدين الغزاوى ، ١٨ — حسين
رشدى يوسف على ، ١٩ — جبريل كريكور ببوغليان بأنهم : جلبوا وحازوا
وأحرزوا جواهر مخدرة "حشيشا" فى غير الأحوال المرخص بها قانونا . والمتهم
الأول أيضا أحرز جوهرا مخدرا "أفيونا" فى غير الأحوال المرخص بها قانونا
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ ، ٢ ،
٣٣ ج ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم (١)

الملحق به . فقررت بذلك وأمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر عن المتهم الأول بالدفع الآتية : — أولا — بطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات — وثانيا — بطلان تفتيش المنزل رقم ١١ بشارع الأجهوري لعدم صدور إذن بتفتيشه — وثالثا — بطلان مراقبة وضبط الرسائل — ورابعا — بطلان التحقيق لما شابه من إكراه وتهديد وإلتهامه في غيبة المتهم . كما دفع الحاضر عن المتهم العاشر بالدفع الآتية : — الأول — بطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات لصدوره بناء على تحريات غير جدية ولأنه صدر بتفتيش شخص غير المتهم ولأنه صدر بناء على ما قرره كمال الأبيض عقب القبض عليه مما لا يعدو أن يكون مجرد بلاغ لم يعمل عنه تحقيق بمحضر مفتوح ولم يعمل عنه تحريات دقيقة . كما دفع الحاضر عن المتهم السادس ببطلان التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات وببطلان الاعتراف لعدم صحته — ودفع أيضا الحاضر عن المتهم السادس عشر ببطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٣ ج ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) الملحق به للأول والثالث والخامس والسادس والتاسع والعاشر والسابع عشر والمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ ، ٣٥ من المرسوم بقانون سالف الذكر للسابع والسادس عشر والمادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية للثانية والرابع والثامن والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والثامن عشر والتاسع عشر — أولا — بمعاقة كل من كمال الدين عبدالعزيز محمد وجورج أسعد يونس وكمال محمد فؤاد طه الشهير بكمال الأبيض وفرج يونس برعى وعبد الحميد محمود علي ومحمد حسن محمد ورسلان سعد الدين الغزاوي بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ثلاثة آلاف جنيه لكل منهم وثانيا — بمعاقة كل من مختار السيد الشريف والبدرى جاد عبد الله بالسجن لمدة ثلاث سنين وغرامة ٥٠٠ جنيه

وثالثا - براءة كل من روزه سليمان جداود أبو ماضي الشهيرة بزوزو سماضي
ومحسن محمد عزوز ومحمود علي يونس وميشيل جان صرافيان ومحمد رشدي طافش
وأديب عبد الفتاح يس وأحمد علي جاد الكريم وعبد اللطيف علي يونس وحسين
رشدي يوسف علي وجيريل كريكور ببوغليان ورابعا - مصادرة
المضبوطات . وقد ذكرت في أسباب حكمها أن هذه الدفوع في غير محلها .
فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

”عن الطعن المقدم من كمال الدين عبد العزيز محمد - الطاعن الأول -“

وحيث إن محصل الطعن المقدم من الطاعن الأول كمال الدين عبد العزيز محمد
بتقرير الأسباب الأول المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٩٥٧ هو أن الحكم المطعون
فيه جاء معيا بالإخلال بحقه في الدفاع ، مشوبا بالقصور ، ذلك أن الدفاع
عنه تمسك بشهادة الشاهدين اسماعيل سيد أحمد وصلاح الدين ندا ولم تجب
المحكمة هذا الطلب ، كما طلب الدفاع معاينة الحقيبة التي قيل إن بها فتاتا من
الحشيش فادعى مكتب مكافحة المخدرات أن الحقيبة المذكورة فقدت ، هذا
إلى أن الحالة التي ضبط فيها الطاعن ليست من حالات التلبس فقد ضبط في
مركب يبعد عن السيارة بمسافة سحيقة ، هذا إلى أن اليوزباشي يحيى أحمد طويله
قام بتفتيش الحقيبة مرتين بعد أن استنفذ أمر التفتيش مفعوله بتفتيشها أول
مرة في مطار الماظه يوم ٥ يونيه سنة ١٩٥٦ ، ثم قدم الطاعن تقريرا بأسباب
أخرى مؤرخا ٧ أبريل سنة ١٩٥٧ يقول فيه إن الحكم المطعون جاء قاصر
البيان مخلا بحقه في الدفاع إذ دانه هو وجورج أسعد ”الطاعن الثاني“ على
أساس أن الطاعن هو الذي سلم المخدرات إلى الضابط ابراهيم رضوان في حين
أن جورج هو الذي قبض الثمن وحده ولم تستظهر المحكمة العلاقة بين هذين
المتهمين ، كذلك طلب الدفاع سؤال المرشد الذي استعان به رجال مكتب
المخدرات وبين للمحكمة اسمه فلما أنكره رجال المكتب اكتفت المحكمة بالقول

إنها لا تترى محلا لصاعه وكلت ينبغي أن تؤجل الدعوى وتمكن الشاهد من الحضور أمامها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ومن هذه الأدلة أقوال البكباشي أحمد الحادقة واليوز باشي ابراهيم رضوان وأقوال المتهم كمال محمد فؤاد طه الشهير بكال الأبيض ومحمود علي يونس والبكباشي يحيى أحمد طويلة وباقي رجال القوة الذين اشتركوا في ضبط الطاعن بالمركب التي تم تسليم الحشيش فيها ، وانتهى الحكم بعد تحصيل هذه الأدلة إلى القول "إن هذه الأقوال تقطع بأن صفقة قد تمت باع فيها جورج أسعد يونس للتاجر المزعوم ستة أقات ونصف حشيش من كمية له عند كمال عبدالعزيز "الطاعن" بثمن قدره ١١٠٠ جنيه ألف ومائة جنيه وسلم ثمنها فعلا وكان متفقا عليه ومعروفا على ما ثبت من محضر القاء مقام عبد المنصف المحرر في يوم ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٦ الساعة ٤,١٥ الرابعة والربع مساء وأن كمال الأبيض التزى هو الذي سيقوم بتوصيله إلى كمال عبد العزيز ليتسلم منه الكمية وأنه رافقه فعلا وقدمه إليه ، فكلف عبد الحميد محمود علي باحضار الكمية المباعة من المخبأ الذي يخفيها فيه فأحضر الكمية المضبوطة محتجا بأن الباقي قد سلم لشخص آخر دفع ثمنه ، فكلف كمال عبد العزيز (كمال الأبيض) بمرافقة التاجر تسليمه أقتين ونصف من الخمس أقات التي أودعها عند محمد حسن وسلم القدر الموجود للتاجر ، وكلف محمود علي يونس بتوصيله إلى السيارة فوضه فيها بينما ركبها كمال الأبيض وغتار الشريف ليرافقه لتنفيذ ما عهد إليهما كمال عبد العزيز" . كما أثبت الحكم أن الطاعن يترعم جماعة تباشر نشاطها في جلب المخدرات عن طريق أعوان لها وأن جورج أسعد يونس أحد هؤلاء الأعوان ، وأنه (أي الطاعن) كان قد أرسل إلى لبنان من يراقب عملية التهريب ثم سافر بنفسه ليشرف على إرسال المخدرات وأنه أعد قبل سفره إصطلاحات خاصة يرسل بها زوجته وأعوانه ، ولما كان واضحا مما تقدم أن الحكم المطعون فيه استظهر علاقة الطاعن بجورج أسعد يونس

وامتدل على قيام هذه العلاقة بأدلة سائغة ، وكان ما قرره الحكم من أن إجراءات الضبط على الصورة التي تمت بها يجعل الجريمة في حالة تلبس هو تقرير صحيح في القانون . لما كان ذلك — وكان الحكم قد عني بالرد على دفاع الطاعن الخاص بطلب سماع أقوال المرشد وقال في هذا الرد إن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن لا يقوم الدليل عليها من أقوال المرشد وإنما يقوم هذا الدليل من أقوال شهود واقعة تسليم الثمن وإحضار الحشيش وتسليمه سواء من رجال مكتب المخدرات أو من بعض المتهمين أنفسهم وإن مهمة المرشد قد انتهت عند حد تقديم المشتري المزعوم اليوز باشي ابراهيم رضوان باسم "أحمد التونو" إلى البائع وهو جورج أسعد يونس ولا يهم بعد ذلك أن يكون هذا المرشد هو اسماعيل سيد أحمد أو أنه شخص غيره ، كذلك قال الحكم إن المحكمة لم تراجبة الدفاع لطلبه تكليف مكتب المخدرات بالإفصاح عن اسم هذا المرشد وهو في حل من عدم الكشف عن شخصيته وإن اسماعيل سيد أحمد قد أعطته المحكمة للحضور بناء على طلب الدفاع فتعذر حضوره لسبب مرض أقمده ، لما كان ذلك — وكانت المحكمة على ما سبق بيانه — لم تعول في إدانة الطاعن على أقوال المرشد فإن عدم حضوره أمامها لا يفض من قيمة الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة وأسست عليها قضاءها بإدانة الطاعن ، ولما كان الحكم قد أثبت كذلك أن الشاهد صلاح ندا متغيب خارج القطر مما مفاده أنه لم يكن ميسورا للمحكمة أن تسمعه ، وكان الحكم قد استعرض ما أبداه الدفاع بشأن الحقيقة التي ضبط بها قتات الحشيش وتفتيشها مرة أخرى بعد أن قششت في مطار المأظله ولم يوجد بها شيء ، ورد على هذا الدفاع بما يفنده وقال في هذا الرد "إن هذا الدفاع لا يعتد به إذ ينهار أمام ما ثبت من أقوال الشهود والمتهمين السابق بيانهم وأمام ما شهد به البكباشي الحاذقة والبكباشي يحيى أحمد طويله من أنهما لم يفكرا في تفتيشه ومن وجد معه في المركب اعتقادا منهم بأنهم لابد قد تخلصوا مما يكون معهم عندما شعروا بمطاردتهم لهم ، وأمام ما أثبتته البكباشي يحيى أحمد طويله في محضره الخاص بالعثور على هذه الحقيقة بمنزل بشارع الأجهوري من أنه اشتم منها رائحة الحشيش وعر على فتاته فيها وواجه المتهم بها وهو

في المنزل وقبل أن يبارحه ، وأمام ما قطع به رجال مكتب المخدرات من أن الحشيش المضبوط لم يوضع فيها على الإطلاق وأن الكمية المضبوطة كانت مغلقة بقماش وبورق سلوفان لا يسمح بتسرب رائحته أو شيء منه ، وقد وجدت هذه الحقيبة ملوث جوانبها بآثار الحشيش... والثابت من محضر التفتيش الخاص بهذا المنزل أنه محرر في تاريخ ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٦ الساعة ٣,١٥ صباحاً وأنه تم في الساعة الواحدة و٥٥ بعد تفتيش منزل المتهم وزوجته الكائن بشارع نهضة مصر نمرة ٢٣٧ عقب ضبط الحشيش بروض الفرج وبناء على ما لوحظ من أن المتهم يحتفظ بمفتاح آخر هو الخاص بمسكن والدته والدكتور سعد عفيفي زوج شقيقته وأنه يقيم به فانتقل معه إليه وقتشه وعثر فيه على الحقيبة ، فضلاً عن أن المتهم معترف بملكته لهذه الحقيبة التي ضبطت في هذا المنزل ولم ينزع في هذا إلى آخر مراحل المحاكمة وإنما ترك دفاعه بشأنها على أنه لم يكن بها شيء ، فضلاً عن أن ضبطها في هذا المنزل كان بعد ضبط الحشيش في روض الفرج في حالة تلبس وهذه الحالة تتيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوع الجريمة أن يقبض على كل من ساهم في وقوعها كفاعل أو شريك ... وأن يدخل أي منزل يقيم فيه ويفتشه وقد وجد مفتاح هذا المنزل مع المتهم في الوقت الذي كان أصحابه يقيمون في الاسكندرية على ما ثبت من المحضر المحرر عن تفتيشهم في الاسكندرية في يوم ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٦ الساعة ٢,٤٥ مساءً ، فضلاً عن كل هذا فإن هذا الدفع لا يقبل من المتهم ولا يستفيد منه وهو ينكر أنه يقيم فيه " لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه أسهم في صفقة الحشيش المبيعة والتي ضبطت بالسيارة وأنه كان يحرزها وهو الذي باشر تسليمها فلا تكون له مصلحة في التمسك بطلان تفتيش الحقيبة وما أسفر عنه هذا التفتيش من وجود فتات الحشيش وتلوثاته فيها ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن الأول لا يكون له أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

”عن الطعن المقدم من جورج أسعد يونس (الطاعن الثاني) “

وحيث إن الطاعن الثاني جورج أسعد يونس يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور والخطأ في الإسناد ذلك أن الطاعن

أقام دفاعه على أنه تعترف إلى شخص يدعى اسماعيل سيد احمد بمدينة الاسكندرية وأن ما ضبط بجيب الطاعن من ثوب مملوك لاسماعيل المذكور لأنه كان قد استقرضه مائة جنيه فزاده ألفا أخرى لحفظها بالفندق خوفا عليها من الضياع. وقبل إيداعها داهمه البوليس وقبض عليه ، وطالب الدفاع بسؤال اسماعيل سيد احمد فردا الحكم بأنه مريض لا يستطيع الحضور من الاسكندرية إلى القاهرة واعتذار الشاهد ما كان يحول دون سماعه ومن ثم تكون المحكمة قد خالفت نصوص المواد ١٢١ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ من قانون الاجراءات الجنائية . وقد اعتبر الحكم الطاعن بائنا مع أن الذي يستخلص من أقوال الشهود أن مالك الحشيش المضبوط هو كمال عبد العزيز ولم يعد الطاعن حائزاً له فإذا تدخل في بيع جزء مما سبق أن باعه لكمال فإنما كان يبيعه لحساب شخص آخر ، ومن ذلك يبدو خطأ الحكم في اعتبار الطاعن بائنا في حين أنه وسيط تنطبق على جريمته المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وعقوبتها منصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر ، وهذه المادة الأخيرة قد استبعدتها المحكمة فوقعت في خطأ آخر في تطبيق القانون ، هذا إلى أن الطاعن دفع بأن محضر التحريات المؤرخ في ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ منور وقدم أحد المحامين حكماً ضد أحد الضباط من شهود الدعوى أثبت أنه غير صادق ولم يتحدث الحكم عن هذا الدفاع وقد اختلف الضباط في تحديد ثمن الصفقة المبيعة وتراوحوا في تقديرها بين ألفين جنيه وألف ومائة جنيه وأتف جنيه ، والمفهوم من أقوالهم أن الطاعن حضر من يروت في يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٥٦ وجلب معه عشرين أقة من الحشيش وقد استخرج الدفاع شهادة بأن كل ما حمله جورج أسعد من متاع بلغ وزنه عشرة كيلوجرامات ورغم ما لهذا الدفاع من أهمية فلم تمن المحكمة بتناوله في حكمها كما استدل الدفاع بما جاء بأقوال محمود علي يونس وكال الأبيض على أن الطاعن لم يذهب مطلقاً لروض الفرج بفناء رد الحكم على ذلك قاصراً ، وقال الحكم في أسبابه أيضاً إن كمال الأبيض أيذا إبراهيم رضوان في تسليم الحشيش وفي ذهاب الطاعن إلى روض الفرج مع أن كمال الأبيض لم يقرر ذلك ، وفوق هذا ذكر الحكم أن الثابت من أقوال اليوز باشي إبراهيم رضوان أن المرشد قدمه للطاعن

في لوكاندة الكونفستال ومعه كمال الأبيض نجلي أنه تلجأ المخدرات المسماة: أحمد النونو من الاسكتدرية وأنه يرغب في شراء مستأقات ونصف من الخشيش ولما وصلوا إلى البانعة النيابة أخبره الطاعن أن كمال عبد العزيز هو الذي سيصله البضاعة وسيرشده إليه كمال الأبيض ولم يقل إبراهيم رضوان شيئا من هذا ، وأخيرا فقد أبدى الدفاع للمحكمة أن قصة بيع جورج لكبة الخشيش قصة ملفقة واستشهد بثلاثة من المحامين شهدوا لصالح الطاعن وقدم أحدهم تسجيلات صوتية ولم تأخذ المحكمة بما شهدوا به ولا بما تضمنته التسجيل الصوتية ولم تأمر باستحضار صلاح ندا مع تمسك الدفاع بسماعه أو تأمر بأخذ أقواله في لبنان حيث كان يقيم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجناية التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في جانبه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ومن هذه الأدلة الاعتراف المنسوب إلى الطاعن والذي أدلى به أمام النيابة من أن مبلغ الألف والمائة جنيه قد ضبط معه وأنه تعرف على اسماعيل سيد احمد المرشد من حوالى ست وستين وزاره في منزله بالاسكتدرية وما قاله من أنه طلب منه في اليوم السابق على ضبطه قرضا مقداره مائة جنيه ولكنه سلمه إحدى عشرة ورقة من فئة المائة جنيه ، وكلفه بحفظ الباقي خشية عليه من الضياع غير أن رجال البوليس ضبطوه عقب ذلك ومعه المبلغ وأحضروه إلى مكتب المخدرات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن المتعلق بضبطه بعيدا عن محل الجريمة بقوله ” إن تمسك الدفاع عن المتهم بأنه إنما ضبط بعيدا عن محيط الجريمة وفي جيبه مبلغ ألف ومائة جنيه أمر لا تستطيع المحكمة مسaire الدفاع فيه إذ قد ثبت لديها من أقوال اليوز باشى إبراهيم رضوان أنه انتقل معه بالسيارة إلى روض الفرج حيث سلمه المبلغ على أنه ثمن الخشيش الذي جاء ليتسلمه من كمال عبد العزيز وذلك طبقا للاتفاق على أنه لا يسلم الثمن إلا حين يستلم البضاعة وهذا هو الأمر الطبيعي وصادقه على ذلك رجال مكتب المخدرات بشكل يكاد يكون إجماعا على ما سبق في أقوال كل منهم ، والثابت من الأوراق أن أحدا منهم لم يكن يعرف شيئا عن هذا المتهم إلى أن عرف أنه

هو الذى سيتولى إتمام الصفقة فتقدم إليه اليوزباشى ابراهيم رضوان وسلمه الثمن ثم نزل إلى المركب الذى قاده إليها كمال الأبيض بناء على طلب جورج الطاعن وفيها أحضر الحشيش وسلم إليه وتم نقله إلى السيارة ، فليس هو بالشخص الذى تعب رجال مكتب المخدرات فى جمع التحريات عنه حتى يمكن أن يقال إنهم يحرضون على القول بوجوده فى محيط الجريمة لتتمشى واقعة ضبطه مع تحرياتهم هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه عندما سئل فى التحقيق عقب ضبطه مباشرة لم يذكر أن بينه وبين اسماعيل سيد أحمد شيئاً مما أثاره الدفاع من وجود نزاع بينه وبين زوجته وأن اسماعيل قد انضم إلى جانب الزوجة وعمل ماعمل مناصرة لها ، إذ الثابت من أقواله فى هذا التحقيق عندما سئل عن وجود نزاع بينه وبين اسماعيل أنه قال ” مفيدش حاجة بينى وبينه واللى باين لى إنه صاحبي ” على إنه لو صح أنه ضبط حقيقة فى قهوة بالقرب من العتبة بالخضراء فإن هذا لا يؤثر شيئاً فى مركزه إذ أنه قد ضبط والمبلغ فى جيبه ، وأقوال ابراهيم رضوان صريحة قاطعة فى أنه هو الذى سلمه له ثمنالست أقات ونصف من الحشيش وأرسل معه كمال الأبيض ليدله على مكان كمال عبدالعزيز يسلمها له ففعل وتم استلامها على هذا الأساس — ولما كان ما أشار إليه الطاعن فى أسباب طعنه من تمسك الدفاع بسماع المرشد اسماعيل سيد أحمد قد سبق الرد عليه عند تناول أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول ، لما كان ذلك وكان الحكم قد استدل على اتصال الطاعن بصفقة الحشيش وبمن ساهموا فيها من أقوال كمال الأبيض الذى أيد واقعة استلام الثمن وتكليفه بالذهاب مع التاجر المزعوم لإرشاده عن مكان كمال عبدالعزيز ففعل ، وهناك تم تسليم الحشيش ، ثم قال بالحكم إن الصلة بين استلام الطاعن المبلغ وبين تسليم الحشيش لاشك فيها على الإطلاق وهى صلة الثمن بالمبيع ، كذلك أثبت الحكم ” أنه لا يجدى الطاعن إنكاره معرفته لكمال الدين عبدالعزيز وقد قرر كمال الأبيض أن كمال عبدالعزيز هو الذى عرفه به يوم أن كان عنده ” يوم عيد ميلاده ” وطلب إليه أن يعطيه ما يريد من قماش ” الشارك سكين ” وأن جورج قد أحاله بثمن ثلاث قطع من الأربعة التى أخذها منه على كمال عبد العزيز ليقبضها منه ، وشهد ابراهيم عمارة المخرج أنه رأى جورج

في حفل عيد الميلاد وأنه قد رآه قبل ذلك مرتين في استديو جلال ولا يعرف من سبب لتردده عليه إلا أنه لبناني وصاحبة الاستديو ماري كويني ايمانية مثله وقرر مجد رشدي طافش أن جورج هو الذي عرفه بكمال عبد العزيز في لبنان ثم سلمه حقيبتين ليسلمهما لكمال عبد العزيز عندما يحضره في فندق "جزيرة بالاس" وأنه سافر بهما فعلا في اليوم التالي مباشرة لسفر كمال عبد العزيز وسلمهما له ، وقررت زوزو ماضي أنه عندما تقدم إليها جورج عن طريق أحمد والى عرض أنه في إمكانه أن يجلب أكبر كمية ممكنة وعرفت منه أنه يعرف كثيرا عن زوجها وعن محل إقامته في لبنان ، ولما عاد كمال عبد العزيز وأخبرته بما كان من حديث جورج معها أخبرها بأنه قابله في لبنان وأنه سيرسل له كمية من الحشيش "ولما كان الحكم قد تحدث عن دناع الطاعن بشأن وجهة نظره في التطبيق القانوني بقوله إن المادة " ٢ " من القانون عددت الأمور المحظورة على الأشخاص ارتكابها وهي الجلب والتصدير والانتاج والتملك والإحراز والبيع والشراء والتبادل والتنازل بأي صفة كانت عن أي مادة مخدرة أو التدخل بصفة وسيط في شيء من ذلك ، فسوى هذا النص بين الوساطة وغيرها ، ثم جاءت المادة ٣٣ ناصية على عقاب الحالات التي عدتها فيها وإن أغفل النص ذكر الوساطة فإنه قد ساوى بينها وبين غيرها من الحالات في المادة ٢ فتأخذ حكمها ولو قيل بنير ذلك لكان ذكر الوساطة في المادة ٢ والتصوية بينها وبين الحالات الأخرى عبثا يتره عنه الشارع ، والواضح من مقارنة النصوص أنه بعد أن تكلم المشرع عن العقوبات والمصادرة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ بدأ في المواد التالية في بيان المخالفات التي يرتكبها من يرخص له بالتجار في المخدرات ولم يتم بتنفيذ ما يفرضه عليه هذه الرخص ، ووضع لها عقوبة مخففة هي عقوبة الجنبعة مع الوقف عن مزاولة المهنة والغلق بحسب الأحوال ثم جاءت المادة ٤٠ ناصية "على عقوبة المخالفة لمن يرتكب أي مخالفة أخرى لم ينص على العقاب عليها مع الحكم بالغلق عند مخالفة المادة ٨ وكلها حالات خاصة بالتجار بترخيص فلا ينصرف هذا النص إلا إليها والمتهم بالوضع الذي ثبت من أقوال الشهود لا يمكن اعتباره وسيطا مهمته قاصرة على الإرشاد وإيجاد الفرصة للتعاقد إنما هو بائع بكل معنى

الكلمة بما قد واستلم الثمن ، ومن المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا
للمادة مخدرة أن يكون محززا ماديا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك
أن يكون واضح يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك والاختصاص ولو كان
المحززا للمخدر شخصا آخر نائبا عنه ، وقد ثبت زيادة على ما تقدم أن المتهم قد قام
بتسليم ما استلم ثمنه بل وحضر التسليم على ما سبق بيانه ، وقد جعل قانون المخدرات
بيع المخدر وشراؤه جريمة غير جريمة إحترازه ، وكلاهما يتم بمجرد التعاقد عليه
وهو رد صحيح من ناحية القانون وتأويل شديد لنصوص المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ الواردة في المواد ٢ و ٨ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٤٠ ، لما كان ذلك
وكان يبين من الاطلاع على محضر تحقيق النيابة بملف المفردات المنضم إلى ملف
الطعن ، وعلى محضر جلسة المحاكمة أن ما حصله الحكم المطعون فيه من أقوال كمال
الأبيض هو تحصيل سليم لما قرره في أقواله أمام النيابة من أنه حضر تسليم
الثمن إلى الطاعن وأنه ذهب إلى ساحل روض الفرج وأرشد عن كمال عبد العزيز
” الطاعن الأول “ الذي أحضر كمية الحشيش ” ست عشرة طربة “ وسلمت
للتاجر المزعوم ، كما أن ما أسنده الحكم إلى الشاهد إبراهيم رضوان مطابق
لشهادته الثابتة بمحضر الجلسات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطرَح دفاع
الطاعن الذي أشار فيه إلى شهادة المحامين الثلاثة لصالح الطاعن وما نطق به
التسجيل الصوتي الذي قدمه أحدهم ولم يعول على شيء من ذلك أخذا بالأدلة
العديدة الأخرى التي سردها الحكم ، وقال في تقرير هذا الاطراح ” وحيث إن
الأساتذة لطفى حسونه وأحمد البديني ويوسف كامل عبد العزيز شهدوا أمام
المحكمة أنهم علموا من زميلهم الأستاذ صلاح ندا المحامي أن جورج أسعد يونس
برئ وأن القضية ملفقة بالنسبة له ، وأن اسماعيل سيد أحمد هو الذي مكن
البوليس من ضبطه ، وقدم الأخير تسجيلا صوتيا لحديث تليفوني مع شخص قيل
إنه صلاح ندا قال فيه إنه يعرف أنه ابن ناس ومظلوم وهو لا يقبل الظلم ،
غير أنه لم يمكن التحقق من هذه الأقوال المتقولة عن صلاح ندا بسبب وجوده
خارج القطر ، كما أنه لا يمكن الاعتماد على مثل هذا التسجيل الصوتي لشخص
لم تعرف حقيقة شخصيته ، وإعداد كل الأدلة السابق بيانها والتي لا تقتنع

المحكمة بصحتها . لما كان ذلك ، وكان سائر ما تضمنته أسباب الطعن هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد عليها صراحة مادام ردها يستفاد ضمنا من إدانة الطاعن لأدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ، لما كان جميع ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في الطعن المقدم منه لا يكون له أساس ويتعين رفضه موضوعا .

”عن الطعن المقدم من كمال محمد فؤاد طه الشهير بكال الأبيض (الطاعن الثالث)“ .

وحيث إن محصل ما جاء بأسباب الطعن المقدمة من الطاعن الثالث كمال محمد فؤاد طه الشهير بكال الأبيض أن الحكم المطعون فيه معيب بالخطأ في الاسناد ومخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع والقصور والتناقض ، ذلك بأن الطاعن أنكر التهمة المستندة اليه ومع ذلك وصف الحكم أقواله أمام النيابة بأنها اعتراف مع أنه لم يقرب بما نسب إليه ولم يقصد إلا الدفاع عن نفسه ، هذا إلى أن الطاعن اتهم مع آخرين بجلب وإحراز مادة مخدرة في غير الأحوال المصرح بها في القانون غير أن الحكم دانه بتهمة الاشتراك بالاتفاق والمساعدة في جريمة الاتجار في المخدرات ، وهي جريمة تختلف في أركانها عن جريمة الإحراز وما كان يجوز للحكمة أن تعاقب المتهم على واقعة غير واردة بأمر الإحالة ، ودون أن تنسب الدفاع إلى هذا التغيير في الوصف من فعل أصلي إلى اشتراك ، كما أن الحكم لم يشر إلى مواد الاشتراك عند قضائه بإدانة الطاعن باعتباره شريكا مخالفا في ذلك نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية. أما القصور والتناقض فلأن الحكم المطعون فيه ذكر أن المتهم الثالث جورج أسعد قد حاز كمية من الحشيش باعها وأن المتهم الخامس كمال محمد فؤاد طه اشترك معه بطريق الاتفاق والمساعدة في إتمام هذه الصفقة. بأن يرافق المشتري ودله على مكان وجودها وتسليمها فتتم الجريمة بناء على ذلك ، وفي موضع آخر أثبت الحكم أن الطاعن اتفق على مرافقة التاجر إلى حيث يقوم بتسليمه الكمية الناقصة ونحوه. معه وركبا سيارته بعد أن اشترك

في تكليف محمود يونس بنقل الحشيش إلى السيارة وحاصل ذلك أن الفقرة الأولى من الحكم تتناول التعاقد على الصفقة الذي تم في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٦ في حين أن عبارة الحكم الأخرى تتناول الجزء الناقص من الكمية وإيراد الفقرتين معا يثير الشك حول مركز الطاعن أهو فاعل أم شريك ، وفضلا عن ذلك فقد قالت المحكمة إن اليوزباشى ابراهيم رضوان شهد بأن الطاعن عند وجوده في مركب المتهم الأول التي تم تسليم الحشيش فيها قد شرب حشيشا مع الجالسين الذين أديرت عليهم الجوزة ، وأن كمال الدين عبد العزيز تداول مع كمال الأبيض ومختار الشريف وعبد الحميد عزوز واتفقوا على أن يذهب الطاعن ومختار الشريف إلى محمد حسن لتسليم الكمية الناقصة ثم نخرج هو ومختار الشريف وركبا سيارة التاجر التي وضع الحشيش بها ، وثبت من أقوال محمود على يونس أن كمال عبد العزيز وكال الأبيض سلماه لفافة وطلبامنه وضعها في السيارة ، هذا هو ما قاله الحكم مع أنه قضى ببراءة المتهم الرابع للتشكك في وجود الجوزة التي اعتبرتها دليلا على الطاعن ، وبراءة مختار الشريف متشككة في حصول الاتفاق ، وبراءة محمود على يونس من واقعة حيازة المخدرات التي نقلها إلى السيارة ، ومع هذا اتخذت مما تشككت فيه بالنسبة لهؤلاء المتهمين دليلا على الطاعن ، وأخيرا تمسك الطاعن بأنه إنما تعرف على جورج أسعد بسبب تعاقدته معه على صفقة أقمشة من "الشارك سكين" وأنه ذهب إلى المتهم الأول بناء على تكليف المتهم الثالث ليتقاضى منه ثمن هذه الأقمشة كما قال الطاعن إن علاقته بالمتهم الأول وغيره من المتهمين هي علاقة عمل بوصف أنه ترزى وهم من عملائه ، وقد ضبطت رسائل متبادلة بين المتهم الأول وزوجته يحذرهما من التعامل مع الطاعن لأنه عدوه يخونه ، فكيف مع ذلك ينسب الحكم إليه أنه شريك المتهم الأول دون أن يرد على هذا الجزء من الدفاع بما يدحضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه ، قد عرض إلى ما قرره الطاعن في أقواله بمحضر النيابة ولم يتجاوز فيما استخلصه منها أصلها الثابت بهذا المحضر فذكر أن الطاعن يوم ضبط الواقعة ركب سيارة مع جورج أسعد يونس

والپوز باشى ابراهيم رضوان على أنه أحمد النونو التاجر المزعوم وشخص آخر ورأى ابراهيم رضوان يسلم لجورج عدة أوراق مالية من فئة المائة جنيه وطلب إليه أن يذهب معهما إلى كمال عبد العزيز فذهب إلى روض الفرج ونزل إلى مركب وقدمهما له فائلا لهما من طرف جورج ، وكان بالمركب وقتئذ آخرون من المتهمين يدخلون الحشيش ، ثم أخذ كمال عبد العزيز يتحدث مع ابراهيم رضوان عن السعر الذى اشترى به وأنه ستستورد بضاعة أكثر جودة مما بيع وذلك بعد عشرة أيام ، وأن كمال أرسل المراكبي عبد الحميد وكلفه بإحضار مستأقات ونصف من الحشيش فذهب وعاد بها فى قارب وعددها "١٦" طربة ، وعندئذ قال كمال عبد العزيز بأنها تخفى أقتين ونصف وأن محمد حسن لديه خمس أقات ، ولما اقترب المركب من البانحة وحمل الحشيش إلى السيارة حيث وضع بالدواسة وعندئذ داهم رجال البوليس المتهمين وضبطهم ، كذلك أورد الحكم الأدلة التى استدلت بها على أن الطاعن كان ضالعا فى إتمام الصفقة إذ هو الذى أُرشد المشتري إلى حائز المخدرات ، وحضر تسليم الحشيش إليه ونقل إلى السيارة بحضوره ، لما كان ذلك هو ما أثبتته الحكم من أقوال الطاعن فلا جناح على المحكمة إذا هى وصفت هذه الأقوال بأنها اعتراف تجوزا لأن هذا الوصف لا يؤثر فى سلامة الحكم مادام واضحاً من مدوناته أن المحكمة متنبهة إلى الجزء من دفاعه الذى ذهب فيه إلى التنصل من تبعة ما ارتكبه زعما منه إنه إنما ذهب مع رفقة من باقى المتهمين ليطالب كمال عبد العزيز بثمن أُنشئة كان قد باعها من قبل إلى جورج أسعد غيره لم بما انطوى عليه صدر هؤلاء المتهمين ، وهو دفاع ردت عليه المحكمة بما يدحضه كما سيبنىء بعد ، ولما كان الحكم قد أثبت أيضا أن زوزو سليمان داود أبو ماضى (التي كانت متهمه وبرئت) ذكرت فى تحقيق النيابة أنها تزوجت بكمال عبد العزيز الطاعن الأول ، وبعد شهرين من هذا الزواج علمت بأنه يشتغل فى تهريب المخدرات وأن كمال الأبيض (وهو الطاعن) ومحمد حسن (الطاعن السابع) من أصدقائه ويختلفان كثيرا إلى منزله وأنهما أكدا لها قيام زوجها بالتهريب ، وإذ رد الحكم على دفاع الطاعن قال فى هذا الرد " إنه لا يمكن أن يقال إن المتهم كان حسن النية عندما قام بإرشاد

التاجر المزعوم إلى مكان كمال عبد العزيز وأنه لم يكن يعرف شيئا عن الصفقة التي تمت بمعونته وانتهت بتسليم الحشيش المبيع في حضوره وتحت نظره واتفق على أن يرافق التاجر إلى حيث يقوم باستلام الكمية الناقصة مما اشتراه وأنه حرصا منه على إتمام الصفقة خرج معه وركب سيارته بعد أن اشترك في تكليف محمود يونس بنقل الحشيش إلى السيارة . ثم انتهى الحكم إلى القول أن الطاعن بغير شك قد ساهم بهذه الأعمال في تسهيل ارتكاب جريمة بيع الحشيش وساعد على إتمامها فهو شريك فيها بكل معنى الاشتراك ، ولما كان واضحا من ذلك أن المحكمة استدلت على اشتراك الطاعن في ارتكاب الجريمة بتدليل سائغ كاف وأثبتت في حقه أنه لم يكن حسن النية جاهلا لحقيقة الأمر كما يدعى في دفاعه ، وكان اعتبارها لما وقع منه أنه اشتراك هو من حقه ، فلها وهي تحكم في الدعوى أن تعد المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة المرفوعة بها الدعوى ما دامت لم تعتمد في ذلك إلا على الوقائع التي شملها التحقيق ، ورفعت بها الدعوى ، ودارت على أساسها المرافعة ولا يقيد بها في ذلك الوصف الذي قيدت به النيابة العامة دعواها ، فإن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى حقيقتها ، وإلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني الصحيح ، لما كان ذلك كان الحكم قد بين طريقة الاشتراك والواقعة التي حصل الاشتراك فيها ، وكان القانون يسوى في صورة الدعوى بين الفاعل الأصلي وبين الشريك في العقاب ، وكان السهو عن ذكر مواد الاشتراك لا يستلزم نقض الحكم ما دامت المحكمة قد أشارت إلى النص المقرر للعقوبة ، وهو نص المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وذكرته صراحة في حكمها لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

”عن الطعن المقدم من محمد حسن محمد (الطاعن السابع)”

وحيث إن الطاعن السابع محمد حسن محمد يبنى طعنه على ما يقوله من أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور وبطلان الإجراءات ذلك أنه بنى على ما ثبت

من أقوال الصاغ النبراوى واليوز باشى إبراهيم رضوان من أنهما ندبا بتفتيش منزل الطاعن بإرشاد كمال الأبيض فانتقلا إليه ووجدتا بينهما خلف المرأة بالمنزل مظروفا بداخله طربة حشيش من نوع ماضبط فى روض الفرج وقد تمسك الطاعن ببطلان الإذن الصادر بالتفتيش وببطلان إجراءاته إذ بنى على تحريات غير جدية : فقد وصف المتهم فى التحقيقات بأنه قصير القامة فى حين أنه طويلها ، هذا إلى أن إذن النيابة بالتفتيش صدر فى يوم ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٦ لمفتش مكتب مخدرات القاهرة أو لمن يندبه من رجال الضبطية بالمكتب المذكور ولكن الذى قام بالتفتيش هو إبراهيم رضوان اليوز باشى بمكتب مخدرات دمنهور وهو غير مكتب مخدرات القاهرة مما يبطل التفتيش ، فضلا عن هذا فإن ابن الطاعن وزوجته شهدا أن الضابطين بعد أن قنشا المنزل خرجا منه ثم عادا إليه وقتشاء مرة أخرى بغير إذن ولم تحقق المحكمة ذلك مع تمسك الدفاع به ، كذلك لم يتعرض الحكم لما أسفر عنه تقرير التحليل وما أثاره الدفاع بشأن الإحراز ووجود تناقض بين أقوال الشهود مما يجعل الحكم مشوبا بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أفاض فى الرد على دفاع الطاعن وأحاط به إحاطة شاملة تناولت كل جزء منه ، وكان مما قاله فى هذا الرد " إنه قد ثبت من محضر التحريات المؤرخ ١٥ مايو سنة ١٩٥٦ أن اسم المتهم (الطاعن) قد ورد به على أنه يعمل بشركة مقار ولما نوقش البكاشى فى نفس اليوم فى تحقيق النيابة بناء على هذه التحريات ذكر أنه لم يتوصل بعد لمعرفة مسكن المتهم ، ثم صدر الإذن بتفتيشه وتفتيش غيره ممن جاء ذكرهم بهذه التحريات لمرة واحدة خلال عشرة أيام ، ومعنى هذا أن هناك تحريات عن هذا المتهم ترجع إلى ما قبل تفتيش منزله بأكثر من شهر ... أما كون الإذن قد صدر باسم مخالف اسم المتهم فلا يكون داعيا للبطلان لأن المهم فى إذن التفتيش أن يكون صادرا بتفتيش متهم معين وتفتيش مسكنه ، وأن يكون الشخص الذى نقش هو نفس المتهم المطلوب تفتيشه ... وأما كون الإذن قد صدر بناء على مجود الاخبار من كمال الأبيض فإن الثابت من محضر النيابة المفتوح فى الساعة التاسعة والنصف من مساء

يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٥٦ أنه سئل فيه البكاشى الحادقة عما قرره كمال الأبيض بعد ضبطه خاصا بالمتهم محمد حسن محمد ، كما سئل فيه كمال الأبيض فأيد ماقرره. البكاشى الحادقة وأعقب ذلك صدور الإذن بتفتيش مسكن المتهم الذى يرشده عنه كمال الأبيض وندب لتنفيذه الصاغ محمد عبد الله النبراوى واليوزباشى ابراهيم رضوان ومن المقرر أنه لا يشترط لصدور إذن النيابة بتفتيش منزل المتهم أن يسبقه تحقيق بالمعنى الصحيح فيكفى صدور الإذن بناء على ما يكون قد وصل لوكيل النيابة من محاضر قام بها أحد رجال الضبطية القضائية يرجح معها وقوع جناية أو جنحة أو وجود قرائن تسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المراد تفتيشه ... ولا ترى هذه المحكمة فيما تم من إجراءات أى انحراف أو تجاوز ، وبالنسبة للشق الأول من الدفع الثانى فإنه فضلا عما هو ثابت من الأوراق من أن اليوزباشى ابراهيم رضوان قد ندب للاشتراك فى ضبط هذه الواقعة فى القاهرة فقام بتمثيل دور التاجر أحمد النونو ثم اشترك مع البكاشى الحادقة فى ضبط كمال عبد العزيز ومن معه فى المركب ، ثم قام بتفتيش حجرة جورج أسعد يونس فى لوكاندة الكوتنتنثال ثم اشترك مع الصاغ النبراوى فى تفتيش منزل المتهم أسوة بغيره من رجال مكتب القاهرة الذين وزعت عليهم أعمال التفتيش الأخرى وفضلا عن هذا فإنه عندما صدر قانون المخدرات الجديد سنة ١٩٥٢ حرص الشارع على أن ينص فى المادة ٤١ منه على أن يكون لمدير إدارة مكافحة المخدرات ومساعديه من الرجال الملحقين بالإدارة وفروعها صفة رجال الضبط القضائى فى جميع أنحاء الجمهورية المصرية فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وذلك أخذا بالفكرة التى حلت بالمشروع فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى إصدار القانون ١٨٧ لسنة ١٩٥١ المعدل لقانون المخدرات القديم بإضافة المادة ٤٧ مكررة إليه تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافحة المخدرات من رجال الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الدولة فأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية شاملة غير مقيدة بمكان على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ... وأن نص المادة ٥٢ إجراءات إنما يحرم فض الأوراق المختومة أو المغلفة والاطلاع عليها ، أما إذا كان ظاهرا وملبوسا أن التغليف لغير أوراق

فإنه ليس هناك ما يمنع من فضها وفحصها في جميع الأحوال ، وثابت أن المظروف الذي وجد بمنزل المتهم (الطاعن) كان ظاهرا أنه يحوى جسما صلبا تبين أنه طربة حشيش من نوع المضبوط قبل ذلك بساعات “ ولما كان كل ما قاله الحكم فيما تقدم ردا على دفاع الطاعن صحيحا من ناحية القانون ، وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروكا لسلطة التحقيق تحت إشراف شكمة الموضوع ، ومتى أقرتها عليه فإنه لا يجدى الطاعن زعمه أن إذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية ، ولما كان التفتيش قد حصل بمنزل الطاعن نفسه بعد أن أيقنت سلطة التحقيق صلته بالمتهمين الآخرين وأنه ضالغ معهم في تهريب المخدرات والاتجار فيها وأن البعض منهم قد ضبط متلبسا بجناية بيع المخدرات قبل إجراء التفتيش لمنزل الطاعن بفترة وجيزة ، فإن الإذن الصادر من النيابة يكون قد استوفى شرائطه القانونية ويكون هذا التفتيش قد وقع صحيحا ، والاستدلال بما أسفروا عنه هو استدلال سليم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح دفاع الطاعن بشأن تفتيش منزله مرتين وذكر ” أن هذا الشق من الدفع لم يثبت ولم يقم عليه دليل إلا بما ذكره ابن المتهم وزوجته في الجلسات عند سماع أقوالهما بناء على طلب الدفاع ، وقد ناقشت المحكمة الصاغ النبراوى فيه فنفاه نفيا باتا ، ولذلك فلا ترى المحكمة محلا للاعتداد به ومناقشته “ — لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يوضح مواضع اعتراضه على نتيجة التحليل وإجراءات التحريز ، ولم يفصح عن ماهية التناقض الذى يشير إليه بين أقوال الشهود ، فإن هذا الشق من طعنه يكون غير مبين ولا تلتفت إليه هذه المحكمة ، لما كان ماتقدم ، فإن الطعن المقدم من الطاعن السابع يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، واحمد زن كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٨١)

طعن رقم ٧٩٤ سنة ٢٨ ق

(١) تزوير . تزوير في محرر رسمي . تغيير تاريخ وفاة المورث في الإعلام الشرعى . تزوير في ورقة رسمية .

(ب) تزوير . تزوير في محرر رسمي . ضرائب . ارتكاب التزوير بقصد التخلص من الضريبة . سقوط الضريبة بالتقادم لا يؤثر في قيام الجريمة .

١ — إن البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث في الإعلام الشرعى هو لا شك من البيانات الجوهرية التي لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والوراثة اللتين أعد المحرر في الأصل لإثباتهما ، ومن ثم فإن تغيير الحقيقة فيه يعتبر تزويرا في محرر رسمي .

٢ — متى كان الحكم قد أثبت أن القصد من التزوير هو التخلص من أداء الضريبة أو من تقديم الشهادة الدالة على الإعفاء منها ، فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة قد سقطت بالتقادم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — عبد الوهاب غانم بدر و ٢ — يوسف غانم بدر (الطاعن الأول) و ٣ — عبد المولى غانم بدر (الطاعن الثانى) و ٤ — عبد البارى مصطفى احمد و ٥ — محمد محمد عبد الله الركابى . بأنهم : الأربعة الأول — اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي وهو الصورة الرسمية لإعلام الوراثة الصادر من محكمة أبوحص

الشرعية في ١٩٤٩/٣/٢١ - ١٦ متتابعة سنة ١٩٤٨ بأن غير ذلك المجهول تاريخ وفاة المورثة صبيحه السيد الخطيب بجعله سنة ١٩٤٣ بدلا من سنة ١٩٤٥ فوُقت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة والخامس - أولا : ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو مشروع عقد البيع رقم ٢٩٣ سنة ١٩٥٣ الصادر من المتهمين الأول والثاني والثالث وآخرين إلى المتهم الرابع وآخرين وذلك بأن أثبت به أن جزءا من الأطيان المبيعة آلت إلى المتهمين الثاني والثالث بطريق الميراث عن والديهما صبيحه السيد الخطيب المتوفاه سنة ١٩٤٣ طبقا للإعلام الشرعي المزور المشار إليه في التهمة الأولى في حين أنها متوفاه في سنة ١٩٤٥ وقدم مشروع عقد البيع للشهر العقاري وتمت مراجعته وتحصيل الرسوم المستحقة عليه .

وثانيا - استعمل المحررين المزورين سالفى الذكر وصورة الإعلام الشرعي المزور ومشروع عقد البيع مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما للمأمورية الشهر العقاري - والأولية الأولى . اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الخامس في ارتكاب الجريمةين سالفتي الذكر بأن اتفقوا معه على تحرير مشروع عقد البيع وتقديمه للمأمورية الشهر العقاري لتسجيله وقدموا له صورة الإعلام الشرعي المزورة فوُقت الجريمةتان بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمناقبتهم طبقا لنص المواد ٢/٤ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات فصدر أمرها بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضور يا عملا بالمواد ٢/٤ - ٤ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات للثاني والثالث بالنسبة لتهمة الأولى والمواد ٢/٤ - ٣ و ٤١ و ٢١٤ مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من القانون المذكور بالنسبة لهما عن التهمة الثانية وبالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لباقي المتهمين . أولا : بمعاينة كل من يوسف غانم بدر وعبد المولى غانم بدر بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . وثانيا : ببراءة كل من عبد الوهاب غانم بدر وعبد الباري مصطفى ابوركيه ومحمد محمد عبد الله الركابي مما أسند إليهم . فطعن الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ الاسناد وفساد الاستدلال وقصور البيان ذلك بأنه قضى بإدانة الطاعنين على أساس أنهما الوارثان الوحيدان لوالدتهما "صبيحة السيد الخطيب" وهما بهذه الصفة المسئولان عن سداد رسم الأيلولة عن تركتها. وبالتالي فهما صاحب المصلحة في إحداث التغيير في سنة الوفاة تخلصا من أداء هذا الرسم أو من تقديم الشهادة الدالة على إعفائهما منه. كما بنى الحكم قضاءه بالإدانة أيضا على ما قرره المتهم الأول "عبد الوهاب غانم بدر" الذي قضى ببراءته من أنه سلم صورة الإعلام بعد استخراجها إلى أخيه يوسف غانم بدر (الطاعن الأول) الذي احتفظ بها فترة ثم استردها منه حيث تسلمها أخوه عبد المولى غانم بدر «الطاعن الثاني» الذي قام بدوره هو والمتهم الرابع أحد المشتريين بتقديمها مع باقي الأوراق للمتهم الخامس (الكاتب العمومي) لتحرير مشروع عقد البيع وأن الأخير شهد بما يؤيد ذلك. ويقول الطاعنان إن ما ساقه الحكم من أدلة لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ذلك لأن ما آل إلى الطاعنين من تركتهما معفى من رسم الأيلولة وبفرض أنه يستحق عليه رسم فإنه قد سقط بمضى المدة فضلا عن أن شهادة الإعفاء لا يستحق عليها رسم ولكن الحكم التفت عن هذا الدفاع واكتفى بقوله إنه لم يثبت أن القدر المبيع من الطاعنين هو كل ما ورثاه عن والدتهما وهو رد قاصر — كما أن ما نسبته الحكم إلى المتهمين "عبد الوهاب غانم بدر ومحمد محمد عبد الله الركابي" من أنهما قررا بأن صورة الإعلام التي حدثت بها التروير تداولت بين أيدي الطاعنين لا صحة له ولا يطابق الثابت في التحقيق.

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه تتحصل في أن أمين مكتب الشهر العقاري بدمنهور أبلغ أن "محمد عبد الله الركابي" المتهم الخامس في الدعوى وهو كاتب عمومي تقدم بمشروع عقد البيع رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٣ محموديه الصادر من يوسف غانم بدر وآخرين لصالح عبد الباري مصطفى أحمد ابوركة وآخرين ومرفق ضمن مستنداته صورة اعلام شرعى رقم ١٦ متتابعة

لسنة ١٩٤٩ محكمة أبو حمص الشرعية يتضمن وفاة "صبيحه السيد الخطيب" في سنة ١٩٤٣ وقد أثبت ذلك أيضا في مشروع العقد وأنه لدى مراجعة المحرر بالمكتب تمهيدا لشهره اكتشف المراجع أن هناك تغييرا في تاريخ وفاة المورثة "صبيحه السيد الخطيب" ولما كان لهذا التاريخ أهمية في المطالبة بشهادة دفع رسم الأيلولة فقد اتصل المكتب بمحكمة أبو حمص الشرعية الصادر منها الإعلام فورد الرد بأن صحة تاريخ الوفاة هو سنة ١٩٤٥ لا سنة ١٩٤٣ . وقد ثبت من التحقيق الذي أجرى في هذا الشأن وفقا لما حصله الحكم أن البيع صادر من عبد الوهاب غانم بدر المتهم الأول ومن الطاعنين يوسف غانم بدر وعبد المولى غانم بدر وأخوتهم إلى عبد الباري مصطفى أبو ركة المتهم الرابع وآخرين وأثبت في مشروع عقد البيع أن البائعين تملكوا القدر المبيع بطريق الميراث عن والدهم غانم بدر وأن الطاعنين تملكاه أيضا بطريق الميراث عن والدهما صبيحه السيد الخطيب المتوفاة سنة ١٩٤٣ والثابت وفاتها بالإعلام الشرعى المرافق والذي تبين من الاطلاع عليه حصول كسب وتغيير في تاريخ السنة التي توفيت فيها المورثة بجعله سنة ١٩٤٣ بدلا من سنة ١٩٤٥ الثابتة أصلا في صورة الإعلام المذكور . وقد تأيد حصول التزوير من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى - وقرر المتهم الأول عبد الوهاب غانم بدر أنه الذى استخرج صورة الإعلام الشرعى ثم سلمها لأخيه يوسف غانم بدر (الطاعن الأول) ثم استردها منه حتى سلمها للمتهم الخامس (الكاتب العمومى) لتحرير مشروع العقد - وأذكر الطاعنان ما نسب إليهما ونفيا عليهما بشئ عن الجريمة وقرر المتهم الرابع "عبد الباري مصطفى أبو ركة" أنه سلم الإعلام الشرعى للمتهم الخامس ضمن باقى المستندات بينما قرر المتهم الأخير (الكاتب العمومى) أن المتهم عبد المولى غانم بدر "الطاعن الثانى" ومعه المتهم الرابع قد ما له الإعلام الشرعى مع باقى المستندات فحضر مشروع العقد على مقتضاها دون أن يلاحظ بالإعلام أى تغيير فى بياناته - وقد استند الحكم فى استخلاص واقعة الدعوى إلى أقوال "عبد السلام عبد الرحمن على" المراجع بمكتب الشهر العقارى وما قرره المتهمون بالتحقيقات الابتدائية وما أسفر عنه تقرير قسم المعامل الكيائية بمصلحة الطب الشرعى - ثم تحدث

عن الاشتراك في جريمة التزوير المسندة للطاعنين بقوله "وحيث إنه بالنسبة للتهمين الثاني والثالث يوسف غانم بدر وعبد المولى غانم بدر فانهما هما الوارثان الوحيدان لوالدتهما صبيحة السيد الخطيب وهما بهذه الصفة المسئولان عن سداد رسم الأيلولة عن تركتهما ومتى كان ذلك فهما صاحبيا المصلحة في إحداث التغيير في سنة الوفاة تخلصا من أداء هذا الرسم أو تقديم الشهادة الدالة على إعفائهما منه" ثم أشار الحكم بعد ذلك إلى ما قرره عبد الوهاب غانم بدر من أنه سلم صورة الإعلام بعد استخراجها إلى أخيه يوسف غانم بدر الطاعن الأول الذي احتفظ بها فترة ثم استردها منه وتسلمها بده أخوه عبد المولى غانم بدر الطاعن الثاني الذي قام بدوره هو والمتهم الرابع "المشتري" بتقديمها مع باقي الأوراق للتهم الخامس (الكاتب العمومي) لتحرير مشروع العقد .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الاشتراك في الجريمة إنما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية وإن كانت أمرا داخليا لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية إلا أن للحكمة إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر أن تستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديها . وكان الحكم قد استخلص استخلاصا سائغا من وجود مصلحة للطاعنين في إحداث التغيير في تاريخ الوفاة أنهما قد اتفقا مع مجهول على إحداث هذا التغيير وكان قد تبين فوق ذلك من الاطلاع على صورة مفردات الدعوى التي قدمها الحاضر عن الطاعنين بالجلسة أنه قد ورد بأقوال المتهمين اللذين قضى ببراءتهما عبد الوهاب غانم بدر ومحمد عبد الله الركابي أن صورة الإعلام الشرعي التي حصل بها التزوير قد تداولت بين أيدي الطاعنين فترة من الزمن قبل تقديمها للكاتب العمومي الذي عهد إليه بتحرير مشروع عقد البيع وكان لا يوهن من أقوال الأخير منهما في هذا الصدد أنه عدل عن ذلك فيما بعد إذ للحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وتطرح ما عداها . لما كان ما تقدم وكن الطاعنان لم يقدم ما يفيد أن التركة معفاة من الضريبة وكان لا يؤثر في قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة

قد سقطت بالتقادم ما دام أن الحكم قد أثبت أن التزوير كان القصد منه التخلص من أدائها أو من تقديم الشهادة الدالة على الاعفاء منها ومن ثم فإن ما يعنيه الطاعنان على الحكم في هذين الوجهين يكون لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو الاخلال بحق الطاعنين في الدفاع : ذلك أن الحاضر عنهما طلب أمام غرفة الاتهام وبجلسة المحاكمة ضم الطلبات التى قدمها المتهم الأخير لمكتب الشهر العقارى بشأن الاستعلام المساحى عن عقد البيع موضوع التهمة لكى يثبت للمحكمة أن هذا المتهم هو الذى أجرى التغير فى تاريخ الوفاة من تلقاء نفسه خدمة للمشتري ولكى يحصل على باقى أتعابه منهم إلا أن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب من المحكمة ضم الطلبات المقدمة من المتهم الأخير والخاصة بالاستعلام المساحى عن عقد البيع موضوع الدعوى وإنما قال فى مرافقته إن كل استعلام له كشف تحديد وأنه طلب ضمه ولم يضم وختم مرافقته بقوله إنه أزاء النقص الموجود فى التحقيق والذى لم يستكمل فإنه يصمم على طلب براءة المتهمين بما لا يبدو أن يكون تعيباً منه لإجراءات التحقيق من غير أن يطلب من المحكمة استكمال النقص فيه فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو أن الحكم أخطأ تفسير القانون وتطبيقه إذ أشار الطاعنان فى دفاعهما إلى أنه يشترط للعقاب على تغيير الحقيقة فى الورقة الرسمية أن يكون هذا التغير حاصلًا فيما أعدت الورقة لإثباته أو فى بيان جوهرى آخر متعلق بها وأن الاعلام الشرعى ليس معداً لإثبات تاريخ الوفاة وإنما الغرض منه هو مجرد إثبات الوفاة والوراثة ومن ثم فإن التغير الحاصل فى هذا التاريخ لا عقاب عليه وقد رد الحكم على هذا الدفاع .

بقوله إن كل تغيير في الورقة الرسمية أو أخذ بياناتها يعتبر عبثاً بها مما يقلل من قيمتها التدايلية ويترتب عليه اهدار حجيتها وهو رد ينطوى على خطأ في تفسير القانون .

وحيث إن الحكم قد رد على دفاع الطاعنين بقوله ” وحيث إن المتهمين الثاني والثالث ذهبا في دفاعهما إلى أن صورة الإعلام الحاصل بها التغيير لم تعد لاثبات تاريخ الوفاة وبذلك يكون التغيير الحاصل في هذا التاريخ غير مناقب عليه ... وحيث إن صورة الإعلام الشرعي ورقة رسمية وقد حدث التغيير في بيان جوهري من بياناتها بقصد التخلص من أداء رسم الأيلولة على التركة أو على الأقل تخلفا من تقديم الشهادة الدالة على الاعفاء من هذا الرسم وكل تغيير بالورقة الرسمية أو بأحد بياناتها يعتبر عبثاً بها مما يقلل من قيمتها التدايلية ويعتبر ذلك تزويراً في الورقة لما يترتب عليه من اهدار حجيتها “ لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم في هذا الشأن صحيحاً في القانون إذ أن البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث في الإعلام الشرعي دولاً شك من البيانات الجوهرية التي لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والوارثة اللتين أعد المحرر في الأصل لاثباتهما ذلك لأن المركز القانوني للوارث يتغير طبقاً لحالته الشخصية وصلته بالمتوفى في تاريخ وفاته ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه غير سديد ويكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود
محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٨٢)

طعن رقم ٩١٤ سنة ٢٨ ق

- (أ) اختلاس . شروع . متى تعتبر جريمة الاختلاس تامة ؟ مثال .
(ب) شروع . عقوبة . اختلاس . غرامة . عقوبة الغرامة النسبية في جريمة الاختلاس .
انطباقها على الجريمة التامة دون الشروع فيها .
(ج) عقوبة . عقوبة الغزل . متى تكون مؤقته ؟ م ٢٧ ع .

١ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تخلص في أن الطبيب شاهد المتهم .
وهو مريض بالمستشفى يحمل في يديه لفافتين في طريقه نحو باب الخروج فاستراب
في الأمر وأمره بفتحها فوجد بداخلها بعض الأدوات والمهمات الطبية ، فإن
جريمة الاختلاس تكون قد تمت ذلك أن جريمة الاختلاس تتم بمجرد انحراف
الموظف أو المستخدم العمومي للمهمات الحكومية من المخزن أو المكان الذي
تحفظ فيه بنية اختلاسها .

٢ - أعلن المشرع صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه
يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة الأصلية ، ولو شاء
أن يلحق بالمحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضى
بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ سالف الذكر ،
ومن ثم فإن جريمة الشروع في الاختلاس لا تقتضى توقيع عقوبة الغرامة على
مرتكبها .

٣ - لا يشترط لتوقيع عقوبة العزل المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن تكون الجريمة تامة بما هو مستفاد من النص فيها على مجرد ارتكاب جناية الأمر الذي ينسحب على الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء ما دامت المحكمة في كلتا الحالتين قد عاملت المتهم بالرأفة وحكت عليه بعقوبة الحبس .

الوقائع

التهمة النيابة العامة الطاعن بصفته مستخدما عموميا (تومر جي بمستشفى أحمد ساهر) شرع في الاستيلاء بغير حق على الوطن والأشياء الطبية الأخرى المينة بوصفها رقيمة بالمحضر والملوكة لوزارة الصحة وأوقفت الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو مفاجاته قبل مغادرته محل الحادث حاملا للأشياء المذكورة . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١/١١١ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة أحمد محمود النحاس بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه وبعزله من وظيفته .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض

المحكمة

وحيث إن محصل وجهى الطعن هو - أولا - أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في البيان ذلك أن الطاعن دفع التهمة المسندة إليه بأن أقوال الطبيب المبلغ لم تتأيد بأي دليل وثبت كذبها من أقوال من أشهدهم هذا الطبيب على واقعة ضبط الطاعن ومعه المهمات المدعى باختلاسها ، ومن أقوال من أشهدهم الطبيب المذكور على واقعة الرجاء في سبيل إخلاء سبيل الطاعن . وكذلك من أقوال شهود النفى الذين قرروا بأن العهدة سليمة لا تقص فيها ، ومع ذلك فإن الحكم

المطعون فيه دان الطاعن أخذا بأقوال الطبيب المبلغ دون إشارة منه إلى هذا الدفاع وإلى أقوال هؤلاء الشهود إلا في عبارة مبهمة لا تفيد في تبيان مضمون أقوالهم وسبب إطراح المحكمة لها - وثانيا - أن الحكم أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه على واقعة الدعوى إذ دان الطاعن في جريمة الشروع في الاختلاس . وعقاب هذه الجريمة بمقتضى المادتين ٤٦ ، ١١٨ من قانون العقوبات لا يقتضى توقيع عقوبتي الغزل والغرامة وإنما يقتضى بهما في حالة الجريمة التامة وذلك لخلو نص المادة ٤٦ من قانون العقوبات من وجوب توقيعهما ، وفضلا عن ذلك فقد أفصح الحكم عن تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمقربة اللجنة وهي لا تستتبع إعمال نص المادة ٢٥ من هذا القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بينما كان الدكتور حامد أنور الشناوى يمر في إحدى ردهات مستشفى أحمد ماهر إذ شاهد الطاعن وهو ممرض بالمستشفى يحمل في يديه لفافتين في طريقه نحو باب الخروج فاستراب في الأمر وسأل الطاعن عما يحمله فأخبره أنها لفافة من القطن سيسلمها إلى ممرض حجرة الاستقبال ليستخدمها وزوجته وأن الثانية (مريله) فلما أمره بفتحها وجد بداخلها بعض الأدوات والمهمات الطبية . وانتهى الحكم إلى إدانة الطاعن بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لوزارة الصحة التي يشتغل ممرضا فيها وأوقفت الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه - وقضى بعقابه بالتطبيق للواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩ من قانون العقوبات - ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تعتبر جريمة اختلاس تامة لم تقف عند حد الشروع ، ذلك لأن جريمة الاختلاس تتم بمجرد إخراج الموظف أو المستخدم العمومي للمهمات الحكومية من المخزن أو المكان الذى تحفظ فيه بنية اختلاسها . وهذا الخطأ الذى وقع فيه الحكم لا تستطيع هذه المحكمة إصلاحه لأنه لم يكن موضع طعن وحق لا يضار الطاعن بطعنه - وكان ما يثيره الطاعن في الوجه الأول من طعنه لا يبدو أن يكون محاولة منه لمعاودة الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الدليل فيها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض وتستقل به محكمة الموضوع إذ مرده إلى حررتها

في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى المطروحة عليها ، وسلطانها في أن تأخذ بعنصر دون غيره ودون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى ما لم تأخذ به أو إلى أسباب عدم أطمئنانها إليه — لما كان ذلك ، وكان لا يجوز توقيع أية عقوبة ما لم يكن قد نص عليها القانون كجزاء لذات الفعل المنسوب إلى المتهم عملاً بقاعدة (ألا عقوبة بغير نص) ومن ثم فعلى القاضى التزام حد النص المقرر للعقاب وعدم تجاوزه ، وإذا ما دعت الضرورة إلى تفسيره فيكون ذلك في أضيق نطاق ما دام النص واضحاً لا لبس فيه . وكان المشرع قد أعلن صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة الأصلية ، ولو شاء أن يلحق بالمحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التى يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ من قانون العقوبات سالف الذكر ، يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسبية ممكن تحديدها على أساس قيمة ما اختلسه أو استولى عليه المتهم من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبعاً انص المادة ١١٨ من قانون العقوبات — أما في حالة الشروع فتحدد تلك الغرامة غير ممكن — لما كان ما تقدم وكان الحكم قد قضى بعقوبة العزل دون توقيت وهى لا تكون في حالة الشروع إذا قضى بعقوبة الحبس إلا مؤقته عملاً بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات اتى لا يشترط لتوقيعها أن تكون الجريمة تامة بما هو مستفاد من النص فيها على مجرد ارتكاب جناية الأمر الذى ينسحب على الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء ما دامت المحكمة في كلتا الحالتين قد عاملت المتهم بالرفقة وحكمت عليه بعقوبة الحبس . لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية وتوقيف عقوبة العزل .

جلسة ٢٤ من يولييه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٨٣)

طعن رقم ٩١٦ سنة ٢٨ ق

(أ) غش . ألبان . إضافة ماء الى اللبن . توفر الركن المادى لجريرة الغش بغض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ .

(ب) غش . حكم "تسييب كاف" . افتراض العلم بالغش على المشتغلين بالتجارة والباعة المتجولين . ق رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ . عدم تحدث الحكم عن ركن العلم بالغش في واقعة بحكمها ق ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . لا عيب .

١ - إن غش الأشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير بفعل إيجابى إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بانتزاع عنصر من عناصره ، فإذا أثبت الحكم أن المتهم أضاف الى اللبن مادة غريبة لايه وهى الماء فإن الركن المادى لجريرة الغش يكون قد توافر وذلك بغض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المقاييس والمواصفات الخاصة بالألبان ومتجاتها من أحكام .

٢ - إنه بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ أصبح العلم بالغش مفترضا بالنسبة للمشتغلين بالتجارة والباعة المتجولين ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحذره عن ركن العلم وإثبات توفره لدى المتهم ما دام من بينهم ..

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة بأنها باعت لبنا مغشوشا بإضافة ماء إليه على الوجه المبين بالمحضر مع علمها بذلك . وطلبت عقابها بالمواد ١ و ١/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ و ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة بندر المنصورة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ١٠٠٠ قرش عشرة جنديات لوقف التنفيذ ومصادرة اللبن المضبوط والنشر على نفقتها بجريدة الأهرام بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت المتهمة هذا الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكيات

... وحيث إن مبنى الوجهين الأولين من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعة بجريمة بيعها لبنا مغشوشا بإضافة ماء إليه قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله إذ اعتبر تحديد ماهية الغش ومداه خاضعا لتقدير محكمة الموضوع مع أنه طبقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ إنما يتم بمرسوم بقانون يحدد فيه الحد الأدنى للعناصر الداخلة في تركيب المادة المبيعة أو المعروضة للبيع وفي حالة خاصة تحدد ماهية الغش ومداه بقرار يصدره وزير الصحة كالحالة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قانون الغش وما دام أن المرسوم بقانون والقرار المشار إليهما في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ لم يصدرا بعد لأن زيادة نسبة الماء في اللبن يظل عملا مباحا لا عقاب عليه على أن الغش يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير بفعل

إيجابى إما بإضافة مادة غريبة إليه أو بترع عنصر من عناصره وقد حدد القرار
الوزارى الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٧/٧ بشأن مواصفات الألبان العاصر التى يعتبر
فقدتها أو نقصها غشا وليس الماء من بينها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم
المطعون فيه أنه دان الطاعنة بالتهمة المشار إليها فى وجهى الطعن وعاقبها عليها
بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش مستندا
فى ذلك إلى قوله ” إن نتيجة تحليل عينة اللبن بمعرفة مصلحة المعامل أثبتت
أنها منشوشة بإضافة ١٥ ٪ من الماء إليه . وأن ما ذهب إليه الحاضر عن التهمة
فى دفاعه أن المشرع لم يحدد نسبة الماء الواجب توافرها فى اللبن لا يتفق ونصوص
القانون ولا القرار الوزارى الخاص بالمواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان
إذ اللبن فى حد ذاته به النسبة العادية للماء أما فى هذه الدعوى فإن التهمة
قد أضافت إليه ماء بنسبة ١٥ ٪ وهذا تغيير وقع على الشئ ذاته بفعل إيجابى
من التهمة بخلط اللبن بالماء فأصبح منشوشا “ . وما قاله الحكم من ذلك
وأسس عليه قضائه بالإدانة صحيح فى القانون إذ أن غش الأشياء
المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى طبقها الحكم
يستلزم أن يقع على الشئ ذاته تغيير بفعل إيجابى إما بإضافة مادة غريبة إليه
وإما بارتراع عنصر من عناصره وقد أثبت الحكم أن التهمة أضافت إلى اللبن
مادة غريبة إليه وهى الماء بنسبة ١٥ ٪ مما يتوافر معه اركان المادى للجريمة وذلك
بغض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر
فى ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المقاييس والمواصفات الخاصة بالألبان ومتجانها من أحكام
ويتعين لذلك رفض هذين الوجهين .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع هو القصور حيث أغفلت المحكمة
الرد على دفاع الطاعنة من أن اللبن جاموسى ناتج من علف جاف صيفا كالم تحدث
عن ركن العلم وإثبات توافره لدى الطاعنة .

وحيث إن مناقيره الطاعنة في هذين الوجهين غير دأولهما بأنه دفاع موضوعي لا يستأهل ردافضاضا. إذ الرد عليه يكون استفادا من القضاء بالإدانة مما يتضمن اطراحه والاتفات عنه أما الاحتجاج بعدم العلم بالغش فإنه بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ أصبح العلم بالغش مفترضا بالنسبة للمشتغلين بالتجارة واللباعة المتجولين والطاعنة من بينهم والجريمة وقعت في ظل هذا القانون ويتعين لذلك رفض الطعن .

فهرس هجائي

للاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

العدد الثاني - السنة التاسعة

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(١)
		إثبات :
		الإثبات بوجه عام : (سر. أيضا اجراءات المحاكمة مسائل منوعة قاعدة رقم ١٠٦ صفحة ٣٩٤) :
٣٦٣	١٠٠	حكم "تسبب معيب". عدم ازالة الحكم الخلاف بين الدليل القولى والدليل الفنى . قصور
٤٦١	١٢٥	القول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انضبط فى الإعلام. غير صحيح
		اعتراف :
		تسبب الأحكام بالنسبة إلى الاعتراف :
٤١٦	١١٢	حكم "تسبب معيب". استناد الحكم فى الإدانة على اعتراف المتهم . عدم تعرضه لما قاله المتهم من أن الاعتراف ولىد إكراه. قصور

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		إثبات (تابع) :
		قيمة الاعتراف اللاحق لتفتيش باطل :
٤٥٠	١٣٣	بطلان التفتيش . سلطنة قاضي الموضوع في الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي تؤدي إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش
٦٣٨	١٦٢	تفتيش باطل . عدم جدوى التمسك ببطلان التفتيش عند اعتراف المتهم في التحقيق واطئئان المحكمة إليه
		الخبرة :
		طلب نذب الخبير :
٣٧٥	١٠٣	خير . دفاع . طلب الدفاع إحالة المتهم إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحصه . انتهاء المحكمة إلى أن هذا الطلب لا يستند إلى أساس جدى . سلطتها في عدم الاستعانة برأى الطبيب ...
٣٧٥	١٠٣	خير . دفاع . التفات المحكمة عن طلب المتهم بإجراء مضاهاة البصمات في مكان الحادث . عدم رد الحكم على هذا الطلب وأخذ المتهم بأقواله وبما نسبته إليه متهم آخرو بما ضبط لديه من متحصلات الجريمة . لا عيب
		رأى الخبير :
٤٣٣	١١٧	طلب المتهم اعتبار الواقعة جنحة لبساطة الإصابة إذ أن إزالة سنتيمتر من العظم لا يعتبر عاهة واحتكامه في ذلك إلى تقرير كبير الأطباء الشرعيين . إدانة المتهم دون إجابته إلى طلبه . خطأ ...
٦٢٧	١٦٠	للمحكمة أن تأخذ بما تراه من تقارير الخبراء وتطرح ما عداه ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اثبات (تابع) :
		شهادة :
		إجراءات الشهادة :
		محكمة الجنائيات . عدم سلوك المتهم الطريق المرسوم
		قانونا في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات
		الجنائية لإعلان الشهود . الالتفات عن طلب سماعهم .
٦٨٨	١٧٤	لا إخلال بحق الدفاع
		الاعتماد على أقوال الشاهد في التحقيق الابتدائي دون سماعه
٦٩٨	١٧٦	بالجلسة . متى يصح ؟
		تسبيب الأحكام بالنسبة للشهادة :
		حكم . " تسبيب معيب بالنسبة للشهادة " . نسبة ما ليس له
٣٤٩	٩٦	أجل في الأوراق إلى الشاهد . قصور
		قرائن . " قوة الأمر المقضي " :
		تقضى . اختلاف الجزاء المقرر لعدم سداد الرسم وعدم سداد
٣٥٨	٩٩	الكفالة
		إعلام شرعى . القول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب
		المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف
٤٦١	١٢٥	ما انضبط في الإعلام . غير صحيح
		حجية الأحكام . مداها . عدم ورود الحجية إلا على المنطوق .
٦٢٧	١٦٠	مثال

رقم الصفحة	رقم القاعدة	المحتوى
		إجراءات :
		إجراءات التحقيق . (سر . تحقيق) :
		إجراءات المحاكمة :
		تحديد أدوار انعقاد محكمة الجنايات :
		مخالفة مانصت عليه المادة ٣٧٠ إجراءات جنائية
٤١٩	١١٣	لا بطلان
		شفوية المرافعة :
٥٤٠	١٣٦	عدم اشتراط تحقق شفوية المرافعة في مواد المخالفات ...
		سماع محكمة أول درجة الشهود في أحوال الحكم الحضورى
٥٥٦	١٤٠	الاعتبارى . عدم التزام المحكمة الاستئنافية سماع الشهود ...
		شاهد . الاعتماد على أقواله في التحقيق الابتدائى دون سماعه
٦٩٨	١٧٦	بالجلسة . متى يصح ؟ ...
		بطلان الاجراءات والدفع به :
		قتل عمد . إسناد الحكم واقعة جديدة إلى المتهم وإدانتة على
٤٧١	١٢٧	أساسها دون أن تنبهه إلى هذا التعديل . بطلان الإجراءات ...
		عدم سماع الشهود أمام درجتى التقاضى رغم تمسك المتهم
		بسماعهم أمام محكمة ثانى درجة . بقاء حقه في الطعن ما دام
٥٠٠	١٣٣	لم يحضر معه محاميا يمكن أن يعترض بالجلسة ...
		حضور المتهم جلسة المحاكمة بنفسه مانع له من التمسك ببطلان
٥٤٠	١٣٦	ورقة التكليف بالحضور ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجراءات (تابع) :
٦٠٩	١٥٦	أحوال البطلان المتعلقة بالنظام العام . عدم ورودها على سبيل الحصر في المادة ٣٣٢ ج
٦٤١	١٦٣	الظن بالنقض لبطلان أمر غرفة الاتهام لا يقتضي على إجراء باطل وقصور في التسيب . غير جائز
٦٤٤	١٦٤	استبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد النطق بالحكم . خطأ
٦٨٨	١٧٤	عدم سلوك المتهم الطريق المرسوم قانونا في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإعلان الشهود . الالتفات عن طلب سماعهم . لا إخلال بحق الدفاع
		مسائل متنوعة :
٣٩٤	١٠٦	فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة . الترام المحكمة تولى التحقيق بنفسها . اعتمادها في إدانة المتهم على أقوال شاهد من واقع صورة اطلاع محررة بالقلم الرصاص . إخلال بحق الدفاع
٤١٩	١١٣	صدر قرار من المحكمة لتجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها . سلطة المحكمة في العدول عنه
		أحرار : (ر. أيضا . تحقيق قاعدة ١١٩ صفحة ٤٣٨ ، وقاعدة ١٨٠ صفحة ٧١٦) :
٤٣٨	١١٩	الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراءات التحريز . غير جائز

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إحراز : (تابع)
		إحراز سلاح : (س. أيضا تعدد قاعدة ١٥١ صفيحة ٥٩)
		سبق ارتكاب المتهم بإحراز سلاح جريمة اختلاس محجوزات
		المعاقب عليها بالمادة ٣٢٣ ع . عدم انطباق الطرف المشدد
		المنصوص عليه في المادة ٣/٣٦ من ق ٥٤/٣٩٤ المعدل
٤٨٣	١٣٠	بالتانون ٥٤/٥٤٦
		أحوال شخصية :
		وجوب ترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية
		فصل القاضي الجنائي في أمر الورقة المدعى بتزويرها والمقدمة
٦٩٣	١٧٥	إليه كدليل على الإثبات
		اختصاص :
		استبعاد القضية من الزول لعدم سداد الرسم بعد النطق بالحكم .
٦٤٤	١٦٤	خطأ
٦٤٤	١٦٤	شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ...
		اختلاس :
		النص في لائحة النقل المشترك بإصدار المختلص ومنحه مهلة .
٤٥٠	١٢٣	لا أثر له في قيام الجريمة متى توافرت عناصرها
		صورة واقعة تتوفر فيها جناية الاختلاس المنصوص عليها
٥٥٣	١٣٩	في المادة ١١٣ عقوبات

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		متى تحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة
٦٩٨	١٧٦	١١٢ع ؟
٧٤٣	١٨٢	شروع . متى تعتبر جريمة الاختلاس تامة ؟ مثال ...
		عقوبة الغرامة النسبية في جريمة الاختلاس . انطباقها على
٧٤٣	١٨٢	الجريمة التامة دون الشروع فيها
		اختلاس أشياء محجوزة :
		سبب ارتكاب المتهم بإحراز سلاح جريمة اختلاس محجوزات
		المدان عليها بالمادة ٣٢٣ ع . عدم انطباق الظرف المشدد
		المفصوص عليه في المادة ٣/٣٦ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤
٤٨٣	١٣٠	المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص بإحراز السلاح ...
		أسباب الإباحة وموانع العقاب :
		الجنون أو عاهة العقل المعفيان من المسؤولية . جنون .
٦٢٤	١٥٩	محكمة الموضوع . تقدير الجنون أو العاهة العقلية . موضوعي ...
		فقد الشعور والاختيار . عدم اعتبار الإصابة بالدرن والإرهاق
٦٩٨	١٧٦	فقد الشعور
		دفاع شرعي :
		الفعل المتخوف منه الذي يسوغ الدفاع الشرعي . لا يلزم
٣٩٨	١٠٧	أن يكون خطرا حقيقيا
٣٩٨	١٠٧	مناطق تقدير ظروف الدفاع الشرعي

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نص
		دفاع شرعي (تابع) ...
١١١		حكم "تسبيب متيقن" : إبداء المتهم بجلطة المحاكمة ما يتضمن معنى الإشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعي . عدم مناقشة الحكم هذا الدفاع هل وجه سليم . قصور ...
٤٢٣	١١٤	استئناف مبعاده
		إضراب الأمة في يوم الجزائر . اعتباره عطلة وامتداد ميعاد الاستئناف إلى اليوم التالي ...
٤٤١	١٢٠	متى يبدأ ميعاد استئناف الحكم الصادر بتثبيت الحكم القياسي ؟ ...
٦٤٤	١٦٤	أثر الاستئناف الناقل : التصدي
		تصد . سلطة المحكمة الاستئنافية . متى يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ؟ ...
٣٦٧	١٠١	قسط الاستئناف أمام المحكمة : الأحوال التي تلتزم أو لا تلتزم فيها المحكمة بسماع الشهود :
		سماع محكمة أول درجة الشهود في أحوال الحكم الحضورى الاعتبارى . عدم الترام المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود ...
٥٥٦	١٤٠	تسبيب الأحكام من المحكمة الاستئنافية :
		عدم ذكر الحكم الاستئنافية مادة العقاب . بيان مواد الاتهام في الحكم الابتدائي . تأييد الحكم الاستئنافية له دون ذكرها .
٧٠٦	١٧٨	لا نصيب ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إعلام شرعي :
٤٦١	١٢٥	إثبات . القول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انضبط في الإعلام . غير صحيح
		إعلان :
٣٦٧	١٠١	موازن . إعلان المتهم بورقة التكليف بالحضور بتهمة جناية "منع غير مضبوطة" . إدانته أمام محكمة أول درجة بتهمة جناية ميزان غير مضبوط استنادا إلى ماورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعبارة وإقرار المتهم . لا إخلال بحق الدفاع
٥٤٠	١٣٦	حضور المتهم جلسة المحاكمة بنفسه ما نع له من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور
		أمر الحفظ :
٥٧٥	١٤٧	وقف النيابة سير التحقيق الذي لم تكد تبدأه تزولا على حكم القانون وإصدارها أمرا بالحفظ . الطعن فيه غير جائز . مثال
		ألبان :
٧٤٧	١٨٣	غش ألبان . إضافة ماء إلى اللبن . توفر الركن المادي للجريمة . الغش بغض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ت)
		تحقيق : (سر . ضبطية قضائية قاعدة ١٠٤ صفحة ٣٨١) :
		إجراءات المحاكمة بطلانها — قاعدة ١٥٦ صفحة ٦٠٩
		محضر التحقيق :
٦٠٢	١٥٤	استهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش منزل المتهم . جائز
		تحرير المضبوطات :
٤٢٨	١١٩	الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان إجراءات التحرير . غير جائز
٧١٦	١٨٠	متى يجوز فض الأحراز المغلفة الموجودة بمنزل المتهم ؟ ...
		بطلان الإجراءات والدفع به :
٣٩٤	١٠٦	فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة . التزام المحكمة تولى التحقيق بنفسها . اعتمادها في إدانة المتهم على أقوال شاهد من واقع صورة اطلاع محررة بالقلم الرصاص . إخلال بحق الدفاع
		مسائل منوعة :
٥٧٥	١٤٧	وقف النيابة سير التحقيق الذي لم تكد تبدأه نزولا على حكم القانون وإصدارها أسرا بالحفظ . الطعن فيه . غير جائز . مثال

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تحقيق (تابع) :
		تفتيش :
		الإذن به — مسائل عامة :
		ماهية التحقيق المقترح المنصوص عليه في المادة ١٩١ ج. إصدار وكيل النيابة أمرا بتفتيش مسكن المتهم بعد إطلاعه على ما أثبتته ضابط البوليس بمحضره عن أن المتهم تدير مسكنها للدعارة السرية . صحيح
٦٠٢	١٥٤	استهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش منزل المتهم . جائز ...
٦٠٢	١٥٤	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش .
٦٧٢	١٧٠	متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع
		تفتيش منزل متهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الأمر ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٢١ .
٦٨٨	١٧٤	اعتباره صحيحا ولو لم يسبقه تحقيق
		تنفيذ الإذن :
		صدور الإذن بتفتيش المتهم ومسكنه دون تحديد مسكن معين .
٤٨٦	١٣١	شموله كل مسكن للتهمة مهما تعدد
		صدور أمر لما مور الضبط القضائي بتفتيش منزل متهم للبحث عن سلاح . عثوره عرضا أثناء التفتيش على مخدر في أحد جيوب
٦٨٨	١٧٤	ملابس المتهم . ضبطه المخدر . صحيح

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تحقيق (تابع) :
		تفتيش (تابع) :
		الأحوال التي يجوز فيها بدون إذن
٣٩٠	١٠٥	إلقاء المتهم المخدر لمجرد مراقبة رجال البوليس له وتتبعهم حركاته خشية تعرضهم له . اعتباره تخليا عن طوعية
٤٢٦	١١٥	إلقاء المتهم المخدر لدى مفاجأة رجال البوليس المسلحين لها . اعتباره تخليا عنه طوعية
٤٥٧	١٢٤	اعتبار كل ما يظهر من جرائم لمهندس إدارة الغاز والكهرباء أثناء فحص عداد النور في حالة تلبس . سلطة مأمور الضبط القضائي الذي يرافقه في القيام بالتفتيش دون حاجة إلى إذن ...
		التفتيش الذي يبيحه القانون في أحوال خاصة :
٤٤٦	١٢٢	تحويل رجال السواحل وحرس الجمارك والمصايد في حدود الدائرة الجمركية صفة مأموري الضبطية القضائية
٦١٦	١٥٧	ماهية التفتيش الذي يجريه مأموري الضبط القضائي وفقا للأداة ٤٦ إجراءات
٦٢١	١٥٨	اختصاص مأمور الضبط القضائي التابع لنقسم الذي وقعت في دائرته الجريمة بتعقب المتهم في أي مكان
		الدفع ببطلانه :
٤٢٩	١١٦	إنارة الدفع ببطلان التفتيش أمام غرفة الاتهام دون محكمة الموضوع . إنارته بعد ذلك أمام محكمة النقض . غير جائز ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	محقق (تأج) :
		تفتيش . الدفع ببطلانه :
٥٥٨	١٤١	إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز ...
		قبول إثارة الدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة
٦٠٩	١٥٦	النقض . شرطه ...
		إصدار الغرفة أمرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل
		المتهم — الذي لم يحضر أمامها — لعدم كفاية الأدلة . استنادها
٦٠٩	١٥٦	في ذلك إلى بطلان التفتيش . جوازه ...
		الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه . لا يبطل الأمر
٦٧٢	١٧٠	الصادر به ...
		تفتيش منزل متهم بإحراز سلاح مما يدخل في اختصاص
		المحاكم العسكرية بموجب الأمر ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٣١ .
٦٨٨	١٧٤	اعتباره صحيحاً ولو لم يسبقه تحقيق ...
		مدور أمر لما مور الضبط القضائي بتفتيش منزل متهم للبحث
		عن سلاح . عثوره عرضاً أثناء التفتيش على مخبر في أحد جيوب
٦٨٨	١٧٤	ملابس المتهم . ضبطه المخبر . صحيح ...
٧١٦	١٨٠	انعدام المصلحة في التمسك ببطلان التفتيش . مثال ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تحقيق . (تابع) :
		تفتيش . (تابع) :
		الدفع ببطلانه :
٤٢٩	١١٦	إثارة الدفع ببطلان التفتيش أمام غرفة الاتهام دون محكمة الموضوع . إثارته بعد ذلك أمام محكمة النقض . غير جائز...
٥٥٨	١٤١	الدفع ببطلان التفتيش . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز
٦٠٩	١٥٦	غرفة الاتهام . إصدار الغرفة أمرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل المتهم - الذي لم يحضر أمامها - لعدم كفاية الأدلة . استنادها في ذلك إلى بطلان التفتيش . جوازه
٧١٦	١٨٠	الدفع به . انعدام المصلحة في التمسك ببطلان التفتيش . مثال
٦٣٨	١٦٢	عدم جدوى التمسك ببطلان التفتيش عند اعتراف المتهم في التحقيق واطمئنان المحكمة إليه
		أثر بطلان التفتيش :
٤٥٠	١٢٣	سلطة قاضي الموضوع في الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي تؤدي إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش
		تلبس :
٤٥٧	١٢٤	تفتيش . ضبطية قضائية . اعتبار كل ما يظهر من جرائم لمهندس إدارة الغاز والكهرباء أثناء فحص عداد النور في حالة تلبس . ملطة مأمور الضبط القضائي الذي يرافقه في القيام بالتفتيش دون حاجة إلى إذن

رقم القاعدة	رقم المادة	
		تلبس . (تابع) :
٦٣٤	١٦١	أثره . صورة واقعة يتوافر فيها التلبس وجود مظاهر خارجية تنهى بذاتها عن وقوع جريمة . كفايتها في توفر حالة التلبس . لا يلزم أن يشاهد رجل البوليس المادة المخدرة
٦٣٨	١٦٢	التلبس هو وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها ...
٧١٦	١٨٠	تفتيش . محنة . مثال
		معاينة :
٦٧٦	١٧١	لزام القيام بها . متروك إلى السلطة التي تباشر التحقيق ... تزوير (سر . أيضا . إعلام شرعى . قاعدة ١٢٥ ص ٤٦١ ، دعوى جنائية . قاعدة ١٧٥ ص ٦٩٣) :
		تزوير :
		تزوير في أوراق رسمية :
٤٦١	١٢٥	القول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انضبط في الإعلام . غير صحيح
٦٦٢	١٦٨	متى تتحقق رسمية الورقة ؟ حكم . منطوق الحكم . تحريره بالرول قبل النطق به . لا يوجب القانون التوقيع عليه من القاضى تغيير الحقيقة فيه يعتبر تزويرا

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		تزوير (تابع) :
		تزوير في أوراق رسمية (تابع) :
٦٦٢	١٦٨	التصديق الجنائي . توافره . لا عبرة بالبائع : ركن الضرر . تحقيقه بمجرد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية . علته
٦٦٨	١٦٩	إعطاء الورقة المصطنعة شكل الورقة الرسمية ومظهرها . توفر الجريمة ولو لم تصدر فعلاً من الموظف المختص
٧٣٦	١٨١	تغيير تاريخ وفاة المورث في الإعلام الشرعي . تزوير في ورقة رسمية
٧٣٦	١٨١	ضرائب . ارتكاب التزوير بقصد التخلص من الضريبة . سقوط الضريبة بالتقادم لا يؤثر في قيام الجريمة
		استعمال ورقة مزورة :
٦٩٣	١٧٥	حكم "تسيب كاف" . إثبات الحكم اشتراك المتهم في تزوير الورقة التي استعملتها . تحدته استقلالاً عن ركن العلم في جريمة الاختلاس . غير لازم
		تصديق (سر . استئناف قاعدة رقم ١٠١ صفحة ٣٦٧) :
		تعدد الجرائم :
٥٨٢	١٤٩	شيك . إصدار المتهم عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن ماملة واحدة وجعل استحقاق كل منها في تاريخ معين : وجوب إعمال نص المادة ٣٢ عقوبات ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تعدد الجرائم . (تابع) :
		قتل عمد . إحراز سلاح : محكمة النقض "سلطة محكمة النقض" . تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع . . .
٥٩٠	١٥١	موضوعي . متى يجوز لمحكمة النقض التدخل ؟ مثال
		تعدي على الموظفين :
٤٩٣	١٣٢	مناطق تطبيق المادة ١٠٩ عقوبات
		رشوة . إعطاء المشرع حكم الرشوة لجريمة التعدي من حيث
٤٩٣	١٣٢	العقوبة المقررة للحرية دون الغرامة
		تعويض :
٦٧٦	١٧١	متى يكون التضامن في التعويض واجبا بحكم القانون ؟
		تقادم :
		الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بالتقادم متعلق بالنظام
٤٧٥	١٢٨	العام . شرط إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
		تقليد أختام :
٣٥١	٩٧	متى تتحقق جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح ؟
٤٠٢	١٠٨	تزوير . ماهية التقليد المعاقب عليه . المادة ٢٠٦ عقوبات
		تنظيم :
		قانون . نفاذ القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لصدوره ونشره
		في الجريدة الرسمية . أعمال ما لا يتوقف على شرط من نصوصه
٤٧٨	١٢٩	بنقض النظر عن عدم صدور لائحته التنفيذية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تنظيم . (تابع) :
٤٧٨	١٢٩	شرط صحة الحكم بالإدانة في تهمة بناء على أرض معدة للتقسيم
٤٧٨	١٢٩	صدور القانون رقم ٢٥٩ بعد الحكم في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم . سلطة محكمة النقض في القضاء من تلقاء نفسها بتنقض الحكم فيما قضى به من تأييد الإزالة
٦٨٤	١٧٣	مبان . القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ . إقامة بناء على الأراضى المقسمة قبل صدوره . اشتراط صدور مرسوم بالموافقة على التقسيم . غير لازم
٦٨٤	١٧٣	مبان . إقامة المتهم مبان قبل الحصول على ترخيص . تعالاه بخطأ البلدية . لا يقبل
(ج)		
		جاسوسية .
		جرime تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد :
٥٠٥	١٣٥	المادة ٨٠ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٤٠ . شرطا تطبيقها . كون الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر . غير لازم . شمول النص السر المادى والمعنوى . هدم تفريقه بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية . انطباق النص ولو لم يفش من السر إلا بعضه ولو كان السر أفشى على وجه خاطيء أو ناقص . سكوت السلطات عن المتهمين مدة زمنية . ترامى أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس . أثر ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		جاسوسية . (تابع) :
		جناية التخابر مع دولة أجنبية :
		المادة ٧٨ مكرراً من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ . نية
٥٠٥	١٣٥	الإضرار ليست شرطاً
		جمارك :
		تفتيش . ضبطية قضائية . تحويل رجال السواحل وحرس
		الجمارك والمصايد في حدود الدائرة الجمركية صفة مأموري الضبطية
٤٤٦	١٢٢	القضائية
		جنون : (ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب)
		(ح)
		حرب : (ر . أيضاً قانون دولي . قاعدة رقم ١٣٥ ص ٥٠٥)
		حق محكمة الموضوع في تحديد معناها على ضوء ما قصده
٥٠٥	١٣٥	المشرع الجنائي
٥٠٥	١٣٥	حكم "تسييب كاف" . مثال
		حريق عمد :
٣٥٥	٩٨	مجال تطبيق المادة ٢٥٢ عقوبات
		حكم :
		بياناته :
٤٠٥	١٠٩	خلو الحكم من ذكر مادة العقاب على المتهم . بطلانه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم (تابع) :
		بياناته (تابع) :
٦٧٩	١٧١	متى يعتبر محل الواقعة من البيانات الجوهرية الواجب ذكرها في الحكم ؟
٦٨٨	١٧٤	بطلانه . حكم حضوري في جنائية . عدم إشارته إلى الحكم الصادر في غيبة المتهم من محكمة الجنايات : لا يعيد . علة ذلك ...
٧٠٦	١٧٨	استئناف . عدم ذكر الحكم الاستئنافي مادة العقاب . بيان مواد الاتهام في الحكم الابتدائي . تأييد الحكم الاستئنافي له دون ذكرها . لا عيب
٧١٦	١٨٠	بطلانه . إغفال الإشارة إلى مواد الاشتراك . الإشارة إلى المادة التي تنطبق على العقوبة . لا بطلان
		تحريره : (سر . تزوير في أوراق رسمية) قاعدة ١٦٨ ص ٦٦٢ النطق به : (سر . أيضا . تزوير في أوراق رسمية قاعدة ١٦٧ صفحة ٦٦٢) .
٦٤٤	١٦٤	استبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد النطق بالحكم . خطأ
		تصحيحه :
٥٥٠	١٣٨	عقوبة . معاقبة المتهم خطأ بالأشغال الشاقة بدلا من السجن . عدم جواز تعديله أو تصحيحه من المحكمة التي أصدرته لزوال ولايتها . مثال

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم (تابع) :
		بطلانه . (سر . أيضا حكم . بياناته .) :
٦٤٤	١٦٤	ماهية الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختمه في الثلاثين يوما
٦٨٨	١٧٤	حكم حضوري في جناية . عدم إشارته إلى الحكم الصادر في غيبه المتهم من محكمة الجنايات . لا يعينه . علة ذلك
٧١٦	١٨٠	إغفال الإشارة إلى مواد الاشتراك : الإشارة إلى المادة التي تنطبق على العقوبة . لا بطلان
		تسبيب كاف :
٤٣٨	١١٩	استخلاص المحكمة وقوع السرقة . كفايته في - توفر فصل الاختلاس
٥٠٥	١٣٥	مثال في جريمة اشتراك في جناية تخابر مع دولة أجنبية
٥٠٥	١٣٥	مثال في رشوة
٦٣٤	١٦١	مواد مخدرة . القصد الجنائي . تحدث الحكم عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة . غير لازم ما دامت ظروف الدعوى لا تسبغ القول بانتفائه
٦٩٣	١٧٥	إثبات الحكم اشتراك المتهم في تزوير الورقة التي استعملتها . تحدثه استقلالاً عن ركن العلم في جريمة الاستعمال . غير لازم
٧٤٧	١٨٣	افتراض العلم بالغش على المشتغلين بالتجارة والباعة المتجولين . القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم تحدث الحكم عن ركن العلم بالغش في واقعة يحكمها القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . لا عيب

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم . (تابع) :
		تسليب معيب :
٣٤٩	٩٦	نسبة ما ليس له أصل في الأوراق إلى الشاهد . قصور ...
		عدم إزالة الحكم الخلف بين الدليل القولى والدليل الفنى .
٣٦٣	١٠٠	قصور
		استناد الحكم فى الإدانة على اعتراف المتهم . عدم تعرضه
٤١٦	١١٢	لما قاله المتهم من أن الاعتراف وليد إكراه . قصور
		إبداء المتهم بجلسة المحاكمة ما يتضمن معنى الإشارة إلى قيام
		حالة الدفاع الشرعى . عدم مناقشة الحكم هذا الدفاع على وجه
٤٢٣	١١٤	سليم . قصور
		دفع المتهم فى الدعوى المباشرة بانقضاء الدعوى الجنائية
٤٢٥	١١٨	بالتنازل . إغفال المحكمة الرد عليه . قصور
		عدم استظهار الحكم بالإدانة علاقة السببية بين الخطأ
٧٠٤	١٧٧	والوفاة . قصور
		حكم حضورى :
		معارضة . تقدم المتهم بلسان محاميه بالعذر المانع من
		الحضور قبل صدور الحكم وعدم قبوله . صدور الحكم حضورى
٥٩٦	١٥٢	اعتبارى . عدم جواز المعارضة فى هذا الحكم
		كفاية حضور المتهم بجلسة المرافعة لاعتبار الحكم حضوريا
٧٠٦	١٧٨	اعلانه بالجلسة المحددة للنطق بالحكم . غير لازم

رقم القاعدة	رقم الصفحة	حكم :
		حضورى اعتبارى :
١٥٢	٥٩٦	تقدم المتهم بلسان محاميه بالعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم وعدم قبوله . صدور الحكم حضورى اعتبارى . عدم جواز المعارضة فى هذا الحكم
		(خ)
		خطف :
١٣٧	٥٤٦	متى تتوفر جريمة الخطف ؟
		خيانة الأمانة :
١٠٣	٣٧٢	اشتراط المطالبة برد الأمانة لتوفر جريمة التبيد . غير لازم ...
		(د)
		دعوى جنائية :
١٢٨	٤٧٥	تقادم . دفوع . تقض . الدفع باقتضاء الدعوى العمومية بالتقادم متعلق بالنظام العام . شرط إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
١٧٥	٦٩٣	دعوى مدنية . أحوال شخصية . تزوير . وجوب ترقب القاضى المدنى أو قاضى الأحوال الشخصية فصل القاضى الجنائى فى أمر الورقة المدعى بتزويرها والمقدمة إليه كدليل على الإثبات ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعوى جنائية . (تابع) :
		وقفها :
٦٩٣	١٧٥	متى يجب على المحكمة وقف الدعوى الجنائية ...
		وجوب ترقب القاضى المدنى أو قاضى الأحوال الشخصية
		فصل القاضى الجنائى فى أمر الورقة المدعى بتزويرها والمقدمة
٦٩٣	١٧٥	إليه كدليل على الإثبات ...
		دعوى مباشرة :
		ذفوع . حكم "تسبيب معيب" . دفع المتهم فى الدعوى
		المباشرة باقتضاء الدعوى الجنائية بالتنازل . إغفال المحكمة الرد
٤٣٥	١١٨	عليه . قصور ...
		القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ المعدل للسادة ٢١٠ أ. ج. تفسيره .
		تحريره استئناف القرار بالآلا وجه لإقامة الدعوى الصادر ضد
		موظف أو مستخدم أو رجل ضبط عن جريمة ارتكبها أثناء
		أو بسبب تأدية الوظيفة . امتداد هذا المنع إلى الطعن بطريق
٧١٠	١٧٩	التقض . حلة ذلك ...
		دعوى مدنية :
٤٣٨	١١٩	متى يعتبر المدعى بالحق المدنى تاركا لدعواه ؟ ...
		اختصاص . شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى
٦٤٤	١٦٤	المدنية ...
		تعويض . متى يكون التضامن فى التعويض واجبا بحكم
٦٧٦	١٧١	القانون ؟ ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٩٣	١٧٥	وجوب ترقب القاضى المدنى أو قاضى الأحوال الشخصية فصل القاضى الجنائى فى أمر الورقة المدعى بتزويرها والمقدمة إليه كدليل على الإثبات
		دفاع : (ر . إثبات "شهادة" قاعدة ٩٦ ص ٣٤٩ ، قاعدة ١٧٦ ص ٦٩٨ وإعلان . قاعدة ١٠١ ص ٣٦٧ . ووصف التهمة) .
٣٧٥	١٠٣	طلب الدفاع إحالة المتهم إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحصه . انتهاء المحكمة إلى أن هذا الطلب لا يستند إلى أساس جدى . سلطتها فى عدم الاستعانة برأى الطبيب
٣٧٥	١٠٣	التفات المحكمة عن طلب المتهم إجراء مضاهاة البصمات فى مكان الحادث . عدم رد الحكم على هذا الطلب وأخذه المتهم بأقواله وبما نسب إليه متهم آخر وبما ضبط لديه من منحصلات الجريمة . لا عيب
٣٩٤	١٠٦	فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة . الترام المحكمة تولى التحقيق بنفسها . اعتمادها فى إدانة المتهم على أقوال شاهد من واقع صورة اطلاع محررة بالقلم الرصاص . إخلال بحق الدفاع
٤٣٣	١١٧	طلب المتهم اعتبار الواقعة جنحة لبساطة الإصابة إذ أن إزالة نسيجه من العظم لا يعتبر عاهة واحتكم فى ذلك إلى تقرير كبير الأطباء الشرعيين . إدانة المتهم دون إجابته إلى طلبه . خطأ

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دفاع . (تابع) :
٦٨٨	١٧٤	عدم سلوك المتهم الطريق المرسوم قانونا في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإعلان الشهود . الالتفات عن طلب سماعهم . لا إخلال بحق الدفاع
		دفع :
٤٣٥	١١٨	دفع المتهم في الدعوى المباشرة بإقامة الدعوى الجنائية بالتنازل . إغفال المحكمة الرد عليه . قصور
٤٧٥	١٢٨	الدفع بإقامة الدعوى العمومية بالتقدم متعلق بالنظام العالم . شرط إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض
٥٤٠	١٣٦	حضور المتهم جلسة المحاكمة بنفسه مانع له من التمسك ببطلان مؤامرة التكليف بالحضور
		(ر)
		رد اعتبار :
٥٦٦	١٤٤	عود . تأثر مواد العود وشروط رد الاعتبار بالعقوبة المحكوم بها بقطع النظر عن وصف الجريمة
		رشوة :
٤٩٣	١٣٢	تعدي على الموظفين . مناط تطبيق المادة ١٠٩ ع
٤٩٣	١٣٢	إعطاء المشرع حكم الرشوة لجريمة التعدي من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون الغرامة
٦٢١	١٥٨	اختصاص مأمور الضبط القضائي التابع للقسم الذي وقعت في دائرته الجريمة بتعقب المتهم في أى مكان

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(س)
		سبق إصرار :
٥٨٥	١٥٠	نفي الحكم عن المتهمين بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل . أخذهم بالقدر المتيقن دون نفي الاتفاق بينهم . قصور
		سرقة :
٤٣٨	١١٩	حكم "تسبيب كاف" . استخلاص المحكمة وقوع السرقة . كفايته في توفر فعل الاختلاس
		سلاح :
٤٨٣	١٣٠	اختلاس أشياء محجوزة . سرقة . ظروف مشددة . سبق ارتكاب المتهم بإحراز سلاح جريمة اختلاس محجوزات المعاقب عليها بالمادة ٣٢٣ عقوبات . عدم انطباق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٣٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص بإحراز السلاح
		(ش)
		شركات :
٤٦٧	١٢٦	الشركة التي تجتاز دور التصفية . عدم خضوعها لقيود النسب المقررة بالمادة ٩٣ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	المحتوى
		شروع :
٧٤٣	١٨٢	عقوبة . اختلاس . غرامة . عتوبة الغرامة النسبية في جريمة الاختلاس . انطباقها على الجريمة التامة دون الشروع فيها
٧٤٣	١٨٢	متى تعتبر جريمة الاختلاس تامة ؟ مثال
		شفوية المرافعة : (ر . إجراءات المحاكمة) .
		شيك :
٤٤٣	١٢١	سداد المتهم قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه . عدم استرداده الشيك من المحبى عليه . توفر الجريمة
٥٨٢	١٤٩	متى يتحقق الركن المادى لجريمة إصدار شيك بدون رصيد ؟ إصدار المتهم عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة وجعل استحقاق كل منها في تاريخ معين . وجوب إعمال نص المادة ٣٢ عقوبات
		(ض)
		ضبطية قضائية : (ر . أيضا تحقيق قاعدة ١١٩ ص ٤٣٨ ، وقاعدة ١٨٠ ص ٧١٦) .
٣٨١	١٠٤	محضر جمع الاستدلالات . بطلان محضر جمع الاستدلالات حرر بعد أن تولت النيابة التحقيق . شرط انعدام الجدوى من التمسك به

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضبطية قضائية (تابع) :
٤٤٦	١٢٢	تحويل رجال السواحل وحرس الجمارك والمصايد في حدود الدائرة الجمركية صفة مأموري الضبطية القضائية
٤٥٧	١٢٤	إعتبار كل ما يظهر من جرائم لمهندسين إدارة الغاز والكهرباء أثناء فحص عداد النور في حالة تلبس . سلطة مأمور الضبط القضائي الذي يرافقه في القيام بالتفتيش دون حاجة إلى إذن ...
٦٢١	١٥٨	إختصاص مأمور الضبط القضائي التابع للقسم الذي وقعت في دائرته الجريمة بتعقب المتهم في أى مكان
		ضرائب :
٧٣٦	١٨١	ارتكاب التزوير بقصد التخلص من الضريبة . سقوط الضريبة بالتقادم لا يؤثر في قيام الجريمة
		ضرب :
٥٨٥	١٥٠	قدر متيقن . قتل عمد . سبق إصرار . مسئولية جنائية . حكم "تسليب معيب" . نفي الحكم عن المتهمين بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل . أخذهم بالقدر المتيقن دون نفي الاتفاق بينهم . قصور
		ضرب نشأت عنه عاهة :
٤٣٣	١١٧	طلب المتهم اعتبار الواقعة جنحة لبساطة الإصابة إذ أن إزالة ستيوتر من العظم لا يعتبر عاهة واحتكم في ذلك إلى تقدير كبير الأطباء الشرعيين . إدانة المتهم دون إجابته إلى طلبه . خطأ

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ظ)
		ظروف مشددة : (سر . سلاح قاعدة رقم ١٣٠ ص ٤٨٣ وهتك عرض قاعدة رقم ١٣٧ ص ٥٤٦) .
		(ع)
		عقوبة :
٥٤٦	١٣٧	تقديرها . موضوعي معاينة المتهم خطأ بالأشغال الشاقة بدلا من السجن . عدم جواز تعديله أو تصحيحه من المحكمة التي أصدرته لزوال ولايتها . مثال
٥٥٠	١٣٨	عقوبة العزل . متى تكون مؤقته ؟
٧٤٣	١٨٢	عقوبة الغرامة النسبية في جريمة الاختلاس . انطباقها على الجريمة التامة دون الشروع فيها
٧٤٣	١٨٢	عود :
٥٦٦	١٤٤	تأثير مواد العود وشروط رد الاعتبار بالعقوبة المحكوم بها بقطع النظر عن وصف الجريمة
		(غ)
		غرامة :
٧٤٣	١٨٢	عقوبة الغرامة النسبية في جريمة الاختلاس . انطباقها على الجريمة التامة دون الشروع فيها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	غرفة الاتهام :
٤٢٩	١١٦	إثارة الدفع ببطلان التفتيش أمام غرفة الاتهام دون محكمة الموضوع . إثارته بعد ذلك أمام محكمة النقض . غير جائز ...
٦٠٩	١٥٦	إصدار الغرفة أمرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل المتهم - الذى لم يحضر أمامها - لعدم كفاية الأدلة . استنادها في ذلك إلى بطلان التفتيش . جوازه ...
٦٤١	١٦٣	الطعن بالنقض . إبطال أمر غرفة الاتهام لابتناؤه على إجراء باطل وقصور في التسبيب . غير جائز ...
٧١٠	١٧٩	القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الممدل للمادة ١٢١ ج . تفسيره . تحريمه استئناف القرار بالألا وجه لإقامة الدعوى الصادر ضد موظف أو مستخدم أو رجل ضبط عن جريمة ارتكباها أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة . امتداد هذا المنع إلى الطعن بطريق النقض . علة ذلك ...
٧٤٧	١٨٣	غش : غش ألبان . إضافة ماء الى اللبن . توفر الركن المادى لجريمة الغش بغض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧
٧٤٧	١٨٣	حكم "تسبيب كاف" . افتراض العلم بالغش على المشتغلين بالتجارة والباعة المتجولين . القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم تحدث الحكم عن ركن العلم بالغش في واقعة يحكمها القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . لا عيب ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(ق)
		قاض :
٥٠٢	١٣٤	مالا يعتبر إبداء رأى . مثال
		قانون :
		نفاذ القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ لصدوره ونشره في الجريدة الرسمية . أعمال ما لا يتوقف على شرط من نصوصه بغض النظر عن عدم صدور لأئحته التنفيذية
٤٧٨	١٢٩	...
		قانون جنائى :
٥٠٥	١٣٥	طبيعته . ذاتية أحكامه . أثر ذلك
		قانون دولى :
		حرب . معناها فى القانون الدولى . أمرواقع . أثره فى الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل
٥٠٥	١٣٥	...
٥٠٥	١٣٥	هدنة . توقف القتال ولا تنهيه . أثر ذلك
		قتل خطأ :
٦٥٥	١٦٦	حكم "تسبيب كاف" . صورة واقعة يتوفر فيها ركن الخطأ
		حكم "تسبيب معيب" . عدم استظهار الحكم بالإدانة
٧٠٤	١٧٧	علاقة السببية بين الخطأ والوفاة . قصور
		قتل عمد :
		إسناد الحكم واقعة جديدة إلى المتهم وإدانتته على أساسها دون أن تنبه إلى هذا التعديل . بطلان الإجراءات
٤٧١	١٢٧	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قتل عمد (تابع) :
		نفي الحكم عن المتهمين بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل . أخذهم بالقدر المتيقن دون نفي الاتفاق بينهم .
٥٨٥	١٥٠	قصور
		تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ عقوبات .
٥٩٠	١٥١	موضوعي . متى يجوز لمحكمة النقض التدخل ؟ مثال
		قدر متيقن :
		نفي الحكم عن المتهمين بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل . أخذهم بالقدر المتيقن دون نفي الاتفاق بينهم .
٥٨٥	١٥٠	قصور
		قوة الأمر المقضي : (ر . إثبات قرائن وتقض كفالة القواعد ٩٩ ص ٣٥٨ و ١٢٥ ص ٤٦١ و ١٦٠ ص ٦٢٧)
		(ك)
		كفالة : (ر . تقض كفالة) القاعدة ٩٩ ص ٣٥٨
		(م)
		مواد مخدرة :
		إلقاء المتهم المخدر لمجرد مراقبة رجال البوليس له وتبعهم حركاته خشية تعرضهم له . اعتباره تخليا عن طوعية
٣٩٠	١٠٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مواد مخدرة (تابع) :
٤٢٦	١١٥	إلقاء التهمة للمخدر لدى مفاجأة رجال البوليس المسلحين لها . اعتباره تخليا عن طوعية
٥٩٩	١٥٣	جريمة تسهيل تعاظم المخدر للغير . متى تتوافر ؟ مثال
٦٣٤	١٦١	القصد الجنائي . تحدث الحكم عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة . غير لازم مادامت ظروف الدعوى لاتسيع القول بانتفائه ...
٦٨٨	١٧٤	صدور أمر بالمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل متهم للبحث عن سلاح . شوره عرضا أثناء التفتيش على مخدر في أحد جيوب ملابس المتهم . ضبطه المخدر . صحيح
٧١٦	١٨٠	جريمة الوساطة في شيء مما حظره نص المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . العقاب على هذه الوساطة بالمادة ٣٣ دون المادة ٤٠ . حلة ذلك
		مبان : (سر . تنظيم) قاعدة ١٧٣ ص ٦٨٤ .
		محاكم الجنايات :
٤١٩	١١٣	إجراءات . مخالفة ما نصت عليه المادة ٣٧٠ إجراءات جنائية . لا بطلان
٦٨٨	١٧٤	عدم سلوك المتهم الطريق المرسوم قانونا في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإعلان الشهود . الالتفات عن طلب سماعهم . لا إخلال بحق الدفاع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		محكمة الموضوع :
٣٩٤	١٠٦	فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة . التزام المحكمة تولى التحقيق بنفسها . اعتمادها في إدانة المتهم على أقوال شاهد من واقع صورة اطلاق محروقة بالقلم الرصاص . إخلال بحق الدفاع
٦٢٧	١٦٠	خبراء . رأيهم . للمحكمة أن تأخذ بما تراه من تقاريرهم وتطرح ماعداه
		محضر جمع استدلالات : (مر. ضبطية قضائية قاعدة ١٠٤ ص ٣٨١)
		مسئولية جنائية :
٥٨٥	١٥٠	نفي الحكم عن المتهمين بالقتل العمد ظرف سبق الإصرار ونية القتل . أخذهم بالقدر المتيقن دون نفي الاتفاق بينهم . قصور
		معارضة :
٦٠٧	١٥٥	نقض . "أحكام لا يجوز الطعن فيها" . حكم "حضور اعتباري" الطعن فيه بطريق النقض من النيابة قبل رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها . غير جائز
٦٢٧	١٦٠	متى تقبل المعارضة في الحكم الحضورى الاعتباري ؟ تصدى حكم حضورى اعتبارى صادر فى دعوى وجائز استئنافه قانونا . انقضاء خطأ من محكمة أول درجة بقبول معارضة المتهم شكلا . استنفاد المحكمة ولايتها بالفصل في المعارضة . استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى . النعى على الحكم الاستئنافى برفضه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة . لا محل له

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		معارضة . (تابع) :
٦٨١	١٧٢	عدم جوازها في الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر في نظر القانون حضوريا متى كان استئنائه جائزا
٦٧٦	١٧١	معاينة : (سر . تحقيق) .
		موازن :
٣٦٧	١٠١	إعلان المتهم بورقة التكليف بالحضور بتهمة حيازة "منج غير مضبوطة" . إدانته أمام محكمة أول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط استنادا إلى ما ورد بحضر ضبط الواقعة وتقرير المعايير وإقرار المتهم . لا إخلال بحق الدفاع
		(ن)
		نصب :
٦٥١	١٦٥	صورة واقعة يتوافر فيها ركن الاحتيال
		نقض :
		إجراءات الطعن :
٤٠٧	١١٠	ميعاد تقديم الأسباب . حكم . متى يقبل تقرير الأسباب الذي يودع بعد مضي أكثر من أربعين يوما
٤١١	١١١	ميعاد تقديم الأسباب . سلطة محكمة النقض . منح الطاعن مهلة لتقديم أسباب الطعن بعد مضي ميعاد الأربعين يوما . مثال

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض . (تابع) :
٥٧٠	١٤٥	التقرير به . عدم إبداء المتهم أو وكيله الرسمي رغبته في الميعاد القانوني في التقرير بالطعن . تقديم طلب من محامي المتهم إلى مأمور السجن يطلب فيه قبول التقرير بالطعن . عدم قبول الطعن شكلاً
		أحكام لا يجوز الطعن فيها :
٥٦١	١٤٢	طعن النيابة العمومية في الحكم الغيابي قبل رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها . غير جائز
٦٠٧	١٥٥	حكم حضوري اعتباري . الطعن فيه بطريق النقض من النيابة قبل رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها . غير جائز
٦٤١	١٦٣	غرفة الاتهام . إجراءات "بطلانها" . الطعن بالنقض لبطلان أمر غرفة الاتهام لا يثنائه على إجراء باطل وقصور في التسبيب . غير جائز
٦٨١	١٧٢	طعن . لا يصح أن يوجه إلا للحكم النهائي الصادر من آخر درجة . تعديده إلى حكم محكمة أول درجة . غير جائز
٧١٠	١٧٩	القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ المعدل للمادة ١٢١ . ج . تفسيره . تحريمه استئناف القرار بالألا وجه لإقامة الدعوى . الصادر ضد موظف أو مستخدم أو رجل ضبط عن جريمة ارتكبها أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة . امتداد هذا المنع إلى الطعن بطريق النقض . علة ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض : (تابع)
		أسباب الطعن :
٥٧٢	١٤٦	النعي على الحكم بعدم الإشارة إلى المذكرة التي قدمها المتهم رغم أهمية ما بها . عدم بيانه أهمية هذا الدفاع الذي أبداه . عدم قبول هذا الوجه من الطعن
٧١٦	١٨٠	تجهيل سبب الطعن . الالتفات عنه
		أسباب جديدة وموضوعية :
٤٢٩	١١٦	إثارة الدفع ببطلان التفتيش أمام غرفة الاتهام دون محكمة الموضوع . إثارته بعد ذلك أمام محكمة النقض . غير جائز ...
٤٣٨	١١٩	أحراز . الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراءات التحريز . غير جائز
٥٥٨	١٤١	تفتيش . الدفع ببطلان التفتيش . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز
٦٠٩	١٥٦	قبول إثارة الدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه
		المصلحة في الطعن :
٣٨١	١٠٤	بطلان محضر جمع استدالات حرد بعد أن تولت النيابة التحقيق . شرط انعدام الجدوى من التمسك به
٥٠٥	١٣٥	المصلحة في الطعن . انتفاؤها . مثال
٦٦٢	١٦٨	انعدام مصلحة الطاعن . مثال

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		نقض . (تابع) :
		حالات الطعن :
١٦٤	٦٤٤	حكم "بطلانه" . ماهية الشهادة التي يصح الاحتجاج بها على عدم ختمه في الثلاثين يوما
		سلطة محكمة النقض :
١٢٩	٤٧٨	تنظيم . صدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بعد الحكم في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم . سلطة المحكمة في القضاء من تلقاء نفسها بنقض الحكم فيما قضى به من تأييد الإزالة
١٥١	٥٩٠	تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ عقوبات . موضوعي . متى يجوز لمحكمة النقض التدخل ؟ مثال
		رسوم الطعن : (ر. أيضا نقض "كفالة") .
٩٩	٣٥٨	استبعاد الطعن من الجلسة لعدم سداد الرسم المقرر . إعادة عرضه رهن بالسداد
٩٩	٣٥٨	استبعاد الطعن لعدم سداد الرسم . بقاء ذمة الطاعن مشغولة بأدائه
		كفالة :
٩٩	٣٥٨	رسوم الطعن . سلطة محكمة النقض . قوة الأمر المقضي . اختلاف الجزاء المقرر لعدم سداد الرسم وعدم سداد الكفالة .
٩٩	٣٥٨	دفع الكفالة وقت التقرير بالطعن . غير لازم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نيابة عمومية :
٤٨٦	١٣١	اختصاص وكيل النيابة الكلية بأعمال التحقيق بدائرة المحكمة الكلية دون حاجة إلى تدب من رئيس النيابة بذلك
		(هـ)
		هتك عرض :
٥٤٦	١٣٧	ظروف مشددة . متى يعتبر المتهم من المتولين تربية المجنى عليه ؟
٦٥٩	١٦٧	ركن القوة . متى يتوافر ؟
		هذنة : (سر . قانون دولى قاعدة ١٣٥ ص ٥٠٥) .
		(و)
		وصف التهمة :
٣٦٧	١٠١	إعلان المتهم بورقة التكليف بالحضور بتهمة حيازة "سجعة" غير مضبوطة . إدانته أمام محكمة أول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط استنادا إلى ما ورد بحضر ضبط الواقعة وتقرير المعاصرة وإقرار المتهم . لا إخلال بحق الدفاع
٤٧١	١٢٧	قتل عمد . دفاع . إسناد الحكم واقعة جديدة إلى المتهم وإدانته على أساسها دون أن تنبه إلى هذا التعديل . بطلان الإجراءات

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٧٨	١٤٨	مدلول الشارع من نص المادة ٣٠٨ ج. مدم تقيّد المحكمة بوصف النيابة مدى تكيف الواقعة . دفاع . اعتبار المتهم شريكا في الجريمة بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه قاعلا . الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد هي بعينها التي كانت مبيّنة بأمر الإحالة ومطروحة بالجلسة . دخول ذلك في سلطة المحكمة .
٧١٦	١٨٠	

مذكرة

تاريخ

Bibliotheca Alexandrina



0542310